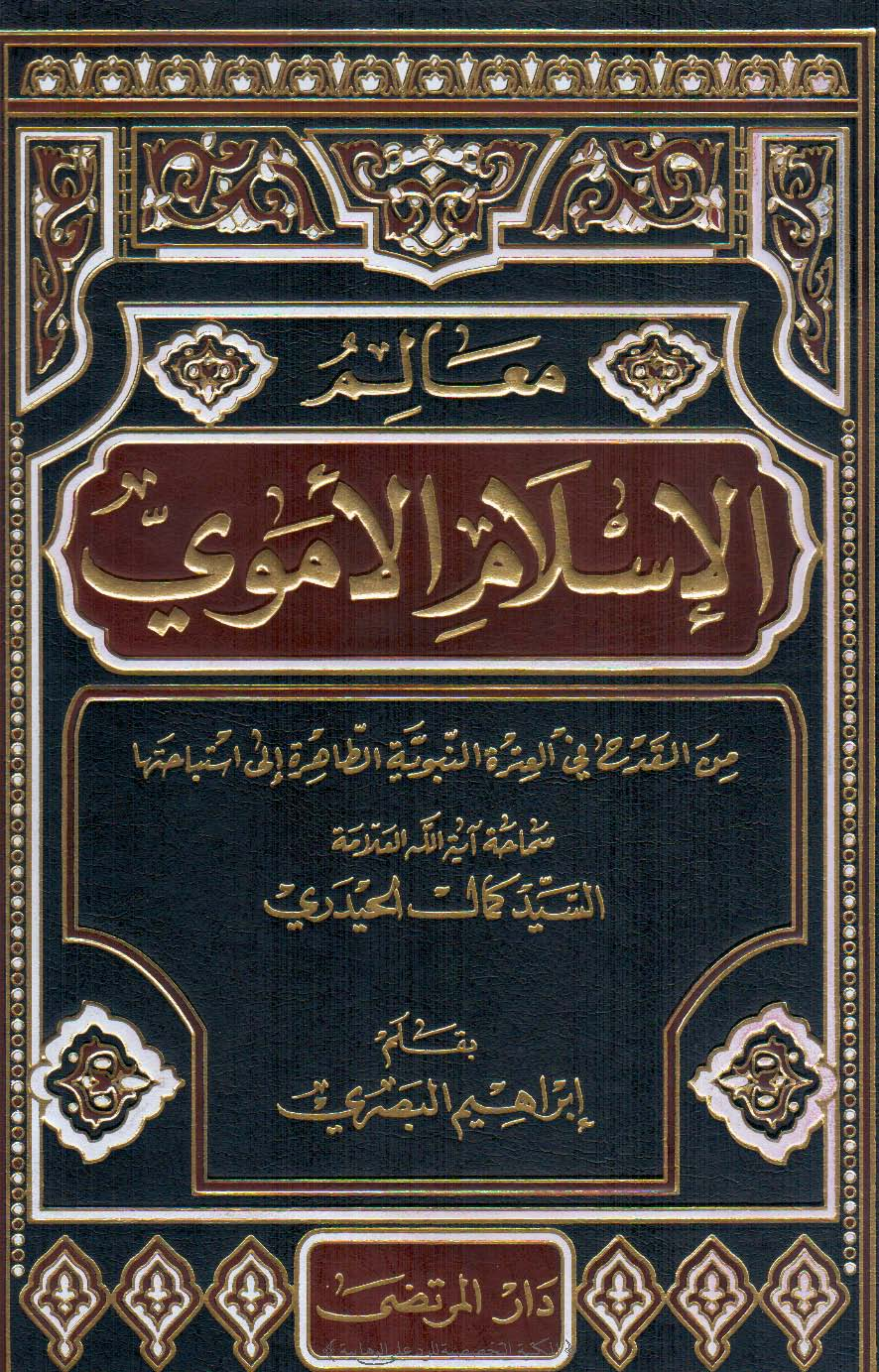


معالم
الإسلام الأموي
من القدح في العترة النبوية الطاهرة إلى استباحتها
سماحة آية الله العلامة
السيد كمال الحيدري
بقلم
إبراهيم البصري
دار المرتضى

معالم الإسلام الأموي

من القدح في العترة النبوية الطاهرة إلى استباحتها

دار المرتضى

طباعة، نشر، توزيع
بيروت لبنان، ص.ب ٢٥/١٥٥ الغبيري
تلفاكس: ٠٠٩٦١١٨٤٠٣٩٢
مكتبة: ٠٠٩٦١١٢٧٩٥٥٧
خليوي: ٠٠٩٦١٧٠٩٥٠٤١٢
E-mail:mortada14@hotmail.com

DAR AL-MORTADA

Printing - publishing - Distributing
Lebanon - Beirut
PO Box: 155/25 Ghobiery
Tel-Fax: 009611840392
Mobile: 0096170950412
E-mail:mortada14@hotmail.com
Printed In Lebanon

يطلب هذا الكتاب وبقية منشورات
الدار من مكتبة القائم
العراق - بغداد - الكاظمية المقدسة - باب المراد
تلفون: ٠٠٩٦٤٧٩٠١٩٩٢٧٢٠

الطبعة الجديدة
1432 هجريـة
2011 ميلادية

مطارحات في العقيدة

معالم الإسلام الأموي

من القدح في العترة النبوية الطاهرة إلى استباحتها

محاضرات

سماحة آية الله العلامة

السيد كمال الحيدري

بقلم

إبراهيم البصري

دار المرتضى

بيروت - لبنان



المقدمة

أليس الإسلام ديناً أُمياً واحداً؟ أليست رسالته عالمية تخاطب جميع البشر؟ فلماذا إذن هذا الكتاب «**معالم الإسلام الأموي**»! وهل أبحاثه وليدة مجرّد خطأ في التعريف: تعريف الإسلام؟

الشيء المفروغ منه، بحسب الدراسات المعاصرة، أن الإنسان «**كائن تاريخي**»، وهذه الكلمة، بالرغم من وجازتها، تعني عدة أمور؛ أهمها: أن الإنسان ككائن مفكّر هو وليد التاريخ، ومرتهن به إلى حدّ كبيرٍ يفوق التصوَّر الجوهراني السائد عن الإنسان وفكره الذي يتعامل معه كوجود يستعصي على التاريخ ومؤثّراته.

بعبارة أخرى: إن لكل فكرة بشرية ارتباطاً بالواقع الذي أُنتجت فيه، وهي محكومة بدائنية ما هو متاح في عصرها وبيئتها من أفكار ومعايير وقيم ومفاهيم.

هذا الاشتراط التاريخي لشخص الإنسان وفكره بمعطيات الواقع الخارجي هو مكتسب كبير للفكر الإنساني الحديث؛ من نتائجه على دراسات تاريخ الأفكار أنه دفع الباحثين نحو الاهتمام بقراءة جميع المظاهر الفكرية والثقافية للإنسان قراءة تزامنية للواقع الذي وُلدت فيه، والكشف عن خلفيات تلك المظاهر الفكرية في ذلك الواقع، سواء أكانت تلك الخلفيات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو لغوية أو عرقية ... إلخ.

وهذا ما دعا جملة من الباحثين للنظر إلى التاريخ الإسلامي نظرة جديدة

وواقعية تهدف للتعرّف على انقسام التصوّرات المجتمعية التي سادها الإسلام عن الإسلام نفسه، وتبيان الخلفيات الحضارية لكلّ مجتمع أو فرقة، ودور تلك الخلفيات في فهمه للإسلام.

من بين عدّة أهداف وضعتها هذه النظرة نصب أعينها، يمكن الإشارة إلى هدفين مهمّين عملت على تحقيقهما:

الأول: كسر احتكار الحقيقة والتمثيل الأحادي النهائي للإسلام عند طرف من الأطراف.

والثاني: بيان أن فهم الإسلام لم يكن مجرَّد عملية بحث نظري يسعى لاستيعاب الحقيقة المطلقة بمعزلٍ عن تجاذبات الواقع وتحدّياته، وقد كان في طليعة تلك التحدّيات: الفتوحات الإسلامية، والاندماج المجتمعي بالمكوّنات الجديدة ذات الخلفيات الفكرية والنفسانية والطقوسية المتنوّعة.

لا أنوي في هذه العجالة التعليق على مدى صحّة أهداف هذا الاتجاه ومشروعيّته، بل وليس من المناسب أن أفعل ذلك هنا. أكتفي بالإشارة إلى أن الفكرة التي انطلق منها؛ وهي البحث عن تنوّع «الفهم البشري» للإسلام، ليست فقط أمراً بات متوقّعاً من الدراسات الجادّة اليوم، وإنما هو أمر قائم بنفسه لا يرتاب فيه أحد ممن يراقب المشهد الإسلامي، المجتمعي والنخبوي، وانقسام تجاربه في استيعاب الإسلام وتمثيله والوعي به.

فيما يتعلّق بالكتاب الماثل بين أيدينا، فقد تكفّل الفصل الأوّل منه بإيضاح أهمية ومشروعية المسائل التي تناولها، إذن فلا طائل من تكرار ذلك هنا، ما نودّ أن نلفت القارئ إليه هو خصوص السياق الذي وُلدت فيه أبحاثه والمنطلقات التي نشأت عنها، بكلمة واحدة يمكننا القول: إنه مؤسَّس على تصوّر أن فهم الإسلام والتبشير بصيغة من صيغه - تحديداً

صيغة «إسلام رجالات البيت الأموي والمنضوين تحت لوائه» - هو موضوع يتخطّى الحديث عنه مؤثّرات الواقع في تشكيل الفكر البشري، تلك المؤثرات التي قد تبدو حيادية وموضوعية، إلى مؤثرات ناتجة عن الوعي البشري نفسه، وقصديته في إرساء فهم معيّن، تتظافر على خلقه المصلحة السياسية الفئوية وتحقيق المكاسب المادّية الضيّقة.

الكتاب محاولة للكشف عن أبعاد هذه القصدية الأموية الهادفة لتشويه مسلّمات العقل المسلم فيما يتعلق بعترة النبي صلَّى الله عليه وآله ومنزلتها في الإسلام، ودورها في الدفاع عن رسالته ومفاهيمه وقيمه، وتفكيك تلك الأفكار والمواقف التي خلقتها السلطة السياسية وكرّستها أدبيات بعض علماء المسلمين في هذا السياق.

في الختام يبقى من اللازم علينا التذكير بعدة أمور:

أوّلاً: أصل هذا الكتاب عبارة عن (٢٤) محاضرة حوارية ألقاها آية الله العلّامة السيد كمال الحيدري (دام ظله) على شاشة «**قناة الكوثر الفضائية**» ضمن برنامج «**مطارحات في العقيدة**».

ثانياً: تركَّز عملنا على إعادة كتابة هذه المحاضرات وتحريرها، وتخريج الروايات والأقوال الواردة فيها، ووضع عناوين الأبحاث وإطارها النظريّ العام.

ثالثاً: نظراً لكون البرنامج المشار إليه محدَّد بوقت معيَّن، ويُسمح فيه بمداخلات المشاهدين؛ فإن استيعاب جميع جوانب هذه الأبحاث يبقى أمراً متعذّراً، من هنا سعيت لإضافة بعض التفاصيل من أجل أن تكتمل الصورة لدى القارئ، وقد تمَّ كلُّ ذلك بالتنسيق مع سماحة السيد الحيدري.

رابعاً: ما كان لهذا العمل أن يخرج بالشكل الماثل لولا الجهود الكبيرة

والرائعة لفريق السادة العاملين في «**مؤسسة الإمام الجواد عليه السلام للفكر والثقافة**» من إداريين ومصحّحين وفنّيين، لهؤلاء السادة جميعاً كل الشكر والتقدير.

هذا، وكلّ رجائي أن ينتفع القارئ الكريم بهذا الكتاب بنحو أو بآخر، وأن يسهم في إثراء تجربته في فهم تاريخنا الفكري بنحو سليم وعلمي، وأن يدفع بملكة النقد لديه للعمل بنحو أوسع في فضاءات كثيرة أخرى لا زالت العتمة هي الحاكمة فيها.

إبراهيم البصري

٢/ شعبان/ ١٤٣٢هـ

٤/ تموز/ ٢٠١١م

ebraheemalbasri@gmail.com

أولويات منهجية في فهم المعارف الدينية

(تحديد المرجعيات الفكرية)

- توطئة
- دوافع ومبررات الانشغال بهذه الأبحاث
- الغاية والهدف من هذه الأبحاث
- سلبيات ومخاطر الحوارات المذهبية المباشرة
- المنهج القرآني في الحوار
- تحديد المرجعيات
- موقف مدرسة الصحابة من مسألة النقل عن العترة؛ صحيح البخاري نموذجاً
- المحاور المقترحة لمناقشة الإشكالية
- اتجاهات التعامل مع السنة النبوية
- هل كان امتناع رسول الله عن الكتابة تأييداً للمانعين
- أهمّ النتائج التي أفرزتها نظرية (حسبنا كتاب الله)

توطئة

لا توجد حضارة من حضارات العالم إلاّ وشهدت تنوّعاً في المذاهب المنضوية تحتها، واختلافاً في التيارات والاتجاهات الفكرية الصادرة عنها، حتى بات الجميع ينظر إلى هذه الظاهرة كعلامة على حيوية هذه الحضارة أو تلك، وخصوبتها الإبداعية، مما دفع كثيراً من المختصّين بتاريخ الحضارات في العصور الحديثة إلى افتراض أن جمود حضارة مّا، وانغلاقها على نفسها، وقمعها للتنوّع الفكري الداخلي فيها، أحد أهمّ أسباب انحلال تلك الحضارة وتراجعها وانحسارها عن المسرح العالمي.

والحضارة الإسلامية ليست بدعاً من تلك الحضارات التي شهدت في تاريخ ازدهارها هذا الأمر، ليس لأنها شهدت، هي الأخرى، تنوّعا مذهلاً في المذاهب والتيارات الفكرية فحسب، بل ولأن هذا التنوّع دفع أطرافه إلى خوض نقاشات ثرية فكرياً من أجل أن يدعم كلُّ طرفٍ رأيه ومذهبه.

نعم، لم تكن قصّة تلك النقاشات على مستوىً واحدٍ من الجودة والالتزام بقواعد العلم وضوابط آداب البحث، ولا على مستوىً واحدٍ في تصوُّرها لدور العنف وتوظيفه في حسم تلك النقاشات. فلا نعدم وجود نقاشات انتهت إلى احترابٍ فكريٍّ وتكفيرٍ دينيٍّ أودى بالكثير من أرواح المسلمين، من أجل نصرة بعض الأفكار والمعتقدات؛ في بعضها يتحمّل الطرفان إفرازات هذا الاحتراب، وفي أغلبها يقع الوزر على الطرف المتغلّب على السلطة، والماسك بزمام الأمور على أرض الواقع.

إلا أن من حسنات العصر الحديث الذي نعيش فيه، أنه قلّص كثيراً من

وجود أمثال تلك الظواهر، وفسح المجال للناس ليقولوا ما يشاءون ويعتنقوا ما يريدون من مذاهب وأفكار؛ بدون إكراه أو قسر؛ مما أعطى فرصةً كبيرةً للمعتقدات السليمة والصادقة أن تجد لها فسحة من الحركة ومساحة من الأنصار والأتباع لم تكن لتتمتع بها في وقت سابق، حين كانت السلطة السياسية تشدِّد من قبضتها على حياة الناس الخاصّة، وتحول بينهم وبين خياراتهم العقدية والفكرية، ولم يشذّ عن عدّ هذا التحوّل كحسنة من حسنات العصر الحديث إلَّا ثلّة ضئيلة رأت في هذا الواقع الجديد مصدر قلق على متبنّياتها الفكرية، فاختارت أن تعتمد العنف كاستراتيجية لقمع أفراد المجتمع وحملهم على تبنّي معتقداتها، أعني بهذه الثلّة ما يسمّى بـ(السلفية الجهادية) التي تبنّت أفكار الشيخ ابن تيمية في الجهاد، والتي تهدّد أمن مجتمعاتنا اليوم وتستخفّ بحقوقها الفكرية والإنسانية.

ولو اقتصر الأمر على هذه الفئة المتطرّفة التي تُجاهر باستخدامها السلاح لفرض قناعاتها على الآخرين لهان الأمر؛ إذ إن أفعالها الوحشية تُفقدها المصداقية في تقييم عقائد وأفكار الآخرين، وبالتالي تعزلها وتحجِّم من دورها. ولكن المشكلةَ كلَّ المشكلة، مع الوجه الآخر (غير المسلَّح) من تلك الفئة، الذي أُرغم على تجميد مظاهر العنف، واستوعب أن هذه الآلية لا تخدمه في الوقت الحاضر، فسترَ وجهه القديم لصالح تكتيكٍ جديدٍ يتّخذ من «الدفاع عن الحقيقة» شعاراً له، ولا ينفكّ يُظهر حرصه على مصير مخالفيه من بقيّة فرق ومذاهب المسلمين، وهو لا يتورّع في الوقت ذاته عن إقصاء الفرق الإسلامية الأخرى المخالفة له، والطعن في عقيدتها وتكفير أتباعها، ووصفهم بأقذع كلمات قاموس الهجاء قسوةً وضراوةً، مستفيداً في تحقيق ذلك من الإمكانات الهائلة التي وضعتها التقنية المعاصرة بيد الإنسان اليوم؛ من إعلام، وبثّ فضائي متلفز، وشبكة معلوماتية عالمية (الإنترنت).

دوافع ومبررات الانشغال بهذه الأبحاث

لقد أشار عليَّ أكثرُ من صديق، وعددٌ كبير من المعارف والمحبّين، في أكثر من دولة إسلامية وغير إسلامية، ممن يحسنون الظنَّ بي، أن أتدخّل للتصدّي لهذا الخطر المترصّد - أمنياً وعقَدياً- بنسيجنا الاجتماعي في بلدانا الإسلامية، ولكنِّي وفي كلّ مرة أحاول الإقدام على الردّ على هذه الحملة الضارية التي تكاد تستهدف بنحو حصريّ أتباعَ مذهب أهل البيت عليهم السلام، أجدني منشغلاً بما لديّ من أبحاث ودروس أُلقيها على أبنائنا في الحوزة العلمية، حتى وصل الأمر بشيوخ هذا الفضائيات أن تجاوزوا كلَّ لياقة يمكن أن يتخيَّلها المرء في حواره مع مخالفيه، وكلَّ أدب يُفترض أن يتحلَّى به أبسطُ فرد من أفراد المجتمع المسلم وهو يتحدَّث إلى معارضيه، وهذا ما دفعني بنحو جدِّي نحو إعادة التفكير بالموضوع، والنظر فيما يمكنني ويسعني من أداء الواجب .. وهكذا انتهيتُ في نهاية تلك المراجعة الذاتية، إلى ضرورة مواجهة هذه الحملة، ونَقْد أُسُسِها الفكرية والعقدية، وما تتشدّق به من دعاوى بالحرص على عقائد المسلمين ومناصرتهم.

بنحو موجز: بوسعي أن أحدِّد للقارئ الكريم أكثر من سببٍ يُسَوِّغ الانشغال بمثل هذه الأبحاث، إلّا أنني أقتصر على ذكر سببين منها:

السبب الأول: ما يقع ضمن السياق الذي أشرتُ إليه توّاً من اعتماد هذه الفئة الوهابّية المتطرّفة لاستراتيجية هجومية إعلامية (تلفاز وإنترنت) وتصعيدها في الآونة الأخيرة لخطابها الاحترابي التشهيري بمذهب أهل

البيت عليهم السلام ونبزها لرموز هذا المذهب وعلمائه، وتكفيرها لأتباعه ومعتنقي أفكاره ومتبنّياته العقدية والتشريعية، وهي تقوم بهذه الوظيفة من خلال استقدامها لمجموعة من المتظاهرين بالعلم، ممن يتمتّعون بمزاج انفعالي مفرط في انفلاته وبدائيّته، ويكثرون من الصراخ والشتائم والسباب والتشهير.

السبب الثاني: حلّ بعض الإشكاليات الزائفة والاعتراضات الواهية التي يطلقها هؤلاء على مذهب أهل البيت عليهم السلام، والوقوف أمام تلك الحملات التكفيرية التي تحاول النيل من أتباع هذا المذهب وتشكيكهم بمدى حقّانية مذهبهم وصواب أفكاره ومفاهيمه بشأن العقيدة والشريعة الإسلامية، أو محاولتهم التقليل من مكانة أئمّته وعلمائه وقادته.

علماً أن هذه الحملات التكفيرية والاعتراضات التشكيكية المضلّلة ليست بالجديدة على مذهب أهل البيت عليهم السلام ، ولا دعاتُها أوَّلُ من استخدم هذا الأسلوبَ وهذا المنهج، فقد سبقهم كثيرون من أسلافهم إلى ذلك.

كما أن الأمر لا يقتصر على مجرّد حفنة من الهواة الذين يجتذبهم اليوم الإعلام المعاصر، بل يتعدّاهم إلى سلف لهم بعيد، مهّدوا لهم هذا النهج المجافي للحقيقة، وشرَّعوا لهم هذا الأسلوب القائم على القذف بالباطل وتزييف الحقائق.

ولو أردنا أن نأتي بكلّ تلك الشواهد الدالّة على ذلك، لاستغرق منّا الموضوع عدّة مجلَّدات وآلاف الصفحات، ولخرج هذا البحث عن الغاية التي كُتب لأجلها، ولكن حسبنا من ذلك شاهدان ننقلهما عن أحد أهمّ أسلافهم؛ لكي يعرف القارئ أنّ ما يشاهده اليوم من أسلوب التنابز والسباب والقذف بالباطل ليس من مستحدثات اليوم، وإنما هو أمر موغل في القدم أَلِفه هؤلاء واستساغوه بمرور الليالي والأيام، حتى عاد ديدناً لهم.

أنقل الشاهدين من أهمّ كتاب يتداوله هؤلاء التشهيريون الجدد، وهو كتاب (**منهاج السنّة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية**) لمؤلفه أبي العباس تقيّ الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨). هذا الكتاب الذي لم يترك لفظاً نابياً ومقذعاً وتكفيرياً إلّا جاء به، حتى استحال هذا الكتاب الهجائي، ومعه شخص مؤلّفه وما يمتلكه من مزاج حادّ، قاموساً ملهماً ينهل منه السائرون على خطاه ممن تأخّروا عليه.

الشاهد الأول: لنلاحظ - أوّلاً - كيف يستهلّ ابن تيمية حديثه عن الشيعة الذين يناقش أفكارهم في كتابه هذا، بقوله:

(أما بعد، فإنه قد أحضر إليَّ طائفة من أهل السنّة والجماعة كتاباً صنّفه بعض شيوخ **الرافضة** في عصرنا منفقاً لهذه البضاعة، يدعو به إلى مذهب الرافضة الإمامية ... فأخبرتهم أن هذا الكتاب، **وإن كان من أعلى ما** يقولونه في باب الحجّة والدليل، فالقوم من **أضلّ** الناس عن سواء السبيل ... والقوم من **أضلّ** الناس في المنقول والمعقول .. وهم من **أشبه الناس بمن قال الله فيهم**: ﴿**وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ**﴾[1]، والقوم من **أكذب** الناس في النقليات، ومن **أجهل** الناس في العقليات، يصدِّقون من المنقول بما يعلم العلماء بالاضطرار أنه من الأباطيل، **ويكذِّبون** بالمعلوم من الاضطرار المتواتر أعظم تواتر في الأمّة جيلاً بعد جيل، **ولا يميّزون** في نقَلة العلم ورواة الأحاديث والأخبار بين المعروف بالكذب، أو الغلط، أو الجهل بما ينقل، وبين العدل الحافظ الضابط المعروف بالعلم بالآثار. **وعمدتهم في نفس الأمر على التقليد** ...

---

(١) الملك: ١٠.

وهم من **أجهل** هذه الطوائف بالنظريات، ولهذا كانوا عند عامّة أهل العلم والدين من أجهل الطوائف الداخلين في المسلمين)[١].

ثم عندما يتحدّث عن الكتاب الذي ينقده، وهو كتاب (**منهاج الكرامة في معرفة الإمامة**) يصف الكتاب ومؤلّفه العلّامة ابن المطهَّر الحلّي بالقول:

(فصل: فلما ألحّوا في طلب الردّ لهذا **الضلال** المبين ... **البهتان** ... وهذا المصنِّف سمَّى كتابه منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، وهو خليق بأن يسمَّى **منهاج الندامة**، كما أن من ادَّعى الطهارة وهو من الذين لم يُرد الله أن يُطهِّر قلوبهم، بل من أهل الجبت والطاغوت والنفاق، كان وصفه بالنجاسة والتكدير أَولى من وصفه بالتطهير ... ومن أعظم خُبث القلوب أن يكون في قلب العبد غلّ لخيار المؤمنين، وسادات أولياء الله بعد النبيين؛ ولهذا كان بينهم وبين اليهود من المشابهة في الخبث واتّباع الهوى وغير ذلك من أخلاق **اليهود**، وبينهم وبين النصارى من المشابهة في الغلوّ والجهل وغير ذلك من أخلاق النصارى ما أشبهوا به هؤلاء من وجه، وهؤلاء من وجه، وما زال الناس **يصفونهم بذلك**)[٢].

ولا يكتفي بهذا المقدار حتى ينقل عن الشعبي كلمته بحقّ الشيعة فيقول: (ومِن أخبر الناس بهم الشعبيُّ وأمثاله من علماء الكوفة، وقد ثبت عن الشعبي أنه قال: ما رأيت أحمق من الخشبية[٣] لو كانوا من الطير لكانوا

---

(١) ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني الحنبلي، منهاج السنّة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ السعودية، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م: ج١، ص ٤ - ٩.

(٢) المصدر السابق: ج١، ص ١٥ - ٢٢.

(٣) علّق محقّق الكتاب (محمد رشاد سالم) مفسّراً هذه الكلمة بشرحٍ أنقله دون تعليق

رخماً، ولو كانوا من البهائم لكانوا حمراً، والله لو طلبت منهم أن يملأوا لي هذا البيت ذهباً على أن أكذب على عليٍّ لأعطوني، ووالله ما أكذب عليه أبداً. ... أحذّركم هذه الأهواء المضلّة، وشرُّها الرافضة؛ لم يدخلوا في الإسلام رغبةً ولا رهبة، ولكن مقتاً لأهل الإسلام وبغياً عليهم)[1].

ثُمّ حاول التدليل على مشابهة الشيعة باليهود والنصارى فقال: (وآية ذلك أن محنة الرافضة محنة اليهود؛ قالت اليهود: لا يصلح المُلك إلا في آل داود، وقالت الرافضة: لا تصلُح الإمامة إلا في وَلَد علي ... وقالت اليهود ... وقالت الرافضة ...)[2] وهكذا يسترسل في عقد المقارنات حتى يقول: (وفُضّلت اليهود والنصارى على الرافضة بخصلتين: ...)[3]!!.

بالقول: «... الخشبية نسبة إلى الخشب، وذلك لأنهم كانوا يرفضون القتال بالسيف ويقاتلون بالخشب ... ذكر ابن حزم (الفصل ٥/ ٤٥) أن بعض الشيعة كانوا لا يستحلّون حمل السلاح حتى يخرج الذي ينتظرونه، فهم يقتلون الناس بالخنق وبالحجارة، والخشبية بالخشب فقط».

(١) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج١، ص٢٢ - ٢٣.

(٢) المصدر السابق: ج١، ص ٢٤ – ٢٥. من الطريف أن ما ذكره من مشابهة الشيعة لليهود بخصوص الملك في آل داود ما هو في الواقع إلّا حقّ قرآنيّ ذكره القرآن الكريم لآل داود، إذ وصف سبحانه داود بالقول: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦] ثم قال تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُودَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠]، ثم قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِنْ كلّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾ [النمل: ١٦].

(٣) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج١، ص٢٧.

الشاهد الثاني: بعد نقله عن الصحيحين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله المرويّ عن جماعة من الصحابة وبألفاظ متعدّدة حيث يقول صلى الله عليه وآله – واللفظ هنا للبخاري-: «عن عبد الملك، سمعت جابر بن سمرة، قال: سمعت النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم يقول: **يكون اثنا عشر أميراً**، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: **كلُّهم من قريش**» هنا يعلّق ابن تيمية – والنصّ وإن كان طويلاً ولكن أنقله لأهميته- يعلّق قائلاً:

(وهكذا كان، فكان الخلفاء: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، **ثم تولّى مَن اجتمع الناس عليه وصار له عزّ ومنعة**: معاوية، وابنه يزيد، ثم عبد الملك وأولاده الأربعة، وبينهم عمر بن عبد العزيز. وبعد ذلك حصل في دولة الإسلام من النقص ما هو باقٍ إلى الآن ؛ فإن بني أمية تولّوا على جميع أرض الإسلام، **وكانت الدولة في زمنهم عزيزة**، والخليفة يُدعى باسمه: عبد الملك، وسليمان، لا يعرفون عضد الدولة، ولا عزّ الدين، وبهاء الدين، وفلان الدين، وكان أحدهم هو الذي يصلّي بالناس الصلوات الخمس، وفي المسجد يَعْقِد الرايات ويُؤمِّر الأمراء، وإنما يسكن داره، لا يسكنون الحصون، ولا يحتجبون عن الرعية ... وأعظم ما نقمه الناس على بني أمية شيئان: أحدهما: **تكلُّمهم في عليّ**، والثاني: تأخير الصلاة عن وقتها ... .

ثُمّ كان من نعم الله سبحانه ورحمته بالإسلام أن الدولة لما انتقلت إلى بني هاشم صارت في بني العباس ... مع أن أحداً من العباسيين لم يستولوا على الأندلس، ولا على أكثر المغرب، وإنما غلب بعضهم على إفريقية مدّة، ثم أخذت منهم. بخلاف أولئك، فإنهم استولوا على جميع المملكة الإسلامية، وقهروا جميع أعداء الدين، وكانت جيوشهم جيشاً بالأندلس يفتحه، وجيشاً ببلاد الترك يقاتل القان الكبير، وجيشاً ببلاد العبيد، وجيشاً بأرض

الروم، وكان الإسلام في زيادة وقوّة، عزيزاً في جميع الأرض ...

وهؤلاء الاثنا عشر خليفة هم المذكورون في التوراة؛ حيث قال في بشارته بإسماعيل: وسيلد اثني عشر عظيماً.

ومَن ظنّ أن هؤلاء الاثني عشر هم الذين تعتقد الرافضة إمامتهم، فهو في غاية الجهل؛ فإن هؤلاء ليس فيهم من كان له سيف إلا علي بن أبي طالب، ومع هذا فلم يتمكّن في خلافته من غزو الكفّار، ولا فتح مدينة، ولا قَتَل كافراً، بل كان المسلمون قد اشتغل بعضهم بقتال بعض، حتى طمع فيهم الكفّار بالشرق والشام من المشركين وأهل الكتاب، حتى يقال إنهم أخذوا بعض بلاد المسلمين، وإن بعض الكفّار كان يُحمل إليه كلام حتى يكفّ عن المسلمين، فأيُّ عزٍّ للإسلام في هذا، والسيف يعمل في المسلمين، وعدوّهم قد طمع فيهم ونال منهم؟!

وأما سائر الأئمة غير عليّ، فلم يكن لأحد منهم سيف، لا سيَّما المنتظر، بل هو عند من يقول بإمامته: إما خائف عاجز، وإما هارب مختفٍ من أكثر من أربعمئة سنة، وهو لم يهدِ ضالاً ولا أمرَ بمعروف، ولا نَهى عن منكر، ولا نصَر مظلوماً، ولا أفتى أحداً في مسألة، ولا حَكَم في قضية، ولا يُعرف له وجود، فأيُّ فائدةٍ حصلت من هذا لو كان موجوداً، فضلاً عن أن يكون الإسلام به عزيزاً؟!)[1].

ليلاحظ القارئ المسلم - من أيِّ فرقة كان، ولأيِّ مذهب انتمى- كيف تُخلَط الأمور، ويتِمّ تدليس التاريخ وتشويهه؟ فمتى عُدَّ تولّي الحكم فضيلة في ذاته بمعزل عن الوسائل والآليات؟ وهل يجهل المسلمون سياسة القهر

---

(١) المصدر السابق: ج٨، ص٢٣٨ - ٢٤٢.

والاضطهاد وقطع الرقاب وسمل العيون التي أوصلت بني أمية وبني العباس للسلطة؟ وهل اجتمع الناس لمعاوية لولا حيله ودهاؤه؟ وماذا نفعل بواقعة الحَرَّة وخلفيّاتها مِن رفض أهل المدينة البيعة ليزيد؟ وهل ننسى خروجَ مروان بن الحكم على عبد الله بن الزبير الذي بايعته أمصار المسلمين، وقتالَه لشعبة بن الزبير والضحّاك بن قيس في مرج الرهط، ودور ذلك في صعود ابنه عبد الملك الذي لم تستتبّ له الأمور لولا وجود الحجاج الثقفي (أكبر السفّاحين في تاريخ الإسلام) معه؟ ألم يبنِ هؤلاء وغيرهم ممن جاء بعدهم القصور (منها قصر بني حديلة لمعاوية بناه في المدينة)؟ ألم يحتجبوا عن الرعية بالحُجَّاب والخدّام (أوّل من احتجب معاوية)؟ ألم يسنّوا البدع والمحدثات في الدين (من محدثات معاوية ترك الجهر بالتكبير والأذان للعيد وترك التلبية ... وغيرها كثير، ومن بدع عبد الملك جمع الناس على رفع الأيدي على المنبر يوم الجمعة، وعلى القصص (أي الوعظ والتذكير) بعد الصبح والعصر؟ هل يخفِّف من جرم الأمويين بسبّهم الإمام عليَّ بن أبي طالب عليه السلام سبعين سنةً على منابر المسلمين - ولا نريد أن نذكر استئصالهم لشيعته وإبادتهم لهم- كلمةُ ابن تيمية الماكرة أنه مجرّد «تكلُّم»، ألم يكن (التكلّم) هذا مخالفاً لآية التطهير التي أجمع المسلمون على دخول علي عليه السلام فيها؟ ولحديث الثقلين ولحديث الغدير ولحديث المنزلة ولعشرات بل مئات الأحاديث الواردة في فضائل الإمام علي عليه السلام؟ ولماذا استصغر ابن تيمية هذه المرة سبَّ أحد الخلفاء الأربعة وأحد أعظم الصحابة وهو يؤمن أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: **«لا تسبّوا أصحابي»**؟ لماذا هذا الكيل بمكيالين؟

الواقع أنّ متابعة ابن تيمية في نصّه هذا وإثبات ما يحتويه من مخالفات

للحقيقة والتاريخ، يحتاج بحدّ ذاته إلى استئناف أبحاث جديدة مسهبة لتوضّح ذلك. يكفيه من المفارقات أنه يشابه في نصّه الأول بين الشيعة واليهود، ثمّ يأتي ويتحدَّث في نصّه الثاني عن الرجال (الاثني عشر) من قريش وأنهم من تحدَّثت عنهم البشارة الواردة في التوراة؟ وكأنّ أمر المشابهة لما ورد في التوراة لا يكون علامة على صدق الفكرة وصوابها وحقّانيتها إلا حين تكون تلك الفكرة موافقة لما يعتقده ابن تيمية، أمّا لو وافقت ما يقوله الشيعة فهذا علامة على ضلال تلك الفكرة وانحرافها وضلالها عن مبادئ الإسلام ! ولا أدري كيف يكون يزيد - هادم الكعبة ومستبيح أهلها - كيف يكون دون سيدَي شباب أهل الجنّة، بشارةَ إسماعيل المفتدى به من أجل الكعبة ؟! فتلك مسألة لا يفهمها إلا ابن تيمية وحده!

وعلى القارئ أن ينتبه إلى أنَّ ابن تيمية على شكّ كبير في إدراج الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في هؤلاء (الاثني عشر خليفة)، وأكاد أجزم أنه لم يفعل ذلك إلا على مضض؛ إذ هو يشترط في عدّ الشخص ضمن هؤلاء الاثني عشر أن يكون الإسلام عزيزاً تحت حكمه، والحال أن الإسلام كان ذليلاً في ظلّ حكم الإمام علي عليه السلام ، وزمنُه كان زمنَ فتنةٍ، كما يعتقد ابن تيمية.

لذا نجده يقول: (وأما مروان وابن الزبير فلم يكن لواحد منهما ولاية عامّة، بل كان زمنه زمن فتنة، لم يحصل فيها من عزّ الإسلام وجهاد أعدائه ما يتناوله الحديث. ولهذا جعل طائفة من الناس خلافة علي من هذا الباب. وقالوا: لم تثبت بنصّ ولا إجماع. وقد أنكر الإمام أحمد وغيره على هؤلاء ... والكلام على هذه المسألة لبسطه موضع آخر. والمقصود هنا أن الحديث الذي فيه ذكر الاثني عشر خليفة، سواء قدّر أن علياً دخل فيه، أو قدّر أنه لم

يدخل، فالمراد بهم من تقدَّم من الخلفاء من قريش ...)[١].

وعلى أيّة حال فليس غرضنا في هذا الموضع مناقشة أفكار ابن تيمية تلك ولا نقلها بتمامها، وإنما أردت الإشارة فقط على أن التشهيريين الجدد ما هم في الواقع إلا امتداد لسلفٍ ماضٍ مهَّدوا لهم هذا السبيل وعبَّدوا لهم هذا الطريق، وهؤلاء سائرون على دربهم ولا يختلفون عنهم إلَّا فيما خلقه عالم التقنية الجديد من فرص للانتشار، وإمكانيات للتضليل، وصخب في الاستعراض الإعلامي الصوتي والمرئيّ.

(١) انظر المصدر السابق: ج٨، ص٢٤٣-٢٤٤.

الغاية والهدف من هذه الأبحاث

لقد حاولت - ولا أدري مدى نجاح هذه المحاولة، وهو أمر أتركه للمختصّين بمثل هذه الأبحاث- أن لا أبقى أسيراً لما يثيره الاتجاه المخالف من إشكاليات (أو أشباه إشكاليات) والدوران في فلك اعتراضاته، فهذا من شأنه أن يحدّ من عائدية هذه الأبحاث ويقلّل من أهمّيتها الفكرية؛ إذ نادراً ما نجد ما يستحقّ عناية الردّ والإيضاح في كلام هؤلاء البعض، ومازلت أعتقد أن من أكبر ما يحدّ من إمكانيات الفكر الإسلامي الذي تقدّمه مدرسة أهل البيت عليهم السلام هو استجابة هذه المدرسة - التي تكاد تكون استجابةً أغلبيةً تاريخياً- للدخول في هذه المناظرات دون أن تتوفّر - أو على حساب أن تتوفّر- الفرصة للبناء الفكري المستقلّ الذي يكرّس نفسه للتأسيس أكثر من مجرّد النقض والمحاججة.

لقد أردتُ لهذا النقاشات أن تحقّق في آن واحد، أمرين مهمّين:

الأول: إيضاح الشروط المنهجية التي ينبغي أن يقوم عليها هذا النقاش دون أن يفضي إلى التباسات فكرية من شأنها أن تضيّع الجهود وتستنزف الزمن بلا ثمرة أو فائدة علمية أو عملية في واقع المسلمين أو أن تسهم في تنضيج رؤاهم بشأن عقيدتهم وتاريخهم القديم.

الثاني: تقريب وجهات النظر وبيان العناصر المشتركة التي يُجمع عليها المسلمون بالرغم من اختلافاتهم الكثيرة. إن العالم المعاصر يتّجه يوماً بعد يوم، نحو التقارب الفكري وازدياد الاندماج والتواصل، حتى عاد هذا

الأمر يعدّ بحدّ ذاته أمراً إشكالياً بالنسبة لتلك التكتّلات والفرق والجماعات الصغيرة التي تُهدَّد بالانقراض أو بانعدام التأثير على تسيير نفسها، فضلاً عن تأثيرها المثمر على الصعيد الفكري العالمي في غيرها. قد يكون هذا التماهي في الهوية هو أحد مضارّ ما يسمّى اليوم بالعولمة؛ إذ من شأنه أن يقوِّض التنوّع الإنساني وما يحمله من محفّزات مقاربة الحقيقة.

وإذا لم يكن أمامنا من خيار سوى مسايرة هذا العصر والاستفادة من إمكانياته الهائلة، فإن خير ما يجب علينا القيام به هو الدعوة إلى وحدة المسلمين وتكاتفهم، وتفهّم كلّ واحد منهم لعقيدة الآخر، واستعداده للتعايش مع الآخر المختلف عنه.

من هنا أجدني عاجزاً عن استيعاب تلك الدعاوى التي تمانع حوار المسلمين فيما بينهم، و تضنّ بتقاربهم في المؤتمرات والندوات المشتركة، بل وتعمل على تباعدهم وتفريق لفيفهم. لقد أخذت على عاتقي أن لا يكون من أهدافي أن أقنع الطرف المسلم غير الشيعي بضرورة أن يتخلّى عن معتقده، فهذه الأبحاث ليس من أغراضها زيادة عدد معتنقي مذهب أهل البيت عليهم السلام ، بل إنّ كلَّ ما تطمح له هو بيان وجهة نظر هذه المدرسة فيما يطرح من مناقشات بشأن العقيدة الإسلامية وتاريخ الحضارة والمجتمع الإسلاميين. هدفنا بيان ما تذهب إليه مدرسة أهل البيت عليهم السلام وما يؤمن به علماؤها طبقاً لمصادرهم في فهم الإسلام في مجال العقيدة والشريعة والأخلاق والتاريخ، ثُمّ أترك الخيار لمن يتابعنا أن يتّخذ خياره بنحو شخصي دون أن يكون ذلك مطلباً لنا يدفعنا لتسجيل هذه الأبحاث.

يضاف إلى ما تقدّم أن ممّا تطمح إليه هذه الدراسة، وهو أمر في غاية الأهمّيّة: الفصل بين المنظّر الرئيسي للاتجاه الذي تنعقد المناقشات معه، وهو

الشيخ ابن تيمية وأتباعه من الوهابية وبين مجمل الاتجاهات التي تمثّلها مدرسة أهل السنّة، وإثبات أن الاتجاه الأوّل لا يمتّ بصلة للاتجاه الثاني، فضلاً عن أن يحتكر تمثيله ويعتبر نفسه الناطق باسمه.

من هنا يتبيّن أنّ الإشكاليات التي تتناولها دراستنا، لا تقع في نطاق مدرسة أهل البيت عليهم السلام ومدرسة الصحابة، كما يعتنقها ويمثّلها بحقٍّ أهلُ السنّة، بل بين مدرسة أهل البيت عليهم السلام وبين اتجاه الإسلام الأموي الذي أسّس له معاوية بن أبي سفيان، ونظّر له الشيخ ابن تيمية، وسوّقه - وما يزال- رجالات الوهابيّة في المملكة العربية السعودية بما تملك من إمكانيات مالية وإعلامية هائلة.

سلبيات ومخاطر الحوارات المذهبية المباشرة

قد يتساءل بعضٌ عن سبب إحجامي عن المشاركة في الحوارات المذهبية التي تعقدها بعض القنوات، قائلين: ما دمتم حريصين على بيان الحقيقة وتبيان مذهب أهل البيت عليهم السلام، فإن أقصر طريق لتحقيق هذه الغاية هو الحضور في تلك البرامج والدخول في مناقشات مباشرة مع مشايخ الطرف الآخر، وعند ذلك يكون بوسع المشاهد أن يتابعكم بنحو أفضل، ويكون من السهل عليه أن يتعرّف على وجهة النظر الصائبة ويختارها.

الواقع أنني أختلف كثيراً مع هذا الطرح الذي عرضه عليَّ أكثر من شخص، ولا زالت تردني الأسئلة والاقتراحات أثناء تقديمنا سلسلتنا من المحاضرات والحوارات حين ظهوري على بعض القنوات وهي تطلب مني ذلك. إلا أنني ما زلت - بالرغم من اعتزازي بكل وجهات النظر تلك- أرى صواب ما أذهب إليه.

وقبل أن أضع بين يدي القارئ الكريم بعض مبرّرات اختياري هذا، أودّ الإشارة إلى أن هذا الأسلوب الذي أعتمده في طرح هذه الموضوعات هو ذاته الأسلوب المتعارف عليه في حواضرنا العلمية في النجف الأشرف وقم المقدّسة وغيرهما، فمنذ أن انتسبتُ للحوزة العملية وأنا أرى أساتذتنا الأعلام يتعاطون الأسلوب النقدي مع ما يطرحه معاصروهم من أفكار وآراء دون أن يجتمع الطرفان معاً في مكان واحد، وإنما يتكفّل بهذه المهمّة طلّاب كلّ منهما، بأن يحملوا الفكرة الجديدة إلى أستاذهم الآخر ويطرحوها

أمامه كمجرّد رأي علميّ، ثُمّ يتولّى الأستاذ مناقشة الفكرة، والردّ عليها في حال كونه لم يوافق عليها. وكلّ هذه العملية تجري في ظلّ أجواء هادئة تفسح المجال للتأمّل والتحقيق العلمي الرصين للمسائل الفكرية المطروحة.

أما مبرّرات اختياري لهذا الأسلوب، فأضعها بين يدي القارئ بالنحو التالي:

المبرر الأول: أن الحوارات المباشرة يسودها الكثير من الارتجال والعجلة ولا تتوفّر فيها الفرصة للطرفين في التريّث والتدقيق والمراجعة للمصادر والآيات والروايات، والعامل الأساسي في كلّ هذه العملية هو الاعتماد على الذاكرة وما يحفظه المرء حين المحاورة.

قد يبدو هذا الأمر جيداً لمن يستمتع بغلبة الخصوم وإحراجهم، ولكنه ليس بالأمر المهم لمن يحرص على التعرّف على الحقيقة والتزام الحقّ. إنها مخاطرة لا تسرّ الحقيقة، وتحول دون إجهاض دوافع الحمية والتعصّب التي قد تحمل المرء على القول بلا علم وعلى التسرّع إلى التفوّه بأمور لم يتمّ التأكد منها.

المبرر الثاني: أن هذه الحوارات المباشرة لا تخلو في الأعمّ الأغلب من الجدل العقيم والاحتراب الجدلي من أجل الاستطالة على الخصم وإفحامه وتتبّع عيوبه وسقطاته، على حساب معرفة الحقيقة والالتزام بالشروط العلمية للمناظرات.

المبرر الثالث: أن الحوارات المباشرة تفسح المجال لغير المتخصصين بالمداخلة، وتسمح لغير أهل العلم المحيطين بأطراف الموضوع محلّ النقاش بالمشاركة والتعليق، وهذا كلّه يزعزع الأساس العلمي لتلك المناقشات ويجعل منها برامج دعائية أكثر منها علمية.

المبرر الرابع: أن هذه الحوارات المباشرة لا تخضع للسُلَّم المنطقي في طرح الأفكار، ولا يتمّ الالتزام فيها بوحدة الموضوع، وإنما يتمّ الانتقال فيها من موضوع إلى آخر، ومن مسألة إلى أخرى، قبل أن يتمّ الفراغ من الموضوع الأول أو المسألة الأولى، وقبل أن تنقّح وتمحَّص الأسس التي تقوم عليها، وقد شاهدنا بعض تلك الحوارات ووجدنا أن كلّ طرف يصرخ بزميله الآخر أن عليه أن يجيب على أسئلته قبل الانتقال إلى الموضوع الآخر، وهكذا يفعل معه خصمه أيضاً.

هذه السلبيات التي تُمنَى بها - عادةً- الحوارات المباشرة، هي التي حملتني على ترك هذه الحوارات وعدم المشاركة فيها والتقليل من أهمّيتها. وفي المقابل أجد أن الأسلوب الذي أعتمده يتجاوز هذه السلبيات، أو على الأقلّ يحدّ منها، وهو بعد ذلك أكثر توافقاً مع معايير الدعوة الحسنى التي يطالبنا بها القرآن الكريم في الحوار مع المخالفين.

المنهج القرآني في الحوار

يبدو أن من المناسب - ونحن نتحدّث عن سلبيات الحوارات المباشرة كما نشاهدها اليوم - أن نقول جملة مختصرة عن منهج القرآن الكريم في الحوار، والآداب التي حضّ المسلمين على اتّباعها. فما هي المعايير والأسس التي يرسيها القرآن الكريم للحوار بين الأطراف المتخاصمة في مسألة ما؟ ما هو الفهم الذي يريد القرآن الكريم إشاعته في وعي الفرد المسلم وهو يشتغل بالدعوة إلى قيم ومبادئ الإسلام؟

في هذه الفقرة نريد أن نتطرّق سريعاً إلى هذه القضية الحسّاسة؛ لأننا نجد أن هناك الكثير منا، وفي أحيان ربما مستدامة، مَن تجاوز هذه المعايير وهذا الفهم الحواري، وحينها تضيع الحكمة القرآنية التي ينبغي في ضوئها أن تؤسَّس حواراتنا ومناظراتنا.

من مجمل الآيات القرآنية الكثيرة التي ترسي دعائم الحوار المثمر، يمكن أن نقف عند الآيتين الكريمتين التاليتين:

- الآية الأولى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾[1].

- الآية الثانية: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[2].

---

(١) النحل: ١٢٥

(٢) سبأ: ٢٤

من المؤكَّد أنّ الدخول في تفاصيل هاتين الآيتين يحتاج إلى فرصة أوسع من مجرَّد هذه الإشارة المقتضبة، ولكن هذا لا يعفينا عن تناول بعض النقاط الهامَّة التي تدعو لها هاتان الآيتان الشريفتان، وأنا أضع تلك النقاط بالنحو التالي:

النقطة الأولى: إن الآية الأولى اعتبرت مسألة الدعوة ليست مجرّد أمر مباح فقط، وإنما أمرت به وجعلته واجباً على الإنسان المسلم، أي أن قضية الحوار في سبيل قضايا الإسلام ليست مجرّد حقّ للمسلم إن شاء قام به وإن شاء تركه، وإنما هو واجب، عليه أن يضطلع به ويتحمّل أعباء القيام به، كما أنها ترشدنا إلى مسألة أخرى وهي أن الدعوة السلمية تشكّل الخيار الأول للإنسان المسلم، وليس العنف أو استخدام وسائل الترهيب والإكراه وحمل السلاح والاقتتال، وليس كذلك الموقف الانعزالي الذي لا يكترث للآخرين.

ولا شكّ أنّ «سبيل الربّ» الذي يفترض بالمسلم الدعوة إليه ليس سبيلاً واحداً يتّفق عليه المسلمون جميعاً دون خلاف، بل هو متعدّد بحسب كلّ فرقةٍ أو مذهب إسلامي يرى في نفسه أنه سائر على هذا السبيل، وهو ما نعتقده نحن أيضاً في أن سبيل الرب إنما هو سبيل أهل البيت عليهم السلام وما دعوا إليه أو تكفّلوا إيضاحه، من مبادئ الإسلام وقيمه ومفاهيمه وتشريعاته.

النقطة الثانية: إن الدعوة تخضع لثلاثة أساليب هي: الدعوة بـ(الحكمة) و(الموعظة الحسنة) و(الجدل بالأحسن). ونحن وإن كنا لا نريد تفصيل الحديث في معنى الحكمة بالمفهوم القرآني إلا أنه يمكننا القول:

• إن الحكمة التي على المحاوِر الالتزام بها في الدعوة إنما هي الاستدلال الرصين القائم على بديهيات الوعي البشري وما فُطر عليه الإنسان في عقله

وسلوكه مما لا تختلف عليه النفوس والأذهان.

• أما الموعظة الحسنة، فإنّ المواعظ ليست جميعها خيّرة، وهناك الكثير من المواعظ السيئة والقبيحة، والقرآن الكريم يحثّ على الحسنة منها فقط.

• وأن يكون أداء هذه المواعظ بالنحو الأحسن، فالقرآن الكريم لا يريد لنا جدالاً كيفما اتّفق ولو كان بهتك حرمة الآخرين وسبّهم والاستخفاف بهم والنيل منهم، بل وليس بالجدال الحسن الذي يبتعد عن تلك السلبيات وإن لم يتمتع بالتعاطف والرفق واللين، إنما يريد لنا جدالاً بالتي هي (أحسن) في كلّ شيء، والالتزام بجميع هذه الأمور معاً دون إغفال أيّ واحدٍ منها.

النقطة الثالثة: إن من الأسلوب الأحسن الذي دعت له الآية الأولى: أن اعتقاد المرء بكونه على الحقّ لا يمنع من إنصافه لخصمه، وتمجيده - ولو بنحو مؤقّت - لاعتقاده هذا، من أجل أن يستقيم أمر المناظرة والحوار؛ فالرسول الأعظم صلّى الله عليه وآله بالرغم من علمه اليقيني بكونه على حقّ وأنه على بيّنة من ربّه - كما أمره الله أن يقول ذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي﴾[1]، واصفاً سبحانه رسالة نبيه صلّى الله عليه وآله بكونها بيّنة كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[2]- وبالرغم من أمره صلّى الله عليه وآله في آيات أخرى بالدعوة مع استحضار كونه على الحقّ في دعوته تلك، والاكتفاء بإخبارهم أن الله ناظر لهم، محيط بأعمالهم، عالم بها، كما في قوله تعالى: ﴿وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ * وَإِنْ جَادَلُوكَ فَقُلِ اللهُ

---

(١) الأنعام: ٥٧ .

(٢) الأنعام: ١٥٧ .

أَعْلَـمُ بِـمَا تَعْمَلُـونَ﴾[١]، إلا أن القـرآن الكـريم عـاد في هـذه المـرّة ومعـه استراتيجية أكثر انفتاحاً وأوسع مرونةً، حين قال: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُـدًى أَوْ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ * قُلْ لاَ تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلاَ نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[٢].

إنّ علمنا أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله كان يخاطب المشركين من العـرب في قوله هذا؛ وذلك بقرينة الآيات السابقة على هاتين الآيتـين: ﴿قُـلْ ادْعُـوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللهِ لاَ يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ وَمَـا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ * وَلاَ تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلاَّ لِمَنْ أَذِنَ لَـهُ حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الحَقَّ وَهُوَ العَـلِيُّ الْكَبِـيرُ﴾[٣]، يوضّح لنا أنه صلّى الله عليه وآله لم يكـن ليـتخلّى عـن الالتـزام بـآداب الحـوار - وهو صاحب الخلق العظيم بنصّ القرآن الكريم- القاضي ببدء الطـرفين بالتسليم سلفاً باحتمال أن يكون كلّ واحد منها على خطأ.

يعلّق السيد محمد حسين الطباطبائي في هذا الموضع وهو يفسّر هذه الآية الكريمة قائلاً: إنها جاءت «تتمّة قول النبي صلّى الله عليـه وآلـه [الـذي ورد في الآيتين السابقين] وهذا القول بعد إلقاء الحجّة القاطعـة ووضـوح الحـقّ في مسألة الألوهية مبنيّ على سلوك طريق الإنصاف، ومفاده: أن كلَّ قـول إمـا هدى أو ضلال، لا ثالث لهما نفياً أو إثباتاً، ونحن وأنتم على قـولين مختلفـين لا يجتمعان، فإما أن نكون على هدى وأنتم على ضلال، وإما أن تكونوا أنـتم على هدى ونحن في ضلال، فـانظروا بعـين الإنـصاف إلى مـا ألقـي إلـيكم

---

(١) الحج: ٦٧ .

(٢) سبأ: ٢٤- ٢٥ .

(٣) سبأ: ٢٢- ٢٣ .

وميّزوا المهديَّ من الضالّ والمحقَّ من المبطل»[١].

الجدير بالذكر أن الآية محلّ البحث استخدَمت أسلوبَ اللفّ والنشر المرتّب، فربطت كلمة «لعلى هدى» بكلمة «إنّا» وكلمة «في ضلال مبين» بكلمة «إياكم» ولكن بأسلوب غاية في التهذيب والأدب، وفي منتهى الدقّة والبلاغة. وهذا الأدب - بما يحمل من رقّة في التعامل مع الآخرين واحترامهم- هو أدب قرآني رفيع، في مقابل الأدب الفرعوني الذي تحدَّثت عنه بعض الآيات حين قالت: ﴿فَحَشَرَ فَنَادَى * فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى﴾[٢]، في حين أن الأدب القرآني ينصّ على معاملته بمنطق ﴿فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[٣]، وهو نفسه منطق رسول الله صلى الله عليه وآله الذي وصفته الآية الكريمة: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنْ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾[٤]، المنطق الذي لا يوظّف الهجاء والبذاءة والتسقيط في تعاطيه مع الآخر؛ قال تعالى: ﴿وَلاَ تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ فَيَسُبُّوا اللهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[٥]. هذا المنطق الحريص على الحدّ

---

(١) الطباطبائي، السيد محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم، ج١٦، ص٣٧٤.

(٢) النازعات: ٢٣- ٢٤

(٣) طه: ٤٤.

(٤) آل عمران: ١٥٩.

(٥) الأنعام: ١٠٨.

من الظلم والتعدّي على الآخرين، واعتماد منطق اللين والرفق والكلمة الطيّبة، كما هو منطق أهل الجنّة ﴿لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً وَلاَ تَأْثِيماً * إِلاَّ قِيلاً سَلاَماً سَلاَماً﴾[١]. على عكس منطق أهل النار الذين ينقل القرآن الكريم خطاب بعضهم لبعض بالقول: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا﴾[٢].

وهذا المنطق الأخير هو ما تروّج له بعض قنوات الإعلام التي أشرنا إليها في بداية حديثنا، حيث يكون الأسلوب المفضَّل لديها هو الكلمة البذيئة، والمنطق الفظّ، والعدائية المفرطة التي لا تعرف حدوداً للذمّ والتشهير والانتقاص عن الآخرين المخالفين لها. والغريب أن ذلك يقدَّم باسم العلم وباسم الدفاع عن الفضيلة ومبادئ الإسلام! وهم بفعلهم هذا يسوِّقون أنفسهم للآخرين كخير مثال لقول أمير المؤمنين عليه السلام :

«وآخر قد تسمَّى عالماً وليس به، فاقتبسَ جهائل من جهّال، وأضاليلَ من ضُلَّال، ونصَب للناس أشراكاً من حبائلِ غرورٍ وقولِ زورٍ. قد حمل الكتابَ على آرائه، وعطفَ الحقَّ على أهوائه. يُؤْمِّنُ الناسَ من العظائم، ويُهوِّن كبير الجرائم. يقول: أقفُ عند الشبهات، وفيها وقع! ويقول: أعتزلُ البدع، وبينها اضطجع ! فالصورةُ صورةُ إنسان، والقلبُ قلبُ حيوان؛ لا يعرفُ بابَ الهدى فيتبعه، ولا بابَ العمى فيصدَّ عنه؛ وذلك ميّتُ الأحياء»[٣].

---

(١) الواقعة: ٢٥- ٢٦.

(٢) الأعراف: ٣٨.

(٣) راجع: نهج البلاغة، شرح الشيخ محمد عبده، دار الذخائر، قم، ط١، ١٤١٢، ج١، ص١٥٣.

تحديد المرجعيات

تعدُّد المذاهب والفرق الإسلامية أمرٌ واقع لا مفرَّ منه، وليس بوسع جميع التمنّيات بوحدة المسلمين، وجميع النقاشات المذهبية في فهم الإسلام وشرعية تمثيله، أن تزيل هذا التعدّد. لن تَدمج تلك المحاولات مسلمي اليوم، كما لم تفعل مع مسلمي الأمس، في مذهب واحد، وسيبقى هذا التنوّع قائماً. ويمكننا القول إن مشكلة المسلمين ليس في تعدّد فرقهم وتنوّع مذاهبهم بقدر ما هي مشكلة «التعايش السلمي» ضمن هذا التعدّد، واستيعاب كلّ طرف للطرف الآخر، والتواصل معه على ما هو عليه .

بطبيعة الحال إن هذه الفكرة لا تعني رفض وجود حقيقة واحدة تمثّل الإسلام بنحوٍ حقّ، كما لا تعني أن يُمنع الحوار والنقاش بشأن فهم الإسلام، أو يحظر على المذاهب الإسلامية أن تبيّن معتقداتها وتصوّراتها حول أهمّ قضايا الفكر والعقيدة والتشريع الإسلامي، إنما نعني أنّ على المسلمين -كلٌّ ضمن الإطار المذهبي الذي ينتمي إليه- أن يشتغلوا على إمكانيات التعايش والتساكن وليس على إذكاء الخلافات وتمزيق البنية المجتمعية لهم وتكريس الكراهية والقطيعة بين أفراد مجتمعاتهم.

انطلاقاً من هذه الفكرة قلت سابقاً: إن ما يعنيني بالدرجة الأساس ليس هو الردّ على من لم يعتنق أفكار وعقائد وتشريعات مدرسة أهل البيت عليهم السلام وإنني لست حريصاً على زيادة عدد المنتسبين لهذه المدرسة بقدر ما هو بيان حقيقة هذه المدرسة وما تقوله وتتبنّاه، وقطع الطريق أمام من يقوّل

هذه المدرسة ما لم تقل أو ينسب لها من المعتقدات ما لا تلتزم به، وهذا لا يعني أن ندَّعي صحَّة جميع ما صدر تحت غطاء هذه المدرسة، فإن مدرسة أهل البيت عليهم السلام تشكِّل واحدة من أكبر المدارس التي تتعامل مع الإسلام في جميع أبعاده العقائدية والتشريعية والأخلاقية، وقد انتمى لها منذ ألف وأربعمئة سنة عشرات الآلاف من الرجال، وصدرت لهم أضعاف هذا العدد من الكتب والمؤلَّفات، وانبثق عن هذه المدرسة الكثير من الاتجاهات والتيّارات. وعليه فليس من المنطقي، ولا هذا قصدنا، أن ندّعي صحّة جميع هذا التراث الضخم الهائل وحقانيّته، ومطابقته للحقيقة، فإنّ مثل هذا الرأي لا يُقدم عليه أحد ولا يتبنّاه - فيما أعرف- واحد من علماء هذه المدرسة.

ومن الظريف أن عدم فهم بعض دارسي ونقّاد مدرسة أهل البيت عليهم السلام لهذا الموضوع، وعدم استيعابهم هذا الغنى والتنوّع والثراء الكبير في هذه المدرسة، قادهم إلى تصوّر أن تعدّد التيارات واختلاف التوجّهات والمشارب في مدرسة أهل البيت عليهم السلام هو أحد عيوب وأزمات هذه المدرسة وعلامةٌ على تشرذمها وتفكّكها، وأغلب الظنّ أن دافع هؤلاء النقّاد لتبنّي هذا الرأي هو حيلولة هذا الواقع، الصحّي تماماً والسليم في منطق الفكر، دون ما كانوا يتمنّونه من إطلاق أحكام شمولية إقصائية تكفيرية تشمل جميع المنتسبين لهذه المدرسة، وتحميل الكلّ تبعات آراء البعض.

إن مرونة هذه المدرسة وكثرة تيّاراتها وتوجّهاتها هو مصدر اعتزاز وفخر لنا؛ وذلك لما تنمّ عنه تلك التيارات من جهود فكرية هائلة كوّنتها، على الرغم من علمنا بأن في ذلك إرباكاً لبعض العقول الضيّقة والنفوس المظلمة التي تتحيّن الفرص للإجهاز على هذه المدرسة.

على أن هذه الملاحظة التي ذكرناها أعلاه بشأن عدم التزامنا بحقانية جميع ما صدر عن هذه المدرسة على امتداد تاريخها، لا يعني التنصُّلَ عن الأسس المشتركة التي قام عليها هذا التراث الكبير، كما لا يعني إنكار المبادئ والقيم الأصيلة التي تشكّل ملتقىً لكلّ هذه الجهود وكلّ هذا النتاج الفكري، إنما نودّ أن نلفت القارئ إلى نقطة في غاية الأهمية وهي أن مدرسة أهل البيت عليهم السلام - شأنها شأن المدارس الأخرى في التاريخ الفكري للإسلام- فيها ما هو جوهري وفيها ما هو ثانوي، فيها ما هو أساس فكريّ مُجمَع عليه وفيها ما هو عبارة عن جهد خاصّ بهذا العالِمِ أو ذلك، فيها ما يُعدّ قاسماً مشتركاً رئيسياً وفيها ما هو عبارة عن مواقف فكرية تمثّل منتجيها ومولّديها، وعليه فليس من الصحيح إلغاء هذه الفروقات الهامّة والجوهرية ونقد الكلّ بذريعة الجزء، أو التماس مصادر ثانوية في تراث هذه المدرسة لتمثيل ما هو رئيسي وأوّلي فيها.

في رأيي: أن من شأن هذه الملاحظة أن تحدّ من الكثير من النقاشات والاعتراضات التي لا تعدو في حقيقتها مجرّد التباسات منهجية، أو اتّهامات زائفة لا تقصد معرفة الحقّ والحقيقة.

نقطة الانطلاق في إشكالية هذا البحث هي هذه البديهية التي يتسالم على الاعتراف بها جميع علماء المسلمين، وهي أن المصدر الأساسي في تلقّي المعارف الإسلامية وفي فهم الإسلام عقيدةً وتشريعاً وآداباً وأخلاقاً ورؤىً كونيةً ومفاهيمَ دينية، هو القرآن الكريم والسنّة النبوية. الجميع يؤمن بقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كلّ أُمَّةٍ شَهِيداً عَلَيْهِمْ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيداً عَلَى هَؤُلاَءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾[1]،

---

(١) النحل: ٨٩.

وبقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿مَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾(٢).

ولكن بالرغم من وحدة المصدر في استلهام الإسلام وفهمه، نجد المسلمين منقسمين إلى فرق ومذاهب وتيّارات، والسؤال الذي يؤرّق الجميع هو: لماذا وقع هذا الاختلاف بين المسلمين وما هو منشؤه؟ كيف وُجد كلّ هذا الاختلاف الحادّ والهائل بين المسلمين على الرغم من اعترافهم بوحدة المصدر الذي يُستقى منه الإسلام؟

في اعتقادي: أن هذا السؤال يختزل أهمّ جوانب المشكلة، كما أن الإجابة عليه تُعدّ أكبر الخطوات جذريةً في فهم هذا الانقسام الحاصل بين المسلمين على شكل فرق ومذاهب وتيّارات.

شخصياً: أرى أن جانب المشكلة الأبرز يتعلّق بالمصدر الثاني من مصدرَي فهم الإسلام وليس المصدر الأول، أي في السنّة النبوية وليس في القرآن الكريم.

بعبارة أخرى: إن طريق تلقّي هذه السنّة والمرجعية المعتمدة في تحصيلها هو الجانب الأهمّ في خلق مشكلة انقسام المسلمين وتخندقهم في مذاهب وفرق متعدّدة، وهو أيضاً العنصر الذي يفترض أن يناقَش ويحقَّق قبل البدء بأيّ حوار نقديّ مذهبيّ.

من المعروف أن العالم الإسلامي منقسم في معالجة هذه المشكلة إلى قسمين:

---

(١) النحل: ٤٤.

(٢) الحشر: ٧.

قسم يذهب إلى **مرجعية العترة** (وهي التسمية المقترحة بدلاً عن التعبير **بأهل البيت**؛ إذ الأول لا يسمح بدخول غير الإمام علي والصدّيقة الزهراء وأولادهما عليهم جميعاً سلام الله على العكس من التعبير الأخير الذي حاول البعض إقحام نساء النبي فيه) وأولويتهم في نقل السنّة النبوية وشرحها وتفسير النصّ القرآني، وإيضاح ما يحتويه من معارف ورؤى ومفاهيم.

وقسم آخر يذهب إلى إيكال هذه المهامّ إلى **الصحابة** وإعطائهم الأولوية في ممارسة هذا الدور.

إنّ حلّ الإشكاليات المذهبية والخلافات العقائدية التي تفرزها، منوطٌ - في اعتقادي- بحسم هذه المشكلة قبل البدء بالدخول في تفاصيل الخلافات الأخرى. فمثلاً: الخلافات العقائدية بشأن توحيد الله تعالى وفهم صفاته سبحانه وعلاقة تلك الصفات بذاته المقدسة، أو الخلافات حول مفاهيم الشفاعة والتوسّل والزيارة (وإنما أذكر هذه الأمثلة لأنها موضوع حديث الساعة، وإلا فإن الأمثلة في هذا المجال من الكثرة والتنوّع ما لا عدّ ولا حصر لها) إنما يُحسَم النقاش فيها من خلال العودة إلى السنّة النبوية، وهذه الأخيرة تختلف باختلاف الطريق الموصل لها.

إذن فالنقاش ينبغي أن ينصبّ على هذه الطرق تحديداً، ونبدأ بمعالجة موضوعة: أنعود إلى التراث النبوي كما ينقله لنا الصحابة، أم نختار ما جاء عن طريق العترة؟ من هنا ينبغي أن تبدأ في اعتقادي خطوتنا الأولى باتجاه دراسة الاختلافات الواقعة بين مذاهب المسلمين.

قد يتصوّر البعض أنّ مقابلة الصحابة بالعترة ووضع كلّ واحد منهما كقطب أمام الآخر، إنما هي مشكلةٌ مختلقةٌ لا وجود لها في التاريخ الفكري الإسلامي، وإنما نحن نفترضها ونصطنعها، ففي النهاية - هكذا يستمرّ هذا

البعض في تصوّره- لا يختلف أتباع مدرسة الصحابة على عدّ الإمام علي (وهو سيّد العترة والمعنيّ الأول بهذا التقسيم) واحداً من الصحابة، بل من أبرز الصحابة وأعظمهم وأرفعهم شأناً، ولا يختلفون أيضاً حول التمسّك بما يرويه وينقله عن النبي صلّى الله عليه وآله ، وكذا الحال مع شخصيات أهل البيت الأخرى كالإمام الحسن والإمام الحسين سبطي رسول الله وسيدَي شباب أهل الجنة؛ من هنا فإنّ عزْل الإمام علي عليه السلام وبقية شخصيات أهل البيت عليهم السلام ومقابلتهم ببقية الصحابة أمر لا أساس له، لا في التاريخ الإسلامي ولا في كتابات علماء ومفكّري المسلمين.

إلا أننا نعتقد – مع ذلك- أن الفرق بين وجهتي نظر مدرسة العترة ومدرسة الصحابة بشأن دور الإمام علي عليه السلام يبقى قائماً؛ وذلك أن الفرق الأساسي بين النظريتين هو أن المدرسة الأولى تجعل من الإمام علي قطب الرحى في تمثيل الإسلام وفي معرفة العقيدة الإسلامية وتحديد مفاهيمها ورؤاها وأحكامها التشريعية، وعندما يثبت لها بالآليات والطرق الموضوعية المقرَّرة في مجال الإسناد التاريخي والتشريعي أن له رأياً أو فهماً أو نقلاً في مجال مّا من تلك المجالات، فإنها تعتبر ذلك الرأي والفهم والنقل هو رأي الإسلام وفهم الإسلام، وكلّ ما خالفه أو عارضه فهو باطل ولا قيمة له. أي أن هذه المدرسة تضع عليَّ بن أبي طالب كميزان ومعيار نهائي في معرفة الإسلام والإيمان بما جاء به رسول الله صلّى الله عليه وآله ولا تضع معه في هذه المنزلة أيَّ شخص آخر من المسلمين، سواء أكان من الصحابة أم ممن جاء بعدهم. وليست هذه النظرة لشخصية الإمام علي عليه السلام ولا الدور الذي مارسه، بل والذي أُنيط به حصراً كما تعتقد الشيعة، مما تتبنّاه مدرسة الصحابة في تعاملها مع تلك الشخصية، بل إننا سوف نشير لاحقاً

إلى أن هذه المدرسة ليس فقط لا تعتمد رأي مدرسة العترة في فهمها لدور ومكانة الإمام علي عليه السلام في فهم الإسلام، بل ولا تتعامل معه على مسافة واحدة كما تتعامل مع الصحابة غيره، وسنثبت أن دور الإمام علي عليه السلام في فهم مدرسة الصحابة لا يشغل إلا حيّزاً هامشياً بالمقارنة مع غيره من الصحابة، سواء في نقل السنّة النبوية أو في شرح تعاليم الإسلام أو في غير ذلك مما يتعلّق بالإسلام، وسنجد أنها لا تحفل بمخالفته وانفراده عن الآخرين من الصحابة.

وهذا الأمر ليس مجرّد تحليل نظري نستنتجه من تراث مدرسة الصحابة، فهناك تصريح واضح وجليّ من علماء هذه المدرسة بذلك حين يقولون بأعلمية الخلفاء الأول والثاني والثالث قياساً بأمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام حين يذهبون إلى أن ترتيبهم، أي ترتيب هؤلاء الأربعة، في الفضل والعلم، كترتيبهم في الخلافة وتسلُّمهم زمام الحكم والسلطة.

في مجال اعتماد الصحابة كمرجعية في فهم الإسلام توجد لدينا نصوص كثيرة جداً، يربو مجرّد جمعها على أكثر من مجلد، ولكننا سوف نذكر بعض هذه النصوص على سبيل المثال وليس الحصر، وبل ليس حتى الأهمية، وإنما فقط لمجرّد التدليل:

١. في نصّ يكاد يجمع أطراف هذه النظرية يقول أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي الأندلسي(ت ٧٩٠هـ) في كتابه (**الموافقات في أصول الفقه**) ما يلي:

(سنّة الصحابة ... سنّةٌ يُعمل عليها ويرجع إليها. ومن الدليل على ذلك أمور:

أحدها: ثناء الله عليهم من غير مثنوية، ومدحهم بالعدالة وما يرجع إليها؛ كقوله تعالى: ﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**﴾[1]. وقوله: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً**﴾[2].

ففي الأولى إثبات الأفضلية على سائر الأمم، وذلك يقضي باستقامتهم في كلّ حال، وجريان أحوالهم على الموافقة دون المخالفة، وفي الثانية إثبات العدالة مطلقاً، وذلك يدلّ على ما دلّت عليه الأولى. [...].

والثاني: ما جاء في الحديث من الأمر باتّباعهم، وأن سنّتهم في طلب الاتباع كسنّة النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم كقوله: «**فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين المهديّين، تمسّكوا بها وعضّوا عليها بالنواجذ**»[...].

والثالث: أن جمهور العلماء قدّموا الصحابة عند ترجيح الأقاويل [...].

الرابع: ما جاء في الأحاديث من إيجاب محبّتهم وذمّ من أبغضهم، وأنّ من أحبّهم فقد أحبّ النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم، ومن أبغضهم فقد أبغض النبي عليه الصلاة والسلام ، وما ذاك من جهة كونهم رأوه أو جاوروه أو حاوروه فقط؛ إذ لا مزيّة في ذلك، وإنما هو لشدّة متابعتهم له، وأخذهم أنفسهم بالعمل على سنّته مع حمايته ونصرته، ومن كان بهذه المثابة حقيق أن يُتّخذ قدوة، وتُجعلَ سيرته قبلة)[3].

---

(١) آل عمران: ١١٠.

(٢) البقرة: ١٤٣.

(٣) الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الموافقات، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان - السعودية، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م،ج٤، ص٤٤٦-٤٩٣.

٢. قال الغزالي (ت ٥٠٥هـ) في كتابه (**المستصفى في أصول الفقه**): (وقد ذهب قوم إلى أن مذهب الصحابي حجّة مطلقاً ...)[1].

من هنا نعرف أن فهم الدين الإسلامي وبيان عقائده وأحكامه ورؤاه يكون طبقاً لمدرسة الصحابة من خلال سنّة الصحابة، أو من خلال نقلهم عن النبي الأكرم صلّى الله عليه وآله.

قد يغالط البعض فيقول: ما دمتم لا تؤمنون بما ننقله عن الصحابة ولا تقبلون حديثنا، كما نحن لا نؤمن بما تنقلونه عن العترة عليهم السلام ولا نقبل

---

(١) الغزالي، محمد بن محمد، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة للطباعة والنشر، جدة، ١٤١٣ هـ: ج٢، ص ٤٥٠.

من الجدير بالذكر أن الغزالي ملتفت إلى المأزق الذي يفضي إليه القول بإطلاق حجية قول الصحابة؛ وذلك أنه يوجب لهم العصمة – وهو ما يشنّعون على الشيعة القول به لأئمة أهل البيت عليهم السلام – لذا ذهب إلى بطلان هذا الرأي معللاً ذلك بقوله:

«إن من يجوز عليه الغلط والسهو ولم تثبت عصمته عنه، فلا حجّة في قوله. فكيف يحتجّ بقولهم مع جواز الخطأ، وكيف تُدَّعى عصمتُهم من غير حجّة متواترة، وكيف يُتصوَّر عصمة قوم يجوز عليهم الاختلاف، وكيف يختلف المعصومان، كيف وقد اتفقت الصحابة على جواز مخالفة الصحابة؟ فلم ينكر أبو بكر وعمر على من خالفهما بالاجتهاد، بل أوجبوا في مسائل الاجتهاد على كلّ مجتهد أن يتبع اجتهاد نفسه. فانتفاء الدليل على العصمة، ووقوع الاختلاف بينهم، وتصريحهم بجواز مخالفتهم فيه، ثلاثة أدلة قاطعة» (المصدر: ص ٤٥١).

من هنا نعرف – وطبقاً لهذا المذهب في حجية قول الصحابة – أن نفاة العصمة عن الصحابة قد التزموا بها في الواقع العملي دون أن يصرّحوا بذلك، لا سيَّما مع نقلهم عن الرسول الأعظم صلّى الله عليه وآله حديث (**أصحابي كالنجوم، بأيّهم اقتديتم اهتديتم**). وإن ناقشوا في صحّة سند النصّ.

حديثكم، فلِمَ لا يتمّ الانتقال بالمناقشة إلى المصدر الأول من مصدري الإسلام وهو القرآن الكريم، عندئذٍ ننظر للقرآن الكريم فنأخذه بما جاء فيه ونعمل به ونترك ما نفاه ونرفضه؟

الواقع أنه لا يمكن القبول بهذا القول؛ وذلك:

أوّلاً: لأن السنّة النبوية ركن أساسي في فهم الإسلام، ولا يمكن غضّ الطرف عنها، كما قالت الآية القرآنية **﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾**[1]، وقوله تعالى: **﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾**[2].

وثانياً: لأن القرآن حمّال أوجه، وفيه الكثير من الآيات المتشابهة أو المحتملة أو العامّة أو المطلقة، ويحتوي على الكثير من المجازات والكنايات والاستعارات؛ وهذا يجعل من مهمّة فهمه بمعزلٍ عن السنّة النبوية مهمّةً عسيرةً وصعبةً للغاية إن لم تكن مستحيلة، وبالتالي فلا يمكن الاكتفاء به وحده فقط.

وثالثاً: لأن القول بعدم قبول كلّ طرف لما ينقله الطرف الآخر بنحو مطلق، غير صحيح على إطلاقه. فنحن لا نرفض جميع ما ينقله البخاري ومسلم مثلاً وإنما نرفض فقط ما انفردا به أو ما لم يتمّ الدليل على صحّته. أما ما لم ينفردا به فهو حجّة لدينا، وكذا ما تمّ الدليل عليه بإجماع أو موافقة للقرآن الكريم وغير ذلك من المعايير الشرعية الموضَّحة في علم أصول الفقه.

---

(١) النحل: ٤٤.

(٢) الحشر: ٧.

موقف مدرسة الصحابة من مسألة النقل عن العترة

صحيح البخاري نموذجا

لقد أشرت سابقاً إلى الفرق الرئيسي الذي يميّز مدرسة أتباع العترة عن مدرسة أتباع الصحابة، وقلت إن موضوع الالتزام بما ترويه العترة عليهم السلام وما توضحه من تعاليم الإسلام، ليس على حدّ سواء بين هاتين المدرستين، وإنّ من يتقيَّد بمدرسة العترة هو الجدير بأن يحمل هذه التسمية، وإن الاعتراض بكون مسألة المقابلة بين العترة والصحابة مشكلة مصطنعة غير دقيق وغير صحيح إطلاقاً، بل إن هناك كثيراً من الشواهد تثبت صحّة هذه المقابلة وحقيقتها.

أودّ الآن أن أوضح للقارئ الكريم بعض أبعاد هذه المقابلة، وكيف تعرَّض أئمة العترة عليهم السلام إلى الإقصاء والتهميش في ذلك كلّه من خلال أهمّ كتاب في التراث الحديثي لمدرسة الصحابة، أعني به كتاب (صحيح البخاري). فمع أن الجميع يروي - وبألفاظ مختلفة- عن رسول الله صلّى الله عليه وآله أنه قال: **(إنّي أوشك أن أدعى فأجيب، وإني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا بعدي: الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، و عترتي أهل بيتي، ألا و إنهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض)** إلا أن الواقع التاريخي لمدرسة الصحابة يثبت أن هذه المدرسة لم تولِ هذه العترة ما تستحقّه من عناية في الأخذ منها والتقيّد بتعاليمها.

لنحاول الآن أن نعرف عدم العناية تلك، وذلك من خلال المقارنة بين

صحابيَّين من صحابة رسول الله صلّى الله عليه وآله وما شغلاه من حضور في الكتاب المشار إليه أعلاه في موضوع النقل عن رسول الله صلّى الله عليه وآله : الأول الإمام علي عليه السلام ، والثاني هو أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي (ت: ٥٧هـ).

لن نخوض في موضوع إسلام أبي هريرة وطبيعة علاقته برسول الله صلى الله عليه وآله، ولا ميله وعلاقته بمعاوية - العدوّ التقليدي للإمام أمير المؤمنين عليه السلام - إنما أكتفي بإيراد بعض الإشارات الهامّة التي تسلّط الضوء على هذه الأمور، وذلك نقلاً عن أحد أكبر دارسيه والمتخصّصين في حياته العلمية والسياسية وما وصلنا من مرويّاته، عنَيتُ به الباحثَ الأستاذ محمود أبو رية الذي تناوله في دراستين، هما: (أضواء على السنّة المحمّدية)، و(أبو هريرة شيخ المضيرة) .

نستهلّ حديثنا حول أبي هريرة بتذكير القارئ بمعلومة على مستوى كبير من الأهمية أشار لها الأستاذ أبو رية في كتابه (أضواء على السنّة المحمدية) وأثبتها بنحو علميّ محكم في كتابه الآخر (أبو هريرة شيخ المضيرة) وهي أن أبا هريرة لم يصحب رسول الله صلى الله عليه وآله إلا عاماً وتسعة أشهر فقط، أو - وهذا هو قول أبي هريرة نفسه ويمكننا التسليم به جدلاً؛ لكونه لا يؤثّر كثيراً على موقفنا من مرويّاته- ثلاث سنوات على أفضل التقادير.

لنستمع إلى ما قاله محمود أبو رية أو نقله عن آخرين من العلماء والباحثين الذين وقفوا على حياة أبي هريرة ومرويّاته:

• قال أبو رية وهو ينقل عن السيد محمد رشيد رضا أنه قال: «لو طال عُمْرُ عُمَرَ حتى مات أبو هريرة لما وصلت إلينا تلك الأحاديث الكثيرة».

• ثم إنه نقل عن ابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري في (مختلف تأويل

الحديث) أنه قال: «إنه لما أتى أبو هريرة من الرواية عنه صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم ما لم يأتِ بمثله مَن صحبه من جلّة أصحابه والسابقين الأولين، اتَّهموه وأنكروا عليه وقالوا: كيف سمعتَ هذا وحدَك؟ ومن سمعه معك؟ وكانت عائشة ... أشدّهم إنكاراً عليه لتطاول الأيام بها وبه»[1].

ومن هنا كان أبو هريرة كما نقل أبو رية عن الكاتب مصطفى صادق الرافعي - وهما على حقّ في ذلك-: أول راوية اتُّهم في الإسلام.

وقد ورد في البخاري أن لأبي هريرة (كيساً) يُخرج منه الحديث ! قال: (حدّثنا أبو صالح، قال: حدّثنا أبو هريرة، قال: قال النبي صلى الله عليه وآله : «**أفضل الصدقة ما ترك غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول**». ثم وردت في الحديث هذه التتمّة: «**تقول المرأة: إما أن تطعمني وإما أن تطلقني، ويقول العبد: أطعمني واستعملني، ويقول الابن: أطعمني إلى من تدعني**». فقالوا: يا أبا هريرة، سمعتَ هذا من رسول الله؟ قال: لا، هذا من كيس أبي هريرة)[2].

---

(١) أبو رية، محمود، أضواء على السنّة النبوية، أوفسيت على الطبعة الخامسة من النسخة المصرية: ص٢٠٣.

(٢) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم، وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ـ بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، كتاب النفقات، الباب الثاني (باب وجوب النفقة على الأهل والعيال)، ج٧، ص ٦٣، الحديث ٥٣٥٥.

وقد اتسع كيس أبي هريرة لأحاديث أخر وردت فيها هذه العبارة :

- منها: قوله (كنت حدّثتكم أن «من أصبح جنباً فقد أفطر»، فإنما ذلك من كيس أبي هريرة، فمن أصبح جنباً فلا يفطر) راجع: الخطيب البغدادي (٣٩٢-٤٦٣هـ)، أبو

إن أبا هريرة -كما نقل أبو رية عن أبي محمد بن حزم- روى (٥٣٧٤) حديثاً عن رسول الله صلّى الله عليه وآله أثبت البخاري في صحيحه (٤٤٦) حديثاً منها. وقد علّق أبو رية على هذه الظاهرة في حياة أبي هريرة بما يشبه

بكر أحمد بن علي بن ثابت، الفقيه والمتفقّه، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي ـ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م، ج٢، باب رجوع المفتي عن فتواه إذا تبيّن له أن الحقّ في غيرها، ص٤٢١-٤٢٢، الحديث ١٤٠٤.

وطعنُ ابن حجر في سند هذا الحديث، يردّه ورود الحديث الذي يليه (رقم ١٤٠٥) الذي تناول رجوع أبي هريرة عن فُتياه (**من أصبح جنباً فليفطر**) وكان الأفضل التعبير برجوعه عن التحديث لا الفتيا.

- ومنها: ما ورد في مسند أحمد في بعض ما نهى النبي عن التكسّب به، بسنده عن المغيرة قال: (**سمعت عبيد الله بن أبي نُعْم يحدِّث أنه سمع أبا هريرة يقول: نهى رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلَّم عن كسب الحجّام، وكسب البغي، وثمن الكلب. قال: وعسب الفحل**. قال: وقال أبو هريرة: هذه من كيسي). مسند أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ: ج١٣، ص ٣٥٥، رقم الحديث ٧٩٧٦.

علماً أن عبارة (وعسب الفحل) التي تبدو كتدخّل من أبي هريرة ما هي إلا قطع واستئناف قام به عبيد الله بن أبي نعم، ويدلّ على ذلك لفظ هذا الحديث في رواية النسائي (انظر: سنن النسائي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان ،تعليق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، ط١، ص ٧١٢، الحديث ٤٦٧٣) ولم يرد في رواية الأخير عبارة (هذه من كيسي).

هذا، وقد دفع قولُ أبي هريرة هذا بالكثير من مريديه إلى تأويل كلمته تلك وتخريجها مخرجاً مقبولاً: تارة بتفسير الكيس بوعاء، وتارة ثانية بفطنته، وتارة ثالثة اعتبر قوله تهكّماً على سائليه، وتارة رابعة عدّ إشارة إلى نسخ هذا الحديث .. وغيرها من المحاولات المتكلّفة التي لا محصّل لها .. ولا مجال هنا لتفصيل الكلام أكثر من ذلك.

القاعدة في تمييز حجم ما يمكننا توقّعه من مرويّات الصحابي قائلاً: (وبقى أن تعرف مقدار ما رواه الذين سبقوه بالإيمان وكانوا أوفى منه إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وأعلم بالدين، وأبعد في الفضل والجهاد من المهاجرين والأنصار وغيرهم، وقضوا مع رسول الله سنين طويلة، لنرى كم روى كبارهم من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله) ليشرع بعدها بالحديث عن كبار الصحابة واحداً تلو آخر وحجم مرويّاتهم فيقول:

(فهذا أبو بكر أوّلُ الرجال إسلاماً بعد عليّ، وشيخُ الصحابة جميعاً، وقضى مع النبي ما قضى بمكّة والمدينة، وكان نسّابة العرب، ترى كم من حديث رواه؟ قال النووي في تهذيبه: روى الصدِّيق عن النبي «١٤٢» حديثاً، أورد السيوطي منها في **تاريخ الخلفاء** «١٠٤» وله في البخاري «٢٢») أي أن البخاري روى عن أبي هريرة أكثر من عشرين ضعفاً مما رواه عن أبي بكر.

أما بخصوص الخليفة عمر بن الخطاب فيقول أبو رية:

(أسلم سنة ستّ، وظلّ مع النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى آخر حياته صلّى الله عليه وآله وسلّم. من قوله: «كنت وجاراً من الأنصار نتناوب على رسول الله ينزل يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلتُ جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك» وبرغم ذلك كلّه لم يصحّ عنه إلّا زهاء خمسين حديثاً كما أثبت ذلك ابن حزم).

ويقول أبو رية عن الإمام علي عليه السلام : (أول من أسلم، وتربَّى في حجر النبي وعاش تحت كنفه من البعثة، وظلَّ معه إلى أن انتقل النبي إلى الرفيق الأعلى، لم يفارقه لا في سفر ولا في حضر، وهو ابن عمه وزوج ابنته فاطمة الزهراء، شهد المشاهد كلَّها سوى تبوك؛ فقد استخلفه النبي فيها

على المدينة فقال: يا رسول الله، أتخلفني في النساء والصبيان؟» فقال رسول الله: «**أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى؟ إلا أنه لا نبي بعدي**».

هذا الإمام الذي يكاد لا يضارعه أحد من الصحابة جميعاً في العلم، قد أسندوا له كما روى السيوطي «٥٨» حديثاً، وقال ابن حزم: لم يصحّ منها إلا خمسون حديثاً لم يروِ البخاري ومسلم منها إلا عشرين حديثاً).

وعن عثمان وغيره من الصحابة يقول أبو رية:

(أمّا عثمان فقد روَى البخاري له تسعة أحاديث ومسلم خمسة.

الزبير بن العوام، روى له البخاري تسعة أحاديث ومسلم حديثاً.

طلحة بن عبيد الله، روى له البخاري أربعة أحاديث.

عبد الرحمن بن عوف، روى له البخاري تسعة أحاديث.

أُبيّ بن كعب له في الكتب الستّة ستّون حديثاً ونيّف.

زيد بن ثابت روى له البخاري ثمانية أحاديث، واتّفق الشيخان على خمسة.

سلمان الفارسي أخرج له البخاري أربعة أحاديث ومسلم ثلاثة ...

وقد ثبت أن كثيراً من الصحابة لم يرووا عن النبي شيئاً)[1].

ومن هنا نعرف أن ما رواه البخاري عن أبي هريرة يفوق ما رواه عن الإمام علي بأكثر من (٢٢) ضعفاً.

هذا حال الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في مرويّات البخاري، أما لو

---

(١) أبو رية، أضواء على السنّة المحمدية، مصدر سابق، ص٢٢٤- ٢٢٥، علماً أن جميع رواة البخاري هم (٢٤٠٠) راوٍ. ومن المفيد جداً العودة إلى كتاب (الإفصاح عن أحوال رواة الصحاح) للعلامة الشيخ محمد حسن المظفر (ت١٣٧٥) للتعرّف على هؤلاء الرواة وآراء أهل الجرح والتعديل فيهم.

انتقلنا إلى البقية من أئمة أهل البيت عليهم السلام المتأخّرين وفيهم من عاصر البخاري كالأئمّة الجواد والهادي والعسكري، لرأينا أن استبعاد الأئمة عليهم السلام يكاد يكون نهائياً وجذرياً! فهو لم ينقل عنهم عليهم السلام ولا حتى رواية واحدة !؟ حتّى الإمام الصادق عليه السلام - الذي يُعَدّ أبا المذاهب الأربعة وأستاذ أئمة هذه المذاهب- لم ينقل عنه حتى رواية واحدة، ومما يزيد الأمر غرابة علمنا بأن البخاري عاش في نفس الحاضنة العلمية التي كان يعيش فيها الإمام الصادق عليه السلام ، أي الحجاز، وأنه جاء بعد الإمام الصادق بفترة ليست بالطويلة في عرف المحدّثين. فالإمام الصادق توفّي عام (١٤٦ أو ١٤٨) والبخاري توفّي عام (٢٥٦) وعليه لا تكون الفاصلة الزمنية بينهما إلا قرناً ونيّف من السنين، مع أنه ينقل عن تلامذة الإمام الصادق ويحجم عن النقل عن الإمام نفسه.

قال الشيخ محمد صادق نجمي مؤلّف الكتاب الهامّ (تأمّلات في الصحيحين - دراسة وتحليل لصحيحي البخاري ومسلم):

(نرى البخاري ومسلم يرويان عن ستة وعشرين رجلاً يسمّون بالحسن، وثلاثة وعشرين راوياً باسم موسى، وتسعة وثلاثين محدّثاً معروفين باسم عليّ، ولم يكن بينهم ذكر عن اسم الإمام الحسن المجتبى ريحانة رسول الله صلّى الله عليه وآله ، أو إشارة إلى اسم موسى بن جعفر حفيد النبي صلّى الله عليه وآله ، أو اسم لحفيد النبي صلّى الله عليه وآله علي بن موسى الرضا عليه السلام الذي كان علمه وفضله موضع إجلال وتكريم المحبّ والمبغض.

نعم، إن مسلماً والبخاري لم يُخرجا حتى حديثاً واحداً عن أحد من أهل البيت عليهم السلام ، مثل: الإمام الحسن المجتبى، والإمام موسى بن جعفر، والإمام علي بن موسى الرضا، والإمام محمد الجواد، والإمام الهادي،

وخاصة الإمام الحسن العسكري عليه السلام الذي كان معاصراً للبخاري)[١].

وأختم حديثي هذا بنقل كلمة قيّمة للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي وردت في تفسيره (**الميزان في تفسير القرآن**)، قال: (إن ما جرى في أمر الخلافة بعد رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أوجب اختلاف آراء عامّة المسلمين في أهل بيته؛ فمن عاكف عليهم هائم بهم، و من مُعرض عنهم لا يعبأ بأمرهم و مكانتِهم من علم القرآن، أو مبغضٍ شانئ لهم، وقد وصّاهم النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم - بما لا يرتاب في صحّته ودلالته مسلمٌ- أن يتعلّموا منهم ولا يعلّموهم، وهم أعلم منهم بكتاب الله، و ذكر لهم أنهم لن يغلطوا في تفسيره ولن يخطئوا في فهمه. قال في حديث الثقلين المتواتر: «**إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله و عترتي و لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض**» الحديث [...]. وقال في المستفيض من كلامه: «**من فسّر القرآن برأيه فليتبوّأ مقعده من النار**» [...] وهذا أعظم ثلمة انثلم بها علم القرآن وطريق التفكّر الذي يندب إليه.

ومن الشاهد على هذا الإعراض قلّة الأحاديث المنقولة عنهم عليهم السلام؛ فإنك إذا تأمّلت ما عليه علم الحديث [...] ثمّ أحصيت ما نُقل في ذلك عن عليّ والحسن والحسين، وخاصّة ما نُقل من ذلك في تفسير القرآن لرأيت عجباً: أما الصحابة فلم ينقلوا عن علي عليه السلام شيئاً يذكر، وأما التابعون فلا يبلغ ما نقلوا عنه - إن أحصي - مئة رواية في تمام القرآن، وأما

---

(١) نجمي، محمد صادق، أضواء على الصحيحين دراسة وتحليل لصحيحي البخاري ومسلم، تعريب: يحيى كمالي البحراني، مؤسسة المعارف الإسلامية ـ قم، ط١، ١٤١٩هـ، ص ١١٣.

الحسن عليه السلام فلعلّ المنقول عنه لا يبلغ عشراً، وأما الحسين فلم ينقل عنه شيء يذكر، وقد أنهى بعضهم الروايات الواردة في التفسير إلى سبعة عشر ألف حديث من طريق الجمهور وحده[1]، وهذه النسبة موجودة في روايات الفقه أيضاً)[2].

(١) قال الطباطبائي في حاشية هذه العبارة ما يلي: (ذكره السيوطي في الإتقان، وذكر عدد الروايات في تفسيره المسمّى بترجمان القرآن وتلخيصه المسمّى بالدرّ المنثور).

(٢) الطباطبائي، السيد محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم، ج ٥، ص٢٧٤.

المحاور المقترحة لمناقشة الإشكالية

في ضوء الفكرة التي قدّمناها بشأن إشكالية الحوار المذهبي، أعني أهمية بدء النقاش بالمصدر الثاني من مصادر الفكر الإسلامي (السنّة النبوية)[1] وضرورة دراسته وفحصه ومعالجة الأسئلة التي يفرزها قبل الانشغال بالتفاصيل الأخرى، فإننا نقترح أن نضع بين يدي القارئ أهمّ المحاور التي نراها ضرورية في تحليل ودراسة هذه الفكرة.

بطبيعة الحال إن دراسة هذه المحاور المقترحة تحتاج إلى فرصة أوسع وأشمل وليس من الممكن تفصيل كلّ ذلك في هذا البحث المختصر. ولعلّنا نقتصر في حديثنا هنا على مجرّد المحور الأول فقط.

أما المحاور المقترحة فأضعها على نحو أسئلة بالشكل التالي:

المحور الأول: وهو عبارة عن سؤال مركزي وأساسي يناقش أصل الحاجة إلى السنّة النبوية في فهم المعارف الدينية، والسؤال هو: هل هناك حاجة تدعونا إلى العودة إلى السنّة النبوية أم أنّه يمكننا الاكتفاء بالنصّ القرآني المقدّس فقط؟

إن الجواب على هذا السؤال لا يقتصر تأثيره فقط على تصوّرنا للجانب

---

(١) أودّ أن ألفت عناية القارئ الكريم إلى أننا في كلّ مرّة نقول «السنّة» في هذا البحث فإننا نعني حصراً «السنّة النبوية»، أما طبيعة دور أهل البيت عليهم السلام وما تمثّله سيرتهم في هذا الاتجاه، الذين نصُّوا على أن حديثهم هو حديث رسول الله صلّى الله عليه وآله، فهو أمر موكول بحثه إلى دراسات أعمق.

النظري لكيفية تكوين المنظومة الفكرية الإسلامية (عقيدة وتشريعاً وأخلاقاً...) وعلاقة ذلك بالقرآن الكريم، بمعنى أن نختار بمقتضى هذا الجواب بناء هذه المنظومة وصياغتها اعتماداً على القرآن الكريم فقط، بمعزل تامّ عن السنّة النبوية، بل يمتدّ تأثيره إلى تصوّراتنا للدور الفكري الذي يضطلع به نقلة هذه السنّة النبوية، أي جميع الصحابة بما فيهم أهل البيت عليهم السلام ويطرح تساؤلاً بشأن ما يبقى لهم من وظيفة في المجتمع الإسلامي المتأخّر عليهم.

المحور الثاني: وهو يتفرّع على المحور الأول، ويتوقّف الخوض فيه على طبيعة النتيجة التي ننتهي إليها هناك، فإن اخترنا هناك الجواب بالإيجاب على السؤال - بأن نقول: إننا بحاجة إلى السنّة النبوية في بنائنا وتكويننا للمنظومة الفكرية الإسلامية، وأنه لا غنى لنا في إنجاز هذه المهمّة بنحو صحيح بمعزل عنها- كان بوسعنا تناول المحور الثاني وما يقترحه من سؤالٍ هو عبارة عن: ما هو دور هذه السنّة؟ وما هي المهمّة التي تشغلها في صياغة الفكر الإسلامي؟ هل وظيفتها وظيفة تكميلية لما عجز النصّ القرآني عن القيام به أم أن هذا الافتراض - كما هي عقيدتنا- الذي يفترض قصور ونقص النصّ القرآني غير صحيح وباطل، وعندها تكون وظيفة السنّة النبوية هي البيان والشرح والتفصيل؟ ثم إن تلك الحاجة للسنة أتعود إلى حاجة نفس النصّ القرآني بالبيان والتفسير أم إلى حاجتنا نحن المسلمين المتلقّين له؟

المحور الثالث: لو افترضنا أن الحاجة كانت ماسّة للسنة النبوية في تكوين الفكر الإسلامي، وافترضنا أيضاً أن مهمّة هذه السنّة هو التبيان والشرح، حينها يتوجّب علينا الإجابة على هذا السؤال الهامّ والجوهري،

وهو: كيف يمكننا تحصيل تلك السنّة النبوية؟ ما هي الطرق والوسائل التي يمكننا من خلالها الظفر بتلك السنّة دون دمجها بما ليس منها مما يعدّه المسلمون كذباً وباطلاً أُقحم في السنّة النبوية؟

وهذا المحور هو صلب ما أشرنا إليه سابقاً من اختلاف المسلمين في الطريق المفضي إلى السنّة، وقلنا حينها إن المسلمين سلكوا طريقين مختلفين: **بعضهم** اعتمد الصحابة كطريق وممرّ إلى تحصيل هذه السنّة، **وبعضهم الآخر** فضّل العودة إلى العترة عليهم السلام لإنجاز هذه المهمّة، وكل واحد من الطرفين أوضح مبرّرات خياره هذا في مصنفات عديدة توزَّع على اختصاصات أصول الفقه وعلمي الحديث والرجال وغيرهما.

وهذا المحور لا يقتصر على مجرّد إثبات هذا الاختلاف بين المدرستين، وتمسّك كلّ طرف بطريقه المذكور، وسرده لمبرّرات هذا التمسّك، وإنما يتعدّى ذلك إلى مناقشة عدّة أمور فرعية أيضاً، هي وليدة لهذا المحور، نظير: معايير قبول الرواية، والاشتراطات العلمية لقبول خبر الواحد والمتواتر والمستفيض، ومعايير الجرح والتعديل في تقييم رجال تلك الأسانيد .... وغير ذلك من أبحاث تفصيلية ودقيقة.

في هذا المحور بالذات سوف نطالع الكثير من الإقصاء والتهميش للعديد من الشخصيات العلمية الكبيرة التي انتمت إلى مدرسة العترة عليهم السلام وكيف أُسقطت عدالتهم ووثاقتهم وطُعن في دينهم، بعبارات النبز (كرافضي ومتشيّع وغير ذلك من عبارات أهل الجرح والتعديل في مدرسة الصحابة) لا لجرم اقترفوه إلا مجرّد الالتزام والتمسّك بأهل البيت النبوي عليهم السلام.

المحور الرابع: وهذا المحور يتعلّق بما بات يسمّى في الدراسات الحديثية

بالنقد الداخلي للنصّ - كما يسمّى المحور الثالث بالنقد الخارجي للنص- وهو عبارة عن التساؤل عن الأدوات التي يتمّ بواسطتها تحليل نصوص تلك السنّة النبوية وفهمها، كيف تُفهم السنّة؟ وما هي الآليات والمفاهيم التي تنهض بهذه المهمّة الأساسية؟ وهذا أحد المحاور التي تعدّدت فيه النظريات، وكثرت فيه الاتجاهات بين فلاسفة وفقهاء ومتصوّفة وغيرهم، بل وتعدّدت الاتجاهات بين الصنف الواحد منهم، ونظير هذا نجده في تعدّد تيارات الفكر الإسلامي في قراءة وتفسير النصّ القرآني الذي تنوّعت مناهج الدارسة له إلى حدّ كبير، حتى عاد لدينا اختصاص قائم بذاته اسمه «مناهج التفسير».

اتجاهات التعامل مع السنة النبوية

في مجال المحور الأول من المحاور الأربعة المتقدمة، وهو الحاجة إلى السنّة النبوية، نلحظ وجود اتجاهين في التاريخ الفكري للمسلمين وهم يتعاملون مع تلك السنّة، وبالرغم أن تطورات الاتجاه الثاني، الذي سنذكره بعد قليل، قد اختلفت اختلافاً كبيراً عن بداياته إلا أن ذلك لا يمنعنا من اعتباره اتجاهاً قائماً بذاته، له معتنقوه ومناصروه، على الأقلّ في العقود الأولى من حياة المجتمع الإسلامي بعد رحيل نبي الإسلام صلى الله عليه وآله . نعم، تمَّ التراجع عن الالتزام بهذا الاتجاه في مراحل تاريخية لاحقة؛ مما جعل كلامنا في سرد هذا الاتجاه مجرّد تحليل نظري محدود بفترة تاريخية معيّنة، ولكن هذا التحليل النظري التاريخي أمر لابدّ منه مادمنا نروم فرز هذه الاتجاهات في حياة العقل المسلم.

الاتجاه الأول: التعاطي الإيجابي مع السنة النبوية

هذا هو الاتجاه العام والسائد اليوم بين المسلمين على اختلاف طوائفهم وتيّاراتهم، وهو يقول بضرورة السنّة النبوية وأهمّيتها في فهم وتأسيس المعارف الدينية. فالمحورية تكون للقرآن الكريم ودور السنّة دور تبييني. ويكون الأخذ بالسنّة النبوية - قولاً وفعلاً وتقريراً- نتاجاً للآية القرآنية التي تنصّ ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنْ الهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾[1].

---

(١) البحث عن هذه الآية وشمولها لجميع أفعال النبي صلى الله عليه وآله وتقريراته

أما الأدلّة التي يتمسّك بها أصحاب هذا الاتجاه فهي كثيرة؛ منها:

أولاً: الإجماع العملي الذي أشرنا إليه قبل قليل، والذي يمثّل اتفاق جميع المسلمين اليوم على ذلك.

ثانياً: الدليل القرآني، وهو عبارة عن مجموعة من الآيات القرآنية الكريمة التي تحثّ المسلمين على الأخذ بما يَرِدُهم عن الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله ومتابعته والالتزام بتعاليمه. من تلك النصوص الآيات التالية:

أ. قوله تعالى: ﴿**مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾[1].

ب. قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * قُلْ أَطِيعُوا اللهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ الْكَافِرِينَ**﴾[2].

ج. قوله تعالى: ﴿**مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً**﴾[3].

ثالثاً: الدليل الروائي الذي ينصّ على تلك الحاجة. وهناك أحاديث عديدة في هذا المجال، منها الحديث المتواتر والمتَّفق عليه بين جميع المسلمين؛

بالإضافة لأقواله، حديث آخر مرتبط بعصمة النبي صلى الله عليه وآله وأبعاد تلك العصمة ونطاقها والأدلّة المقامة على ذلك... وهو بحث خارج عن محور حديثنا فعلاً.

(١) الحشر: ٧.

(٢) آل عمران: ٣١- ٣٢.

(٣) النساء: ٨٠.

حديث الثقلين. وهذا الحديث بالرغم من الاختلاف في بعض ألفاظه بين (الكتاب والعترة) أو (الكتاب والسنّة)[1] إلا أن هذا الاختلاف لا يضرّ بأصل الاستدلال بهذا الدليل، وهو توقّف نجاة الأمّة وعصمتها من الوقوع في الضلال، على التمسّك بالسنّة، سواء أكان طريقنا إليها هم الصحابة أم العترة الطاهرة. نعم، الاختلاف في ألفاظه له علاقة وتأثير مباشر بالمحور الثالث من المحاور المتقدمة، أي تمحيص الطريق الحق من بين الطريقين الناقلين لتلك السنّة، واعتقادنا أن الصحيح في ذلك هو اللفظ الذي ينصّ على العترة، وهو ما سنأتي على إثباته في القادم من أبحاث هذه السلسلة إن شاء الله تعالى.

الاتجاه الثاني: التعاطي السلبي مع السنة النبوية (نظرية حسبنا كتاب الله)

وهذا الاتجاه يذهب إلى عدم الحاجة إلى السنّة النبوية في فهم وتأسيس المعارف الدينية، وقد أشرنا سابقاً أن هذا الاتجاه لم يعُد هناك من يمثّله داخل المذاهب الإسلامية المعاصرة، وأنّ عدم التمثيل هذا لا يقلّل من كونه اتجاهاً فكرياً آمن به البعض ولو في فترة محدودة ودعوا إليه، وإن لم تنجح تلك الدعوة في أهدافها.

سيتّضح لاحقاً أن صاحب هذا الاتجاه - بنحو يكاد يكون حصرياً - هو الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، والنصوص التي لدينا وإن أحجمت بعض

---

(١) في اعتقادنا، بل واعتقاد علماء أهل السنّة أيضاً، أن الحديث الوارد بلفظ «العترة» هو حديث متواتر لا يعتريه الشك. أما الحديث الوارد بلفظ «السنّة» أو «سنتي» فهو من أخبار الآحاد، بل وخبر آحاد ضعيف، وسيأتي في القادم من الأبحاث التي ننوي تقديمها، بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

الأحيان عن التصريح باسمه، إلا أنّ بعضها الآخر عاد وصرّح بذلك، بل وإنّ لدينا من النصوص التاريخية ما يثبت أن هذا الموقف من السنّة النبوية كان سياسة ثابتة وواعية اعتمدها الخليفة الثاني.

من أهمّ تلك النصوص ما ورد عن الخليفة الثاني في ساعة احتضار النبي حين حاول صلَّى الله عليه وآله أن يكتب كتاباً لا تضلّ الأمة بعده وقيام عمر بمنعه صلَّى الله عليه وآله عن كتابته.

وقد نُقل هذا الحديث في أهمّ المدوَّنات الحديثية عند علماء أهل السنّة وأكثرها شهرة، إلّا أننا سنقتصر على نقله من أهمّ كتابين حديثيين لديهم، وهما صحيحا البخاري ومسلم، فإن في ذلك كفاية لإلزام الطرف الآخر، ثم نتلوه بذكر كلمة مهمّة لأحد مشاهير علماء الإسلام وهو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي الأندلسي.

ورد هذا الحديث في صحيح البخاري في أربعة مواضع، انفرد بثلاثة منها واشترك معه مسلم في الموضع الرابع، ونحن نذكر هذه المواضع الأربعة بنفس هذا التتابع وبالنحو التالي:

١ . عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال:

(لمّا حضر رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم وفي البيت رجال، فقال النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم: «**هلمّوا أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده**». فقال بعضهم: «إن رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم قد غلبه الوجع وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله». فاختلف أهل البيت واختصموا، فمنهم من يقول: «قرّبوا يكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده». ومنهم من يقول غير ذلك. فلما أكثروا اللغو والاختلاف، قال رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم: «**قوموا**». قال عبيد الله: فكان يقول ابن عباس: إن الرزية كلّ الرزية ما حال

بين رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب لاختلافهم ولغطهم)[1].

٢. عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال: (لما اشتدَّ بالنبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم وجعه قال: «**ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده**»، قال عمر: «إن النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله، حسبنا». واختلفوا وكثر اللغط، قال صلى الله عليه [وآله] وسلّم: «**قوموا عني ولا ينبغي عندي التنازع**». فخرج ابن عباس يقول: إن الرزية كلَّ الرزية ما حال بين رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم وبين كتابه)[2].

٣. عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (لما حُضِرَ رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم: «**هلمّ أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده**»، فقال عمر: «إن النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله». فاختلف أهل البيت فاختصموا، منهم من يقول: «قرّبوا يكتب لكم النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم كتاباً لن تضلّوا بعده»، ومنهم من يقول ما قال عمر. فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم قال رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم: «**قوموا**». قال عبيد الله: فكان ابن عباس يقول: إن الرزية كلَّ الرزية ما حال بين رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم

---

(١) الجامع المسند الصحيح، كتاب المغازي، باب مرض النبي ووفاته، ج٦، ص ٩، الحديث ٤٤٣٢.

(٢) المصدر السابق: ج١، ص ٣٤، الحديث ١١٤.

ولغطهم)[١].

٤. عن سعيد بن جبير قال: (قال ابن عباس: يوم الخميس، وما يوم الخميس! اشتدّ برسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم وجعه فقال: «**ائتوني أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً**» فتنازعوا ولا ينبغي عند نبيّ تنازع، فقالوا: «ما شأنه أهجر! استفهموه؟» فذهبوا يردون عليه، فقال: «**دعوني، فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه**» وأوصاهم بثلاث، قال: «**أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم**» وسكت عن الثالثة أو قال: فنسيتها)[٢].

أمّا الكلمة التي وعدنا القارئ بنقلها له عن أبي إسحاق الشاطبي، فقد وردت في الباب التاسع (في السبب الذي لأجله افترقت فرق المبتدعة عن جماعة المسلمين) من كتابه (الاعتصام) الذي ألّفه لمناهضة ما رأى أنه من البدع الموجبة لتفرّق الأمّة واختلافها وضلالها، فبعد أن أوضح أن وصف التفرّق والاختلاف لصيق بأهل البدع، انتقل إلى بيان أسباب هذا

---

(١) المصدر السابق: ج٧، ص ١٢٠، الحديث ٥٦٦٩.

(٢) المصدر السابق: ج٦، ص ٩، الحديث ٤٤٣١. وانظر أيضاً: القشيري النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه، ج٣، ص ١٢٥٧، الحديث ١٦٣٧. قال: [...] عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: يوم الخميس وما يوم الخميس، ثم جعل تسيل دموعه حتى رأيت على خدّيه كأنها نظام اللؤلؤ، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: «**ائتوني بالكتف والدواة** (أو اللوح والدواة) **أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً**» فقالوا: إن رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم يهجر.

الاختلاف، وهي في نظره سببان: أحدهما قدريّ لا يقع ضِمن كسب العباد، والآخر كسبيّ تقع مسؤوليته عليهم، وهو بعد أن قسّم أوجه الاختلاف إلى ثلاثة أقسام (الأول: الاختلاف في أصل النحلة وفروعها، والثاني: الاختلاف في فروع النحلة دون أصولها، والثالث: الاختلاف في قواعد النحلة الكلّية مع الاتفاق في أصولها) جعل اختلافات المسلمين في القسمين الثاني والثالث، فكان اختلافهم في الثاني غير ملامين عليه بل هو رحمة لهم، واختلافهم في الثالث هو الاختلاف البدعيّ المنهيّ عنه، ليشرع بعدها في بيان أسباب هذا الاختلاف الأخير. ولكن ما أردت نقله للقارئ يتعلّق بتصوّره عن الاختلاف القدري الذي حصل من الله تعالى للمسلمين دون أن يكون لهم دخل في خلقه ... قال:

(ولقد كان عليه الصلاة والسلام حريصاً على أُلْفَتنا وهدايتنا حتى ثبت من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: لما حُضِر النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلَّم قال: - وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب - فقال: «**هَلُمَّ أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده**»، فقال عمر: «إن النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم غلبه الوجع وعندكم القرآن، فحسبنا كتاب الله». واختلف أهل البيت واختصموا، فمنهم من يقول: «قرّبوا يكتب لكم رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلَّم كتاباً لن تضلّوا بعده»، ومنهم من يقول كما قال عمر. فلما كثر اللغط والاختلاف عند النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، قال: «**قوموا عنّي**» فكان ابن عباس يقول: «إن الرزية كلّ الرزية ما حال بين رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم».

فكان ذلك - والله أعلم- وحياً أوحى الله إليه أنه إن كتب لهم ذلك الكتاب لم يضلّوا بعده البتّة، فتخرج الأمّة عن مقتضى قوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ

مُخْتَلِفِينَ﴾ بدخولها تحت قوله: ﴿**إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ**﴾ فأبى الله إلا ما سبق به علمه من اختلافهم كما اختلف غيرهم. رضينا بقضاء الله وقدره ونسأله أن يثبّتنا على الكتاب والسنّة ويميتنا على ذلك بفضله)[١].

ولا يكاد ينقضي عجبي مما كتبه الشاطبي هنا ! فهو يقول: إن النبي صلى الله عليه وآله حريص على هدايتنا، وإن ما دعا إليه من كتابة الكتاب كان بوحي من الله تعالى له، وإن الخليفة عمر هو الذي حال دون كتابته، ومع ذلك يجعل من هذا المنع قضاءً من الله تعالى! فيقول: (أبى الله إلا ما سبق به علمه من اختلافهم كما اختلف غيرهم) فهل من تناقض أبرز من هذا يمكن للمرء أن يتخيّله!

وعلى أية حال، ففي ختام هذه النصوص أودّ أن أشير إلى بعض النقاط التي تسلّط الضوء على بعض الأبعاد المهمّة لها، أضعها بالنحو التالي:

١. ليلاحظ القارئ الكريم أن موقف النبي صلّى الله عليه وآله في جميع النصوص السابقة موقف المطالب بإحضار الدواة أو بالكتابة، وهذا مصداق واضح وجليّ لما أمرت به الآية الكريمة بالأخذ عنه صلّى الله عليه وآله ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾[٢].

٢. إن قول النبي صلّى الله عليه وآله في النصوص السابقة «**لا تضلّوا بعدي**» يوضح أن موضوع الكتاب لا يتعلّق بجانب دنيوي تافه أو أمر حياتي معيشي عادي، بل له علاقة بنجاة وهداية الأمة وعصمتها من الضلالة.

---

(١) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الأندلسي، الاعتصام، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة التوحيد - المنامة، ط١، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠ م: ج٣، ص١٢٦-١٢٧ .

(٢) الحشر: ٧.

٣. إن قوله صلّى الله عليه وآله «لن تضلّوا بعدي أو بعده أبداً» يدلّ أن عدم «الضلال» فيه نوع من التأكيد والاستمرارية.

٤. بالرغم من أن النصوص أعلاه لا تشير إلى من كان حاضراً من أهل البيت عليهم السلام أو من الصحابة في الغرفة التي حُضِر ومات فيها رسول الله صلَّى الله عليه وآله إلَّا أن من المتوقَّع جداً أن يكون الحاضرون هم «ثلّة محدودة» تقتصر على أهل بيته صلَّى الله عليه وآله وأكابر الصحابة وأبرزهم؛ وذلك استنتاج يمكننا تفهُّمه جرَّاء فهمنا لملابسات زمان ومكان هذا الحدث، إذ الزمان هو ساعة احتضار النبي صلَّى الله عليه وآله ، وهي أهمّ ساعة وأشدّها هولاً وحزناً بالنسبة للإنسان المسلم ولا سيَّما أكابر الصحابة. أما المكان، فإنّ معرفتنا بطبيعة سعة غرف بيوت ذلك الزمان تمنعنا من المبالغة في تقدير عدد الحضور من الصحابة وترجّح لدينا فرضية أن يكون الحاضرون منهم هم أكابر الصحابة فقط.

٥. أجمع علماء المسلمين قاطبةً على أن الرجل الذي حال دون كتابة الرسول صلى الله عليه وآله الكتابَ ووصفَهُ بغلبة الوجع والهذيان هو الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، ومن الملفت أن النصوص المتقدمة لم تصرِّح باسم القائل بنحو مباشر وإنما اكتفى بعضها بقول (فقالوا)، وبعضها الآخر بقول: (بعضهم)، وحتى تلك التي صرّحت باسمه لم تزد على القول (فقال عمر) دون أن تنسبه لأبيه أو قبيلته! فهل لجسامة الحدث وتداعياته الخطيرة من جهة، وطبيعة شخصية الخليفة الحادّة وسطوته من جهة أخرى، علاقة بإحجام الرواة عن ذكر اسمه؟ سؤال لا غنى للقارئ عن التفكير فيه.

٦. ما يزيد الأمور غرابةً أن النصوص المتقدّمة تظهر أن عمر بن الخطاب كان أعرف حالاً بالنبي من النبيّ نفسه! فالنبي صلّى الله عليه وآله يقول:

(ائتوني أو هلمّوا أكتب لكم الكتاب) وعمر يقول: لا تأخذوا كلام النبي صلّى الله عليه وآله مأخذ الجدّ؛ فهو قد غلبه الوجع أو أنه يهجر!

لا يقال: إن عمر لم يكن يقصد بكلمته تلك، أكثر من مجرّد الإشارة لمرض النبي صلّى الله عليه وآله دون أن يهدف إلى منع كتابة الكتاب.

لأننا نقول: إن عمر لم يقل (حسبنا كتاب الله وسنّة نبيّه) حتى يقال إنه لم يكن قاصداً المنع، إنما قال: (حسبنا كتاب الله)، وهذا يعني أنه ملتفت إلى إقصائه للسنّة والكتاب الذي طالبَ رسولُ الله صلّى الله عليه وآله بكتابته.

هذا، ولولا أنّا اشترطنا في دراستنا هذه أن لا نأتي بأحاديث من خارج الصحيحين لنقَلْنا للقارئ بعض مواقف وأقوال الخليفة عمر التي تصبّ جميعها باتجاه منع تدوين الحديث وعزل السنّة النبوية والاكتفاء بالقرآن الكريم[1] إلا أنني أكتفي بنقل هذين الحديثين ويبقى على القارئ أن يلاحظ

---

(١) فمن سياسته حبس الصحابة ومنعهم من التحديث. فعن شعبة بن الحجاج عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه أن عمر بن الخطاب حبس جماعة منهم أبو هريرة وقال: «أقلّوا الرواية عن رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم»، وكانوا في حبسه إلى أن مات. وقال السائب بن يزيد سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي هريرة: «لتتركنَّ الحديث عن رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم أو لألحقنّك بأرض دوس». وقد أشار أبو هريرة لذلك بقوله: «أفإن كنت محدّثكم بهذه الأحاديث وعمر حيّ؟! أما والله إذاً لألفيتُ المخفقة ستباشر ظهري».

ثم إن عمر كان يوصي ولاته على الأمصار ومن يخرج من الصحابة لها بالإقلال من الحديث (كما هو الحال مع قرظة بن كعب حين أراد الخروج للعراق) ويقول: «أقلّوا الرواية عن رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم وأنا شريككم»، أو «جرِّدوا القرآن وأقلّوا الرواية عن رسول الله وأمضوا وأنا شريككم».

ما يسلّطه الحديث الثاني من ضوء على السلوك الظاهر في الحديث الأول:

• الحديث الأول: عن القاسم بن محمد بن أبي بكر: (أن عمر بن الخطاب بلغه أنه قد ظهرت في أيدي الناس كتب، فاستنكرها وكرهها، وقال: «أيها الناس، إنه قد بلغني أنه قد ظهرت في أيديكم كتب، فأحبُّها إلى الله أعدلها وأقومها، فلا يُبقينّ أحد عنده كتاباً إلا أتاني به فأرى فيه رأيي». قال: فظنّوا أنه يريد أن ينظر فيها ويقوّمها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم،

راجع كلَّ هذه المعطيات في: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من المحقّقين بإشراف شعيب الأرناءوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م، ج٢، ص ٦٠٠ وما بعدها. وابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، باب ذكر من ذَمَّ الإكثار من الحديث دون التفهّم له والتفقّه فيه، ج١، ص ٩٩٨ وما بعدها.

وقد علَّق الذهبي على تهديد عمر لأبي هريرة بالقول: «هكذا هو كان عمر ... يقول: أقلّوا الحديث عن رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم . وزجر غير واحد من الصحابة عن بثّ الحديث، وهذا مذهب لعمر ولغيره».

ولقد استغلّ معاوية بن أبي سفيان ذلك، فزاد في إجراءات التشدّد العمرية تلك، ولم يسمح إلا برواية ما تمّ تداوله في زمن عمر، قال: «يا أيها الناس، أقلّوا الرواية عن رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم وأنتم متحدّثون لا محالة، فتحدَّثوا بما كان يُتحدَّث به في عهد عمر، إن عمر ... كان يخيف الناس في الله» (راجع: الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي، مسند الشاميين، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م، ج٣، ص ٢٥٠).

والأحاديث المنقولة عن عمر في هذا المجال أو عن سيرته مع من يتعاطى نقل الحديث، من الكثرة بمكان، حتى إنها تشكّل وحدها مادّة لدراسة مستفيضة، إلا أننا نرجئ ذلك إلى فرصة أخرى إن شاء الله تعالى.

فأحرقها بالنار)[١].

• الحديث الثاني: عن المقدام بن معد يكرب الكندي أن رسول الله صلَّى الله عليه وآله قال: (يوشك الرجل متكئاً على أريكته يحدّث بحديث من حديثي، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله عَزَّ وجَلَّ، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام استحرمناه. ألا وإن ما حرّم رسولُ الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم مثلُ ما حرّم الله)[٢].

٧. حاول البعض نسبة عبارة: (ولا ينبغي عند نبيّ تنازع) إلى ابن عباس وليس النبي الأكرم صلَّى الله عليه وآله[٣]، ولكن هذه المحاولة لا نصيب لها من الصحّة؛ وذلك لأن الرواية الثانية التي نقلناها عن البخاري في صحيحه صريحة في بيان أن قائل ذلك هو رسول الله صلَّى الله عليه وآله.

---

(١) راجع: عبد الخالق، عبد الغني، حجّية السنّة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ـ واشنطن، دار الفكر ـ بيروت، ١٤٠٧ هـ، ص ٣٩٥. وكذا: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، تقييد العلم، تحقيق: سعيد عبد الغفار علي، دار الاستقامة ـ القاهرة، ط١، ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م، ص ٥٣-٥٤.

(٢) انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن ابن ماجة، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ـ الرياض، الطبعة الجديدة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ج١، ص ٢١.

(٣) طرحه ابن حجر كاحتمال ونسبه العيني إلى الـ(قيل) ثم صوَّبا نسبة العبارة إلى الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله. انظر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله ابن باز وآخرون، دار السلام ـ الرياض، ط١، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م، ج ٨، ص ١٦٧. والعيني، أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد الحنفي، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، منشورات علي بيضون ودار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م، ج١٨، ص ٧٩.

معنى الهجر: آراء الشراح والتعليق عليها

أجمعت كلمة شرّاح البخاري[١] - إلَّا من شذّ فاحتمل غير ذلك- على تفسير كلمة الهجر التي قُذف بها رسول الله صلَّى الله عليه وآله بـ(الهذيان) و(الفحش). قال ابن حجر نقلاً عن القرطبي «والهُجْر (بالضمّ ثُمَّ السكون): الهذيان، والمراد به هنا: ما يقع من كلام المريض الذي لا ينتظم ولا يعتدّ به؛ لعدم فائدته»[٢].

نعم، حاول هؤلاء الشرّاح تخريج تلك الكلمة مخرجاً مقبولاً لمعرفتهم، وهو صريح قولهم باستحالة وقوع ذلك من رسول الله صلَّى الله عليه وآله؛ لقول الله تعالى في نبيّه: ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**﴾ ولروايتهم عنه صلَّى الله عليه وآله قوله: «**إني لا أقول في الغضب والرضا إلا حقّاً**»؛ ولذا لخَّص ابن حجر عن القرطبي أهمّ الاحتمالات لتأويل تلك الكلمة التي لخَّصها الأخير عن عياض؛ أقتبس من ابن حجر ما يلي:

«إنما قاله [يقصد كلام من قال: ما شأنه؟ أهجر] من قاله منكراً على من توقّف في امتثال أمره بإحضار الكتف والدواة، فكأنه قال: (كيف تتوقّف أتظن أنه كغيره يقول الهذيان في مرضه؟ امتثِل أمره وأحضِره ما طلب فإنه

---

(١) راجع: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٨، ص ١٦٧. أبو محمد العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج١٨، ص ٨٠. القسطلاني، أحمد بن محمد، إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية ـ مصر، ط٧، ج٧، ص ٤٦٢.

(٢) راجع: فتح الباري، نفس المعطيات السابقة. ومثله القسطلاني في (إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري)، نفس المعطيات السابقة، قال: «الهذيان الذي يقع من كلام المريض الذي لا ينتظم».

لا يقول إلّا الحق)، قال: هذا أحسن الأجوبة. قال: ويحتمل أن بعضهم قال ذلك عن شكّ عرض له، ولكن يبعده أن لا ينكره الباقون عليه مع كونهم من كبار الصحابة، ولو أنكروه عليه لنقل. ويحتمل أن يكون الذي قال ذلك صدر عن دهش وحيرة كما أصاب كثيراً منهم عند موته ...».

ثم قال ابن حجر معبّراً عما يختاره من تلك الأجوبة:

«قلت: ويظهر لي ترجيح ثالث الاحتمالات التي ذكرها القرطبي ويكون قائل ذلك بعض من قرُب دخوله في الإسلام، وكان يعهد أن من اشتدّ عليه الوجع قد يشتغل به عن تحرير ما يريد أن يقوله لجواز وقوع ذلك».

وهذا الرأي نفسه تبنّاه العيني في (عمدة القارئ)، كما تبنّى القسطلاني ما اختاره القرطبي.

إن مناقشة هذه الآراء بنحو مفصّل، يخرجنا عن أصل موضوع هذه الدراسة، ولكن ينبغي تذكير القارئ بالتالي:

أولاً: إن نصوص السياسة العمرية بشأن الإقلال من الرواية عن رسول الله صلَّى الله عليه وآله بل ومنع تدوين الحديث - وقد أشرنا إلى قسم منها- تؤكّد أن ما فعله عمر هنا يمثّل موقفاً ثابتاً وحازماً اختاره عن سابق وعي ومعرفة، وعليه فإن ما صدر منه في هذه الحادثة ينبغي لنا تفسيره وفق تلك السياسة التي اعتمدها لاحقاً والتي أكّدها الذهبي -كما سمعنا سابقاً- لا كما يريد القرطبي والقسطلاني إقناعنا به أنه إنكار منه على من توقّف في امتثال أمره صلَّى الله عليه وآله .

ثانياً: أن قوع التنازع بعد قول عمر تلك الكلمة، يؤكّد أنها صدرت للمنع، لا للاستنكار على من توقّف في إحضار ما طلبه صلَّى الله عليه وآله ، كما يؤكّد أن التنازع إنما وُلد بفضل تلك الكلمة لا أنه ناشئ قبلها.

ثالثاً: أن قول عمر: (استفهِموه) بعد نسبته الهجر لرسول الله صلَّى الله عليه وآله وعدم قوله أو مطالبته الحاضرين بها من شأنه الامتثال لأمر رسول الله صلَّى الله عليه وآله يرجِّح أن كلمته الأولى كانت للمنع من الكتابة، وإلا لو كان الأمر بالعكس لكان وجَّه كلامه لمن امتنع لا لمن أمر.

رابعاً: على أن هذا كلّه إنما يكون ممكناً لو اقتصرنا على هذا الحديث، ولكن ماذا يفعل هؤلاء الشرّاح بالأحاديث الأخرى التي أوردنا بعضها سابقاً والتي تنصّ على أن عمر قال: (إن رسول الله قد غلبه الوجع) و(حسبنا كتاب الله) واختلاف الحاضرين بين من يقول (قرّبوا يكتب لكم النبي صلَّى الله عليه وآله كتاباً لن تضلّوا بعده)، ومن يقول ما قال عمر ... فهل يبقى بعد كلّ هذه النصوص الواضحة البيّنة الجلية أيُّ شكّ أو مجال للتأويلات الاعتباطية.

خامساً: بناءً على ما تقدم، لا سيَّما في النقطة الرابعة، تكون مطالبة القرطبي - في احتماله الثاني الذي نقله ابن حجر - الباقين من الصحابة بالإنكار على ما قاله عمر في غاية الغرابة؛ إذ كيف يكون الإنكار أكثر مما كان؟! وجميع الأخبار تنصّ على التنازع والاختلاف بين الحاضرين وانقسامهم إلى فريقين: فريق مطالب بالكتابة والاستجابة لما أمر به رسول الله صلَّى الله عليه وآله ، وفريق يضمُّ رأيه إلى رأي عمر وما قاله.

هل كان امتناع رسول الله عن الكتابة تأييداً للمانعين

هل يمكن القول إن رسول الله صلّى الله عليه وآله بامتناعه عن الكتابة قد أيّد المعترضين ووافقهم؟ أي أنه أقرّ بصحّة عدم إمكانه الكتابة أو على الأقلّ أقرّ بعدم فائدتها؟

لا نشكّ بعدم إمكان ذلك، وجوابنا على من يقول بإمكانه هو:

أولاً: الجواب نقضاً بالقول إننا حتى لو تنزّلنا وقلنا إنه أقرّ على نفسه بالوجع، فهل يمكن أن يقرّهم على نفسه بالهجر والهذيان ؟! لا أعتقد أن مسلماً اليوم يوافق على هذا الرأي، وكيف يقرّ رسول الله صلّى الله عليه وآله بذلك على نفسه والقرآن الكريم يحدّثنا عنه صلّى الله عليه وآله بـ: ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**﴾؟!

ثانياً: ثم إن رسول الله صلّى الله عليه وآله لو كان موافقاً على تلك الكلمة لقال لقائلها: أحسنت لقد غلبني الوجع ولا تأخذوا ما قلتُ على محمل الجد! في حين إننا نرى رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: (**قوموا عني**) وهذا رفض لتلك الكلمة ومضمونها وليس تقريراً.

ثالثاً: أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وصف الوضع القائم بعد تلك الكلمة بأنه (تنازع) وقال: (**لا ينبغي عندي التنازع**) وكان يفترض - بحسب من يقول إن رسول الله أيّد المعترضين ووافقهم فيما قذفوه به- أن يطالب المخالفين لرأي عمر بالسكوت، لا أن يصف الوضع بالتنازع ويدعوهم لمغادرته ويقول: (**فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه**).

رابعاً: أن كلمة ابن عباس ووصفه لما جرى بأنه (رزيّة)، بل (وكلّ الرزية) على حدّ قوله، يدلّ على أنه فهم من امتناع رسول الله صلّى الله عليه وآله عن الكتابة عدم موافقته صلَّى الله عليه وآله على ما قيل، لا أنه أيَّدهم وأقرَّهم؛ وإلا لو كان الأمر فيه تأييد وإقرار فلا معنى لحزن ابن عباس وتعبيره عما حصل بكونه (رزية) فإنها ستكون رزية من صنع رسول الله صلَّى الله عليه وآله أو – على أقلّ التقادير – هو شريك فيها!!

لا يقال: إن على رسول الله صلّى الله عليه وآله ، وهو النبي المرسل من الله برسالته لهداية الناس كافة، أن لا يستجيب لاعتراض المعترضين أو أقوال المانعين؛ فإنه بذلك يغفل ما كُلِّف به وما أُرسل من أجله، والتكاليف الإلهية للرسل لا تسقط عن مسؤوليتهم بمجرّد رفض المتلقّين لها.

لأننا نقول: إن هذه ليس المرّة الأولى التي يتحدّث فيها رسول الله صلّى الله عليه وآله عن موضوع الخلافة أو عن علاقة الإمام علي بذلك، ونحن نؤمن أن رسول الله صلّى الله عليه وآله لم يترك شيئاً من الدين لم يبيّنه؛ قال تعالى: **﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾**(١) وهو القائل سبحانه عن نبيّه صلّى الله عليه وآله : **﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾**(٢).

ومن هنا علينا أن نفهم أن ما كان يهمُّ رسولُ الله صلَّى الله عليه وآله بفعله هو مجرّد تأكيد الحقيقة التي طالما أوضحها وبيّنها. فبدافع من أبوّته صلَّى الله عليه وآله لهذه الأمّة وحرصه عليها – كما يحدّثنا القرآن الكريم **﴿حَرِيصٌ**

---

(١) المائدة: ٣.

(٢) التكوير: ٢٤.

عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾[1] - أراد أن يوضح حقيقة ما يعصم هذه الأمّة من الضلالة، والتي أفنى عمره الشريف في تبليغها وتكريسها. وهذا نظير ما فعله أئمة أهل البيت عليهم السلام من بعده حينما نراهم يؤكّدون في وصاياهم على تفاصيل وفروع الشريعة التي قضوا كلَّ أعمارهم في نشرها وتعليمها، كما فعل الإمام الصادق عليه السلام حين أكّد في وصيته الأخيرة على موضوع أداء الصلاة؛ فإن هذه الوصية لا تعني أنه انتظر كلَّ هذا الوقت ليقول في آخر عمره الشريف: أيها الناس اهتمّوا بصلاتكم. إنما هو قالها للتأكيد فقط .. وهذا هو ما أراد رسوله الله صلَّى الله عليه وآله قوله هنا.

أما السؤال عن السبب الذي منعه عن الكتابة وتنفيذ ما أراد، فإن الواقع يفرض علينا أن نستوعب أن تلك الكلمة العمرية ضربت إسفيناً قوياً دون تحقيق ما طالبهم به من إحضار الدواة والكتف؛ إذ إنها أفقدت كلمة رسول الله محتواها وقيمتها، وذلك أنه لو قُدِّر إصرار رسول الله صلَّى الله عليه وآله على كتابتها للزم نقض الغرض الذي أراده صلَّى الله عليه وآله من كتابتها (وهو الكتاب الذي يعصم الأمّة المتمسّكة به من ضلالها) فسوف تسقط قيمة هذا الكتاب لأنهم سيعتبرونه ناتجاً عن هجر وهذيان وغلبة وجع، بل وسيفضي إلى ما هو أخطر من ذلك بأن يعامل رسول الله صلّى الله عليه وآله في كلّ ما قاله وفعله على أساس: أن فيه ما هو وحي يوحى، وفيه ما يمكن أن يعدّ مرضاً أو هذياناً.

إذن، فكتابة الكتاب من قبل النبي صلَّى الله عليه وآله ليس فقط فقدت معناها، بل وسيكون الإصرار عليها ذا تأثيرات سلبية تعود بالقهقرى على كلّ التراث النبوي السابق وتضعه عرضة للشك والتساؤل والنقاش.

---

(١) التوبة: ١٢٨.

أهم النتائج التي أفرزتها نظرية حسبنا كتاب الله

بعد هذه الجولة السريعة في تفاصيل وسياقات الاتجاه الثاني يمكننا أن نجمل أهمّ النتائج التي أفرزتها نظريته (**نظرية حسبنا كتاب الله**) بالتالي:

النتيجة الأولى

أن هذه الكلمة - كلمة: حسبنا كتاب الله- التي هي صلب هذا الاتجاه، تمثّل ردّاً صريحاً ومباشراً على تلك النصوص القرآنية التي نصَّت بنحو جليّ على ملازمة رسول الله للحق والحقيقة وأن جميع ما ينطق به ويقوله ما هو إلا وحي يوحى وليس فيه للهوى والباطل نصيب.

النتيجة الثانية

إن هذه الكلمة تضمّنت مخالفة صريحة لرسول الله صلّى الله عليه وآله الذي نصّت كلّ الروايات المنقولة في هذه الحادثة على أنه صلّى الله عليه وآله هو المطالِب بكتابة هذا الكتاب.

النتيجة الثالثة

إن هذه الكلمة صارت سبباً دون تدوين وصية رسول الله صلّى الله عليه وآله والحيلولة دون الخير العظيم المنتظَر منها، فهذه الكلمة وقفت حائلاً دون كتابٍ وصفه رسول الله صلّى الله عليه وآله بالعاصم عن الضلالة (لن تضلّوا بعده أبداً) وكفى بهذه العبارة النبوية بياناً لما فاتنا بسبب تلك الكلمة العمرية.

المعلم الأول

القدح في العترة النبوية الطاهرة

(١)

ابن تيمية وموقفه من الإمام علي عليه السلام

حديث المحبة والبغض نموذجاً

- مبررات الاهتمام بالموضوع
- الفوائد المرجّوة من الموضوع
- حديث المحبة والبغض
  - ✓ مصادر الحديث
  - ✓ مداليل الحديث
  - ✓ ماذا يعني كون الإمام علي معياراً في معرفة المؤمن والمنافق
  - ✓ معيارية حبّ علي وبغضه داخل مجتمع عصر الرسالة
- منهج ابن تيمية في تعاطيه مع فضائل أهل البيت عليهم السلام
  - ✓ الجانب النظري
  - ✓ الجانب التطبيقي
  - ✓ معيارية حبّ علي ومسألة عدالة الصحابة
  - ✓ موقف الآيات القرآنية من إشكالية عدالة الصحابة
  - ✓ موقف الأحاديث من إشكالية الصحابة
  - ✓ هل كان معاوية مبغضاً للإمام علي

مبررات الاهتمام بالموضوع

قد يُتساءل عن مبررات الاهتمام بهذا الموضوع، بدعوى: ما هي أهمّية الحديث في فضائل الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في هذا الوقت بالذات؟ ألم يسبق لكثير من علماء المسلمين أن صنَّفوا في هذا الموضوع؟ أَوَ ليست المكتبةُ الإسلاميةُ زاخرةً بأمثال هذه المصنّفات؟

وقد يستمرّ طرح هذا التساؤل: بأنّه حتّى لو فُرض أن هذا الموضوع يحظى بالمبررات الموضوعية الكافية لتناوله، لكن السؤال الآخر هو: لماذا يُخَصَّص البحث في فكر أحد رجالات الفكر الإسلامي؟ لماذا يُتَّخذ فكر ابن تيمية محوراً في هذا المجال؟

أفضّل أن يكون جوابنا على هذا السؤال بالبدء من النقطة الأخيرة، أي من الشيخ ابن تيمية وفكره ومبرّرات اتخاذه محوراً في دراستنا لفضائل أمير المؤمنين عليه السلام.

لن نحتاج إلى مزيد عناء في إيضاح أهمية هذا المحور للقارئ الكريم، إذ إن الجميع يعرف أن الاتجاه السلفي داخل الفكر الإسلامي في حواضنه الاجتماعية السنيّة يشهد - ومنذ ما يزيد على قرن ونصف- تنامياً في عدد معتنقيه، ولذلك أسبابٌ تاريخية واجتماعية واقتصادية وإعلامية كثيرة لسنا في صدد الخوض في تفاصيلها فعلاً، إلا أن من المهم أن نعرف أن هذا الانتشار للاتجاه السلفي، لا سيّما في صياغته المتمثلة في المدرسة (الوهابية)، يعني بالضرورة انتشاراً لأفكار رجالات هذا الاتجاه في أوساط المسلمين.

وإذا أضفنا إلى ذلك الأهمية التي تتمتع بها شخصية ابن تيمية كمرجعية فكرية عليا داخل هذا الاتجاه، وحضوره القوي بفكره وسيرته في عقول أصحاب هذا الاتجاه وسلوكهم ... إذا عرفنا ذلك، كان من المبرَّر لنا الاهتمام بفكر هذا الرجل ودراسته وفحصه وتمحيصه، إذ في ذلك خدمة "علمية" كبيرة للفكر الإسلامي، وخدمة "اجتماعية" للمجتمع المسلم تتمثل في تخليص المسلمين واستنقاذهم فكرياً وسلوكياً من الاتجاهات الفكرية المنحرفة عن الحقيقة الإسلامية التي يدعو لها الكتاب والسنّة.

إن أهمية ابن تيمية في دراستنا هذه تنبع من خطورته في تشويه الحقائق الفكرية والعقائدية في فكر المسلمين، وجسامة الدور الذي يضطلع به فكره وشخصه في الخروج عن التقاليد العلمية للأوساط المفكّرة المسلمة، وعن الأعراف الاجتماعية المتوارثة في المجتمع المسلم.

ليس بوسعنا الآن تعزيز ما قلناه أعلاه بشواهد تقنع القارئ الكريم المتعجّل لمعرفة تفاصيل ذلك، إلا أنني آمل أن يجد في القادم من تفاصيل البحث ما يدعم هذه الفكرة ويزيدها إيضاحاً.

أما لماذا الاهتمام بأصل هذا الموضوع (فضائل أمير المؤمنين عليه السلام)، وجدوى الانشغال بها، فإنه ينشأ أساساً من اهتمامنا بسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله ، ومن فهمنا لشخصية رسول الله صلى الله عليه وآله كما يطرحها القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**﴾[١]، ومن التزامنا أمام شخصيته، هذا الالتزام الذي تدعو له الآية الكريمة: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾[٢]. إن ما «أتانا»

---

(١) النجم: ٣-٤.

(٢) الحشر: ٧.

عن رسول الله صلى الله عليه وآله بخصوص فضائل ومناقب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وما حظيت به هذه الشخصية من عناية وتركيز واهتمام من قبل رسول الإسلام العظيم لم يشاركه فيها أحد من الصحابة، هو ما يحثّنا على دراسة هذا الموضوع.

هذه الحقيقة، حقيقة أن لعلي بن أبي طالب من الفضائل والمناقب ما لم يشاركه أحد من الصحابة فيها، ليست مجرّد دعوى أدّعيها، بل هي حقيقة واضحة وجليّة صرّح بها جملة واسعة ومهمّة من أعلام المسلمين، وإليك جملة من هذه التصريحات:

١. عقد الحافظ جلال الدين السيوطي فصلاً في كتابه (تاريخ الخلفاء) أسماه «فصل في الأحاديث الواردة في فضله» جاء فيه: (قال الإمام أحمد بن حنبل: ما ورد لأحد من أصحاب سول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم من الفضائل ما ورد لعليّ رضي الله عنه)[1].

٢. ما ذهب إليه أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي في أوائل الجزء الثاني من (صواعقه) حيث قال: (في فضائله رضي الله عنه وكرّم الله وجهه: وهي كثيرة عظيمة شهيرة حتى قال أحمد: **ما جاء لأحد من الفضائل ما جاء لعليّ**. وقال إسماعيل القاضي والنسائي وأبو علي النيسابوري: **لم يرد في حقّ أحد من الصحابة بالأسانيد الحسان أكثر مما جاء في علي**)[2].

---

(١) السيوطي، الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تاريخ الخلفاء، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ص١٩١.

(٢) ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي السعدي، الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الله التركي، وكامل الخراط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٧م: ج٢، ص٣٥٣.

ثُمّ يحاول ابن حجر أن يطرح تفسيراً لهذه الظاهرة في التراث الإسلامي فيقول: «ثُمّ لما وقع ذلك الاختلاف والخروج عليه نشر من سمع من الصحابة تلك الفضائل، وبثّها نصحاً للأمّة أيضاً، ثُمّ لما اشتدّ الخطب واشتغلت طائفة من بني أمية بتنقيصه وسبّه على المنابر، ووافقهم الخوارج لعنهم الله، بل قالوا بكفره، اشتغلت جهابذة الحفّاظ من أهل السنّة ببثّ فضائله حتى كثرت؛ نصحاً للأمّة ونصرةً للحق»[1].

إن النصَّ أعلاه يشير إلى حقيقة لا نختلف فيها مع ابن حجر، وهي: أن مدرسة أهل السنّة تختلف اختلافاً أساسياً عن الاتجاه الذي سلكه الإسلام الأموي. فهذه الطائفة الأخيرة لم تدّخر وسعاً - وبتعبير ابن حجر «المشتغلة»- في التنقيص من شخصية الإمام علي عليه السلام والنيل منه وسبّه على منابر المسلمين.

لا ينبغي لنا أن نخلط بين هذه الاتجاهات الفكرية في تناولنا لشخصية الإمام أمير المؤمنين. إننا واعون جداً بالفوارق المنهجية بين هذا الاتجاه الأموي المشتغل والمتهن للتنقيص من شخصية الإمام أمير المؤمنين وبين اتجاه مدرسة أهل السنّة التي لا نشكّ إطلاقاً في حقيقة أنهم بذلوا مهجهم في بثّ فضائل الإمام علي عليه السلام وإظهار الحق.

ومن خير الأمثلة في هذا الصدد ما قام به الإمام النسائي[2] - الذي لا

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ورد في ترجمته عند الذهبي في كتابه (سير أعلام النبلاء) ما يلي: (الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي بن سنان، بن بحر الخراساني النسائي صاحب السنن). (راجع: الذهبي، شمس الدين محمد بن

أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، (أشرف على تحقيق الكتاب وخرّج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، حقّق هذا الجزء: أكرم البوشي، ط١، ١٤٠٣-١٩٨٣، ج١٤، ص١٢٥).

وقال في مكان آخر:

(قال الحافظ أبو علي النيسابوري: «أخبرنا الإمام في الحديث بلا منازعة أبو عبد الرحمن النسائي».

وقال أبو الحسن الدارقطني: «أبو عبد الرحمن مقدّمٌ على كلّ من يُذكر بهذا العلم من أهل عصره». وقال الحافظ ابن طاهر: «سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل فوثّقه، فقلت: قد ضعّفه النسائي، فقال: يا بني إن لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشدّ من شرط البخاري ومسلم».

قلت [الكلام للذهبي]: صدق؛ فإنه ليّن جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم. [...] قلت: ولم يكن أحد في رأس الثلاثمائة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم ومن أبي داود ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاري وأبي زرعة). (المصدر السابق، ص ص١٣١ - ١٣٣).

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: إذا كان الذهبيُّ "شيخُ الإسلام" يعتقد أن النسائي أحذق من مسلم بالحديث وعلله ورجاله، وقد أشار محقّق الجزء الثاني عشر من سير أعلام النبلاء (صالح السمر) - حقّقه تحت إشراف شعيب الأرنؤوط - إلى: «تفضيل صحيح مسلم على صحيح البخاري» عند المغاربة وأبي علي النيسابوري من المشارقة. (راجع للتفصيل: ج ١٢، ص ٥٦٦)، إذا كان هذا الأمر صحيحاً فلمَ يا ترى لم يحتلّ كتاب النسائي (السنن) محلّه اللائق به بمصاف كتابي البخاري ومسلم؟

لعلّ الجواب تتكفّل بإيضاحه الحادثتان التاليتان اللتان ينقلهما الذهبي في المصدر ذاته:

١. قال أبو عبد الرحمن بن مندة، عن حمزة العقبي المصري وغيره: «أن النسائي خرج من مصر في آخر عمره إلى دمشق، فسئل بها عن معاوية وما روي في فضائله؟ فقال: لا

يرضى رأساً برأس حتى يُفَضَّل. قال: فما زالوا يدفعون في خصيته [قال محقّق الكتاب شعيب الأرنؤوط في حاشيته عند هذا الموضع: وهما جنباه، وفي «شذرات الذهب»: خصيتيه] حتى أُخرج من المسجد، ثم حُمل إلى الرملة فتوفّي بها.

قال الدارقطني: إنه خرج حاجّاً فامتُحن بدمشق، وأدرك الشهادة. (الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج١٤، ص١٣٢).

إن العبارة الأخيرة للدارقطني (وأدرك الشهادة) توضّح أن النسائي قُتل، ومن البيِّن أن قاتليه هم أنصار النهج الأموي؛ ذلك لأنّه لم يرُق لهم منطق النسائي الذي يصرّ على الالتزام بالسنّة النبوية وعدم تزييفها بنقل الأحاديث الموضوعة، أو تشويهها بطمس حقيقة معاوية ومقدار شأنه. من هنا نجد أن الذهبي يواصل الكلام في عبارته التي نقلناها سابقاً فيقول عن النسائي: «وهو جارٍ في مضمار البخاري وأبي زرعة، إلا أن فيه قليل تشيّع وانحراف عن خصوم الإمام علي كمعاوية وعمرو». (المصدر السابق: ص١٣٣).

هذه هي مشكلة النسائي الحقيقية (تشيّعه لعليّ وانحرافه عن خصومه)، وهذه مثلبة كبيرة وخطيرة عندهم تُسقط صاحبها حتى ولو كان بمستوى شخصية النسائي. ومن هنا يلتفت القارئ اللبيب والحاذق لماذا قُدّم كتابا البخاري ومسلم على غيرهما من كتب الحديث بالرغم من وجود كتب حديثية لا تَقلّ عنهما شأناً إن لم تتفوق عليهما في بعض المعايير.

٢. قال الوزير ابن حِنْزابة: (سمعت محمد بن موسى المأموني صاحب النسائي قال: سمعتُ قوماً ينكرون علي أبي عبد الرحمن النسائي كتاب **الخصائص** لعليّ رضي الله عنه وتَرْكه تصنيف فضائل الشيخين، فذكرت ذلك له، فقال: «دخلت دمشق والمنحرف بها عن عليّ كثير، فصنّفت كتاب **الخصائص** رجوت أن يهديهم الله تعالى».

ثم إنه صنّف بعد ذلك فضائل الصحابة، فقيل له وأنا أسمع: «ألا تخرج فضائل معاوية...؟» فقال: «أيّ شيء أُخرج؟! حديث: **اللّهُم لا تُشبع بطنه؟**» فسكت السائل). المصدر السابق: ص١٢٩.

وليعلم القارئ الكريم أن إنكار الحافظ النسائي للمقترح الذي قدّمه أصحاب النهج الأموي، وغمزه في معاوية من خلال ذكره حديث رسول الله صلى الله عليه وآله (**اللّهُم**

يختلف عليه اثنان في كونه منتمياً لمدرسة أهل السنّة وليس الإسلام الأموي - في كتابه الشهير (**خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب**).

٣. ما ذهب إليه ابن حجر العسقلاني في كتابه (فتح الباري في شرح صحيح البخاري)، قال: «**قال أحمد وإسماعيل القاضي والنسائي وأبو علي النيسابوري: لم يرد في حقّ أحد من الصحابة بالأسانيد الجياد أكثر مما جاء في علي**»[1].

من هنا يتضح أن أساس الاهتمام بفضائل علي بن أبي طالب ومناقبه ليس عائداً إلى مجرّد رغبتنا بذلك، وليس مبدؤه دعوة من هذا الشخص أو ذاك، وإنما أساسه ومبدؤه هو رسول الله صلى الله عليه وآله الذي: ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**﴾[2].

لا تُشبع بطنه) سوف نرى أنه لن يثني أصحاب هذا النهج عن الاستمرار في محاولتهم تلك، بل سوف يتمادى هؤلاء ليجعلوا من غمز النسائي هذا فضيلة ومنقبة لمعاوية!! وذلك بضمّ هذا الحديث إلى أحاديث أخرى رووها، كما فعل الذهبي حين علّق على ما نقلناه أعلاه عنه بقوله: «قلتُ: لعلّ هذه فضيلة لقول النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: **اللّهُم من لعنتُه أو سببتُه فاجعل له ذلك زكاة ورحمة**، أو ادّعائهم أن معنى هذا الحديث هو: لا أشبع الله بطنه في الدنيا حتى لا يكون ممن يجوع في يوم القيامة؛ ذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وآله نفسه قال: (**أَطْوَلُ النَّاسِ شَبَعاً فِي الدُّنْيَا أَطْوَلُهُمْ جُوعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ**)!! (راجع: البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعيد وأبي إسحاق السيد بن محمود بن إسماعيل، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩ـ١٩٩٨، ج٥ ص ٣١٠).

(١) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩ هـ: ج٧، ص٧١.

(٢) النجم: ٣-٤.

الفوائد المرجوَّة من هذا الموضوع

تحدّثنا آنفاً عن مبررات الاهتمام بموضوع فضائل ومناقب أمير المؤمنين عليه السلام واتّضح أن أهمية الموضوع لا ترتبط بمجرّد الرغبة في الدخول في سباق تعداد الفضائل والمناقب، وإنما الموضوع يرتبط بتطهير سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وما تعنيه هذه السنّة في حياتنا المعاصرة. فالقضية لا تعني مجرّد قضية أخلاقية أو مناقبية محضة، إنما تعني في جوهرها تحديداً للدور المنتظر أن يضطلع به الإنسان المسلم بعد وعيه ومعرفته بما تعنيه هذه القضية.

يمكننا أن نسرد عدّة فوائد وثمار، وعلى أكثر من مستوى عقائدي وتاريخي يفرزها إيماننا بوجود هذه الفضائل والمناقب، أكتفي بالإشارة إلى بعضها:

الفائدة الأولى: إلزام الخصم بما ألزم به نفسه

عندما نعود إلى تراث علماء المسلمين، لا سيّما تراث مدرسة الصحابة، نجد أن هذا التراث يتعاطى مع موضوع الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله من خلال معيار محدّد وواضح، مفاده: أن الأفضلية تشكّل معياراً مهمّاً في تقديم الشخص الفلاني على الشخص الآخر كخليفة للمسلمين مكان رسول الله صلى الله عليه وآله . فمن كان أفضل فهو أحقّ في تسلّم هذا المنصب الإلهي الخطير. ومن هنا نعرف سبب إصرار مدرسة الصحابة على إثبات أفضلية أبي بكر وعمر على علي بن أبي طالب عليه السلام ، بل وأفضلية عثمان عليه كما يذهب البعض، فإن ذلك مردّه إلى اعتقادهم الملازمة بين الأفضلية والأحقّية في الخلافة.

قال ابن تيمية: «فلأن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلّم أفضل الخلق، وكلُّ من كان به أشبه فهو أفضل ممن لم يكن كذلك، والخلافة كانت خلافة نبوّة لم تكن ملكاً، فمن خلف النبي وقام مقامه كان أشبه به، ومن كان أشبه به كان أفضل، فالذي يخلفه أشبه به من غيره، والأشبه به أفضل، فالذي يخلفه أفضل»[1].

صحيح أن هناك ثلة صغيرة من المعتزلة تعتقد بأفضلية الإمام علي عليه السلام على غيره من الخلفاء وأن الخلافة آلت إلى المفضول دون الأفضل، إلا أن هذا الاعتقاد بقي في إطاره الضيّق، بين صفوف المعتزلة والموافقين لهم، ولم يمثّل الرأي العام للمسلمين. إن اعتقاد مدرسة الصحابة بعدم وجود نصّ من قبل رسول الله صلى الله عليه وآله على أحد بعينه كخليفة له صلى الله عليه وآله هو ما دفعهم إلى اللجوء إلى معيار آخر في تحديد من له الأولوية والأحقّية في هذا المنصب، وهذا المعيار الآخر هو: أفضليته في الدين وسابقته في الإسلام؛ هو مقدار ما قدّمه من تضحيات ولعبه من دور في سبيل نصرة الدعوة الإسلامية ودعم نبيّها العظيم، وبالتالي فإن من ثبتت أفضليّته على هذا الصعيد سيكون هو الشخص الأحقّ بالخلافة.

ووفقاً لهذا المعيار حاولت هذه المدرسة تدشين سياق جديد للبحث في قضية الخلافة صُنّفت في ضوئه الكثير من الكتب التي تتحدّث عن فضائل الخلفاء الثلاثة: أبي بكر وعمر وعثمان. ومن هنا بدأ الحديث - بالنسبة للخليفة الأول- عن هجرته المبكّرة مع رسول الله صلى الله عليه وآله (قصّة الغار) وجهاده المالي في دعم الرسالة الإسلامية وغير ذلك، أو عن شدة

---

(١) ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني الحنبلي، منهاج السنّة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ السعودية، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م: ج٤، ص٥١٣.

الخليفة الثاني وتفانيه واستبساله في سبيل الحقّ والرسالة، وكذا الحال مع الخليفة الثالث.

ونحن نحاول في هذه الدراسة التسليم جدلاً بهذا المنطق، منطق أن الأفضلية تفضي إلى الإيمان بالأحقية في تسلّم منصب الخلافة، وإن كان هذا المعيار يخالف في ذاته المنهج العقائدي الصحيح في نظرنا، إذ إننا نؤمن بنظرية النصّ من قبل رسول الله صلى الله عليه وآله ، ونعتقد أن هناك نصّاً واضحاً وصريحاً من رسول الله صلى الله عليه وآله على علي عليه السلام بأنه خليفة المسلمين بعده بلا فصل، ولكن حتى لو تنزّلنا مؤقّتاً عن هذا المنهج وسلّمنا للخصم بصحّة معياره ومنهجه، فإننا نعتقد أنه أخطأ في بحثه التطبيقي؛ بمعنى أن البحث في تراث مدرسة الصحابة ينتهي بنا إلى عكس النتيجة التي كان يطمح بالحصول عليها أصحاب هذا التراث؛ فإن هذا التراث يشهد على أفضلية الإمام علي عليه السلام وتقدّمه على من سواه، وبالتالي أحقّيته في منصب الخلافة قبل غيره.

ومن الجدير بالتنويه أن هذا النحو من الاستدلال الذي نتّبعه على مدار هذا البحث، أي التسليم بمنطق التلازم بين الأفضلية والأحقية في منصب الخلافة كما يذهب إليه الخصم، هو نفسه الأسلوب الذي استند إليه أمير المؤمنين عليه السلام في الكثير من خطبه الواردة في كتاب (نهج البلاغة)، فإننا كثيراً ما نجد أمير المؤمنين عليه السلام يقول: إنه الأولى، أو إنه الأحق، وكأنه عليه السلام يريد أن يقول: ما دام هذا هو سبيلكم ومنهجكم في مناقشة موضوع الخلافة، أي الاستناد إلى الفضائل والمناقب ورفع اليد عن النصّ والوصية، فإنني أقول لكم واستناداً إلى منطقكم نفسه: إنني الأفضل والأجدر بهذا المنصب دون سواي.

إذن فالفائدة الأولى من هذا البحث هو إلزام الخصم بما ألزم به نفسه، والاستدلال من تراثه على تهافت ما تبنّاه من منهج، وتهافت ما استنبطه من نتائج وفق هذا المنهج، وأن الصحيح - واستناداً لتراث الخصم ذاته- هو عكس النتيجة التي انتهى إليها.

على أننا - وبداعي الالتزام بالمنهج العلمي، والحدّ من المناقشات الزائفة- سوف نعتمد ثلاثة شروط في الروايات التي نستند إليها في إثبات أفضلية الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على ما سواه :

الشرط الأول: أن تكون صحيحة.

الشرط الثاني: أن تكون صريحة.

الشرط الثالث: أن تكون مجمعاً عليها بين المدرستين، مدرسة أهل السنّة ومدرسة أئمّة أهل البيت عليهم السلام .

هذه الشروط الثلاثة تمثّل الأسلوب الذي سنتبعه على مدار هذه الدراسة، فلا نذكر من الفضائل والمناقب لأمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام إلَّا ما اتّفق على تصحيحه علماء المسلمين من المدرستين: مدرسة أهل السنّة ومدرسة أهل البيت عليهم السلام ، وكان صريحاً في المطلوب.

وهو أسلوب اخترناه عن سابق قصد، مع علمنا بحجم التحدّيات والمشاقّ العلمية التي يستتبعها ؛ يحملنا على ذلك معرفتنا بأنه السبيل الأقوم لإقناع القارئ الذي يهمّه الحصول على الحقيقة ، لاسيَّما مع وجود الكثير من النصوص في تراثنا الإسلامي التي تنصّ على «عدم اجتماع الأمة على الخطأ» وعلى عصمتها من الضلالة[1] ، ونقصد بالأمة هنا : (جميع علماء

---

(١) الأخبار الواردة في هذا المجال كثيرة، منها:

---

١. الحسين الإدريسي الشهير بالكتاني ، أبو الفيض جعفر ، نظم المتناثر من الحديث المتواتر، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠ : ص١٠٤- ١٠٥ ، قال:
«أحاديث عصمة الأمّة وأنها لا تجتمع على ضلالة وخطأ:
ذكر ابن الهمام في التحرير وغير واحد أنها متواترة معنى . ونصَّ ابنُ الهمام : ومن الأدلة السمعية – أي على أن الإجماع حجّة قطعية – آحاد تواتر ، منها مشترك **لا تجتمع أمتي على الخطأ**، ونحوه كثير.
ومن ألفاظه : **(أن الله لا يجمع أمّتي على ضلالة)** الحديث أخرجه الترمذي وغيره عن ابن عمر، أخرجه أحمد وغيره عن أبي بصرة الغفاري، وأخرجه أبو داود وغيره عن أبي مالك الأشعري، وأخرجه ابن ماجة وغيره عن أنس، وأخرجه الحاكم في المستدرك عن ابن عباس، وأورده في المقاصد في حرف لام الألف».
وقال بعد كلام: «وبالجملة فهو حديث مشهور المتن ذو أسانيد كثيرة وشواهد متعدّدة في المرفوع وغيره».

٢. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد، الموسوعة الحديثية، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١-٢٠٠١، مج ٤٥، حقّق هذا الجزء وخرَّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي وإبراهيم الزيبق ومحمد بركات، ص٢٠٠، رقم الحديث ٢٧٢٢٤ .

٣. الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ، الفقيه والمتفقه ، تحقيق : عادل بن يوسف العزازي ، دار ابن الجوزي – المملكة العربية السعودية ، ١٤١٧-١٩٩٦ ، المجلد ١ ، ص٤٢٣ ، الحديث ٤٤٧ و ٤٤٨ .

٤. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض، ١٤١٥-١٩٩٥، المجلد ٣، ص٣١٩ ، رقم الحديث ١٣٣١ . قال بعد نقل الحديث بعدّة طرق : «قلت: فالحديث بمجموع هذه الطرق حسن».

الأمة بمختلف اتجاهاتها ومبانيها الفكرية والعقدية وغيرها)، فإذا ما وجدنا فكرة ما، في مجال العقيدة أو غيرها من المجالات، تتّفق عليها كلمات علماء المسلمين، فإن ذلك مؤشّر على صواب هذه الفكرة وحقّانيتها ومطابقتها لمعايير الإسلام الفكرية والعقائدية. ومن هنا فإن على من يريد مناقشة الأفكار الواردة في هذه الدراسة أن يتّبع نفس المنهج الذي التزمنا به، بمعنى أنه لا يصحّ للطرف الآخر أن يناقش هذه الأفكار وفق ما ورد في تراثه المذهبي الخاصّ، بمعزل عن تراث مدرسة أهل البيت عليهم السلام، ثم يلزمنا بنتائج تلك المناقشة ، ففي النهاية ستكون هذه المناقشة منحازة مسبقاً وليست ملزمة لمن ينطلق في تأسيساته الفكرية والعقدية من تراث آخر مغاير.

الفائدة الثانية: تهافت تهمة شيعة أهل البيت بالغلو والابتداع

إن الفائدة الثانية التي نرجو أن يفرزها هذا البحث - وهي فرع الفائدة الأولى - هي عدم شرعية وصحّة التهمة الظالمة والجائرة للشيعة، بل وعموم القائلين بأفضلية عليّ عليه السلام على باقي الصحابة، بأنهم غلاة ومبتدعة.

إن مراجعتنا للتاريخ الإسلامي تؤكّد - بما لا يدع مجالاً للشك- أن أزمة خصوم الشيعة وفريتهم على أتباع أهل البيت ليس مردّها إلى تفاصيل العقيدة الشيعية. ليس الأمر هو إيمان الشيعي بعصمة الأئمة أو علمهم الإلهي بل إن الدائرة أضيق من ذلك بكثير. إن مجرّد إيمان المرء بتفضيل عليّ عليه السلام على سائر الصحابة يُعدّ أمراً مرفوضاً يستحقّ صاحبه أقسى النعوت وأشدّها ضراوة. هذا هو تحديداً صلب النهج الأموي في الفكر الإسلامي، النهج الذي يعتبر الشيعي صاحب بدعة، ليس لأنه يقول

بالعصمة بل لمجرّد حبّ عليّ وتفضيله على من عداه.

كمثال على تعريف التشيع بمجرّد محبّة علي عليه السلام يقول ابن حجر: «والتشيع محبّة عليّ وتقديمه على الصحابة؛ فمن قدّمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيّعه، ويطلق عليه: رافضي. وإلّا فشيعي. فإن انضاف إلى ذلك السبُّ أو التصريح بالبغض فغالٍ في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشدّ في الغلو»[1].

هذه العقيدة وحدها تكفي لتجعل من الإنسان مبتدعاً في نظر هؤلاء، فهو صاحب بدعة صغرى إذا فضّل علياً على باقي الصحابة، وهو صاحب بدعة كبرى إذا فضّله على أبي بكر وعمر. ليتأمّل القارئ الكريم ذلك في النصّ التالي: قال الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب:

«شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته. وقد وثّقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو حاتم، وأورده ابن عدي، وقال: كان غالياً في التشيع. وقال السعدي: زائغ مجاهر.

فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحَدُّ الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟

وجوابه: إن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلوّ التشيع، أو كالتشيع بلا غلوّ ولا تحرّف... ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلوّ فيه والحطّ على أبي بكر وعمر... والدعاء إلى ذلك... فما أَستحضر الآن في هذا

---

(١) انظر: ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، هدي الساري مقدمة فتح الباري [شرح صحيح البخاري]، تعليق: عبد الرحمن بن ناصر البراك، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة ـ الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م، ج٢، فصل في تمييز أسباب الطعن، ص ١٢٣٨.

الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذبُ شعارهم والتقيّةُ والنفاقُ دثارهم، فكيف يُقبل نقلُ من هذا حاله! حاشا وكلا»[(١)] ويقول: «ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلاً، بل قد يعتقد علياً أفضل منهما»[(٢)].

لنركّز على الفكرة التي يستند إليها النصّ أعلاه في وصف أبان بن تغلب بأنه صاحب بدعة، ماذا تعني (البدعة) هنا؟ لا شيء سوى التشيع لعليٍّ أي محبته واتّباعه وتفضيله، وإلا فإن الذهبي نصّ على عدم تعرّض أبان بن تغلب للشيخين أصلاً. فلا يبقى من مبرّر لاتّهامه بكونه مبتدعاً إلّا لكونه محبّاً لعليٍّ ومعتقداً تفضيله، وإلّا لكونه متجاوزاً للخطّ الأحمر لدى القوم، وهو تفضيل عليّ على الشيخين. وهذا الأمر بعينه هو ما دفع هؤلاء إلى تسميتهم ابن أبي الحديد بالشيعي، فهذا الأخير يصرّح في شرحه للنهج صحّة بيعة أبي بكر وأنها بيعة صحيحة شرعية، ولكن مع ذلك يصرّ هؤلاء على عدّه شيعياً! السبب في ذلك هو تفضيله عليّا عليه السلام على أبي بكر ... هذه النقطة بالذات هي التي حملت هؤلاء على عدّه شيعياً[(٣)]. لنستمع إلى ما يقوله ابن أبي الحديد بشأن موضوع الخلافة:

---

(١) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة ـ بيروت، ط١، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م، ج١، ص ص ٥ - ٦.

(٢) المصدر نفسه: ص٦.

(٣) انظر مثلاً: ابن كثير الدمشقي، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٩-١٩٩٨، ج١٧، ص٣٥٤.

يقول: «اتّفق شيوخنا كافة رحمهم الله المتقدّمون منهم والمتأخّرون، البصريّون والبغداديّون، على أن بيعة أبي بكر بيعة صحيحة شرعية [...] واختلفوا في التفضيل [...] أما نحن فنذهب إلى ما ذهب إليه شيوخنا البغداديون من تفضيله عليه السلام .

فهذا النصّ يحمل تصريحاً واضحاً من الرجل على أنه ممن يعتقد بصحّة وشرعية بيعة أبي بكر، ولكن مع ذلك يصرّ البعض على عدّه شيعياً لا لشيء إلا للفقرة الأخيرة من عبارته أعلاه، حين ذهب إلى تفضيل علي عليه السلام على غيره، وهو الأمر ذاته الذي حمل الذهبي على وصف أبان بن تغلب بكونه مبتدعاً. وحين وصفه بالشيعي الجلد، استدرك لقوله «لكونه صدوق» وكأن الأصل لدى الذهبي في الشيعي أن يكون كذوباً، بل هذا صريح عبارته حين علّق على القسم الثاني من تقسيمه الذي نقلناه قبل قليل قائلاً: «ما أستحضرُ الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم».

وعلى أية حال فإن النتيجة التي نستخلصها في نهاية عرضنا للفائدة الثانية من بحثنا هذا، هي عدم مشروعية هذه الأقوال إذا أثبتنا أن موضوع أفضلية الإمام علي عليه السلام وفرادة فضائله ومناقبه التي لا يشاركه فيها أحد من الصحابة، مما تنطق به نفس كتب مدرسة الصحابة وأهل السنّة.

حديث المحبة والبغض

البحث الأول: مصادر الحديث

يُعدّ الحديث الذي نودّ تسليط الضوء عليه في هذه الدراسة، واحداً من الأحاديث التي رُويت بعدّة صيغ وتعابير في التراث الإسلامي، إلَّا أن جميع هذه الصيغ متقاربة المعنى والمضمون . والحديث هو ما نقله أمير المؤمنين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال له : «**لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**» أو ما في مضمون هذا المعنى.

وقد ورد هذا الحديث في مجموعة وافرة من كتب ومصنّفات مدرسة الصحابة، أشير هنا إلى بعض تلك الموارد:

المورد الأول: ما رد في (صحيح مسلم) نقلاً عن عديّ بن ثابت، عن زر، قال: قال علي: «**والذي فلق الحبّة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي** صلى الله عليه وآله **إليّ أن لا يحبّني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق**»[1].

المورد الثاني: ما ورد في (صحيح ابن حبان) نقلاً عن عديّ بن ثابت، عن زرّ بن حبيش، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال: «**والذي فلق الحبّة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي صلى الله عليه وآله إليّ: أنه لا يحبّني إلَّا مؤمن**

---

(١) القشيري النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، إخراج وتنفيذ: فريق بيت الأفكار الدولية، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٩ - ١٩٩٨، ج١، كتاب الإيمان باب ٣٣ (الدليل على أن حبّ الأنصار وعلي رضي الله عنه من الإيمان وعلاماته)، الحديث ٧٨ ، ص٦٠.

ولا يبغضني إلَّا منافق»[١].

وعلَّق محقّق الكتاب شعيب الأرنؤوط قائلاً: «إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين غير محمد بن الصباح الجرجرائي، فقد روى له أبو داود وابن ماجة، وهو صدوق، وقد توبع».

المورد الثالث: ما ورد في (**مسند أبي يعلى الموصلي**) عن عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش، عن علي قال: «**والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إنه لعهد رسول الله صلى الله عليه وآله إليَّ أنه لا يحبّك إلَّا مؤمن ولا يبغضك إلَّا منافق**»[٢].

وقد علّق محقّق الكتاب (حسين سليم أسد) عليه بقوله: إسناده صحيح.

المورد الرابع: ما ورد في (**مسند أحمد بن حنبل**) عن عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش، قال: قال علي: «**والله إنه لمما عهد إليَّ رسول الله صلى الله عليه وآله: أنه لا يبغضني إلا منافق ولا يحبّني إلا مؤمن**»[٣].

وقد علّق عليه محقّقا الكتاب بالقول:

«إسناده على شرط الشيخين إلا عدي بن ثابت[٤] [...]»، ثم قالا[١]:

---

(١) الفارسي، علاء الدين علي بن بلبان، صحيح ابن حبان بتقريب ابن بلبان، حقّقه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ج١٥، ص٣٦٧، رقم الحديث ٦٩٢٤.

(٢) أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى التميمي، مسند أبي يعلى الموصلي، حقّقه وخرّج أحاديثه: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، بيروت، ج١، ص٢٥١، الحديث ٣٩١.

(٣) ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦ - ١٩٩٥، ج٢، ص٧١، رقم الحديث ٦٤٢.

(٤) المصدر السابق: ص٧١.

«وأخرجه ابن ماجة من طريق عبد الله بن نمير بهذا الإسناد، وأخرجه الحميدي، وابن أبي شيبه، ومسلم، وابن ماجة، والترمذي، وابن أبي عاصم، وعبد الله بن أحمد في (زوائد الفضائل)، والبزار، والنسائي في (الكبرى)، وفي (خصائص عليّ)، وأبو يعلى، والخطيب في (تاريخ بغداد)، والبغوي في (شرح السنّة) من طرق عن الأعمش»[1].

المورد الخامس: ما جاء في كتاب (**خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب**)، للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي تحت عنوان (باب الفرق بين المؤمن والمنافق)[2] وقد ذكر هذا الحديث بثلاث صيغ

---

(١) المصدر السابق: ص٧٣. أذكّر القارئ الكريم أن النصّ أعلاه احتوى على ذكر أرقام أجزاء المصادر المحال إليها وأرقام صفحاتها، ولكن نظراً إلى اختلاف طبعات الكتب المذكورة فإن إيراد تلك التخريجات في كتابنا هذا، يعدّ تطويلاً لا يستفيد منه القارئ، ولذا فقد حذفناها، وبوسع القارئ العودة للمصدر أعلاه إن أراد متابعة التوثيق.

(٢) هناك اختلاف في عنونة هذا الباب من كتاب (الخصائص) تبعاً للنُسخ المطبوعة. فالطبعة التي حقّقها الشيخ محمد هادي الأميني والصادرة في النجف الأشرف عام ١٩٦٩م، والتي أعيد طباعتها لاحقاً عدة مرات، نجد عنوانه بـ : (حبّ علي يفرّق بين المؤمن والكافر) وهو ما يتناسب مع مضمون الأحاديث الواردة في الباب أكثر من عنوان نسخة آل زهوي التي جاء فيها (بابٌ: الفرق بين المؤمن والمنافق) دون ذكر اسم الإمام علي عليه السلام في العنوان، ومما يزيد الأمر غرابة أن كلّ العناوين الأخرى للكتاب – وفي كلا النسختين– تبدأ كالتالي:

نسخة الأميني: قول النبي صلى الله عليه وآله **إن الله لا يخزي علياً أبداً**... قول النبي صلى الله عليه وآله **لعلي إنك مفغور لك**... قول النبي صلى الله عليه وآله : **علي مني وأنا منه**... وهكذا.

جميعها صحيحة السند، وهي بالنحو التالي[1]:

الصيغة الأولى: عن عدي بن ثابت، عن زرّ بن حبيش، عن علي كرّم الله وجهه قال: (والله، **والذي خلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي** صلى الله عليه وآله: **إنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلّا منافق**).

الصيغة الثانية: عن عدي بن ثابت، عن زرّ بن حبيش، عن علي رضي الله عنه قال: (**عهد لي النبي** صلى الله عليه وآله: **أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلّا منافق**).

الصيغة الثالثة: عن عدي بن ثابت، عن زرّ، قال: قال علي: (**إنه لعهد النبي** صلى الله عليه وآله **أنه لا يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق**).

وكلّ هذه الروايات صحيحة لدى الحافظ النسائي، كما نصّ على ذلك محقّق الكتاب.

المورد السادس: ما جاء في كتاب (**فضائل الصحابة**) للإمام أحمد بن حنبل قال: (عن عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش، عن علي، قال: **عهد إليّ**

نسخة آل زهوي: ذكر قوله صلى الله عليه وآله : **عليٌ وليكم بعدي** ... ذكر قول النبي: **من سبّ علياً فقد سبّني** ....

أما الحديث محلّ البحث فقد اختلفت العنونة معه عن مجرى السياق المعتمد في الكتاب، وكان المتوقّع أن يكون العنوان (ذكر قول النبي: **إن حبّ علي إيمان وبغضه نفاق**) أو ما شابه ذلك.

نعم، ذكرنا أن عنونة الأميني أقرب للصحّة وأكثر تناسباً، أما ما فعله آل زهوي فلا نعلم هل هو تصرّف منه أم اختلاف في النسخ الخطيّة تبعاً للنسّاخ.. الله العالم.

(١) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، تحقيق: الداني بن منير آل زهوي، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، وأرقام الروايات حسب التسلسل أعلاه: ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢، ص٨٦.

النبي صلى الله عليه وآله أنه لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق)[١].

وقال محقّق الكتاب (وصي الله بن محمد عباس) في الهامش ما يلي:

«إسناد صحيح، وهو في المسند [أي مسند أحمد بن حنبل] مثله سنداً ومتناً.

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنّة، وابن مندة في الإيمان من طريق الوكيع. وأخرجه الترمذي، وابن ماجه، وأحمد، والبغوي، والخطيب في تاريخه، وأبو نعيم في الحلية : كلهم عن طريق الأعمش. وقال أبو نعيم: هذا حديث صحيح متّفق عليه، ورواه الجمّ الغفير عن الأعمش»[٢].

وإنما نقلتُ ما ورد في حاشية محقّق الكتاب، ولا سيّما ما نقلته عن أبي نعيم الأصفهاني، لأننا وبالرغم مما نسمعه من أبي نعيم من أنّ الحديث «**متّفق عليه ورواه الجمّ الغفير**» سنجد من يشكّك بهذا الحديث.

كما يأتي في السياق نفسه (سياق ما قاله أبو نعيم الأصفهاني من كون الحديث محلّ البحث من المتّفق عليه الذي لا يقبل التشكيك بحسب أصول النقل والرواية) ما جاء في كتاب (**سير أعلام النبلاء**) للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، حيث قال: (وقد جمعتُ حديث الطير في جزء، وطرق حديث: «**من كنت مولاه**» وهو أصحّ، وأصح منهما ما أخرجه مسلم عن علي قال: **إنه لعهد النبي الأمي صلى الله عليه وآله إليَّ: أنه لا يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق)**[٣].

---

(١) ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد، فضائل الصحابة، حقّقه وخرّج أحاديثه: وصي الله بن محمد عباس، دار ابن الجوزي، طبعه جديدة منقّحة، ج٢، ص١٩٦، الرقم ٩٤٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، مؤسسة

وهنا يصرّح الذهبي أن حديث: «**لا يحبّك إلا مؤمن...**» أصحّ لديه من حديث «**من كنت مولاه فعليّ مولاه**».

والسؤال الأهمّ في هذا الموضع بالتحديد، هو: إذا كان الذهبي يرى أن حديث «**لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**» (أصحّ) عنده من حديث «**من كنت مولاه**» فإنّ من المهمّ جداً أن نعرف قيمة هذا الحديث الأخير (حديث: من كنت مولاه) لديه من الناحية السندية؟ إذ حينها يمكننا أن نفهم المدلول الحقيقي لكلمة «أصحّ» الواردة في عبارته هنا، ونعرف عمق حجم حديث «**لا يحبّك إلا مؤمن**» وقيمته السندية لديه.

لنستمع إلى ما قاله الذهبي في نفس كتاب (سير أعلام النبلاء) حين تحدّث عن حديث «**من كنت مولاه فعلي مولاه**»؛ قال:

(... فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم من خباء أو فسطاط، فأشار بيده ثلاثاً، فأخذ بيد علي رضي الله عنه فقال: «**من كنت مولاه فعليٌّ مولاه**». هذا حديث **حسن عال جداً، ومتنه متواتر**)[1].

بذيل عبارته أعلاه، يمكننا أن نعرف معنى كلمة «أصحّ» الواردة في عبارته التي نقلناها أوّلاً، ونعرف أن القيمة السندية لحديث «**لا يحبّك إلا مؤمن...**» عند الإمام الذهبي أنه حديث متواتر، بل وأصحّ من المتواتر.

قد يقول البعض: ما سبب إصراركم على تصحيح الحديث بهذا النحو؟

الواقع أن سبب ذلك يعود إلى ما سنستمع إليه بعد قليل من محاولات

الرسالة، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، ط١، ١٩٨٣، ج١٧، ص١٦٩.

(١) المصدر السابق: ج٨، (حقّق هذا الجزء: محمد نعيم العرقسوسي)، ص٣٣٥.

بعض رموز التيار الأموي في علم الحديث، تلك المحاولات البائسة واليائسة في التشكيك بهذا الحديث والطعن فيه.

إلى هنا تبيَّن أن هذا الحديث من الأحاديث المجمَع عليها بين علماء المسلمين، بل إن أحد أهمّ أعلام المسلمين، وهو الإمام شمس الدين الذهبي، ذهب إلى أن هذا الحديث أصحّ سنداً من بعض الأحاديث المتواترة.

ويمكننا أن نرتّب على ما تقدَّم نتيجةً في غاية الأهمية، تُعَدُّ تطبيقاً حرفياً لواحدة من أكبر بديهيات قواعد معالجة التعارض بين الأخبار والروايات، وهي: أنه إذا ما عورض هذا الحديث بأحاديث أخرى أقلّ منه من ناحية القيمة السندية، أو حاول البعض التشكيك العبثي في قيمته، فإن تلك المعارضة ساقطة علمياً وغير مقبولة؛ بحسب قواعد علم التعارض المعمول بها في علم أصول الفقه.

أكتفي بهذا المقدار من البحث في سند الحديث ... حيث تبيّن لنا صحّة هذا الحديث وتسالم قبوله ونقله، وأنه مما يتّفق علماء المسلمين من مدرسة الصحابة على اعتباره والأخذ به. وإنما أقول: «مدرسة الصحابة» لأننا سنعرف - بعد قليل - تشكيكات الاتجاه الأموي الفاشلة في هذا الحديث.

البحث الثاني: مداليل الحديث

من المهمّ ونحن نتكلّم عن مدلول الحديث محلّ البحث أن يستحضر القارئ في ذهنه طبيعة الشخص الذي صدر منه قول: «**لا يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق**»، أعني شخصية رسول الله صلى الله عليه وآله . فهذا الفهم لطبيعة هذه الشخصية ومكانة الموقع الذي تنطلق منه (مكانة النبوة الخاتمة) وتتحرّك في فضائه، هو الذي يمنح هذه الجملة قيمتها الحقيقية.

فنحن نتحدّث عن شخصٍ وصفه النصّ القرآني بقوله: ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**﴾[١] . إذن فمنطلقات ودوافع الرسول صلى الله عليه وآله وهو يتحدّث بهذا النحو، ليس مردّها إلى قرابة نسبية تحمل الإنسان على التعصّب لأبناء قومه وعشيرته، وليس مردّها إلى مصلحة سياسية تتحقّق من خلالها أغراضه ونواياه ... ليس «الهوى» هو ما يحمل - معاذ الله- رسول الله صلى الله عليه وآله إلى إطلاق التصريحات والتقاريض وغيرها، إنما القضية في صميمها تعود إلى مرجعية الوحي الإلهي والإرادة الربانية، وهذا الغطاء الإلهي من الشرعية هو الأساس الذي ينبغي أن تُفهم كلمات رسول الله صلى الله عليه وآله من خلاله.

السؤال الأهمّ هنا هو: أن الإسلام كديانة روحية وكشريعة خاتمة، حريص أشدَّ الحرص على وضع معيار حقيقي يميِّز بين الإيمان الصادق بين أتباعه ومعتنقيه وبين الإيمان الكاذب والمنافق الذي يتاجر باسم الله وباسم القيم الروحية وباسم الامتثال للتشريعات والأحكام الإسلامية. فما عساه

---

(١) النجم: ٣.

يكون هذا المعيار؟

في هذا السياق تحديداً يأتي هذا الحديث العظيم وتأتي جملة: «**لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**».

إذن فنحن أمام معيارٍ حقيقيّ وضعه الإسلام بين يدي الإنسان المسلم، يتحرّك على أساسه في معرفة الإيمان من النفاق، ليس فقط على مستوى مجتمعي، أي ليس للتمييز بين فئات المجتمع المسلم وشرائحه واتجاهاته وتياراته، بل وعلى مستوى شخصي وذاتي أيضاً. فلو تساءل البعض: كيف أعرف أني من أهل الإيمان، أو أنني من أهل النفاق؟ فإن الحديث وضع بين يدي هذا السائل معياراً يقول له وفي جملة واحدة: إن كنت تحبّ علياً فأنت من أهل الإيمان، وإن كنت تبغض علياً عليه السلام فأنت من أهل النفاق.

هنا يشكّل علياً عليه السلام فاروقاً حقيقياً حتى على المستوى الشخصي أيضاً، يتسلل حبّ علي عليه السلام وبغضه إلى أشدّ المناطق عمقاً في نفس الإنسان لينير أبعادها الحقيقة ليكشف النواة الحقيقية للسلوك الخارجي الذي قد يتّسم بالخير والصلاح بحسب الظاهر ولكنه هشٌّ وفارغٌ من المضمون من الداخل.

الحقيقة أن موضوع جعل حبّ شخص مّا وبغضه ميزاناً للإيمان والنفاق، يمثّل مقاماً روحياً رفيعاً لذلك الشخص، هو عبارة عن تماهي هذا الشخص مع مفاهيم الحقّ والباطل، مع الهدى والضلال. فرسول الله صلى الله عليه وآله لم يقل: حبّ علي إيمان وبغضه نفاق بـ (شرط) إن كان علياً موافقاً ومتّبعاً للحق، وإنما علّق الإيمان والنفاق على حبّ علي عليه السلام وبغضه بنحو مطلق، وجعل الإيمان والنفاق يدوران مع حبّ علي وبغضه. وهذا التعليق الذي نتحدّث عنه يُعدّ - بذاته وبنحو جليّ- دليلاً واضحاً

على صحّة المعتقد الذي تتمسّك به مدرسة أهل البيت وهو «عصمة وطهارة» أمير المؤمنين عليه السلام من الذنوب والآثام والمنكر في القول والعمل وبواطن السريرة؛ إذ لو لم يكن الإمام علي عليه السلام معصوماً وأمكن صدور الخطأ والمعصية عنه عليه السلام لم يعد بغضه عليه السلام لأجل تلك المعصية علامة من علامات النفاق بل علامة من علامات الإيمان.

وهكذا نعرف أن تعليق الإيمان والنفاق على حبّ علي عليه السلام وبغضه، مؤشّرٌ واضح على عصمة هذا الرجل العظيم، وطهارته من الذنوب والآثام والسلوك الباطل.

وكما أن تعليق الإيمان والنفاق على حبّ عليّ يقتضي العصمة لعلي عليه السلام ، فإنه يقتضي - في الوقت نفسه- من الجانب الإلهي تعليق محبة الله وبغضه جلّ وعلا على محبّة عليّ وبغضه، أي صيرورة الشخص المحبّ لعليّ محبّاً لله، وصيرورة الشخص المبغض لعليّ مبغضاً وكارهاً لله تبارك وتعالى، وهذه الملازمة الفريدة من نوعها بين الله عزّ وجلّ والإمام علي عليه السلام هو ما أشارت له الروايات التي تنصّ على أن «**من أحبَّ علياً فقد أحبَّ الله، ومن أبغض علياً فقد أبغض الله**»[1].

وإليك عزيزي القارئ جملة من تلك الروايات التي حملت هذا المضمون:

١ . قال الحافظ السيوطي في كتاب (**تاريخ الخلفاء**): «وأخرج الطبراني بسند صحيح عن أمّ سلمة، عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، قال: من أحبّ

---

(١) سيتضح لاحقاً إن شاء الله أن هناك أخباراً كثيرة في نفس هذا المضمون أو قريبة منه نظير: «**من آذى علياً فقد آذانيّ ومن آذاني فقد آذى الله**» أو كقوله: «**من سبّ علياً فقد سبّني، ومن سبّني فقد سبّ الله**».

علياً فقد أحبّني، ومن أحبّني فقد أحبّ الله، ومن أبغض علياً فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله»[١].

٢. وقال أيضاً في كتابه الآخر (**الجامع الصغير من حديث البشير النذير**): «**من أحبّ علياً فقد أحبّني ومن أبغض علياً فقد أبغضني**»[٢].

٣. وقال محقّق الكتاب إبراهيم صالح في الهامش[٣] ما يلي: «صحيح. أخرجه الحاكم في المستدرك عن سلمان قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وأخرجه أحمد، والطبراني في الكبير عن أم سلمة. وصحَّحه الألباني في صحيح الجامع والصحيحة».

وأنا هنا أنقل تصحيح الألباني الذي أشار له إبراهيم صالح أعلاه، فقد نقل الألباني الحديث قائلاً:

«**١٢٩٩ - من أحبّ علياً فقد أحبّني، ومن أحبّني فقد أحبّ الله عزّ وجلّ ومن أبغض علياً فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله عزّ وجلّ.**

رواه المخلص في (الفوائد المنتقاة) بسند صحيح عن أم سلمة: «قالت: أشهد أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: فذكره ...»[٤].

---

(١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تاريخ الخلفاء، عني بتحقيقه: إبراهيم صالح، دار صادر بيروت، ص٢٠٦.

(٢) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الجامع الصغير من حديث البشير النذير، تحقيق: مهدي الدمرداش محمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، ج٤، ص ١٦٦٧، رقم الحديث ٨٣١٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق، ج٣، ص٢٨٧-٢٨٨، الحديث ١٢٩٩.

البحث الثالث: ماذا يعني كون الإمام علي معيارا في معرفة المؤمن والمنافق؟

إن جعل الإمام علي عليه السلام ميزاناً في فرز حالة الإيمان عن حالة النفاق بحسب الأخبار الواردة عن الرسول صلى الله عليه وآله يمكن أن نستلّ منها عدّة نتائج غاية في الأهمية تتوزّع على صعيدين: صعيد أخروي، وصعيد دنيوي.

أما النتيجة المترتّبة على حبّ علي وبغضه على الصعيد الأخروي، فهي مسألة قبول الأعمال وردّها يوم القيامة؛ إذ إننا نعرف أن قبول الأعمال عند الله تعالى وردّها، يعتمد على ما تملكه هذه الأعمال من رصيد إيماني حقيقي، أمّا إذا اتّسمت تلك الأعمال بالنفاق والكذب فإنها تُردّ من قبل الله تعالى ولا تُقبل. ومادام الإيمان والنفاق معلَّقين على حبّ عليّ وبغضه فإن النتيجة اللازمة لذلك صيرورة علي بن أبي طالب ميزاناً لقبول الأعمال وردّها عند الله تعالى[1]. فمن كان يحبّ الإمام عليه السلام يوصف بالإيمان وبالتالي يُقبل عمله عند الله، ومن كان يبغضه عليه السلام يوصف بالنفاق وبالتالي يُرفض عمله عند الله تعالى.

أما النتيجة المترتّبة على حبّ علي وبغضه على الصعيد الدنيوي وفقاً لهذه الأحاديث التي نقلناها فهي صيرورة الإمام علي عليه السلام ميزاناً ومعياراً يضعه النبي صلّى الله عليه وآله بين يدي الإنسان المسلم يميّز في ضوئه بين جميع أفراد المجتمع المسلم بما في ذلك - بل وفي طليعته- المعاصرون له، سواء

---

(١) كون الإمام علي عليه السلام ميزاناً لقبول الأعمال من المواضيع التي وردت فيه عدة روايات، ونحن لسنا الآن بصدد نقل تلك الروايات، إنما نحاول استخراج نفس المضمون الذي صرّحت به كنتيجة طبيعية للحديث محلّ البحث.

أكان ممن شهد عصر رسول الله صلى الله عليه وآله أو جاؤوا بعده مباشرة، أي أن علي بن أبي طالب سيكون بموجب أحاديث رسول الله صلّى الله عليه وآله ميزاناً يقيّم من خلاله الصحابة وجميع الأشخاص الذين عاصروا الإمام علياً عليه السلام.

لقد صرّح القرآن الكريم بنحو واضح بأن المجتمع الإسلامي في عصر الرسالة مكوّن من فئتين هما: المؤمنون والمنافقون؛ من تلك الآيات: قوله تعالى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾[1]، وكذا قوله سبحانه: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالاً شَدِيداً * وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُوراً﴾[2]، وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُوداً﴾[3].

وعليه إذا كان حال المجتمع المسلم المزامن لعصر النصّ بهذا النحو، فما هو السبيل لمعرفة الفئتين؟ كيف يمكن لنا - وبعد كلّ هذه الفاصلة الزمنية الطويلة التي لعبت فيها السياسة والأهواء دوراً كبيراً في تزييف الحقائق- أن نميّز ونفصل بين الطائفتين؟ هنا ينبغي للإنسان المسلم ـ تبعاً لالتزامه بالأخبار النبوية ـ أن يعترف لعلي بن أبي طالب بكونه معياراً وميزاناً في تحديد أعضاء كلّ جماعة من الطائفتين.

(١) التوبة: ١٠١.

(٢) الأحزاب: ١١-١٢.

(٣) النساء: ٦١.

البحث الرابع: معيارية حب علي وبغضه داخل مجتمع عصر الرسالة

وهذا الذي نقوله أعلاه ليس مجرّد افتراض نطرحه في فهم النصوص السابقة التي نقلناها، إنما هو سلوك واقعي كان يمارسه نفس المجتمع المسلم آنذاك في الفصل والتمييز بين المؤمنين والمنافقين من أبناء مجتمعهم، فإن الروايات التي بين أيدينا تزاول وتطبّق بنحو واضح، النتيجة التي أشرنا إليها في فهمنا لروايات «**لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**»، أي أن نفس مجتمع الرسالة يعتمد حبّ علي وبغضه كمعيار لفرز المنافق من المؤمن بين أوساطه.

لنلاحظ النصوص التالية:

١ . جاء في كتاب (جزء علي بن محمد الحميري)[1] في الحديث رقم (٣٨) ما يلي:

«**حدّثنا هارون بن إسحاق، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن يزيد بن خصيفة، عن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري، قال: ما كنا نعرف المنافقين، على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله إلا ببغض علي**»[2].

وإنما أوردتُ سند هذا الحديث كاملاً ليتسنّى لنا النظر في مدى صحّة هذا الحديث أو ضعفه، وأنا هنا أودّ الوقوف على ترجمة كلّ اسم ورد في هذا

---

(١) قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (مصدر سابق: ج١٥، ص١٣): «**الحميري الإمام الفقيه العلّامة، قاضي الكوفة أبو الحسن علي بن محمد بن هارون الحميري الكوفي الحافظ**».

(٢) الحميري، أبو الحسن علي بن محمد بن هارون بن زياد، جزء علي بن محمد الحميري، تحقيق ودراسة وتخريج: عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٨، ص٩٧، الحديث ٣٨.

السند لنرى ما يقوله أهل الجرح والتعديل في وثاقتهم:

الشخص الأول: هارون بن إسحاق:

قال عنه الذهبي: «هارون بن إسحاق الهمداني الكوفي، حافظ عن أبي عيينة، ومعتمر، وعنه الترمذي والنسائي وابن ماجة وابن خزيم والمحاملي؛ ثقة متعبّد»(١).

الشخص الثاني: سفيان بن عيينة.

قال عنه ابن حجر العسقلاني: «سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم الكوفي: ثقة حافظ فقيه، إمام حجّة إلَّا أنه تغيَّر حفظه بآخره، وكان ربما دلّس لكن عن الثقات»(٢).

وكما يلاحظ القارئ فإن هذا الكلام من أعلى درجات التقييم والتوثيق لاسيّما وإن تدليسه لا يكون إلا عن ثقات، هذا مع العلم أن سفيان بن عيينة كثيراً ما ينقل - كما في الصحاح- عن الزهري.

الشخص الثالث: محمد بن مسلم الزهري.

قال عنه محقّق كتاب (**جزء علي بن محمد الحميري**) عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم البعيمي في حاشية الصفحة التي نقلنا عنها سابقاً الرواية ما يلي: «وهو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري

---

(١) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: فريد عبد العزيز، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٩-٢٠٠٨، ج٣، ٢٣٠.

(٢) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، مع التوضيح والإضافة من كلام الحافظين المزّي وابن حجر أو من مآخذهم، حقّقه وعلّق عليه ووضّحه وأضاف إليه: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ، ص٣٩٥، رقم الترجمة: ٢٤٦٤.

القرشي ثقة، حافظ متقن حجّة»[١].

الشخص الرابع: يزيد بن خصيفة.

قال محقّق كتاب (جزء علي بن محمد الحميري) معلّقاً: «[...] ثقة، وثَّقه أحمد، ويحيى بن معين، والنسائي، وأبو حاتم، وابن سعد، وابن حجر، وابن حبّان»[٢].

الشخص الخامس: بسر بن سعيد.

قال ابن حجر العسقلاني في (**تقريب التهذيب**): «بُسر بن سعيد المدني العابد، مولى ابن الحضرمي، ثقة جليل»[٣].

مع هذه الجولة السريعة على حال رواة هذا الحديث من زاوية الوثاقة والضعف، تبيَّن لنا صحّة هذا الحديث، وعدم إمكانية الطعن فيه، وحتى لو شكّل تدليس سفيان بن عيينة عن «الثقات» خدشة في هذا الراوي فإن ذلك لا يُخرج الحديث عن كونه «حسناً» على أقلّ التقادير.

٢. ورد في كتاب (**فضائل الصحابة**) للإمام أحمد بن حنبل، قال: «عن أبي سعيد الخدري، قال: **إنما كنا نعرف منافقي الأنصار ببغضهم علياً**»[٤].

قال محقّق الكتاب (وصي الله بن محمد عباس) في تعليقه على هذا الحديث: «إسناده صحيح».

وقد نقله أيضاً عن طريق جابر بن عبد الله في موضع آخر فقال: «ما كنا

---

(١) الحميري، جزء علي بن محمد الحميري، مصدر سابق، ص٧٤، الهامش٣.

(٢) المصدر السابق: ص٩٧، الهامش٤.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص١٦٦، رقم الترجمة ٦٧٢.

(٤) ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد، فضائل الصحابة، حقّقه وخرج أحاديثه: وصي الله بن محمد عباس، طبعة جديدة منقحة، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٠- ١٩٩٩، ج١، ٧١٥، الحديث ٩٧٩.

نعرف منافقينا معشر الأنصار إلا ببغضهم علياً»[(١)].

قال محقّق الكتاب: «إسناده حسن».

٣ . ما نقله الإمام الترمذي في سننه قال: «**عن أبي هارون، عن أبي سعيد الخدري، قال: إنّا كنا لنعرف المنافقين - عن معشر الأنصار - ببغضهم علي بن أبي طالب»**[(٢)]. وقد علَّق على هذا الحديث محمد ناصر الدين الألباني بقوله: «ضعيف الإسناد جداً»[(٣)].

وهذه على أية حال وجهة نظر الألباني نفسه، إلا أن الترمذي له رأي آخر حيث قال في كتابه هذا في بداية (**كتاب العلل**) ما هذا لفظه: «**قال أبو عيسى: جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين ...»**[(٤)].

٤ . وقد نُقل هذا الحديث في كتاب (**الصحيح المسند من فضائل أهل بيت النبوة**)[(٥)] تأليف الباحثة أم شعيب الوادعية، وقد أشرف على الكتاب

---

(١) المصدر السابق، ص٧٩٢، الحديث ١٠٨٦.

(٢) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، الجامع المختصر من السنن، [أدرج فيها أحكام الألباني]، اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية، ص ٥٨١، الحديث ٣٧١٧.

(٣) المصدر السابق، وكذا راجع: الألباني، محمد ناصر الدين، ضعيف سنن الترمذي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، ١٤٢٠-٢٠٠٠، ص٤٢٤، الحديث ٣٧١٧.

(٤) الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع المختصر من السنن، مصدر سابق، ص٦٠٨.

(٥) الوادعية، أم شعيب، الصحيح المسند من فضائل أهل بيت النبوة، إشراف وتقديم : أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار للنشر والتوزيع ، ط١، ١٤٢١-٢٠٠٠، ص ٦٣ (نقلت الحديث برواية أبي سعيد الخدري).

وقدّم له أحد أكبر أعلام السلفية المعاصرين وهو الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، وقال في تقديمه له ما يلي: (ومن بين هؤلاء الباحثات الباحثة الفاضلة الزاهدة التقية أم شعيب الوادعية فقد قامت حفظها الله بالكتابة في **الصحيح المسند في فضائل أهل بيت النبوة** [الذي] يعتبر أحسن ما ألّف في فضائل أهل بيت النبوة لاقتصارها على الصحيح، وقد كتب كاتبون يطول تعدادهم ولكنهم لم يميّزوا بين الصحيح والضعيف)[١].

إذن فحقيقة كون حبّ عليّ بن طالب وبغضه معياراً في الحكم بإيمان أفراد المجتمع المسلم - بما فيهم الصحابة - أو نفاقهم ليس مجرّد افتراض نطرحه وإنما هو حقيقة تاريخية مارسها المجتمع المسلم زمن نزول الوحي وفي حياة رسول الله صلى الله عليه وآله كما تخبرنا بذلك الراويات المتقدّمة أعلاه.

وهذه القضية تكتسب أهمّيتها أكثر، إذا عرفنا أن هناك من يحاول تشويه الواقع التاريخي لحياة المسلمين وتصوير الأمور على عكس ما كانت عليه في الحقيقة، كما فعل ابن تيمية حين قال: «ومعلومٌ أن الله جعل للصحابة مودّةً في قلوب كلّ مسلم، لاسيَّما الخلفاء ...، لاسيَّما أبو بكر وعمر، فإن عامة الصحابة والتابعين كانوا يودّونهما وكانوا خير القرون. ولم يكن كذلك علي، فإن كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبّونه ويقاتلونه»[٢]، وحين قال: «وقد عُلم قدح كثيرٍ من الصحابة في علي»[٣].

---

(١) المصدر السابق، ص٤.

(٢) ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، تحقيق: محمد رشاد سالم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦-١٩٨٦، ج٧، ص١٣٧ -١٣٨.

(٣) المصدر السابق: ج٧، ص١٤٧.

فإن كلام ابن تيمية هذا، ما هو إلا كذب وتشويه للحقائق التاريخية، لا يتّفق معه عليه حتى أكثر الناس اتِّباعاً له في منهجه.

قال الألباني في معرض حديثه عن وثاقة «موسى بن قيس» وما نقله عن العقيلي من الطعن فيه بالغلوّ ورواية الأحاديث الرديئة - بحسب نظر العقيلي- معلّقاً على حديث نقله العقيلي عن موسى يصرّح فيه الأخير بحبّه لعلي أكثر من أبي بكر: «كل ما فيه [أي حديث موسى بن قيس] أنه يحبّ علياً أكثر من أبي بكر، كما هو ظاهر، وكثير من كبار السلف كانوا كذلك؛ كما يُعرف من تراجمهم»[1].

اتضح إذن أن الحقيقة التاريخية تثبت العكس، وأن بغض علي بن أبي طالب عليه السلام كان معياراً وضابطةً يتمسّك بها أبناء المجتمع الإسلامي آنذاك لفضح المنافقين بين أوساطهم، أما موضوع سبّ الإمام علي والقدح فيه ومقاتلته فهو موضوع يكاد ينحصر بالأمويين وأتباع سياستهم - وقليل من كان فيهم من الصحابة- والسائرين على خطّهم، اللهم إلَّا فئة الخوارج وهي الأخرى ضلّت السبيل تحت ظلال مكر السياسية الأموية وخداعها. علماً أن حديثنا هنا عن مجرّد تشويه ابن تيمية للواقع التاريخي وإلا فإننا نؤمن - وهذا ما سيتمّ إزادته إيضاحاً- أن حبَّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام وبغضه يشكّل معياراً نبويّاً في تقييم الصحابة بغضّ النظر عن موقفهم من الإمام علي سلباً أو إيجاباً، وأن هذا المعيار كان يعيه ويطبِّقه الصحابة أنفسهم.

---

(١) راجع: الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق، ج١، ق١، ص٣١٩، في ذيل الحديث ١٦٦.

منهج ابن تيمية في تعاطيه

مع فضائل أهل البيت عليهم السلام

للحديث عن منهج واستراتيجية ابن تيمية وأتباعه في التعاطي مع الأحاديث التي تطرّقت إلى فضائل ومناقب الإمام علي عليه السلام وعموم أهل البيت عليهم السلام بحث طويل نأمل أن نقف على تفاصيله بنحو أوسع من مجرّد الإشارات السريعة، إلّا أننا - وبنحو الإجمال- يمكن أن نعالج هذا الموضوع من خلال البحث في جانبين:

جانب نظري: يتمثّل بإيضاح الأساس الفكري التي يسلكه ابن تيمية وأتباعه في التعامل مع هذه الأحاديث وفهمها، والقواعد العلمية التي يستندون إليها.

وجانب تطبيقي: يتمثّل في تطبيق هذا المنهج، وممارسته على هذا الحديث أو ذاك.

سأوجز للقارئ **أوّلاً** أهمّ الخطوات المنهجية التي يتَّبعها ابن تيمية في معالجته لتلك الأحاديث، ثم نتناول **ثانياً** الجانب التطبيقي لهذا المنهج ومن خلال عيّنة واضحة، وهي الحديث محلّ البحث والأحاديث التي تدور في فلك معناه.

الجانب النظري لمنهج ابن تيمية في تعاطيه مع فضائل أهل البيت عليهم السلام

تتمثل محاولة ابن تيمية في هذا الاتجاه بثلاث خطوات:

الخطوة الأولى: نقد الحديث سنداً من خلال تكذيبه، أو اعتباره موضوعاً، أو حتى مجرّد التشكيك فيه.

فإن لم تتمّ له هذه الخطوة وكان الحديث متواتراً أو مشهوراً أو متّفقاً عليه بين علماء المسلمين، انتقل إلى خطوته التالية:

الخطوة الثانية: نقد الحديث متناً ومضموناً، وذلك من خلال التلاعب في دلالاته الواضحة البيّنة وصرفها عن معناها الحقيقي، فإن لم تتمّ له هذه الخطوة أيضاً وكان الحديث واضحَ المعنى جليّ المضمون، انتقل حينها إلى خطوته الأخيرة، وهي:

الخطوة الثالثة: نقد الحديث من خلال التقليل من أهمية دلالته الظاهرة للعيان؛ وذلك بإلغاء خصوصيته بالإمام واعتبار مضمونه عامّاً مما يشترك في فضيلته معه غيره من الصحابة أو عموم صالحي المسلمين، وهو يفعل جميع ذلك إما من خلال تلبيسه على القارئ بنصّ (قرآني أو روائي) يفرغ الحديث عن دلالته الجدّية، وإما من خلال معارضته للحديث بإيراد نصّ (قرآني أو روائي) يحمل نفس المضمون أو مضموناً مشابهاً جاء في حقّ أشخاص آخرين.

تلك هي خطوات شيخ الإسلام الأموي في تعاطيه مع فضائل ومواقف أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب وأهل البيت عليهم السلام.

الجانب التطبيقي لمنهج ابن تيمية في تعاطيه مع فضائل أهل البيت- أحاديث المحبة نموذجا

سنحاول الآن أن نتناول - بنحو تطبيقي- منهج ابن تيمية في تعاطيه مع فضائل ومناقب ومواقف أهل البيت عليهم السلام ومن خلال الأحاديث التي نقلناها في موضوع حبّ الإمام علي عليه السلام وبغضه، وعلاقة ذلك بإيمان المرء ونفاقه.

لقد ذكرنا حتى الآن ثلاثة نصوص في مجال حبّ الإمام علي عليه السلام وهي كالتالي:

النصّ الأول: وقد جاء على لسان الإمام علي عليه السلام وبعدّة صيغ: «**لعهد النبي إليّ أنه لا يحبّني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق**»، أو - وهذه صيغة أخرى لنفس الحديث-: «**لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**».

النصّ الثاني: وهو الحديث المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وآله حيث قال: «**من أحبّ علياً فقد أحبّني، ومن أبغض علياً فقد أبغضني**»، وقد وردت في بعض نقولات هذا الحديث إضافة جملة: «**من أحبّ علياً فقد أحبّني ومن أحبّني فقد أحبّ الله، ومن أبغض علياً فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله**».

النصّ الثالث: ما نُقل عن جملة من صحابة النبي صلى الله عليه وآله حيث صرّحوا بنحو واضح: «**إنّا كنا نعرف المنافقين - نحن معاشر الأنصار- ببغضهم عليَّ بن أبي طالب**»، أو «**ما كنّا نعرف المنافقين، على عهد رسول الله، إلّا ببغض علي**».

لقد عرفنا - فيما تقدم من البحث - موقف علماء الإسلام من تلك الأحاديث، وأنها من الأحاديث التي اتّفق علماء المسلمين على قبولها والتسليم بها وتصحيحها. والآن نطرح هذا السؤال: **ما هو موقف ابن تيمية من هذه الأحاديث تبعاً لمنهجه بخطواته الثلاث؟**

أما النصّ الأول، أعني حديث: «**لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**» فقد قال ابن تيمية بحقّه:

(فإن هذه الأحاديث [أي الأحاديث الواردة في أن حبّ الأنصار من الإيمان وبغضهم من النفاق] أصحّ مما يروى عن علي أنه قال: «**إنه لعهد**

النبي صلى الله عليه وآله إليّ أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق» فإنها من أفراد مسلم، وهو من رواية عدي بن ثابت عن زر بن حبيش عن علي، والبخاري أعرض عن هذا الحديث[١]، بخلاف أحاديث الأنصار فإنها مما اتّفق عليه أهل الصحيح كلّهم: البخاري وغيره، وأهل العلم يعلمون يقيناً أن النبي صلى الله عليه وآله قاله. **وحديث عليّ قد شكّ فيه بعضهم)**[٢].

هذا النصّ مثال واضح على أسلوب ابن تيمية في تعاطيه مع الأحاديث والروايات التي لا تنسجم مع هواه الشخصي. فحيث لم يكن بوسعه تكذيب هذا الحديث ولا الطعن في سنده، حاول يائساً التشكيك فيه جزافاً فقال: «**قد شكّ فيه بعضهم**» دون أن يبيّن - لا هو ولا محقّق كتابه (محمد رشاد سالم) - من هذا البعض المشكِّك؟! بل حاول أن يشاغل القارئ عن قوله السابق في وصف حديث الأنصار أنه «أصحّ»، وهو ما يقتضي - بحكم قواعد اللغة العربية- أن يكون حديث «**لا يحبّك إلا مؤمن...**» صحيحاً بنسبة التشكيك لهذا البعض المزعوم. وبدل أن يبيّن ابن تيمية موقفه من هذا الحديث ومن التشكيك الذي ادَّعى أن البعض قال به، ترك القضية عائمة يضلّ فيها القارئ.

ويهون الأمر لو اقتصر استخدام هذا الأسلوب على ابن تيمية وحده، إنما

---

(١) إعراض البخاري عن هذا الحديث يفسح المجال للتساؤل والنظر لدى الباحث في سبب ذلك وعلّته، وهو سؤال حجمه بحجم التاريخ المأساوي الطويل الذي عاناه أهل البيت عليهم السلام، فلماذا يا ترى أهمل البخاري رواية ما اتّفق المسلمون على نقله وتصحيحه؟ لندع القارئ الكريم يفكّر في ذلك.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنّة النبوية، مصدر سابق، ج٧، ص١٤٧ - ١٤٨.

المشكلة الحقيقية تتمثل في متابعة جملة من الباحثين المعاصرين لهذا الأسلوب واتخاذه منهجاً في التعاطي مع الأحاديث التي يرغبون بالتخلّص منها ومن دلالاتها المحرجة لاتجاههم الفكري.

لنلاحظ على سبيل المثال ما قاله محقّق (**مسند الإمام أحمد بن حنبل**) حين يصل إلى هذا الحديث، يقول:

(إسناده على شرط الشيخين إلا أن عدي بن ثابت ... - وإنْ أخرجا له- قال فيه شعبة: كان رفاعاً، وقال أحمد: كان يتشيَّع ... وقال ابن معين شيعي مفرط، وقال الدارقطني: ثقة إلا أنه كان غالياً في التشيع.

قلنا: وقد ردّ أهل العلم من مرويّات الثقة ما كان موافقاً لبدعته. وقد انتقد الدارقطني في «التتبّع» مسلماً لإخراجه هذا الحديث، فقال: وأخرج مسلم حديث عدي بن ثابت: «والذي فلق الحبة ...» ولم يخرجه البخاري)[1].

من الواضح أن المحقّق لم يجد توجيهاً ومخرجاً للطعن في هذا الحديث إلا الغمز في عدي بن ثابت الثقة بقوله: إنه صاحب بدعة، وإن ما ينقله المبتدع مما يوافق بدعته يُرَدّ ويحذف. وإذا استحضر القارئ ما سبق وأشرنا إليه من

---

(١) ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني، مسند الإمام أحمد ابن حنبل، (حقّق هذا الجزء: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد)، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤١٦ـ١٩٩٥، ج٢، ص٧١- ٧٢. رقم الحديث: ٦٤٢.

يبدو أن موقف الدارقطني الموضَح أعلاه ينبع من شعوره بجسامة ما يخلّفه إخراج مسلم لهذا الحديث في صحيحه من دلالات محرجة ومآزق كبيرة في تقييم مواقف المناوئين للإمام علي عليه السلام في التاريخ الإسلامي، سواء صدرت هذه المواقف من الصحابة والتابعين المعاصرين للإمام أم ممن جاء بعدهم من أبناء المجتمع المسلم، ولذا نجده يشير للبخاري الذي أغناه في صحيحه عن ولوج هذه «الورطة».

أن مقصودهم من البدعة في أمثال هذه الموارد هو حصراً حبّ عليّ عليه السلام فإنه سيعرف سبب هذا التخبّط في التعامل مع هذا الحديث.

هذا هو تحديداً ما قصدناه بالمنهج الأموي في فهم الإسلام بأن يُتَّخذ مسبقاً موقفٌ رافضٌ لكلّ ما له علاقة بفضائل ومناقب ومآثر أهل البيت عليه السلام يُطعن على أساسه وتُردُّ وتُؤوَّل جميع الفضائل المشرقة والمواقف النبيلة لأهل البيت. وهكذا ترى أن ابن تيمية يؤسّس المنهج ثم يأتي هؤلاء فيطبّقونه ويعملون على وفقه.

أما فيما يتعلّق بـ(**النصّ الثاني**)، فقد نقله العلاَّمة ابن المطهَّر الحلّي ضمن جملة من الأحاديث في فضائل الإمام عليه السلام، وهو بحسب تسلسل نقل العلاَّمة حمل رقم اثنين.

وهنا علّق ابن تيمية بقوله: (**وهذه الأحاديث مما يعلم أهل المعرفة بالحديث أنها من المكذوبات**)[1].

وقال أيضاً: (**فالعشرة الأول كلّها كذب**)[2]، ولنذكِّر القارئ أن مضمون الحديث الذي حمل رقم اثنين في كلام العلاَّمة ابن المطهر هو ما نُقل عن سلمان حين سئل: ما أشدّ حبَّك لعلي، قال سلمان: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: **من أحبّ علياً فقد أحبّني، ومن أبغض علياً فقد أبغضني**».

ولكي تتّضح حقيقة ما قاله ابن تيمية بخصوص هذا الحديث تحديداً بأنه «كذب»، نقول:

أولاً: إن هذا الحديث مما نقله الحاكم النيسابوري في (مستدركه) ثم قال:

---

(١) منهاج السنّة النبوية، مصدر سابق، ج٥، ص٤٢.

(٢) المصدر السابق.

«هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[١].

ثانياً: وقد وافق الإمامُ الذهبيُّ الحاكمَ النيسابوريَّ في ذلك في تلخيصه لكتاب الحاكم حيث قال: (خ م)[٢] أي على شرط البخاري ومسلم.

ثالثاً: وقد صحّح الحديث أحد أعلام التيار السلفي المعاصرين، وهو مقبل بن هادي الوادعي في كتابه (**الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين**)[٣] ومما لا يكاد يُشكّ فيه أن الوادعي على علم بتكذيب ابن تيمية لهذا الحديث، وعليه فتصحيحه للحديث تعريض بابن تيمية في هذا الشأن.

رابعاً: وقد أرسله ابن عبد البر إرسال المسلّمات ناسباً الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: (قال صلى الله عليه وآله: **من أحبّ علياً فقد أحبّني، ومن أبغض علياً فقد أبغضني، ومن آذى علياً فقد آذاني ومن آذاني فقد أذى الله**)[٤].

خامساً: حتى لو تنزّلنا وسلّمنا جدلاً بعدم صحّة سند هذا الحديث فإن هذا لا يثبت عدم صحّة وحقّانية مضمون الحديث، فإن القاعدة التي يعمل في ضوئها علماء المسلمين في موضوع الجرح والتعديل هي الفصل بين

---

(١) الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن البيع، المستدرك على الصحيحين، وبذيله: التلخيص للحافظ الذهبي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٨هـ. النسخة المصورة على الطبعة الهندية: ج٣، ص١٣٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الوادعي، مقبل بن هادي، الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، دار الآثار، صنعاء، ج١، ص٣٧٣، الحديث ٤٤٢.

(٤) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢، ج٣، ص١١٠١.

صحّة السند وصحّة المضمون.

فصحّة أحدهما غير متوقّفة على صحّة الآخر، فكما يمكن أن يكون كلٌّ من السند ومضمون المتن صحيحاً، يمكن أن يكون كلاهما باطلاً، كما يمكن أن يبطل أحدهما ويبقى الآخر - من طريق آخر - صحيحاً. وهذه القاعدة مما أشار لها والتزم بها العلامة الألباني في كتبه، فقد قال في كتابه **(صحيح سنن ابن ماجه)** ما يلي:

(إذا قلت: «صحيح» أو: «حسن» فإنما أعني المتن، وأما السند فقد يكون صحيحاً أو حسناً لذاته أو لغيره)(١).

إذن فمن الممكن أن يكون مضمون الحديث صحيحاً حتى مع التزامنا بضعف السند، ولا يلزم من هذا الأخير ضعف المتن أو الطعن فيه؛ إذ من الممكن أن يصَحَّح السند بطريق آخر أو توجد شواهد على صحّة مضمون المتن(٢).

وعلى أساس ما تقدّم فإن الأمانة العلمية توجب على ابن تيمية أن يقول: إن مضمون هذا الحديث صحيح وثابتٌ وإن كان في سنده إشكال: لا أن يطلق القول بنعت هذا الحديث بالكذب ويدلّس على القارئ.

أما فيما يتعلّق بـ**(النصّ الثالث)** فقد تعرض له ابن تيمية في موردين

---

(١) الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن ابن ماجه، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، ١٤١٧ـ١٩٩٧، ج١، ص١٤.

(٢) وهذا ما فعله الألباني تحديداً إذ بالرغم من تضعيفه سند حديث سلمان إلا أنه جعله شاهداً على الحديث الصحيح عنده وهو قول النبي: (**من أحبَّ علياً فقد أحبَّني، ومن أحبَّني فقد أحب الله عزَّ وجلَّ** [...]) المرويّ عن أم سلمة. راجع: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق، ج٣، ص٢٨٧ - ٢٨٨، الحديث ١٢٩٩.

كذّب فيهما هذا الحديث.

• قال في المورد الأول: (**إن هذا [الحديث] مما يعلم كلّ عالم أنه كذب**)[١].

• وقال في المورد الثاني: (**وهذا مما يبين به كذب ما يروى عن بعض الصحابة كجابر، أنه قال: «ما كنا نعرف المنافقين على عهد النبي صلى الله عليه وآله إلا ببغضهم علي بن أبي طالب»، فإن هذا النفي من أظهر الأمور كذباً**)[٢].

وقد قدّمنا فيما سبق مصادر هذا الحديث، ولا سيّما ما ورد في كتاب (**جزء علي بن محمد الحميري**) الذي عرفنا أن رجاله جميعاً من الثقات.

تحدّثنا في فرصة سابقة عن الاتجاه الذي يسير عليه ابن تيمية وقد وصفناه بالاتجاه الأموي الذي لا ينفكّ يطعن في فضائل الإمام علي عليه السلام ويقلّل من أهمية دوره ومواقفه، وأودّ أن أختم حديثنا عن تعليق ابن تيمية حول الحديث الثالث بنقل ما قاله ابن حجر العسقلاني عن ابن تيمية وكتابه (منهاج السنّة) هذا الكتاب الذي يمثّل اليوم أهمّ مصدر للاتجاه الأموي في فهم الإسلام وفي نقد مذهب أهل البيت، والمرجع الأساس لمن ينهجون نهج ابن تيمية. أنقل هذا التقييم لابن تيمية وكتابه عن رجل لا ينتمي إلى مذهب أهل البيت حتى يُتَّهم بعدم الموضوعية أو بالتحامل، إنما هو من الموافقين لابن تيمية في مسيرته والسائرين على نهجه، رجل لا يخرج عن الإطار العام لمدرسة ابن تيمية[٣].

---

(١) منهاج السنّة النبوية، مصدر سابق، ج٤، ص ٢٩٨.

(٢) المصدر السابق، ج٧، ص ١٤٩.

(٣) إنما أقول إن ابن حجر لا يخرج عن الإطار العام لمدرسة ابن تيمية ، لأنه يعتمد نفس المعايير التي يسير عليها ابن تيمية في تعاطيه مع الحديث المنقول عن رسول الله صلى الله

قال ابن حجر العسقلاني في كتابه (**لسان الميزان**) حين ترجم للعلامة ابن المطهر الحلّي بعد أن أشار إلى ردّ ابن تيمية على كتاب العلامة ما يلي:

«وقد طالعتُ الردّ المذكور فوجدته كما قال السبكي في الاستيفاء، لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في ردّ الأحاديث التي يوردها ابن المطهَّر، وإن كان معظم ذلك من الواهيات والموضوعات، **لكنّه ردّ في رده كثيراً من**

عليه وآله ومع نقلة هذا الحديث من الرواة، لاسيّما في الأحاديث التي يكون موضوعها فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام وأهل البيت عليهم أفضل الصلاة والسلام ، وللقارئ الكريم أن يراجع النص التالي الذي يوضح هذه الحقيقة، قال ابن حجر ما يلي: «وقد كنت أستشكل توثيقهم الناصبي غالباً وتوهينهم الشيعة مطلقاً ولاسيّما أن علياً ورد في حقّه (**لا يحبّه إلا مؤمن ولا يبغضه إلّا منافق**). ثم ظهر لي في الجواب عن ذلك أن البغض ها هنا مقيد بسبب وهو كونه نصر النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم لأن من الطبع البشري بغض من وقعت منه إساءة في حقّ المبغض، والحبّ بعكسه، وذلك ما يرجع إلى أمور الدنيا غالباً، والخبر في حبّ علي وبغضه ليس على العموم، فقد أحبّه من أفرط فيه حتى ادّعى أنه نبيّ، أو أنه إله - تعالى الله عن إفكهم- والذي ورد في حقّ علي من ذلك قد ورد مثله في حقّ الأنصار وأجاب عنه العلماء: إن أبغضهم لأجل النصر كان ذلك علامة نفاقه، وبالعكس، فكذا يقال في حقّ علي، وأيضاً فأكثر من يوصف بالنصب يكون مشهوراً بصدق اللهجة والتمسّك بأمور الديانة، بخلاف من يوصف بالرفض فإن غالبهم كاذب ولا يتورّع في الأخبار، والأصل فيه أن الناصبة اعتقدوا أن علياً رضي الله عنه قتل عثماناً أو كان أعان عليه، فكان بغضهم له ديانة بزعمهم، ثم انضاف إلى ذلك أن منهم من قُتلت أقاربه في حروب علي.

راجع: ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، باعتناء: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط١، ٢٠٠٨، ج٣، ص٤٨٠.

الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة تصنيفه مظانّها، لأنه كان لاتّساعه في الحفظ يتّكل على ما في صدره، والإنسان قابل للنسيان. **ولزم من مبالغته لتوهين كلام الرافضي الإفضاء أحياناً إلى تنقيص علي**، وهذه الترجمة لا تحتمل إيضاح ذلك وإبراز أمثلته»[1].

الواقع أن تنقيص ابن تيمية لشخصية الإمام علي عليه السلام لا يمثّل موقفاً عابراً أو سقطة نادرة وقع فيها، وإنما القارئ يجد شواهد عديدة وكثيرة في هذا السياق تحملنا على الاعتقاد بأن هذا التنقيص يشكّل استراتيجية مخطّطاً لها مسبقاً، تمتدّ إلى جميع صفحات الكتاب. وإذا كان ابن حجر العسقلاني اعتذر عن سرد أمثلة ذلك بعدم احتمال كتابه لهذا الموضوع، فإننا نأمل أن يجد القارئ لهذا البحث والأبحاث القادمة من الأمثلة ما يقنعه بهذه الحقيقة. على أنّ ما نحن فيه من البحث يشكّل بحدّ ذاته مثالاً واضحاً في هذا الاتجاه، وقد وجدنا ابن تيمية لا يتورّع عن تكذيب الأحاديث التي يتّفق على صحّتها علماء المسلمين، لا بل يمتدّ به الأمر إلى التماس الذرائع لمبغضي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بل قاتليه وتوجيه أفعالهم.

ليتأمّل القارئ الكريم كيف يختلق ابن تيمية المبررات لقاتل علي عليه السلام وكيف يقوده هواه لافتراض أن قاتل علي عليه السلام - وهنا يذكّرنا ابن تيمية بأنّ هذا القاتل كان يصلّي ويصوم ويقرأ القرآن- كان معتقداً أن

---

(١) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، لسان الميزان، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٣- ٢٠٠٢، ج٨، ص ٥٥١- ٥٥٢، رقم الترجمة: ٢٦١٩.

الله ورسوله يحبّان قاتل علي، وأن هذا القاتل كان فعلَ ذلك - ولا ندري من أين عرف ابن تيمية سريرة هذا الرجل - محبّةً لله ورسوله، فهو في أسوأ الأحوال «ضالّ مبتدع» في حين إن قاتل عمر بن الخطاب كان كافراً، ونحن نعرف أن الضالّ المبتدع ليس خارجاً عن الإسلام إنما هو مجتهدٍ مخطئ. وعليه فإن ابن تيمية يريد إقناعنا أن قاتل عمر كافر وقاتل علي مجرّد رجل اجتهد فأخطأ، ولا أدري ما الذي حمل ابن تيمية على التمييز بين القاتلين!!

يقول ابن تيمية:

«فعُلم أنه لا يلزم من كون بغض الشخص من علامات النفاق أن يكون أفضل من غيره، ولا يشكّ من عرف أحوال الصحابة أن عمر كان أشدَّ عداوة للكفار والمنافقين من عليّ، وأن تأثيره في نصر الإسلام وإعزازه وإذلال الكفار والمنافقين أعظم من تأثير علي، وأن الكفار والمنافقين أعداء الرسول يبغضونه أعظم مما يبغضون علياً. ولهذا كان الذي قتل عمر كافراً يبغض دين الإسلام، ويبغض الرسول وأمّته، فقتله بغضاً للرسول ودينه وأمّته. والذي قتل علياً كان يصلّي ويصوم ويقرأ القرآن، وقتله معتقداً أن الله ورسوله يحبّ قتل علي، وفعل ذلك محبّة لله ورسوله - في زعمه - وإن كان في ذلك ضالاً مبتدعاً»[1].

معيارية حب علي بن أبي طالب ومسألة عدالة الصحابة

أشرنا سابقاً إلى أن الأحاديث الواردة في حبّ الإمام علي عليه السلام تؤسِّس لقاعدة غاية في الأهمية، وهي: أن حبّ عليّ عليه السلام وبغضه يُعدّ معياراً مهماً للحكم على إيمان المرء أو نفاقه، وأن حديث عدالة أيٍّ شخصٍ

---

(١) منهاج السنّة النبوية، مصدر سابق، ج٧، ص ١٥٢ - ١٥٣.

مسلمٍ لا يستقيم منهجياً ما لم يتمّ الفراغ من حبّه لعلي عليه السلام في مرحلة سابقة، وإلا فلا معنى للسؤال عن العدالة - وهي تعني الالتزام الدقيق بالضوابط الشرعية التي أرساها الدين الإسلامي- مع إمكان أن يكون الشخص منافقاً وغير مؤمن.

إذا أمسكنا بهذه القاعدة المنهجية المهمّة بأيدينا، عندئذٍ بوسعنا أن نفهم موضوع «عدالة الصحابة» - الذي طالما طُرح ونوقش وأثيرت حوله الإشكاليات- بنحو صحيح وسليم منطقياً.

ولكي تتّخذ هذه القاعدة المنهجية محلّها اللائق بها في سياق البحث، علينا أولاً: العودة إلى القرآن الكريم والبحث فيه عن وجهة نظره في هذا الصدد، هذا مع الأخذ بنظر الاعتبار أن آيات القرآن الكريم يفسّر بعضها بعضاً ويأخذ أوّلها برقاب آخرها، لتشكّل في النهاية رؤية واحدة متكاملة متعاضدة. وحتى في الحالات التي تبقى بعض النقاط غامضة فإن النصّ النبوي يسدّ هذا الفراغ من خلال وظيفته التشريعية والرسالية بإيضاح التفصيلات الحيوية في بناء النظرية الإلهية القرآنية.

والآن لو عدنا إلى الآيات القرآنية الشريفة لوجدنا أن النصّ القرآني يضع موضوع تقييم المرء في ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: هي أن يكون الشخص مؤمناً قلبياً وليس منافقاً. قال تعالى: ﴿**قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ**﴾[١] ففي ضوء هذه الآية لا يكون الإنسان مؤمناً بمجرّد تصريحه اللفظي وإنما يجب أن **يصحب ذلك إيمان يتخلّل قلبه.**

---

(١) الحجرات: ١٤.

النقطة الثانية: هي أن يواصل الإنسان المؤمن إيمانه دون انقطاع أو انقلاب أو تبدّل في هذا الإيمان، سواء في عصر رسول الله وحياته أو بعد عصره صلى الله عليه وآله ورحيله عن هذا العالم. يقول تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللهَ يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[١] فلا تكفي البيعة وحدها لإثبات إيمان المرء وإنما عليه الإيفاء بما عاهد الله عليه، وأما إذا نكث وارتدّ فإن ذلك يُخرجه عن الإيمان.

ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِيْن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللهُ الشَّاكِرِينَ﴾[٢] إذ اشترطتْ عدم انقلاب المرء بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله حتى يتمتّع الإنسان بالإيمان.

النقطة الثالثة: وهي أن على الإنسان أن يصحب إيمانه بالعمل الصالح، وإلا فإن الإيمان الحقيقي لا يتحقّق بمجرّد الاعتقاد القلبي وإن لم يتبدّل هذا الاعتقاد؛ ولذا قال الله تعالى – وهذه الآية تتضمن النقاط الثلاث معاً–: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾[٣].

هذه تحديداً هي الصفات التي يرسيها القرآن الكريم لكي يتحقّق إيمان الإنسان المسلم.

---

(١) الفتح: ١٠.

(٢) آل عمران: ١٤٤.

(٣) الحجرات: ١٥.

نعم، يبقى علينا أن نعرف المعيار الذي نحدّد في ضوئه الشرط الأول الوارد في النقطة الأولى، أي الإيمان النافذ للقلب .. الإيمان الحقيقي ..، فكيف يكون الإنسان المسلم متحلّياً بهذا الإيمان؟

هنا يأتي الدور الرسالي للنبي صلى الله عليه وآله بأن يوضح هذه النقطة في الآيات السابقة، وهذا ما يضطلع به النصّ الوارد عن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله والذي اتخذناه مداراً لهذا البحث، حديث: «**لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**» حينما يحقّق حبّ عليّ عليه السلام في الاستدلال المنطقي صغرى تلك الآية الكريمة. فالآية تقول كبرى القياس المنطقي، وهي: أن استقرار الإيمان في القلب يعدّ شرطاً للإيمان، وبدونه يكون الإنسان مجرّد مسلم فقط. أما الحديث النبوي، فيوضح صغرى ذلك القياس وأن الإيمان القلبي إنما يتحقّق واقعاً من خلال حبّ علي بن أبي طالب عليه السلام. وقد عرفنا أن الواقع التاريخي للمسلمين كان يسير وفق هذا المنطق (القرآني/ النبوي) فكانوا لا يعرفون منافقيهم إلا ببغضهم لأمير المؤمنين عليه السلام .

الأمر الآخر الذي علينا فهمه مما سبق: أن الآيات الواردة في النقطة الثانية أشارت إلى حقيقة خارجية وقعت عصر رسول الله صلى الله عليه وآله، وهي وجود مَن انقلب أو نكث أو لم يفِ بوعده لله، كما في قوله تعالى: **﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِيْن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللهُ الشَّاكِرِينَ﴾**[1] وهذا الموضوع سوف نعود له لاحقاً، لنأتي على ذكر الروايات التي كشفت عن هذه القضية، ولكن قبل ذلك علينا أن نحقّق ونفحص تلك الآيات التي

(١) آل عمران: ١٤٤.

تمسّك بها البعض في إثبات دعوى «عدالة الصحابة» مطلقاً، كلّ ذلك نقوم به بنحو موجز وسريع - إذ إن هذا الموضوع يحتاج إلى بحث مستقلّ ومفصّل لعلّنا نقف على حيثياته في فرصة لاحقة إن شاء الله تعالى- واعتماداً على المقدّمة التي انتهينا منها توّاً، وهي: أن حبّ عليّ عليه السلام يشكّل معياراً وفرقاناً نحكم على أساسه، وطبقاً له، على إيمان الصحابي - وكلّ إنسان مسلم وإن لم يكن صحابياً- أو عدم إيمانه، وحينها حصراً (وبفضل هذه الضابطة) يمكننا الانتقال إلى إثبات عدالة الصحابي أو فسقه، ومناقشة الآيات المدَّعى دلالتها على ذلك.

موقف الآيات القرآنية من إشكالية عدالة الصحابة

أما الآيات التي تمسّك بها البعض في إثبات دعوى عدالة جميع الصحابة فأهمّها الآيات التالية:

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا**﴾[1].

ومن الواضح أن هذه الآية لا تتحدّث عن مطلق الصحابة، المؤمنين وغير المؤمنين، وإنما اقتصرت على المؤمنين فحسب، فقالت: ﴿**رَضِيَ اللهُ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ ولكن السؤال المهمّ هو: من هؤلاء المؤمنون الذين قصدتهم الآية الكريمة؟ هنا لابدّ لمن يودّ الحصول على الجواب أن يعود للميزان الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله حين قال: «**لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**».

---

(١) الفتح: ١٨.

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾[1].

هذه الآية من أهمّ الآيات التي يستدلّ بها البعض على عدالة الصحابة، متمسّكين بما ورد فيها من جملة: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ إذ هي مطلقة وتشمل الجميع. ولكن ذيل الآية يثبت عكس هذه الدعوى، إذ تقول الآية: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ وحرف (من) في كلمة ﴿مِنْهُمْ﴾ يدلّ على التبعيض، أي أن بعض أولئك ﴿الَّذِينَ مَعَهُ﴾ وعدهم الله بالمغفرة والأجر العظيم، فهي مختصّة بالمؤمنين حقّاً وليست شاملة لكلّ صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله.

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[2].

أهمّ ما يتمسَّك به المستدلّ بهذه الآية هو الإطلاق الوارد في جملة ﴿الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ﴾. ونقطة الخلاف في الاستدلال بهذه الآية الكريمة هو بيان معنى كلمة (من) في قوله تعالى ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ﴾ فالبعض اعتبرها (بيانية) وتبعاً لذلك جعلها أحد أدلّته على

---

(١) الفتح: ٢٩.

(٢) التوبة: ١٠٠.

عدالة جميع الصحابة؛ لأنها مطلقة في الحديث تشمل جميع المهاجرين والأنصار.

إلَّا أن علماء مدرسة أهل البيت لا يوافقون على هذا الفهم ويذهبون إلى تفسير كلمة (من) بالتبعيض؛ ودليلهم على ذلك الآية التالية للآية محلّ البحث حيث تقول: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾[١] التي أوضحت أن من أهل المدينة من هو منافق، وعليه فإن الإيمان شرط في تحقّق رضوان الله عليهم وإدخالهم الجنة.

يضاف إلى ذلك أننا أشرنا فيما سلف إلى قاعدة في غاية الأهمية ينبغي للمفسّر للقرآن الكريم أو الناظر في آياته أن يضعها نصب عينيه وهي أن القرآن الكريم يفسّر بعضه بعضاً، وأن من غير الممكن تكوين وجهة نظر قرآنية صائبة تفصل بين آيات القرآن الكريم فتأخذ بعضها وتترك البعض الآخر، فإن هذا الأسلوب مرفوض قرآنياً ويكون العامل به من ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾[٢] الذين جزّؤوا كتابهم وفرّقوه فآمنوا ببعضه وكفروا بالبعض الآخر.

وإذا عدنا إلى الآية محلّ البحث وقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ المُهَاجِرِينَ﴾[٣] فإن القرآن الكريم نفسه يحسم الجدال في تحديد المعنيّين بقوله: ﴿المُهَاجِرِينَ﴾ وذلك حيث يقول تعالى: ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأُدْخِلَنَّهُمْ

---

(١) التوبة: ١٠١.

(٢) الحجر: ٩١.

(٣) التوبة: ١٠٠.

جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللهِ وَاللهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾[1] فإن هذه الآية وضعت قيوداً للهجرة ولمن يمكن تسميتهم بـ(المهاجرين)، فليس مجرّد الانتقال من مكان إلى مكان آخر يُعدّ هجرة في ميزان الله تعالى، وإنما على المهاجر أن يُؤذَى في سبيل الله، وأن يتحمّل المشاقّ والمصاعب في سبيل مبادئ الدين، وأن يقاتِل أو يُقتل في سبيل ذلك، فهذه الشروط هي التي تجعل الإنسان مهاجراً في مفهوم القرآن الكريم. علماً أننا نعرف أن جملة من الصحابة وممّن يُعبّر عنهم بـ(كبار الصحابة) لم يعرف أنهم قاتلوا في المعارك حتى ولو لمرة واحدة، بل إن بعضهم كانوا يثبّطون الناس عن الجهاد والقتال في سبيل الله تعالى.

من هنا - وتبعاً لهذا الجمع بين آيات القرآن الكريم- نعلم أن كلمة (من) الواردة في الآية محلّ البحث ليست للبيان وإنما هي للتبعيض، ولا يصحّ التمسّك بها للاستدلال على فكرة عدالة جميع الصحابة.

الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾[2].

وقد حاول البعض الاستدلال بإطلاق لفظ ﴿الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ﴾ الذين تاب الله تعالى عليهم لإثبات فكرة عدالة جميع الصحابة، ولكن بوسعنا ردّ هذا الاستدلال بالعودة إلى الآيات السابقة من السورة ذاتها حيث قالت: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ

---

(١) آل عمران: ١٩٥.

(٢) التوبة: ١١٧.

كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ* ثُمَّ أَنزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾[1] وهذه الآيات الكريمة تقول إن الله أنزل سكينته على المؤمنين من المهاجرين والأنصار (خاصّة) وليس الجميع، وإذا تساءلنا عن معنى المؤمنين المقصودين في هذه الآية فإن علينا العودة إلى الحديث: (**لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق**) لكي نعرف من هو المؤمن من المنافق، فإذا ثبت أنه من المؤمنين عندئذٍ يكون مشمولاً بالتوبة الواردة في هذه الآية الكريمة، وإلّا فلا تشمله الآية الكريمة.

الآية الخامسة: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُوْلَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّن وَلاَيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلاَّ عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[2].

هذه الآية الكريمة إحدى الآيات التي استُدلّ بها على موضوع عدالة الصحابة. إلّا أن هذه الآية ذاتها تضع بنحو جليّ قيد الإيمان في ترتيب الأثر على الهجرة، أي أن الآية تجعل من الإيمان هو المقسم: فالمهاجرون المؤمنون هم الذين بعضهم أولياء بعض، وهم أيضاً الذين ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾[3]. أما المهاجرون الذين لم يؤمنوا فلا تشملهم هذه الأحكام.

فما لم يثبت الإيمان فلا قيمة للهجرة ولا للنصرة ولا للعمل، وقد جاء في

---

(١) التوبة: ٢٥- ٢٦.

(٢) الأنفال: ٧٢.

(٣) الأنفال: ٧٤.

القرآن الكريم: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللهُ مِنْ الْمُتَّقِينَ﴾[1] ولا شكّ أن التقوى لا تتحقق إلا بالإيمان والعمل.

الآية السادسة: قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنْ اللهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمْ الصَّادِقُونَ* الَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلاَ يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ* وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلأَخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلاَ تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾[2].

وهذه الآيات مما يُستدلّ بها كثيراً على مسألة عدالة جميع الصحابة. إلا أن علينا أن نتأمّل جيداً ما ورد في هذه الآيات الكريمة إذ جاء فيها قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾ وهي واضحة في أن الأنصاري لكي تكون لديه قيمة عند الله تعالى، عليه أن يتمتع بالإيمان، وهو تحديداً ما ورد في ذيل هذه الآيات عند دعاء الذين جاءوا من بعدهم؛ قالوا: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ﴾ حيث قصروا دعاءهم بالمغفرة للمؤمنين فحسب.

على أن ذيل الآية الأولى ورد فيه: ﴿أُوْلَئِكَ هُمْ الصَّادِقُونَ﴾ وإذا تساءلنا عن المقصود بالصادقين فإن القرآن الكريم الذي يفسّر بعضه بعضاً يقول: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ

---

(١) المائدة: ٢٧.

(٢) الحشر: ٨- ١٠.

﴿فِي سَبِيلِ اللهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾[١] إذن فالصادقون هم أولاً: المؤمنون بالله ورسوله، وثانياً: لم يرتابوا، وثالثاً: الذين هاجروا.

هذه هي مواصفات الصادقين، وهي قد اشترطت الإيمان أولاً، وهو ما لا يتحقّق ولا ينكشف إلا من خلال الميزان الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله حين قال للإمام علي عليه السلام : «**لا يحبّك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق**».

موقف الأحاديث من إشكالية عدالة الصحابة

عند حديثنا في الفقرة السابقة عن إشكالية عدالة الصحابة وعلاقتها بالحديث محلّ البحث، أشرنا إلى معالجة القرآن الكريم لهذا الموضوع، وذلك من خلال المعايير القرآنية لتقييم الإنسان المسلم، وقد أوضحنا هناك (=النقطة الثانية) أن من القضايا المهمّة التي يعالجها القرآن الكريم في هذا الصدد هو ثبات الإنسان المؤمن على إيمانه دون تبدّل أو انقلاب أو نكوص. كما أشرنا إلى أن القرآن الكريم صرّح بوجود مثل هذا الانقلاب، وحينها وعدنا القارئ أننا سنعود لهذا الموضوع ونذكر الأحاديث التي وردت في هذا المجال.

في هذه الفقرة نريد أن نأتي على تلك الأحاديث التي أجّلنا البحث فيها ، وسنكتفي بسرد ما جاء في أهمّ المصادر الرئيسية التي يعتمدها الفكر السنّي، أي: صحيحي مسلم والبخاري.

فمما ورد في **صحيح مسلم** أشير إلى:

الرواية الأولى: عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُلَيْكَة أنه سمع عائشة

---

(١) الحجرات: ١٥.

تقول: سمعت رسول الله يقول وهو بين ظهراني أصحابه: «إني على الحوض أنتظر من يرد عليَّ منكم، فوالله ليُقطعن دون رجال، فلأقولن: أيْ ربه! منّي ومن أمّتي، فيقول: إنك لا تدري ما عملوا بعدك، مازالوا يرجعون على أعقابهم»(١).

الرواية الثانية: عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة ... قال رسول الله صلى الله عليه وآله : «إني لكم فرط على الحوض فإيّاي لا يأتين أحدكم فيذبّ عني كما يذبّ البعير الضالّ، فأقول: فيم هذا؟ فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقاً»(٢).

الرواية الثالثة: عن الأعمش، عن شقيق، عن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله : «أنا فرطكم على الحوض، ولأنازعنّ أقواماً ثمّ لأغلبن عليهم، فأقول: يا ربّ! أصحابي أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»(٣).

ومما ورد في صحيح البخاري أشير إلى:

الرواية الأولى: قال أبو حازم فسمعني النعمانُ بن أبي عياش ... فقال [أي النعمان بن أبي عياش] أشهد على أبي سعيد الخدري لسمعته وهو يزيد فيها [في الرواية التي نقلها أبو حازم عن سهل بن سعد، وهي سابقة على هذه الرواية]: فأقول: إنهم مني، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقاً سحقاً لمن غيّر بعدي»(٤).

---

(١) القشيري النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: مسلم بن محمد عثمان السلفي الأثري، قدّم له وقرضه: محمد مصطفى الزحيلي، دار الخير، ج٤، كتاب الفضائل، ص١١٩، الحديث: ٢٢٩٤.

(٢) المصدر السابق: الحديث ٢٢٩٥.

(٣) المصدر السابق: ص١٢١، الحديث ٢٢٩٧.

(٤) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، قام بشرحه وتصحيح

الرواية الثانية: عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه كان يحدِّث أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «**يرد عليّ يوم القيامة رهطٌ من أصحابي فيُجْلَون عن الحوض، فأقول يا ربّ أصحابي، فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنهم ارتدّوا على أدبارهم القهقرى**»[(١)].

الرواية الثالثة: عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «**يرد عليّ يوم القيامة رهطٌ من أصحابي فيُجلون عن الحوض، فأقول يا ربّ أصحابي، فيقول إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنهم ارتدّوا على أدبارهم القهقرى**»[(٢)].

أقتصر على هذه العيّنة البسيطة من الأحاديث الواردة في هذا الشأن،

تجاربه وتحقيقه، محب الدين الخطيب، أتمّ كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه: محمد فؤاد عبد الباقي، نشره وراجعه وقام بإخراجه وأشرف على طبعه: قصي محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ط١، ١٤٠٠، ج٤، ص٢٠٦، الحديث ٦٥٨٤.

(١) المصدر السابق: الحديث ٦٥٨٥. وقد ورد في نسخة ابن حجر العسقلاني في كتابه (فتح الباري): (على أعقابهم) وهو ما يوافق لفظ الآية الكريمة ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللهُ الشَّاكِرِينَ﴾ (آل عمران: ١٤٤) وعدم إشارة محقّقي الكتاب إلى ذلك لا يخلو من تأمّل، راجع: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، عني بإخراجها: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، قام بإكمال التعليقات بتكليف وإشراف من ابن باز تلميذه: علي بن عبد العزيز الشبل، ورقّم كتبها وأبوابها وأحاديثها: محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام، الرياض، ط١، ١٤٢١-٢٠٠٠، ج١١، ص ٥٧٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٠٦ - ٢٠٧، الحديث ٦٥٨٧.

وهناك الكثير غيرها أحجمنا عن إيرادها مخافة الإطالة، ولأن هذا المقدار يكفي لإقناع القارئ بأصل الفكرة.

وبعيداً عن الدخول في تفاصيل هذه الأخبار وتحليل مضامينها، أضع بين يدي القارئ الكريم هذه التعليقات السريعة:

التعليقة الأولى: إن الروايات السابقة صريحة بأن بعض الصحابة أحدثوا في الدين ما ليس فيه، وأنهم ارتدّوا على أدبارهم- وفي نسخة ابن حجر: أعقابهم- القهقرى، وهذا التعبير الأخير يكاد يكون تعبيراً آخر لما ورد في الآية القرآنية الكريمة: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِيْن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللهُ الشَّاكِرِينَ**﴾[1] أي النكوص إلى أحكام ومفاهيم الجاهلية.

ومن هنا فإن قواعد المنهج العلمي تلزم المتمسّكين بإطلاق قاعدة «عدالة الصحابة» رفع أيديهم عن هذا الإطلاق والتسليم بأن في الصحابة من انحرف عن تعاليم الدين الإسلامي، كما عليهم الاعتراف بأن ما ينسبونه للشيعة من القول بارتداد بعض الصحابة ما هو في الواقع إلا صريح أخبار أهمّ مصادر أهل السنّة، أعني: صحيحي البخاري ومسلم.

التعليقة الثانية: يتّضح من هذه الروايات أن الصحابة الذين أحدثوا في الدين أو ارتدّوا على أدبارهم ليسوا بالعدد القليل، ودون أن ندخل في سجالات غير مثمرة عملياً بشأن تحديد هذا العدد، فإننا نستطيع أن نفهم من خلال ألفاظ الروايات - كنداء الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله : **أصحابي أصحابي**، أو قوله: **ليقتطعنّ دوني رجال**، أو تعبيره عن الصحابة

---

(١) آل عمران: ١٤٤.

المرتدّين بـ(زمرة) أكثر من مرّة حتى قال: «**فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم**»- أن عددهم بلغ من الكثرة حدّاً كبيراً. فنحن نعلم - تبعاً لقواميس اللغة العربية- أن الزمرة هي الجماعة أو الفوج من الناس[1]. وقد علّق ابن حجر العسقلاني على مقطع : (**فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم**) الوارد في صحيح البخاري بقوله:

«الهَمَل (بفتحتين): الإبل بلا راعٍ. وقال الخطابي: الهَمَل ما لا يرعى ولا يستعمل، ويُطلق على الضوالّ، والمعنى: أنه لا يردُه [أي الحوض] إلا القليل؛ لأن الهَمَل من الإبل قليل بالنسبة لغيره»[2].

التعليقة الثالثة: فسّر ابن حجر كلمة (رجل) الواردة في الحديث الأخير الذي نقلناه عن البخاري بقوله: «المراد بـ : (الرجل) المَلَك الموكل بذلك، ولم أقف على اسمه»[3].

وتفسيره لا يخلو من غرابة؛ إذ لِمَ تعبّر الرواية وفي موضعين عن الملك بالرجل؟! من هنا نذهب إلى تفسير كلمة (الرجل) بما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله في تراث مدرسة أهل البيت عليهم السلام بحقّ الإمام علي عليه السلام؛ إذ ورد أنه صلى الله عليه وآله قال فيه عليه السلام: (**أنت قسيم الجنة والنار**)[4]. وهو المعنى نفسه الذي ورد في تراث أهل البيت عليهم السلام

---

(١) راجع مادة (زمر) في معاجم اللغة العربية.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج١١، ص ٥٧٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ابن بابويه القمي، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين، عيون أخبار الرضا، صحّحه وقدّم له وعلّق عليه: حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤ م: ج١، ص٣٠ و٩٢.

أيضاً عن أمير المؤمنين نفسه، حيث قال: **(أنا قسيم الله بين الجنّة والنار)**[1].

ولا غرو في ذلك؛ إذ إن من كان حبّه وبغضه معياراً في هذه الدنيا للإيمان والنفاق، لا يُستكثر عليه أن يقول ذلك عن نفسه ويكون قسيم النار والجنة في الآخرة، فالدنيا مزرعة الآخرة كما قيل.

وقد سئل ابن حنبل عن قول أمير المؤمنين ذلك عن نفسه فأجاب:

وما تنكرون من ذا؟ أليس روينا أن النبيَّ قال لعلي: **لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**؟ قلنا: بلى، قال: فأين المؤمن؟ قلنا: في الجنة، قال: وأين المنافق؟ قلنا: في النار، قال: فعليّ قسيم الجنّة والنار[2].

التعليقة الرابعة: إن هذه الروايات صرّحت بأن في الصحابة من سينحرف عن دين الإسلام بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله وأنه سوف يُحدث في الدين، وقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله أيضاً قوله: **«أوّل من يغير سنّتي رجل من بني أميّة»**[3].

وإنما أشير إلى هذه النقطة لأن هذا البحث إنما هو حلقة في سلسلة «معالم

---

(١) الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق، الأصول من الكافي، صحّحه وعلّق عليه: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٣، ١٣٨٨ هـ: ج١، ص١٩٦، ١٩٧، ١٩٨.

(٢) أبو يعلى الفراء البغدادي الحنبلي، القاضي أبو الحسين محمد بن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: عبد الرحمن بن سليمان العُثيمين، الرياض، ١٤١٩ - ١٩٩٩: ج٢، ص٣٥٨.

(٣) سوف أتحدّث عن هذا الحديث بنحو أكثر تفصيلاً في فرصة لاحقة، أما الآن فأكتفي بالإشارة إلى أن العلامة الألباني صحَّح هذا الحديث، راجع: الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مصدر سابق: ج٤، ص٣٢٩، الحديث ١٧٤٩.

الإسلام الأموي» وأريد للقارئ أن يلاحظ أن هذا الارتداد والإحداث في الدين الذي تحدّثت عنه هذه الروايات بالمقدار الذي يقوّض نظرية عدالة الصحابة، فإنه يتبين أيضاً - ومن خلال مقارنة هذه الروايات بغيرها- أن قادة هذا التغيير والتحريف والارتداد إنما هم من داخل البيت الأموي وفي طليعتهم معاوية بن أبي سفيان.

تلخيص أهم الحقائق التي أفرزها البحث

إلى هنا انتهينا إلى عدة حقائق مهمّة أذكرها بنحو مجمل:

الحقيقة الأولى: أن القرآن الكريم حين يتحدّث عن الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله من المهاجرين والأنصار ويصفهم ببعض الأوصاف الخاصّة، فهو إنما يتحدّث عن فئة خاصة وليس عن مطلق من صحب رسول الله صلى الله عليه وآله ، وهذه الفئة الخاصة هي الفئة المؤمنة الصادقة في اعتقادها.

الحقيقة الثانية: أن القرآن الكريم يتضمّن نصوصاً عديدة تحدّثت عن وجود فئة منافقة بين المسلمين كقوله تعالى: ﴿**إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**﴾[1] ونحن نعتقد أن نصَّ الآيات القرآنية على هذه الحقيقة وتصريحها بها، لا يقف حاجزاً أمام الإيمان بدعوى عدالة جميع الصحابة فقط، وإنما يفتح البحث عن مدى حجم هذه الفئة في الواقع الإسلامي آنذاك، وعن صفاتهم بحسب النصّ القرآني الكريم، وعن الوعيد الإلهي بشأن مصيرهم.

الحقيقة الثالثة: أن الحديث النبوي «**لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا**

(١) المنافقون: ١.

منافق» الوارد في حقّ أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام يشكّل معياراً وأساساً للتمييز بين الصحابة المؤمنين عن الصحابة المنافقين. هذا علماً أننا إنما نخصّ الصحابة بقولنا هذا لا، لكي نحدّ من فاعلية هذا المعيار النبوي، وإنما لأن حديثنا فعلاً مقتصر على هذه الفئة، وإلا فإن المعيار النبوي يتجاوز دائرة الصحابة ليشكّل معياراً هامّاً في حياة جميع المسلمين في العصور كافّة.

الحقيقة الرابعة: أن النصّ القرآني الكريم والبيان النبوي الشريف وضعا بين أيدينا ثلاث ركائز للحكم على الصحابي ومدى عمق إيمانه:

أولاً: أن يكون مؤمناً (وعرفنا معيار الإيمان هنا).

وثانياً: أن لا يُحدث في الدين ولا ينقلب على عقبه القهقرى.

وثالثاً: - وهذا المعيار تحدّثنا عنه مفصلاً في موقع آخر[1] - أن لا يشمله الحديث النبوي «**من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**» أي أن لا يكون ممن توانى أو تراجع عن بيعة الإمام الشرعي لزمانه، سواء في عدم بيعته منذ البدء - كما هو حال عبد الله بن عمر - أو في انقلابه ونكثه لبيعته بعد مبايعته له، كما فعل بعض من بايعوا الإمام علياً عليه السلام .

هل كان معاوية مبغضا للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام؟

إن الملاحظة الأخيرة التي أدلينا بها في نهاية التعليقة الرابعة السابقة الذكر تعدّ خير مفتاح لدخول هذه الفقرة. إن هناك من يحاول أن يستفيد من وسائل الإعلام المعاصر لكي يمرِّر بعض المعلومات الخاطئة حول فهم الشيعة لمنزلة الصحابة ودورهم الجليل في خدمة الدين الإسلامي، وقد

---

(١) تراجع سلسلة محاضرات «الأطروحة المهدوية».

تبيَّن للقارئ الكريم - مما سبق في هذا البحث- مدى التشويه الذي يتعرّض له الفكر الشيعي في هذا الصدد؛ إذ ركّزنا على المعايير المهمّة للحكم على الصحابة، وطبيعة تعاطي النصّ القرآني المجيد والبيان النبوي الشريف مع هذا الموضوع، دون أن ندخل في مماحكات وجدالات في أشخاصٍ بعينهم؛ إذ كان يهمّنا التمهيد المنهجي والمقاربة العلمية للموضوع، قبل الحديث عن هذا الصحابي أو ذاك. ليس بوسع أحد مطالبة الآخر بتولّي شخص ما أو فئة ما، قبل تحرير الأسس المنهجية التي يعتمدها القرآن الكريم وسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله في إشكالية التولّي والتبرّي. لقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ**﴾[١].

حيث جعل القرآن الكريم من المنافقين والكافرين إخوة[٢]، ونحن نعلم ما هو الموقف الذي حدّده القرآن الكريم للإنسان المسلم في علاقته مع الكافرين؛ إذ قال تعالى: ﴿**بَرَاءَةٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللهِ وَأَنَّ اللهَ مُخْزِي**

---

(١) الحشر: ١١.

(٢) من المهمّ أن يلاحظ القارئ أن هذه الآية (الحشر: ١١) جاءت في سياق سلسلة من أهمّ الآيات (من الآية ٨ إلى ١٠) التي يتمسّك بها البعض في الدعوة إلى مقولة «عدالة الصحابة» وكأنّ النصَّ القرآني يريد الإشارة إلى نقطتين في آن: الأولى دعوة المسلمين للدعاء بالخير لإخوانهم الذين سبقوهم بالإيمان، والثانية: التبري من المنافقين الذين آخت الآية القرآنية بينهم وبين الكفار من أهل الكتاب. وهذه نقطة في غاية الأهمية يجدر بالقارئ الالتفات إليها.

الْكَافِرِينَ﴾[١].

إذن فالإنسان المسلم مطالب بالتبرّي من المنافقين والانفصال عنهم، وإذا عرفنا أن في الوسط الإسلامي المعاصر لرسول الله صلى الله عليه وآله من كان منافقاً، فإن دعوى الإنسان المسلم لموالاة الصحابة مطلقاً والقول بعدالتهم جميعاً، هو موقف مناقض للتعاليم القرآنية المقدّسة.

هذه هي الفكرة التي يركّز عليها المعتقد الشيعي الإمامي في تناوله لمسألة منزلة الصحابة، دون التمسّك ببعض الآيات القرآنية المطلقة وفصلها عن سياقها وعن الآيات الأخرى الموضحة لمعناها كما يفعل البعض بدافع من الاحتراب المذهبي والجدال الطائفي، وكما يحاول البعض ذلك حين يقول: إن القرآن أمرنا بالاستغفار للصحابة أو أمرنا بتولّيهم، دون أن ينبّه أو يشير إلى تفاصيل هذه الدعوى الكبيرة ويميّز بين طبقات الصحابة وأقسامهم بحسب النصوص القرآنية ذاتها. بل ولا يكتفي بهذا التدليس فقط وإنما يندفع للقول بأن الشيعة يكفّرون جميع الصحابة ويحطّون من منزلتهم ولا يستثنون منهم إلا عدداً قليلاً، في مسعى واضح لطمس الحقيقة وتشويه سمعة مذهب أهل البيت عليهم السلام بين أوساط جمهور المسلمين[٢].

---

(١) التوبة: ١-٢.

(٢) يتضح للقارئ ذلك (أي أن دوافع هذه الأقوال إنما هي لطمس الحقيقة وتشويه سمعة مذهب أهل البيت عليهم السلام) إذا عرف أن من استشهد من الصحابة مع أمير المؤمنين عليه السلام في معركة صفين وحدها تجاوز عددهم السبعين صحابياً، هذا دون أن نذكر من ناصره من الصحابة ووقف إلى جانبه في معاركه عليه السلام أو غيرها من المشاهد، فكيف بوسع الشيعي أن يقول بكفر وارتداد جميع الصحابة أو جلّهم. على أن التمسّك بأمثال هذه الروايات في النقاش دون فحص أسانيدها وموقف العلماء

لن نقف طويلاً عند أسماء أولئك الصحابة الذين فشلوا في اختبار «**لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**» إذ إن هذا الموضوع يحتاج إلى فرصة أوسع وأشمل لنحيط بتفاصيل هذا البحث ونعطيه استحقاقه من التدقيق. ولكن سنحاول إن شاء الله أن نقف عند بعض كبار الصحابة الذين ادّعوا لهم الصحبة والاستقامة في الدين ولا ينفكّ البعض عن نعتهم بأمير المؤمنين والترضّي عليهم .. أقصد بذلك معاوية بن أبي سفيان الذي يعدّ بحقّ أوّل من أرسى وأسّس «معالم الإسلام الأموي» - عنوان هذه السلسلة من البحوث- من الناحية الفكرية والسياسية في داخل المجتمع المسلم.

سؤالنا المهم هنا: ما هو موقع معاوية من موضوع حبّ الإمام عليّ عليه السلام وبغضه؟ ما هي قيمته تبعاً للمعيار النبوي القائل: «**لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**»؟ هل اجتاز معاوية هذا الاختبار بنجاح أم أنه وقع في شباك النفاق؟

لا يختلف اثنان في أن البغض عبارة عن بعد روحيّ جوهره الكراهية

منها ما هو إلا تلبيس على القارئ غير المتخصص وتضليل له، وقد لاحظ القارئ الكريم أننا اشترطنا في بداية هذا البحث وغيره من بحوث هذه السلسلة أن لا نأخذ بحديث أو نعتمد عليه قبل التدقيق في موقف علماء أهل السنّة وبيان قبولهم واعتمادهم عليه. هذا مع أن الارتداد الوارد في أمثال هذه الأحاديث ليس المقصود منه الخروج على الدين الإسلامي ونكرانه وإنما يقصد به رفض بعض ضروريات الدين الإسلامي ونكران بعض ركائزه المهمّة، كما هو الحال مع الروايات السنية التي ذكرناها سابقاً والتي نصّت على هذه الفكرة ... وللموضوع تفاصيل أُخر لا يسعها هذا المختصر نرجو أن تتاح لنا الفرصة لاحقاً لمناقشتها بنحو أكثر عمقاً وإسهاباً.

والنفور من الشيء المبغوض، كما أننا نعلم أن لهذا البعد الروحي مؤشرات ودوالّ تفصح عنه وتكشفه ، فقد يصرّح المرء تارةً بالبغض والكراهية للإمام علي عليه السلام بنحو مباشر وصريح، وفي هذا المجال لدينا عدة روايات - سنقرأُها في حينها- عن وجود فئة من الصحابة لا تتورّع عن البوح بذلك بل وتقول إنه يحبّ فلاناً من الناس لا لشيء إلا لأنه يبغض علياً عليه السلام .

وتارة أخرى تتمظهر هذه الكراهية في سلوك خارجي يتّفق الجميع على تفسيره بالبغض والنفور والحقد ، ولعلّ أبرز هذه التمظهرات السبّ واللعن والنيل من الآخرين والقدح فيهم.

في ضوء ما تقدّم أعلاه، يمكننا أن نعرف موقف معاوية من الإمام علي عليه السلام في علاقة (الحبّ والبغض) من خلال سلوكه وتعاطيه مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، فهل كان معاوية ينال من الإمام علي عليه السلام ويسبّه ويلعنه أو أنه لا يوجد في سلوكه ما يدلّ على ذلك؟

الاعتقاد الذي نتبنّاه بنحو جازم في هذا الصدد: أن معاوية لم يكن ينال من علي عليه السلام ويسبّه فحسب بل كان المؤسّس الأوّل لثقافة عامّة وشاملة كانت تتّخذ من بغض علي عليه السلام ديناً تتعبّد به. كان معاوية قد أنشأ جيلاً وربّى مجتمعاً سوف يستمرّ لعقود لا يتعاطى مع عليّ عليه السلام إلا بالبغضاء والكراهية الشديدة الحاقدة. لنا في ذلك أكثر من دليل وأكثر من شاهد، قد يكون أوضحها أن معاوية كان محارباً لعلي عليه السلام باغياً عليه ومستحلاً لدمه كما يعرف الجميع ذلك، ولكن بعيداً عن موضوع حروب معاوية مع أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام فإنّ بوسعنا أن نضع بين يدي القارئ الكريم عدّة نصوص صحيحة تثبت أن معاوية كان مبغضاً للإمام علي عليه السلام كارهاً له؛ منها على سبيل المثال لا الحصر:

١. قال ابن ماجه القزويني في سننه: حدّثنا علي بن محمد، قال: حدّثنا أبو معاوية: قال: حدّثنا موسى بن مسلم، عن ابن سابط، وهو عبد الرحمن، عن سعد ابن أبي وقاص، قال: قدِم معاوية في بعض حجّاته فدخل عليه سعد، فذكروا علياً، فنال منه، فغضب سعد، وقال: تقول هذا لرجل سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «**من كنت مولاه فهذا علي مولاه**» وسمعته يقول: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي**» وسمعته يقول: «**لأعطينَّ الراية اليوم لرجلٍ يحبّ الله ورسوله**»[(١)].

وقد علّق عليه محقّقو الكتاب (وفيهم شعيب الارنؤوط الذين هو أحد أعلام الجرح والتعديل المعاصرين) بالقول:

(حديث صحيح، وهذا سندٌ رجاله ثقات.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» [...] بهذا الإسناد. وأخرجه بأطول مما هنا دون قوله: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**»: مسلم [...] والترمذي [...])[(٢)].

٢. وقد أورد الحديث أعلاه محمد ناصر الدين الألباني في كتابه (صحيح سنن ابن ماجة)، أي أنه عدَّ هذا الحديث من الأحاديث الصحيحة، ثم قال معلّقاً على ما ورد في الحديث من عبارة: (فنال منه) بقوله: «أي: نال معاوية من علي، وتكلّم فيه»[(٣)].

وإنما أنقل تعليق الألباني الذي يتضمَّن تصريحاً بأن السابَّ والنائل من

---

(١) ابن ماجه القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد، السنن، حقَّقه وضبط نصَّه وخرَّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد ومحمد كامل قره بللي وعبد اللطيف حرز الله، الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ١٤٣٠، ج١، ص٨٨، الحديث ١٢١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن ابن ماجه، مصدر سابق، ج١، ص٥٨.

عليٍّ هو معاوية؛ لأنه سيتّضح بعد قليل أن هذا الحديث قد طالته يد التلاعب والتغيير من خلال حذف الأسماء وإبدالها بالضمائر ليسهل تأويلها وحرف مداليلها الحقيقية[١].

هذا وقد سبق الألباني إلى هذا التفسير الإمام أبو الحسن السندي الحنفي في شرحه لسنن ابن ماجة، حيث قال شارحاً لهذه العبارة:

«أي: نال معاوية من علي ووقع فيه وسبّه، بل أمر سعداً بالسبّ، وكما قيل في مسلم والترمذي. ومنشأ ذلك **الأمور الدنيوية** التي كانت بينهما، ولا حول ولا قوة إلا بالله، والله يغفر لنا ويتجاوز عن سيئاتنا، **ومقتضى حسن الظن**[٢] **أن يحصل السبّ على التخطئة ونحوه مما يجوز بالنسبة لأهل**

---

(١) من تلك المحاولات ما فعله المباركفوري في شرحه لجامع الترمذي، حيث احتمل أن سعداً كان في طائفةٍ يسبّون علياً وأن الحديث لا يحمل تصريحاً بأن معاوية أمر سعداً بسبّ عليٍّ، راجع: المباركفوري، أبو العُلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠-١٩٩٠، ج١٠، ص١٥٦- ١٥٧.

(٢) ليعلم القارئ أن منطق «إحسان الظن» في الشخص الذي ينال من الإمام عليه السلام لا نجده يوظَّف مع الجميع على مستوى واحد، ففي معاوية مثلاً نجد هذا المنطق يؤتي ثماره دائماً، أما مع غيره ففي الأمر تفصيل! كما هو الحال مع مجموعة من رجالات النصب الذين تعرَّضت كتب الجرح والتعديل لذكرهم؛ فإن هذا المنطق يتعطّل بعض الأحيان عن العمل! ويفسح المجال لـ«بعضٍ» الطعن في العقيدة ويتصاعد الأمر حتى يصل إلى عدم الأخذ برواياتهم، ومن هنا فلا ندري ما سرّ خصوصية معاوية في «إحسان الظن» الدائم هذا! وما حقيقته، أهي الدوافع الأخلاقية المحضة أم هو الدفاع عن شخص معاوية وما يمثّله من نظام سياسي وقيمي؟!

انظر مثلاً ما قاله رجال الجرح والتعديل بحقّ: الصلت بن دينار الأزدي البصري، وأزهر

الاجتهاد لا اللعن وغيره»[(١)].

وإنما أكّدتُ على بعض عباراته لأوضّح أنه لا وجه لما ذهب إليه من حمل فعل معاوية على أنه مجرّد خلاف على «**أمور دنيوية**» كانت بينه وبين أمير المؤمنين عليه السلام ، فهذه محاولة تبسيطية غريبة!! ليس لأنها لا تملك أيَّ رصيد علمي بناء على الوثائق المتوفّرة بين أيدينا التي توضّح دوافع كلّ من الإمام علي عليه السلام ومعاوية في نشوء هذا الخلاف، بل ولأنها تحاول أن تطوي - هكذا وبدون عناء- صفحة من أشدّ صفحات التاريخ الإسلامي مأساة ودموية وتمزيقاً لحياة المجتمع الإسلامي.

لم يكن منشأ الخلاف لدى الرجلين واحداً حتى يقال: (ومنشأ ذلك **الأمور الدنيوية التي كانت بينهما**)، إن الأمور الدنيوية لم تكن هي المنشأ «بينهما» بل هي حكرٌ على معاوية فقط، أما بالنسبة إلى أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام فالمسألة كانت أعمق من ذلك بكثير، كانت مسألة دين الإسلام ومبادئ الإسلام، كانت الحفاظ على عقيدة التوحيد وتعاليم الشريعة الإسلامية، وبعبارة واحدة: كانت مسألة إسلام وجاهلية وليست مسألة حكم وسلطان. ونصوص التأريخ كلُّها تشهد بذلك وأن معاوية

بن عبد الله الحرازي، وحريز بن عثمان الرحبي المشرقي، ولمازة بن زبار الأزدي الجهضمي، وعبد الله بن سالم الأشعري، وعبد الله بن شقيق العقيلي، ونعيم بن أبي هند الأشجعي وغيرهم.

(١) السندي، أبو الحسن محمد بن عبد الهادي التتوي، شرح سنن ابن ماجه، وبحاشيته: تعليقات مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للإمام البُوصيري، حقّق أصوله وخرّج أحاديثه على الكتب الستة ورقّمه حسب المعجم المفهرس وتحت الإشراف: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة - بيروت، ط٣، ١٤٢٠، ج١، ص٨٦.

كان قائده الهوى وحبّ السلطان ومخالفة الحق وإرادة الباطل[1] حتى إن أمير المؤمنين بعد أن فرغ من قتال الخوارج قال كلمته الشهيرة: (**لا تقتلوا الخوارج بعدي! فليس من طلب الحقَّ فأخطأه كمن طلب الباطل فأدركه**) مشيراً بالأخير إلى معاوية ودوافعه الحقيقية. وحتى لو جرَّدنا الإمام أمير المؤمنين من عصمته - كما تتبنّاها مدرسة أهل البيت عليهم السلام- فإن التاريخ الإسلامي اللاحق لشهادته عليه السلام يقف إلى جانبه، وأثبت بنحوٍ لا يقبل الشكّ صدقَ كلماته في معاوية وأمثاله، وبيَّن حقيقة النوايا ودوافع الخلاف حين تحوَّلت خلافة رسول الله صلَّى الله عليه وآله إلى ملك عضوض يورَث، تُبعثَر فيه أموال المسلمين وتُهدَر كرامتهم، وتُعطَّل فيه تعاليمُ الشريعة وتشوَّه فيه عقائدهم.

وإنني إذ أعلم أن هذه النقاط بحاجة إلى مزيد إيضاح وتفصيل ورفع الغموض والتزييف التاريخي الذي طالها والتي عقَّدت عملية كشف الحقيقة للقارئ العادي، إلّا إنني أرجو من الله تعالى أن يوفّقني في القادم من حلقات هذه السلسلة (سلسلة معالم الإسلام الأموي) إلى معالجة ذلك بنحو علمي دقيق إن شاء الله تعالى.

على أن اعتماد منطق التخطئة واعتبار معاوية مجتهداً فأخطأ، ما هو إلا محاولة صريحة للالتفات على حديث رسول الله صلى الله عليه وآله (**لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**) والأحاديث الصحيحة الأخرى التي قرأنا على

---

(١) راجع: ابن أبي الحديد المدائني، أبو حامد عزّ الدين عبد الحميد بن هبة الله، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٩-١٩٥٩، ج٥، ص ٧٨.

مسامع القارئ بعضاً منها والتي تساوق بنحو جليّ بين سبّ علي وسبّ رسول الله صلى الله عليه وآله بل بين سبّ علي وسبّ الله تعالى. فمعاوية الذي يجب أن يُعدّ منافقاً وساباً لله ورسوله أصبح في ضوء هذا المنطق مجتهداً مأجوراً عند الله على اجتهاده وإن أخطأ في اجتهاده. وهذه محاولة يائسة لترقيع وجه معاوية القبيح وتلطيفه، وليس خافياً على القارئ الفطن أن الأمر لو كان عكس ما كان في الواقع، أي أن علياً السابّ ومعاوية هو البريء، لما وجدنا من يحمل فعل الإمام علي عليه السلام على مقتضى حسن الظنّ، بل لوجدنا الكثيرين يسارعون لسوء الظن به عليه السلام والتشنيع عليه وقذفه بما لم يصدر منه كما سيفعل ابن تيمية وأمثاله لاحقاً.

أما قول السندي إن كلمة (**نال منه**) لا تعني اللعن وغيره بل مجرّد السب والوقيعة فيه مما «يجدر بالنسبة إلى أهل الاجتهاد» فمع أنه مجرّد افتراض واهٍ لا شاهد عليه من التأريخ - بل إن السب وحده يُعدّ موبقة لمعاوية؛ لمخالفته لصريح حديث رسول الله صلى الله عليه وآله بل ومخالفته لتعاليم الإسلام العامّة التي تحظر على الإنسان المسلم أن يكون بذيئاً سبّاباً فاحش القول- فإن التأريخ ينصّ على نقيض ذلك ويذكر أن معاوية هو أول من أرسى دعائم النصب وأول من دشّن لعن علي عليه السلام على منابر المسلمين، وسوف نعود إلى هذه النقطة بعد قليل ونزيدها إيضاحاً ليعرف القارئ إلى أي مدى يتمادى البعض في ضلاله في الدفاع عن معاوية.

٣. كما نقلت هذه الرواية أيضاً في كتاب: «المصنف» لأبي شيبة العبسي الكوفي (ت٢٣٥هـ) وهو كتاب في غاية الأهمية نظراً لقدمه وعراقته أولاً، ولأنه تضمّن معلومات هامّة تمّ التلاعب بها وتغييرها لاحقاً، ثانياً.

قال أبو شيبة – وإسناده نفس إسناد ابن ماجة-: (عن سعد، قال: قدم معاوية في بعض حجاته فأتاه سعد فذكروا علياً، فنال منه معاوية، فغضب سعد فقال: تقول هذا لرجل سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول له ثلاث خصال، لأن تكون لي خصلة منها أحبّ إليّ من الدنيا وما فيها، سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «**من كنت مولاه فعليّ مولاه**»، وسمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول: «**أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلَّا أنه لا نبيَّ بعدي**»، وسمعت رسول الله يقول: «**لأعطين الراية رجلاً يحبّ الله ورسوله**»)[١].

وعلّق محقّق الكتاب محمد عوامة قائلاً:

(إسناده قويّ، وقد رواه ابن أبي عاصم في **السنّة** عن **المصنف**، به . [...] ورواه بمثل إسناد **المصنف**: ابن ماجة. ورواه النسائي من طريق موسى بن مسلم، به. ورواه جماعة إلا قوله: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» فعندهم بدله: «**اللهم هؤلاء أهلي**» وذلك عند نزول قوله تعالى: ﴿**فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ**﴾. ورواه بهذا اللفظ: أحمد ومسلم والترمذي والنسائي والحاكم)[٢].

ولقد راجعت جميع هذه المصادر ولم أجد فيها كلمة «معاوية» بل تمّ استبدالها بالضمير! وهذا هو ما أشرنا إليه سابقاً من محاولات التلاعب بهذا الحديث. ومن هنا فإنني أنصح القارئ الكريم بالعودة إلى المصادر الأصلية القديمة سواء أكانت مخطوطة، أم مطبوعة محقَّقة من قبل الباحثين المعاصرين.

---

(١) أبو شيبة العبسي الكوفي، أبو بكر عبد الله بن محمد (١٥٩-٢٣٥)، المصنّف، حقّقه وقوّم نصوصه وخرّج أحاديثه: محمد عوّامة، دار القبلة، ج١٧، ص١٠١، الحديث ٣٢٧٤١.

(٢) المصدر السابق.

إذن حتى الآن تبيَّن لنا أن الروايات واضحة وصريحة في أن معاوية كان يسبّ علياً وينال منه، بل اتّضح لنا أنه كان يأمر بفعل ذلك، كما لاحظنا ما فعله مع سعد بن أبي وقَّاص.

كلّ كلامنا هذا كان في **القسم الأول** والمرحلة الأولى من علاقة معاوية بموضوع «حبّ عليّ وبغضه» وقد تبيَّن لنا أن معاوية كان على المستوى الشخصي يسبّ علياً عليه السلام وينال منه ويشتمه على مرأى من الصحابة والمسلمين.

أما **القسم الثاني** من كلامنا عن طبيعة علاقته بموضوع «حبّ أو بغض» الإمام علي عليه السلام ، وهي المرحلة الثانية والأهمّ من تلك العلاقة، فقد كانت أوسع دائرة من مجرّد موقفه الشخصي وفعله الفردي بسبّ الإمام علي عليه السلام وشتمه وبغضه، بل امتدّ الأمر إلى الصعيد الاجتماعي والقواعد الشعبية للمجتمع المسلم، أي أن معاوية أقام سنّة وظاهرة اجتماعية تمارسها جماهير المسلمين تعتبر سبَّ علي عليه السلام ولعنه أمراً مشروعاً في نظر الإسلام بل ومحبَّباً ومرغّباً فيه، بل وتحضّ المسلمين على عدّه ديناً يلتزم به المرء المسلم في التقرّب إلى الله تعالى.

هنا نجد معاوية يحاول بكل ما أوتي من قوة أن يربّي جيلاً ومجتمعاً كاملاً على سبّ الإمام علي عليه السلام ولعنه. إننا أمام مشروع ثقافي وفكري وعقائدي يكرِّس كلّ جهود الدولة بما تملك من جهاز إعلامي (أئمة مساجد، خطباء صلاة الجمعة، حلقات الرواة والمدرّسين وغيرهم) وموارد مالية لقلب موازين الحبّ والبغض في العقل المسلم، واستحداث معايير جديدة في التعاطي مع مسألة التولّي والتبرّي، إنها صناعة جديدة كلّ الجدة في خلق مشاعر المسلمين وعواطفهم وتوجيهها في خدمة المشروع السياسي

الشخصي، بل إن أهداف هذا المشروع وتأثيراته لم تعد تقتصر على الجمهور الذي ربما يوصف بالسطحية والسذاجة الفكرية، إنما شملت شريحة واسعة من العلماء والمفكّرين المسلمين الذين خدموا في كتبهم وتنظيراتهم هذا المشروع وصنعوا منه مذهباً فكرياً يدعون المسلمين إلى اعتناقه والانخراط فيه، ومن أهمّ هؤلاء العلماء الذين قادوا هذا المشروع: ابن كثير وابن حجر وابن تيمية وابن القيم والذهبي.

كيف فعل معاوية ذلك؟ لنستمع إلى عبارة الذهبي في كتابه (سير أعلام النبلاء)، قال:

«وخلف معاوية خلق كثير يحبّونه ويتغالون فيه ويفضّلونه؛ إما قد ملكهم بالكرم والحلم والعطاء، وإما قد وُلدوا في الشام على حبّه. وفيهم جماعة يسيرة من الصحابة، وعدد كبير من التابعين والفضلاء، وحاربوا معه أهل العراق، **ونشؤوا على النصب**، نعوذ بالله من الهوى»[١].

إن ما يصفه الذهبي بـ«الحلم» في شخصية معاوية هو «الدهاء» الذي اتفقت مصادر التاريخ على نعت معاوية به، أما موضوع الكرم والعطاء فهو تعبير آخر عن سرقة بيت المسلمين واستثماره في أهداف الحاكم الشخصي ... إلا أن ما يهمّنا في عبارة الذهبي هو وصفه المجتمع الشامي آنذاك بقوله: «**ونشؤوا على النصب**»[٢]. ومن الواضح أن الإنشاء المذكور هو عبارة عن

---

(١) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، أشرف على تحقيق الكتاب وخرّج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، حقّق هذا الجزء: محمد نعيم العرقسوسي ومأمون صاغرجي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢ - ١٩٩٢، ج٣، ص١٢٨.

(٢) لقد عرّف محقّق كتاب الذهبي «النصب» فقال: «الناصبة، وهم: المنافقون والمتديّنون

مشروع السلطة ودعاياتها باتجاه بغض الإمام علي عليه السلام ونصب العداء له، الذي يقف معاوية على قمّته، والذهبي وإن لم يصرح بأن معاوية فعل ذلك مباشراً وتحت إشرافه، إلا أن القارئ يفهم أن تربية أولاد الشاميين وامتلاكهم بـ (الكرم والحلم والعطاء) - على حدّ تعبير الذهبي- لم تكن دون هدف وغاية ... فما هي الغاية من تلك التربية ومن كانت تخدم؟ إنه النصب وليس شيئاً آخر، وإلا فهل ولد هذا النصب اعتباطاً ومن فراغ؟! لقد ذكر الذهبي آلية المشروع ونتيجته، وصمت عن التصريح باسم المسؤول عن تحقيقه! ولن تترخى فطنة القارئ عن اعتبار معاوية تحديداً المسؤول عن ذلك.

ولكي يتأكد القارئ الكريم من أن الذهبي يعرف أن معاوية هو المسؤول الأول والمباشر عن ذلك، ننقل الجزء الآخر من عبارته المتقدمة حيث يتحدّث في هذا الجزء عن مشروع الإمام علي عليه السلام في العراق، عادّاً إياه مشروعاً مقابلاً ونِدّاً لمشروع معاوية في الشام، ثم يشرع في ذكر ما يراه تفسيراً لهذه الظاهرة ... وحيث إن الذهبي يجعل من وعي العراقيين وفهمهم لمعاوية وعلاقتهم به صنيعة لسياسة الإمام علي عليه السلام فيهم، فإننا نفهم - ومن خلال منطق المقابلة- من هو المسؤول في نظر الذهبي عن

ببغض علي» فهؤلاء لا يبغضون علياً عليه السلام فقط بل ويتديّنون ويتقرّبون إلى الله ببغض علي عليه السلام. راجع: الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٤، (حقّق هذا الجزء: مأمون الصاغرجي)، ص٣٧. وهو ما ذكره ابن تيمية أيضاً، راجع: منهاج السنّة النبوية، مصدر سابق، ج٤، ص٥٥٤. حيث نصّ على أن النصب هو بغض علي عليه السلام وأولاده.

صنع وعي الشاميين وفهمهم للإمام علي عليه السلام وطبيعة علاقتهم به ... يقول مواصلاً لعبارته السابقة:

«كما نشأ جيش علي رضي الله عنه ورعيّته – إلا الخوارج منهم – على حبّه والقيام معه، وبغض من بغى عليه والتبرّي منهم، وغلا خلق كثير منهم في التشيع. فبالله كيف يكون حال من نشأ في إقليم لا يكاد يُشاهد فيه إلا غالياً في الحبّ، مفرطاً في البغض؟ ومن أين يقع الإنصاف والاعتدال؟»(١).

في هذه العبارة يختزل الذهبي مشروع معاوية بإنشاء أهل الشام على حبّه وبغض الإمام علي عليه السلام بأنه مشروع سلطة، يقابله من الضفة الأخرى مشروع سلطة أيضاً (هو مشروع الإمام علي في أهل العراق) ينشئ ويربّي رعيّته أيضاً على حبّه وبغض معاوية. أما بالنسبة للجمهور فالمسألة أنهم – في نظر الذهبي – ضحية للتربية السياسية والمناخ الاجتماعي.

لقد سُئلت عدّة مرات من قبل القرّاء المتابعين لكتبي ومحاضراتي: ما هو دليلك على عدِّ شمس الدين الذهبي ناصبياً؟ وها أنا أذكر للقراء بعض نصوص هذا الرجل التي تدلّ على نصبه. فهل يجهل الذهبي الفرق بين حبّ علي عليه السلام وبغضه؟ بين من أحبّ علياً وبين من أحبّ معاوية؟ هل مسألة حبّ علي عليه السلام هي مجرّد تربية ونشأة اجتماعية تُعلَّق على مناخات الصراع السياسي على السلطة أم أن حبّه عليه السلام مسألة تربية القرآن الكريم وتربية رسول الله صلى الله عليه وآله الذي دعا المسلمين لحبّ علي عليه السلام وبغض من يبغضه أو يسبّه أو ينال منه؟ هل يمكن اختزال حبّ علي عليه السلام وبغضه بكونه مجرّد احتراب سياسي أم أن المسألة هي

---

(١) الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٣، ص١٢٨.

مسألة تعاليم دين الإسلام ومفاهيم الإسلام وقيمه ومعاييره في الولاء والتبري؟ مَ الذي يفترض بالمسلم أن يفعله في مثل هذه الحالة؟ هل يدمج علياً عليه السلام في صراعات السلطة ويجعله نظيراً لمعاوية، وبالتالي يتخلّى عن كلّ التراث النبوي الوارد في حق علي عليه السلام وحبّه، والحثّ على تولّيه والانتماء إليه؟ أم يفضح معاوية ومخططاته الخبيثة وردّه على مبادئ الإسلام وتعاليم رسوله العظيم صلى الله عليه وآله؟

الجواب على هذا السؤال هو ما يحدّد معنى النصب هنا.

ولن يخفى على القارئ الكريم الطرَف الذي اختار الذهبي أن يكون فيه. بل إنه لا يكتفي بذلك وإنما يصرّح باستغفاره وحبّه للبغاة وترحّمه عليهم فيقول مواصلاً عبارته السابقة أيضاً:

«فنحمد الله على العافية الذي أوجدنا في زمانٍ قد انمحص فيه الحقّ واتضح من الطرفين، وعرفنا مآخذ كلّ واحد من الطائفتين، وتبصّرنا، **فعذرنا**، واستغفرنا، وأحببنا باقتصاد، **وترحّمنا على البغاة** بتأويل سائغ في الجملة، أو بخطأٍ إن شاء الله مغفور، وقلنا كما علّمنا الله: ﴿**رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا**﴾»[1].

فالذهبي "المتبصّر" قادته بصيرته أن يكتفي مع علي عليه السلام بأن يحبّه بـ(اقتصاد). أما معاوية، فهو وإن كان باغياً - كما يعترف الذهبي نفسه- إلا أنه باغٍ بـ (تأويل سائغ في الجملة) أو بـ (خطأٍ إن شاء الله مغفور)؛ ولذا فهو معذورٌ عنده، كما أنه - أي الذهبي- طالبٌ له المغفرة، مترحّم عليه، لا يفتأ يدعو الله أن لا يجعل في قلبه غلاّ له لأنه من (الذين آمنوا).

---

(١) الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٣، ص١٢٨.

ولكي يكتشف القارئ هشاشة محاولة الذهبي في الدفاع عن معاوية، ما عليه إلا أن يدقّق في كلمتيه: (تأويل سائغ في الجملة) و(إن شاء الله مغفور) ليعرف مدى ما في هاتين العبارتين من رخاوة ولين ورجاء متحايل سيُرتّب عليهما نتيجة في منتهى الخطورة، وهي دمج معاوية بنحو جازم في (الذين آمنوا) الذين حثَّت الآية المؤمنين أن يدعو الله تعالى بأن لا يجعل في قلوبهم غلاّ لهم؟! فبدل أن يكون معاوية منافقاً بمنطق حديث رسول الله صلى الله عليه وآله : (لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق) صار معاوية تبعاً لمحاولة الذهبي الخجولة في البداية (مؤمناً)، لا يُشكّ في إيمانه في النهاية؟!

لنترك الذهبي في بصيرته التي يتشدّق بها، ولنواصل ما بدأنا به من أصل الموضوع وهو إنشاء معاوية وتربيته لمجتمع بأسره على بغض الإمام علي عليه السلام، فقد وصل الأمر بالمجتمع الإسلامي أن يترك سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله خوفاً من معاوية أن يأخذهم بجريرة حبّ الإمام علي عليه السلام! وإليك قارئي الكريم هذين الحديثين اللذين يغنيانا عن الكثير من نظائرهما حيث ترك الناس سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله خوفاً من معاوية أن يتّهمهم بحبّ الإمام علي عليه السلام:

١. ورد في سنن النسائي (وصحَّحه الألباني) ما يلي:

(عن سعيد بن جبير، قال: كنت مع ابن عباس بعرفات، فقال: ما لي لا أسمع الناس يلبّون؟ قلت: يخافون من معاوية. فخرج ابن عباس من فسطاطه فقال: لبّيك اللهم لبيك لبّيك! فإنهم قد تركوا السنّة من بغض علي)[1].

---

(١) الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن النسائي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع،

٢. وقد قال الإمام السندي في تعليقته على شرح السيوطي لسنن النسائي موضحاً قول ابن عباس (فإنهم تركوا السنّة من بغض علي) ما يلي – وما بين القوسين من وضع الإمام السندي نفسه، وهو عبارة عن نص فقرات الرواية المشروحة-:

([...] وبهذا ظهر منشأ الخلاف بين العلماء في التلبية في عرفات، وظهر أن الحقّ مع أيّ الفريقين من بغض علي أي لأجل بغضه، أي وهو كان يتقيد بالسنن فهؤلاء تركوها بغضاً له)[1].

ونختم هذه الفقرة من البحث، وبها ننهي هذا الفصل، بذكر بعض الأبيات التي نظمها ابن كثير الدمشقي – وهو واحد من أهمّ أعلام الإسلام الأموي- في نهاية كتابه (**البداية والنهاية**) نصَّ فيها على أن معاوية بن أبي سفيان كان ناصبياً مبغضاً لأمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام ، فبعد أن نقل أرجوزة بأسماء جميع "الخلفاء" لبعض من وصفه بالفضلاء قال:

«قال الشيخ عماد الدين ابن كثير: ثم قلتُ أنا بعد ذلك أبياتاً» وذكر عدة أبيات عن غزو التتار لبلاد المسلمين وإسقاطهم للخليفة العباسي وما جرى آنذاك وبعده من أحداث، ثم جاء في قصيدة أخرى على بعض شؤون

الرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، ١٤١٩-١٩٩٨، ج٢، ص٣٤٣، الحديث ٣٠٠٦، وقد صحح هذه الرواية أيضاً صاحب (التعليقات السلفية على متن النسائي) ج١، ص٢٦٤.

(١) سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية نور الدين السندي،حقَّقه ورقَّمه ووضع فهارسه: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة ، بيروت ، ج٥، ص٢٧٩.

الخلفاء الفاطميين في مصر، وأخيراً يفرد قصيدة بأحوال بني أمية قال في مطلعها ما يلي:

وهكذا خُلفا بني أُميَّة ... عدَّتُهم كعدَّة الرفضية

ولكنِ المدَّة كانت ناقصة ... عن مئة من السنين خالصة

وكلّهم قد كان ناصبيّا ... إلا الإمام عمر التقيا

معاويةْ ثم ابنُهُ يزيدُ ... وابنُ ابنهِ معاويَ السديد[1]

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق، ج١٧، ص٣٧٥.

المعلم الأول

القدح في العترة النبوية الطاهرة

(٢)

سب علي عليه السلام وبغضه

- توطئة: موضوع البحث وأهدافه
- العترة الطاهرة في مدرسة أهل البيت ومدرسة الصحابة
- التصنيف الثلاثي لمدارس الإسلام في كلمات بعض الأعلام
- بعض الشواهد على المعلم الأموي الأول
- السياسة الأموية في كلمات بعض الأعلام
- تأثيرات السياسة الأموية على علم الجرح والتعديل
  - ✓ الطعن والغمز فيمن يشايع أهل البيت
  - ✓ توثيق ومدح من يناصب أهل البيت

توطئة: موضوع البحث وأهدافه

ليس هناك ما هو أعقد من محاولة كتابة التاريخ الفكري لجماعة ما؛ والسبب في هذا التعقيد لا يعود دائماً إلى قلّة الوثائق المعتمدة في هذا الشأن وطبيعتها ومدى وثاقتها وتعارضها فيما بينها فحسب، وإنما قد يعود إلى إشكالية أخرى تتمثّل بعلاقة هذا التاريخ بالسياسة والسلطة، وما تتركه هذه العلاقة من التباسات في تقصّي حقيقة هذا التاريخ ومعرفة أبعاده وواقعه.

إن تحليل أغوار هذه الإشكالية بنحو مفصَّل، يُخرج هذا البحث عن أهدافه التي رُسمت له. ولكن من أجل أن يستوعب القارئ الكريم ما نرمي إليه بهذه الملاحظة، ندعوه إلى التفكير في أبسط صور هذه الإشكالية، وهي الصورة التقليدية لعلاقة اتجاه فكري ما بالسياسة، حيث تكون علاقة الاتجاه الفكري المراد كتابة تاريخه على أحد شكلين: إما علاقة متماهية مع السياسة والسلطة الحاكمة، خاضعة لأفكارها وتوجّهاتها وأهدافها، أو علاقة معارضة لها ولرجالها وأجندتها. وفي الحالتين تلعب السياسة دوراً مضاعفاً في ضبابية المشهد الفكري وغموضه وتشويهه:

ففي الحالة الأولى تعمل السلطة السياسية على تجميل المقولات الفكرية لهذا الاتجاه وتخفي مصادره وأهدافه ثم تعمل على دمجه وترقيعه بمقولات فكرية أخرى يتقبّلها جمهور المتلقّين، وبذلك يتمّ تلبيس الاتجاه عليهم وإخفاء معالمه الحقيقية تحت ستار عنوان آخر أو هدف آخر.

وفي الحالة الثانية تعمل السلطة السياسية على عكس ما فعلته في الحالة الأولى، من خلال قيادتها لحملة من التشويه والتصفية والملاحقة لرجالات ذلك الاتجاه الفكري المعارض، ومحاولتها درس مصنّفاتهم وكتبهم، وهذا بدوره يترك لبساً كثيراً عند المؤرّخ الباحث عن الحقيقة ويضاعف جهده، وقد لا يوفَّق بنحوٍ مُرضٍ لاستجلاء أبعاد الواقع الحقيقي لمضمون وأهداف هذا الاتجاه المعنيّ بالبحث.

الصفحات القادمة من هذا البحث تحاول الاقتراب من موضوع يعاني أمثال هذه الصعوبات، بل هو موضوع خلقته السياسة أساساً وليس ضحيةً لبرامجها كما سنعرف. الموضوع عبارة عن السؤال التالي: هل الإسلام الذي بشَّر به البيت الأموي، وعلى رأسه عميد هذا البيت (معاوية بن أبي سفيان)، هو نفسه الإسلام الذي أرسى قواعده نبيُّ الإسلام صلَّى الله عليه وآله كما نعرفه في المصادر الإسلامية الموثَّقة والمعتبرة، أم أن نسخة هذا البيت عن الإسلام تختلف في معالمها وأهدافها ومنهجها عن الأول؟

إن السياسة العامة التي عمل عليها البيت الأموي تتمثل بخطوتين:

الخطوة الأولى: إرساؤهم لمجموعة واسعة من القواعد والمبادئ داخل المجتمع الإسلامي على الصعيدين الفكري والسياسي تُناقِضُ بنحوٍ واضحٍ تعاليمَ الإسلام ومفاهيمَه، كإشاعتهم للنعرات القبلية، وتشويههم مفهوم الفتوحات الإسلامية، واستئثارهم بأموال المسلمين، ونصبهم العداء لآل النبي الأعظم صلَّى الله عليه وآله وغير ذلك.

الخطوة الثانية: إشاعتهم لفكرة أن الإسلام الذي يروّجون له هو نفسه إسلام صحابة رسول الله صلَّى الله عليه وآله، وعليه فإن من يقدِّر الصحابة ويحرص على التزام نهجهم في فهم الإسلام ملزمٌ - ضرورةً - بتقدير

رجالات البيت الأموي واتّباع سياساتهم، كما عليه أن يُحسن الظن بهم ويعترف بفضيلتهم وحسن معتقدهم الذي هو نفسه معتقد الصحابة.

من هنا فإن هذا البحث الذي بين يديك عزيزي القارئ يسعى - وهو يجيب على السؤال أعلاه- أن يقوم بمهمّتين مزدوجتين في الوقت ذاته:

المهمة الأولى: تقديم تصوّر علميّ، موثَّق وواضح، للقارئ الكريم عن بعض معالم هذا الإسلام الأموي المخالفة والمناقضة لتعاليم الإسلام، وإثبات أن البيت الأموي كان يكيد - ومن أول دخوله في الإسلام- شرّاً لكلٍّ من الإسلام ونبيّه صلَّى الله عليه وآله ويطمح للقضاء عليه أو تشويهه، وقد وقع اختيارنا - من بين الكثير من تلك المعالم التي توضّح هذه الحقيقة- على مَعْلمٍ في غاية الأهمية اتَّخذه هذا البيت سياسة عامة لم يَحُد عنها طيلة فترة حكمه، وهو عبارة عن موقفه من عترة رسول الله صلى الله عليه وآله وما قام به في هذا الاتجاه من نصب لهم وإنكار لفضائلهم وقتل لهم وتنكيل بهم، وبعبارة واحدة: كيف أنه كان يريد القضاء على الإمام علي وأهل بيته عليهم السلام قضاءً مبرماً، بل كان يريد القضاء حتى على الصحابة الذين يُجلّون علياً وأهل البيت ويحترمون مكانتهم في تاريخ الإسلام ولم يتبنّوا أو ينسجموا مع هذا الاتجاه الأموي.

المهمة الثانية: إثبات كذب دعوى البيت الأموي من أنه يمثّل إسلام الصحابة أو أنه يسير على نهجهم وتعاليمهم، أو أنّ ما يروّج له من أفكارٍ ومعتقداتٍ وسياساتٍ إنما هي أفكار الصحابة ومعتقداتهم وسياساتهم.

الجميع يعرف أن مدرسة أهل البيت عليهم السلام ترفض نظريةَ عدالة الصحابة المطلقة، وأن موقفها منهم يخضع لمقدار التزامهم بمبادئ الإسلام دون فرق بينهم وبين بقية الأشخاص الذين سينتمون لاحقاً للإسلام،

وهي تعترف للغالبية العظمى منهم بفضيلتهم وجهادهم وتضحيتهم من أجل الرسالة الإسلامية ونشرها، وعليه فإن هذا البحث يحاول أن ينزع لباس الشرعية الذي ارتداه البيت الأموي حين ادَّعى أنه ينطلق في عقائده الفكرية ومواقفه السياسية من مرجعية الصحابة، ولعلّنا سنشير - في هذا البحث وفي غيره من الأبحاث اللاحقة- إلى أولئك الصحابة الذين اعتمدهم البيت الأموي كمرجعية له، ومكانتهم وحجمهم، ومقدار الدور الحقيقي الذي لعبوه في تاريخ الدعوة الإسلامية، ونثبت زيف هذه المغالطة التاريخية الكبرى التي روَّجها البيت الأموي وشيعته، من أن صحابة رسول الله صلَّى الله عليه وآله كانوا إلى جانبه وأنه كان يمثِّلهم وينطق باسمهم.

إن خطورة ما طرحه البيت الأموي بشأن المعتقد والتاريخ الإسلاميين لا يكمن فقط في مجرد كونه دعوى كاذبة هدفها تزييف التاريخ من أجل استمالة الناس، وإنما لكون هذا البيت قد سعى بنحو حثيث لتربية المجتمع الإسلامي على ذلك الطرح وإقناعهم به، والأنكى من ذلك هو مواصلة بعض أعلام المسلمين السير على نفس الاتجاه الذي أرساه بنو أميّة، والتأسيس له فكرياً؛ باعتباره إسلام الصحابة والسلَف الأول للأمّة الإسلامية. ما سنهتمّ به، وبحدود ما يتّسع له هذا البحث، هو تفكيك هذا النحو من التدليس لتاريخنا الفكري، وبيان أن البيت الأموي حمل وروَّج لإسلامٍ ليس هو إسلام الصحابة، انتهى به المطاف إلى جملة من النتائج المنحرفة الخطيرة على الإسلام.

قلنا سابقاً إنّ المهمة الأولى لهذا البحث هو بيان معالم الإسلام الأموي المخالفة للإسلام النبوي، وإنّ المعلَم الذي نقوم بدراسته في هذه الأبحاث هو موقف البيت الأموي المناوئ للعترة النبوية الطاهرة. ما نودّ أن نلفت

عناية القارئ إليه هو أننا سنقتصر - في هذا الفصل تحديداً- على توضيح هذا الموقف بخصوص الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وكيف أن البيت الأموي سعى إلى القضاء على ذكر الإمام عليه السلام والتنقيص من مقامه وإنكار فضائله ومناقبه. ولكن قبل أن نبدأ بتفاصيل البحث سوف نشير بنحو عام إلى تصوّر كلّ من مدرستَي أهل البيت عليهم السلام ومدرسة الصحابة بشأن أهل بيت النبي صلَّى الله عليه وآله ليتضح لاحقاً مدى اختلاف الاتجاه الأموي عن مدرسة الصحابة وابتعاده عن أفكارها وتصوّراتها، ولاحقاً سأنقل للقارئ كلمات بعض من ذهب إلى أن الأمويين يمثّلون اتجاهاً خاصّاً في مدارس الإسلام غير مدرسة العترة عليهم السلام ومدرسة الصحابة.

العترة الطاهرة في مدرسة أهل البيت عليهم السلام

ومدرسة الصحابة

في كل مرّة نستخدم عبارة «أهل البيت» في هذه الدراسة فإننا نعني به اصطلاحاً خاصّاً لا يخضع لمحدّدات المعنى اللغوي في تفسير معنى (أهل بيت الرجل) كما توضحه معاجم اللغة العربية، وإنما هو عبارة عن مفهوم خاصٍّ محدّدٍ دلّت عليه نصوص متواترة تحصره بـ«علي وفاطمة والحسن والحسين» ومن لَحِقَ بهم من أئمة أهل البيت التسعة الآخرين، الذين دلّ الدليل من قِبل نفس أهل البيت في الزمن الأول على شمول المتأخّرين منهم بهذا الاصطلاح.

أهمّ ركائز التصور الذي تبنّته مدرسة أتباع أهل البيت عليهم السلام عن أئمتهم ركيزتان:

الركيزة الأولى: إيمانها من الناحية العقدية بعصمة الإمام علي وفاطمة الزهراء والأئمة من ذريتهما، وأنهم عليهم السلام جميعاً امتداد طبيعي للنبي صلى الله عليه وآله ومرجعيته الإلهية في تمثيل الإسلام واستقاء تشريعاته وقيمه وتعاليمه.

الركيزة الثانية: اعتقادها من الناحية السياسية، فيما يتعلق بمنصب الخلافة والولاية بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله، أنهم عليهم السلام خلفاؤه الشرعيون حصراً.

أما فيما يتعلق بمدرسة الصحابة، فإنها وإن لم تعتقد بالأصلين المشار إليهما أعلاه، أي أنها لا تؤمن بعصمة أهل البيت عليهم السلام ولا بحصر

الخلافة السياسية بعد رحيل نبي الإسلام صلى الله عليه وآله بهم، إلا أنها تعتقد أن للإمام علي وأهل بيته مقاماً رفيعاً في الإسلام، وأن علياً - بنحو خاص - رابع الخلفاء الراشدين المهديين بعد رسول الله صلَّى الله عليه وآله، وأن حبّه إيمان وأن بغضه نفاق، وأنه أحد العشرة المبشَّرين بالجنة، وأن الخارج عليه يكون باغياً وفاسقاً ومستحقّاً للنار ما لم يتب. ونفس هذا الاعتقاد تتبنّاه هذه المدرسة فيما يتعلّق بالصدّيقة الزهراء والإمامين الحسن والحسين من التقدير والتبجيل والمحبّة والاعتراف بفضائلهم ومناقبهم وأن الحسنين عليهما السلام ريحانتا رسول الله صلى الله عليه وآله وسيدا شباب أهل الجنة وأنهما وأباهما وأمّهما أصحاب الكساء الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهَّرهم تطهيراً.

أما بقية أئمة أهل البيت التسعة من ذرية الإمام الحسين عليه السلام فلا خلاف بين مدرسة الصحابة على تقديرهم والثناء عليهم والاعتراف بعلمهم ومقامهم الجليل.

قال المحقق المناوي (٩٥٢ - ١٠٣١هـ)[١] في ذيل شرحه للحديث رقم (٢٦٣١) من كتاب الحافظ جلال الدين السيوطي (الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير): (**إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لم يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض**) شارحاً عبارة «أهل بيتي» بما يلي:

«تفصيل بعد إجمال بدلاً أو بياناً، وهم أصحاب الكساء الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهَّرهم تطهيراً، وقيل: من حَرُمت عليه الزكاة، ورجَّحه

---

(١) انظر ترجمته في: الزركلي، خير الدين بن محمود الدمشقي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م، ج٦، ص٢٠٤.

القرطبي، يعني: إن ائتمرتم بأوامر كتابه وانتهيتم بنواهيه، واهتديتم بهدي عترتي واقتديتم بسيرتهم، اهتديتم فلم تضلّوا. قال القرطبي: وهذه الوصية وهذا التأكيد العظيم يقتضي وجوب احترام أهله وإبرارهم وتوقيرهم ومحبّتهم وجوبَ الفروض المؤكَّدة التي لا عذر لأحد في التخلّف عنها. هذا مع ما عُلم من خصوصيتهم بالنبي صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم وبأنّهم جزء منه، فإنهم أصوله التي نشأ عنها وفروعه التي نشأوا عنه، كما قال: فاطمة بضعة مني».

ثم يواصل عبارته بقوله: «ومع ذلك، فقابل بنو أمية عظيم هذه الحقوق بالمخالفة والعقوق؛ فسفكوا من أهل البيت دماءهم، وسبوا نساءهم وأسروا صغارهم وخرّبوا ديارهم، وجحدوا شرفهم وفضلهم، واستباحوا سبيهم ولعْنَهم، فخالفوا المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في وصيّته، وقابلوه بنقيض مقصوده وأمنيته، فواخجلهم إذا وقفوا بين يديه، ويا فضيحتهم يوم يُعرَضون عليه»[1].

إن ما يشير إليه المناوي في هذا الجزء الأخير من عبارته هو تحديداً صلب مشكلة الإسلام الأموي الذي حاول جاهداً احتكار تمثيل مدرسة الصحابة بالرغم من مناقضته الواضحة والصريحة لأسس هذه المدرسة وتعاليمها، لاسيَّما في موقفه من عترة رسول الله صلَّى الله عليه وآله، وقد صرَّح أكثر من واحد من أعلام المسلمين بهذه الحقيقة، كما سيتّضح في البحث اللاحق.

---

(١) المناوي، محمد المدعو عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي الحدادي القاهري، فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، ضبطه وصحَّحه: أحمد عبد السلام، منشورات محمد علي بيضون ودار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١: مج ٣، ص١٩-٢٠، الحديث رقم ٢٦٣١.

التصنيف الثلاثي لمدارس الإسلام

في كلمات بعض الأعلام

تردّد في كلماتنا سابقاً أن تعاطي المسلمين مع الإسلام، ولا سيَّما فيما يتعلّق بالموقف من الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام لم يكن على شاكلة واحدة، وأن التاريخ الفكري للمسلمين يثبت وجود اتجاه يخالف ما عليه مدرسة أهل البيت التي كانت ترى فيه عليه السلام من الناحية العقدية أنه معصوم، ومن الناحية السياسية بأنه الخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله بلا فصل، كما ويخالف ما عليه مدرسة الصحابة التي وإن لم تتّفق مع مدرسة أهل البيت في الأصلين المذكورين لكنها تقول بضرورة تولّيه ومحبّته والبراءة من أعدائه، وتعترف له بفضائله ومناقبه ومكانته العظيمة في تاريخ الإسلام، وقد اصطلحنا على هذا الاتجاه بالإسلام الأموي؛ ولكي يعرف القارئ أن هذا التصنيف ليس من مستحدثاتي وأن له من يعتنقه من علماء المسلمين قبلي، فإنني أضع بين يديه بعض المصادر التي أشارت لذلك أو يمكن فهم وجود هذا الاتجاه الثالث من كلماتها:

المصدر الأول: ما أشار إليه ابن تيمية في (منهاج السنة) من أن هذا التقسيم الثلاثي موجود إزاء أهل البيت عليهم السلام، قال: «فإنه من المعلوم أنه لما تولّى [المقصود هو الإمام علي عليه السلام] كان الصحابة وسائر المسلمين ثلاثة أصناف، صنف قاتلوا معه، وصنف قاتلوه، وصنف قعدوا عن هذا وهذا،

وأكثر السابقين الأولين كانوا من القعود»[1].

وقد نصّ ابنُ تيمية في أكثر من موضع من كتبه على أن كثيراً من بني أمية وشيعتهم وأتباعهم كانوا يسبّون الإمام علياً ويبغضونه[2] وأن رعية معاوية

---

(١) ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، منهاج السنة النبوية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ج٧، ص٥٥.
أما ادعاء ابن تيمية أن أكثر السابقين الأولين كانوا من القعود، فهو واحد من تلبيساته وتشويهاته للتاريخ الإسلامي، وسوف يتضح في محلّه أن الصحيح هو أن أغلب من بقي من الصحابة، لا سيَّما السابقين الأولين، كانوا مع الإمام علي عليه السلام في حروبه. ولكي لا ينتظر القارئ الكريم كثيراً ما سيأتي من تحقيقنا لهذا الموضوع، أكتفي الآن بنقل ما سطَّره قلم أحد الباحثين المعاصرين من أهل السنّة؛ إذ قال في معرض حديثه عن أدلة أحقية الإمام علي عليه السلام وصوابه في حروبه مع معاوية - بعد أن وصفها بـ«الكثيرة» وأن أظهرها وأصرحها الحديث النبوي: «**تقتل عمّاراً الفئة الباغية**» - «إنه لم يكن مع معاوية إلا القليل من الصحابة» ثم فسَّر عبارته هذه بقوله: «قلتُ: قليل من الصحابة؛ لأنه لم يكن معه إلا عمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، والنعمان بن بشير، ومعاوية بن حُدَيْج، ومسلم بن مخلد، في آخرين قلائل. بينما كان مع سيّدنا علي رضي الله عنه سبعون بدرياً، وسبعمئة من أهل بيعة الرضوان، وأربعمئة من سائر المهاجرين والأنصار...».
راجع: التليدي، أبو الفتوح عبد الله بن عبد القادر، الأنوار الباهرة بفضائل أهل البيت النبوي والذرية الطاهرة، مكتبة الإمام الشافعي ودار ابن حزم، ط١، ١٤١٧هـ، ص٦٩.

(٢) انظر مثلاً: منهاج السنة، مصدر سابق: ج٧، ص٢١٠. ومجموعة الفتاوى، اعتنى بها وخرَّج أحاديثها: عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاء، ط٥، ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م: ج٤، ص٢٧٦ وص٢٩٨.

هم نفسهم شيعة عثمان وفيهم النواصب المبغضون[(١)].

المصدر الثاني: ما ورد في كلمات شمس الدين الذهبي عند ترجمة «الفَأْفَاء خالد بن سلمة القرشي الكوفي» في كتابه (سير أعلام النبلاء) - والفأفاء ناصبي كان ينال من الإمام علي عليه السلام- حيث قال: «وكان الناس في الصدر الأول بعد وقعة صفّين على أقسام: **أهل سنّة**: وهم أولو العلم، وهم محبُّون للصحابة، كافُّون عن الخوض فيما شجر بينهم؛ كسعد، وابن عمر، ومحمد بن سلمة، وأمم. ثم **شيعة**: يتوالون، وينالون ممن حاربوا علياً، ويقولون: إنهم مسلمون بغاة ظلمة. ثم **نواصب**: وهم الذين حاربوا علياً يوم صفين، ويقرّون بإسلام عليّ وسابقيه، ويقولون: خذل الخليفة عثمان»[(٢)].

وعبارة الذهبي على قصرها فيها الكثير مما نختلف معه بشأنه، وبعيداً عن الدخول في تدقيق التحديد التاريخي الذي وضعه لوجود هذه الأقسام الثلاثة، وما يعتقده كل قسم وحكمه الشرعي وفق كتاب الله وسنّة نبيّه، فإن ما يهمّنا هو اعتراف الذهبي بوجود أصل هذا التقسيم الثلاثي.

المصدر الثالث: ما أشار إليه ابن حجر العسقلاني في كتابه (**فتح الباري بشرح صحيح البخاري**) حين شروعه بشرح الباب المعنون بـ«مناقب علي بن أبي طالب» عند ترجمته، قال: «[...] كان الناس طائفتين، لكن المبتدعة قليلة جداً، ثم كان من أمر علي ما كان، فنجمت طائفة أخرى حاربوه، ثم

---

(١) ابن تيمية، منهاج السنة، مصدر سابق: ج٥، ص٤٦٦.

(٢) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ج ٥، ص ٣٧٤.

اشتدّ الخطب فتنقّصوه واتخذوا لعنه على المنابر سنّة، ووافقهم الخوارج على بغضه وزادوا حتى كفَّروه، مضموماً ذلك منهم إلى عثمان، فصار الناس في حق عليّ ثلاثة: أهل السنّة والمبتدعة من الخوارج **والمحاربين له من بني أمية وأتباعهم**، فاحتاج أهل السنّة إلى بثّ فضائله، فكثر الناقل لذلك **لكثرة من يخالف ذلك**»[١].

المصدر الرابع: ما ذكره بعض الباحثين المعاصرين وهو أبو الفتوح عبد الله بن عبد القادر التليدي في كتابه (**الأنوار الباهرة بفضائل أهل البيت النبوي والذرية الطاهرة**) عند بيانه للسبب الثالث الذي دعاه لتأليف هذا الكتاب، قال: «ردّ مزاعم الغلاة بصفة عامّة الذين يرمون أهل السنّة بالنصب ويتّهمونهم على الإطلاق بعداوة أهل البيت والانحراف عنهم. وهذا شطط في القول وظلم لأهل السنّة؛ فإن المسلمين من غير الشيعة لم يزالوا ولا يزالون يحبّون أهل البيت ويحترمونهم ويجلّونهم وينزلونهم المقام اللائق بهم، وهم أحسن حالاً من الشيعة؛ فإن أهل السنّة يحبّون أهل البيت الأطهار ومن تناسل منهم كما يحبّون أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ويحترمونهم ويترضّون عليهم كأهل البيت»[٢].

---

(١) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً وأشرف على مقابلة نسخه المطبوعة والمخطوطة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصحَّحه وأشرف على طبعه: محبّ الدين الخطيب، دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٧٩، ج٧، ص٧١، باب مناقب علي بن أبي طالب.

(٢) الأنوار الباهرة بفضائل أهل البيت النبوي والذرية الطاهرة، مصدر سابق: ص٦.

بعض الشواهد على المعلم الأموي الأول

إن النصوص في هذا المجال كثيرة ولكننا حيث أخذنا على عاتقنا نقل ما تتّفق المدرستان على صحّته، فإننا سنقتصر على بعض تلك النصوص، وما ننقله هو لمجرد التدليل على ظاهرة البغض والتنقيص التي انتهجها معاوية، وإلا فإن إثبات ذلك لا يحتاج إلى كثير عناء، بعد أن كان معاوية مستحلاً لدم أمير المؤمنين عليه السلام بخروجه عليه ومقاتلته إيّاه.

من تلك الشواهد ما يلي:

الشاهد الأول: ما ورد في صحيح مسلم في (باب من فضائل علي بن أبي طالب) قال: (حدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن عباد - وتقاربا في اللفظ- قالا: حدثنا حاتم، وهو ابن إسماعيل، عن بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص، عن أبيه، قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أن تسبَّ أبا التراب؟ فقال: أمَا ما ذكرتُ ثلاثاً قالهنَّ له رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلَّم فلن أسبَّه؛ لأن تكون لي واحدة منهن أحبّ إليّ من حُمر النعم، سمعت رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلَّم يقول له وخلَّفه في بعض مغازيه فقال له علي: يا رسول الله، خلَّفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلَّم: «**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبوّة بعدي**». وسمعته يقول يوم خيبر: «**لأعطين الراية رجلاً يحبّ اللهَ ورسولَه ويحبّه اللهُ ورسولُه**». قال: فتطاولنا لها، فقال: «**ادعوا لي علياً**». فأُتي به أرمد، فبصق في عينه ودفع الراية إليه ففتح الله عليه.

ولما نزلت هذه الآية ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ دعا رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: اللَّهم هؤلاء أهلي)[١].

وقد حاول النووي شارح صحيح مسلم أن يدافع عن معاوية ويبرئه مدّعياً أن الحديث ليس صريحاً بأن معاوية أمر سعداً بالسبّ فقال:

«قال العلماء: الأحاديث الواردة التي في ظاهرها دخل على صحابيّ يجب تأويلها، قالوا: ولا يقع في روايات الثقات إلا ما يمكن تأويله؛ فقول معاوية هذا ليس فيه تصريح بأنه أمر سعداً بسبّه، وإنما سأله عن السبب المانع له من السبّ، كأنه يقول: هل امتنعت تورّعاً أو خوفاً أو غير ذلك، فإن كان تورّعاً وإجلالاً له عن السبّ فأنت مصيب محسن، وإن كان غير ذلك فله جواب آخر. ولعلّ سعداً قد كان في طائفة يسبّون فلم يسبَّ معهم وعجز عن الإنكار وأنكر عليهم، فسأله هذا السؤال. قالوا: ويحتمل تأويلاً آخر أن معناه: ما منعك أن تخطِّئه في رأيه واجتهاده وتظهر للناس حُسن رأينا واجتهادنا وأنه أخطأ»[٢].

وهذه محاولة دفاعية فاشلة وعقيمة، ليس فقط للمقابلة - بين قوله

---

(١) القشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، ص٩٧٩، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب، الحديث ٢٤٠٤.

(٢) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المطبعة المصرية بالأزهر، ط١، ١٣٤٧هـ ـ ١٩٢٩م، ج١٥، ص ١٧٥- ١٧٦. وعنه: المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، ضبطه وراجع أصوله وصحّحه: عبد الرحمن محمد عثمان، طبعة دار الفكر، ج١٠، ص٢٢٨، الحديث ٣٨٠٨.

(أَمَرَ) وقوله **(ما منعك أن تسبَّ)** مع ما لمكانة الفاء بينهما في قوله: **(فقال)** من وضوح في وحدة ما تعلق به الامتناع (وهو سبّ علي) مع ما كان مورداً للأمر، وإلا لو كان الأمر صادراً بشأن موضوع آخر لكان ذكره من قبل الراوي مجرد لغوٍ وحشو- بل ولما سيأتي من نصوص أخرى صريحة في كون معاوية الآمر بالسبّ. علماً أن شيخ مشايخ هذا الاتجاه، الذابّ عن بني أمية المناصر لهم، أعني به الشيخ ابن تيمية الحراني، قد اعترف في أكثر من موضع في كتابه (منهاج السنة النبوية) بأن معاوية أمر سعداً بالسبّ[(١)].

الشاهد الثاني: ما ورد في (المستدرك على الصحيحين) للحاكم النيسابوري، قال:

«حدَّثنا أبو بكر محمد بن داود بن سليمان، حدَّثنا عبد الله بن محمد بن ناجية، حدَّثنا رجاء بن محمد العذري، حدَّثنا عمرو بن محمد بن أبي رزين،

---

(١) حيث قال: (وأما حديث سعد لما أمره معاوية بالسبّ فأبى...)، راجع: منهاج السنة النبوية، مصدر سابق: ج٥، ص٤٢. وقد ردّ بعض شرَّاح صحيح مسلم المعاصرين محاولة النووي فقال:

«ويحاول النووي تبرئة معاوية من هذا السوء فيقول: ...» وبعد أن ينقل عبارة النووي التي ذكرناها أعلاه يقول: «وهذا تأويل واضح التعسّف والبعد، والثابت أن معاوية كان يأمر بسبّ علي، وهو غير معصوم، فهو يخطئ، ولكننا يجب أن نمسك عن انتقاص أيٍّ من أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم، وسبّ علي في عهد معاوية صريح في روايتنا التاسعة». راجع: لاشين، موسى شاهين، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، دار الشروق، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م، ج٩، ص٣٣٢. وعبارته الأخيرة يشير بها إلى الرواية الأخيرة من (باب فضائل علي بن أبي طالب) في صحيح مسلم.

حدَّثنا شعبة، عن مسعر، عن زياد بن علاقة، عن عمِّه: أن المغيرة بن شعبة سبَّ عليَّ بن أبي طالب، فقام إليه زيد بن أرقم، فقال: يا مغيرة، ألم تعلم أن رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم نهى عن سبّ الأموات، فلِمَ تسبّ علياً وقد مات؟»[1].

وهذا الحديث يوضح أجواء الإرهاب الفكري التي كان يعيشها بعض الصحابة في عصر أحد أهمّ القائمين بتطبيق السياسة الأموية، لا سيَّما فيما يتعلّق بقضية الإمام علي عليه السلام؛ إذ لم يستطع زيد بن أرقم أن ينهى المغيرة أو أن يقف أمام هذه السياسة بأكثر من تذكيره بأن علياً ميّت وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن سبّ الأموات!! دون أن يكون بوسعه أن يذكِّره بفضائل أمير المؤمنين وسابقته في الإسلام وجهاده في سبيل الله أو أن يذكر على مسامعه بعض ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله من أن بغض عليٍّ نفاق، بل لم يكن بوسعه حتى أن يأتي بذكر ما تعتقد مدرسة الصحابة به من أحاديث، كالقول إنه عليه السلام أحد العشرة المبشَّرة بالجنة أو أنه خليفة المسلمين.. كلُّ ذلك سببه الخوف من تهمة مخالفة السلطان والخروج على

---

(١) الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد، المستدرك على الصحيحين، طبعة متضمّنة انتقادات الذهبي، وبذيله: (تتّبع أوهام الحاكم التي سكت عنها الذهبي) لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م، ج١، ص ٥٣٦، الحديث ١٤٢٠. وهذا الحديث صحَّحه الذهبي والوادعي (راجع المصدر أعلاه) والألباني أيضاً (انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف ـ الرياض، ج٥، ص٥٢٠، الحديث ٢٣٩٧)، قال الأخير: وقال [الحاكم]: «صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي. قلتُ: وهو كما قالا).

أمره وسياسته.

الشاهد الثالث: ما أورده ابن ماجه في (سننه) حيث قال:

(حدَّثنا علي بن محمد، حدَّثنا أبو معاوية، حدَّثنا موسى بن مسلم، عن ابن سابط، وهو عبد الرحمن، عن سعد بن أبي وقّاص، قال: قدِم معاوية في بعض حجّاته فدخل عليه سعد، فذكروا علياً، فنال منه، فغضب سعد وقال: تقول هذا لرجل سمعت رسول الله يقول عنه: «**من كنت مولاه فعليّ مولاه**»، وسمعته يقول: «**أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنه لا نبيَّ بعدي**»، وسمعته يقول: «**لأعطينَّ الراية اليوم رجلاً يحبّ اللهَ ورسولَه**»)[1].

الشاهد الرابع: ما ورد في كتاب (تاريخ الأمم والملوك) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري من وصية معاوية إلى المغيرة بن شعبة لما ولّاه الكوفة، وقد ذكرها في أحداث السنة الحادية والخمسين عند ذكره لسبب مقتل حجر بن عديّ وأصحابه، وهذه الوصية هي بمثابة بيان متكامل يوضّح سياسة معاوية ومخطّطاته في التعامل مع الإمام علي عليه السلام وشيعته وأصحابه. قال الطبري:

«قال هشام بن محمد، عن أبي مخنف، عن المجالد بن سعيد والصقعب بن

---

(١) ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه العلاّمة المحدِّث محمد ناصر الدين الألباني، طبعة مميّزة بضبط نصّها مع تمييز زيادات أبي الحسن القطان ووضع الحكم على الأحاديث والآثار وفهرست الأطراف والكتب والأبواب، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف ـ الرياض، ط١، ص ٣٧، الحديث ١٢١.

وهذا الحديث يسلّط الضوء على الحديث المتقدّم في الشاهد الأول، الذي حاول بعض الشرّاح التلاعب في دلالته، كما أوضحنا سابقاً.

زهير وفضيل بن خديج والحسين بن عقبة المرادي، قال: كلٌ قد حدَّثني بعض هذا الحديث فاجتمع حديثهم فيما سقتُ من حديث حجر بن عدي الكندي وأصحابه: إن معاوية بن أبي سفيان لما ولّى المغيرة بن شعبة الكوفة في جمادى سنة إحدى وأربعين، دعاه فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد، فإن لذي الحلم قبل اليوم ما تُقرع العصا، وقد قال المتلمس:

لذي الحلم قبل اليوم ما تُقرع العصا وما عُلِّمَ الإنسانُ إلا ليعْلَما

وقد يجزي عنك الحكيم بغير التعليم، وقد أردتُ إيصاءك بأشياء كثيرة، فأنا تاركها اعتماداً على بصرك بما يرضيني ويُسعد سلطاني، ويصلح به رعيّتي، ولست تاركاً إيصاءك بخصلة: **لا تتحمَّ عن شتم عليٍّ وذمِّه**، والترحُّم على عثمان والاستغفار له، **والعيب على أصحاب عليٍّ والإقصاء لهم وترك الاستماع منهم**، وبإطراء شيعة عثمان ... والإدناء لهم والاستماع منهم»[(١)].

وقد التزم المغيرة بتطبيق هذه الوصية السياسية بكل أمانة؛ فجاء في ترجمته عند شمس الدين الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «عن أبي بكر بن عياش، عن حصين، عن هلال بن يساف، عن عبد الله بن ظالم، قال: كان المغيرة ينال في خطبته من علي، وأقام خطباء ينالون منه...»[(٢)].

---

(١) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط٢، ج٥، ص٢٥٣-٢٥٤.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج٣، ص٣١.

السياسة الأموية في كلمات بعض الأعلام

لقد أشرنا سابقاً إلى تصريح ابن تيمية واعترافه بأن سياسة بني أمية كانت قائمة على بغض الإمام عليّ عليه السلام وسبّه، وإن كان ابن تيمية حاول أن يخفّف من هذا الموضوع وينزع عنه دلالته الشرعية فقال: «تكلّمهم في علي» دون أن يوضّح بنحو صريح طبيعة هذا التكلّم ومستواه وأنه كان سبّاً وشتماً ولعناً وقتلاً لأصحابه وإبادة لشيعته، كما لم يتكلّم عن مدى موافقة هذا «التكلّم» لتعاليم الإسلام وقيمه.

وإذا كان عدم إشارة ابن تيمية لكلّ ذلك مفهوماً ومتوافقاً مع عقيدته في أهل البيت عليهم السلام، فإن غيره من علماء الإسلام أوضحوا بنحو صريح فحوى هذا (التكلّم)، بل إن بعضهم صنّف كتباً في هذا الاتجاه لا غنى للقارئ الكريم عن مراجعتها والاستفادة منها.

سأكتفي بذكر أسماء أربعة من الأعلام الذين أشاروا إلى السياسة الأموية الناصبة لأهل البيت عليهم السلام وتأثيراتها في المجتمع الذي حكموه، اثنان منهما تخطّيا مجرد الإشارة إليها إلى الكتابة عنها، وهم كالتالي:

الشخصية الأولى: الحافظ أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف المدائني الأخباري؛ ترجمه الذهبي في (سير أعلام النبلاء) فقال عنه:

«العلامة، الحافظ، الصادق، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف المدائني، الأخباري. نزل بغداد وصنّف التصانيف، وكان عجباً في معرفة السير والمغازي والأنساب وأيام العرب، مصدَّقاً فيما ينقله، عالي الإسناد.[...]

سمع: قرّة بن خالد ـ وهو أكبر شيخ له ـ وشعبة، وجويرية بن أسماء، وعوانة بن الحكم، وابن أبي ذئب، ومبارك بن فضالة، وحماد بن سلمة، وسلام بن مسكين، وطبقتهم. [...]

حدَّث عنه: خليفة بن خياط، و الزبير بن بكار، والحارث بن أبي أسامة، وأحمد بن أبي خيثمة، والحسن بن علي بن المتوكل، وآخرون.

قال أحمد بن أبي خيثمة: كان أبي، ومصعب الزبيري، ويحيى بن معين يجلسون بالعشيات على باب مصعب، فمرّ رجل ليلة على حمار فاره، وبِزّة حسنة، فسلّم، وخصّ بمسألته يحيى بن معين.

فقال له يحيى: يا أبا الحسن، إلى أين؟ قال: إلى هذا الكريم الذي يملأ كمّي دنانير ودراهم؛ إسحاق بن إبراهيم الموصلي. فلما ولَّى، قال يحيى: ثقة ثقة ثقة. فسألت أبي: من هذا؟ قال: هذا المدائني»[1].

لنلاحظ ما حكاه المدائني عن نتيجة تربية بني أمية للمجتمع الشامي آنذاك، وكيف سعوا إلى إفشاء العداوة والبغضاء لعلي وأهل بيته عليهم السلام في أوساطهم حتى عاد أحدهم لا يسمّي أبناءه بأسماء أهل البيت عليهم السلام إلا ليجعلهم محلاً لسبابه ولعنه وشتائمه!!

قال الذهبي: «حكى المدائني: أنه أدخل على المأمون، فحدّثه بأحاديث في علي، فلعن بني أمية.

فقلت: حدثني المثنى بن عبد الله الأنصاري، قال:

كنت بالشام، فجعلت لا أسمع علياً، ولا حسناً، إنما أسمع: معاوية، يزيد، الوليد، فمررت برجل على بابه، فقال: اسقه يا حسن.

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج١٠، ص ص ٤٠٠-٤٠١ .

فقلت: أسميتَ حسناً؟

فقال: أولادي: حسن، وحسين، وجعفر، فإن أهل الشام يسمّون أولادهم بأسماء خلفاء الله، ثم يلعنُ الرجل ولده ويشتمه.

قلت: ظننتك خير أهل الشام، وإذا ليس في جهنم شرّ منك»[١].

الشخصية الثانية: هو الفقيه أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨ هـ) حيث قال في كتابه الشهير (**العقد الفريد**):

«ولما مات الحسنُ بن عليّ حَجّ معاوية، فدخل المدينة وأراد أن يَلْعن عليّاً على مِنبر رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم فقيل له: إن هاهنا سعدَ بن أبي وقّاص، ولا نراه يرضى بهذا، فابعث إليه وخُذ رأيه. فأرسل إليه وذكر له ذلك.

فقال: إن فعلت لأخرُجنّ من المسجد، ثم لا أعود إليه.

فأمسك معاوية عن لعنه حتى مات سعد. فلما مات لَعنه عَلَى المنبر، وكتب إلى عمّاله أن يَلعنوه على المنابر، ففعلوا.

فكتبتْ أم سَلمة زوج النبيّ صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم إلى معاوية: إنكم تلعنون اللهَ ورسولَه على منابركم، وذلك أنكم تلعنون عليَّ بن أبي طالب ومن أحبّه، وأنا أشهد أن الله أحبَّه ورسوله.

فلم يلتفت إلى كلامها»[٢].

الشخصية الثالثة: هو الشيخ عبد الله العلايلي صاحب كتاب (**الإمام الحسين**) الذي تفطَّن قبل غيره من العلماء إلى أبعاد الحزب الأموي وحقيقة

---

(١) المصدر السابق: ج١٠، ص٤٠١.

(٢) ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي، العقد الفريد، تحقيق: عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م، ج٥، ص١١٤.

مراميه وموقفه من الإسلام وأهله، فقال:

«الحزب الأموي كاد للنبي صلى الله عليه وآله ولدعوته، وعرفنا كيف أسلم زعيم الأموية أبو سفيان، وعرفنا كيف لم يبقَ للأمويين أيُّ مقام اعتباري في محيط الإسلام الذي كان ظهوره فوزاً وغلبة للهاشميين، فعملوا في ظل الدين على التمهيد لأنفسهم والاستئثار بالسلطة، وقد وجدوا في ولاية يزيد بن أبي سفيان وولاية معاوية من بعده على الشام خطوة أولى يستطيعون أن يثبتوا أقدامهم من بعدها»[١].

وتحت عنوان (الانقلاب الأموي أو الثورة على حكومة الخلفاء) يقول:

«وقد يستبعد كثيرون نسبة هذه الثورة الانقلابية إلى العصبة الأموية، وأنها كانت مقصودة منهم، ولكن عندنا من النصوص والقواطع ما لا يحتمل معارضة أو مناصبة. وإني أنصح لكلّ الذين يشتغلون بتاريخ هذا الظرف أو هذه الفترة أن يقدّموا بين يدي درسهم كتاب (النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم) لتقيّ الدين المقريزي؛ فقد كشف غوامض لا يتّسق البحث على أكمل وجوهه أو أدنى وجوهه إلا بتحقيقها، والمقريزي بعد ذلك المؤرّخ الناقد الذي لا تفوته فائتة ولا يدخل عليه، أو هو الناقد التاريخي الفذّ في كل ما عرف الأدب العربي من مؤرخين بعد أستاذه ابن خلدون [...] وغاية هذا الحزب الرئيسية جمع مقدّرات الحكم في أيدي الأمويين، والاستيلاء على السلطة العليا بأية أسباب كانت منذ وفاة النبي»[٢].

---

(١) العلايلي، عبد الله، الإمام الحسين (الحلقة الأولى: سموّ المعنى في سموّ الذات، أو أشعّة من حياة الحسين)، دار مكتبة التربية - بيروت، طبعة جديدة، ١٩٨٦م، ص٣١.

(٢) المصدر السابق: ص٥٥-٥٦.

الشخصية الرابعة: هو العلّامة المؤرّخ الكبير تقي الدين المقريزي الذي ألّف رسالة أسماها **(النزاع والتخاصم بين بني أمية وبني هاشم)** أوضح فيها بعض أبعاد هذه السياسة الأموية. وقد تقدّم أعلاه حديث العلامة العلايلي عنه ونصحه القارئ الكريم بقراءتها والاطلاع عليها وثنائه على مؤلّفها.

وبالرغم من تحفّظنا على بعض ما ورد في هذه الرسالة من آراء وتحليلات ونقولات للمقريزي نعدّها خاطئة وباطلة، فإننا لا نعدم صحة ما تقدّم به الشيخ العلايلي في نصيحته وجدوى أن يطّلِع القارئ الكريم عليها. وبما أن الرسالة صغيرة الحجم وبوسع القارئ مطالعتها بفترة وجيزة، فإننا سنكتفي بنقل أهمّ ما جاء في مقدّمة المؤلف مما يتعلّق بموضوعنا، تاركين للقارئ أن يتابع تفاصيل فصول الرسالة بنفسه.

قال المقريزي في مطلع رسالته:

«أما بعد: فإني كثيراً ما كنت أتعجّب من تطاول بني أمية إلى الخلافة مع بعدهم من جذم رسول الله وقرب بني هاشم؛ وأقول: كيف حدَّثتهم أنفسهم بذلك؟ وأين بنو أمية وبنو مروان بن الحكم طريد رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم ولعينه من هذا الحديث، مع تحكّم العداوة بين بني أمية وبني هاشم في أيام جاهليتهما. ثم شدّة عداوة بني أمية لرسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم وبمبالغتهم في أذاه، وتماديهم على تكذيبه فيما جاء به منذ بعثه الله عَزَّ وجَلَّ بالهدى ودين الحق، إلى أن فتح مكة شرّفها الله تعالى، فدخل من دخل منهم في الإسلام كما هو معروف مشهور، وأردّد قول القائل:

كم من بعيد الدار نال مراده ... وآخر داني الدار وهو بعيد

فلعمري، لا بعد أبعد مما كان بين بني أمية وبين هذا الأمر؛ إذ ليس لبني

أمية سبب إلى الخلافة ولا بينهم وبينها نسب ...»[1].

ثم يشير إلى بعض ما فعله بنو أمية بآل رسول الله صلى الله عليه وآله فيقول: «فقد عرفنا كيف كان أبو سفيان في عداوته النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم وفي محاربته وفي إجلابه عليه وفي غزوه إياه، وعرفنا إسلامه كيف أسلم، وخلاصه كيف خلص، على أنه إنما أسلم على يد العباس رضي الله عنه، والعباس هو الذي منع الناس من قتله وجاء به رديفاً إلى النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم وسأل أن يشرّفه وأن يكرمه وينوِّه به، وتلك يد بيضاء ونعمة غرّاء، ومقام مشهور، وخبر غير منكور. فكان جزاء ذلك من بنيه أن حاربوا علياً، وسمّوا الحسن، وقتلوا الحسين، وحملوا النساء على الأقتاب حواسر، وأرادوا الكشف عن عورة علي بن الحسين حين أشكل عليهم بلوغه، كما يصنع بذراري المشركين إذا دخلت ديارهم عنوة ...»[2].

---

(١) المقريزي، أبو العباس تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر، النزاع والتخاصم بين بني أمية وبني هاشم (وبذيله رسالة العلامة محمد بن عقيل العلوي: فصل الحاكم في النزاع والتخاصم)، إعداد وتعليق: صالح الورداني، الهدف للإعلام والنشر، [١٩٩٩م]، ص ٣١.

(٢) المصدر السابق: ص ٣٢.

تأثيرات السياسة الأموية على علم الجرح والتعديل

أولا: الطعن والغمز فيمن يشايع أهل البيت

قد يتّفق معنا البعض في أن سياسة البيت الأموي إزاء عترة الرسول صلّى الله عليه وآله كانت قائمة على العداوة والبغضاء، وأنهم فعلوا الكثير من الجرائم والمنكرات بحقّهم عليهم السلام وانحرفوا بذلك عن جادّة الإسلام القويم، ولكن تلك السياسة الجائرة - كما قد يتصور هذا البعض - أضحت جزءاً من التاريخ ولم يعد لها أيّ حضور أو تأثير في حياتنا المعاصرة؛ لذا فإن من الأفضل عدم استنزاف الوقت والجهد في بحثها ودراستها، والانصراف بدلاً عنها إلى أبحاث أخرى أكثر فائدة وجدوى.

لا يبدو لي هذا التصور سليماً، ولا مستوعباً لحجم التأثيرات الهائلة التي تركتها هذه السياسة الأموية على جميع مناحي الفكر الإسلامي ولا سيَّما على أهمّ مصدر لدى المسلمين بعد القرآن الكريم - أعني: السنّة النبوية الشريفة- وعلى التاريخ الحقيقي للإسلام، وما طال فهمنا لمجريات مجتمع الرسالة وما وقع فيه من أحداث وتشويهات.

لقد أوضحنا في أبحاث سابقة لنا: أن أتباع الإسلام الأموي من رجالات علم الجرح والتعديل أرسوا قاعدة في منتهى الخطورة، مفادها: أن الشخص ما لم يترضَّ على خصوم الإمام عليّ لا يعدّ من أهل السنّة، وأنّ مجرد التشيّع لعلي وأهل بيته عليهم السلام يوجب الطعن في قائله، ووضعه موضع التهمة والشكّ، وكان ممن وضع الأساس النظري لهذه القاعدة ابن

حجر العسقلاني في مقدّمة كتابه (فتح الباري شرح صحيح البخاري) المسمّى (هدي الساري) في الفصل الذي عقده لتمييز أسباب الطعن؛ قال:

«فصل: في تمييز أسباب الطعن في المذكورين، ومنه يتّضح من يصلح منهم للاحتجاج به ومن لا يصلح، وهو على قسمين:

الأول: من ضعّفه بسبب الاعتقاد، وقد قدَّمنا حكمه، وبيَّنا في ترجمة كل منهم أنه ما لم يكن داعية أو كان وتاب أو اعتضدت روايته بمتابع وهذا بيان ما رموا به ...»[١].

ثم يشرع في بيان أسباب الطعن التي منها «التشيّع» فيقول معرِّفاً:

«والتشيع: محبّة علي وتقديمه على الصحابة؛ فمن قدَّمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيّعه، ويطلق عليه: رافضي، وإلّا فشيعي، فإن إنضاف إلى ذلك السبُّ أو التصريح بالبغض فغالٍ في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشدّ في الغلوّ»[٢].

وفي حديثه عن أبي نُعيم الكوفي الفضل بن دُكَين بن حماد الملائي الذي طعن فيه لتشيعه، يتّضح أن أصل الطعن كان بسبب اتهامه بسبّ معاوية، يقول ابن حجر:

«الفضل بن دُكَين أبو نعيم الكوفي أحد الأثبات، قرنه أحمد بن حنبل في التثبّت بعبد الرحمن بن مهدي، وقال: إنه كان أعلم بالشيوخ من وكيع،

---

(١) ابن حجر أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني، هدي الساري مقدّمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق وتعليق: عبد القادر شيبة الحمد، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١، ص ٤٨٣.

(٢) المصدر السابق.

وقال مرة: كان أقلّ خطأً من وكيع. والثناء عليه في الحفظ والثبت الذي يكثر إلا أن بعض الناس تكلّم فيه بسبب التشيّع، ومع ذلك صحّ أنه قال: **ما كتبتْ عليَّ الحفَظة أني سببت معاوية. احتجّ به الجماعة»**[1].

ومن هنا فقد طعنوا في جملة واسعة من العلماء والحفّاظ والأئمة لا لشيء إلّا لأنهم طعنوا في معاوية، ولم يشفع لهم حتى القول بأفضلية الشيخين على عليّ. وممن أخذ على عاتقه تطبيق هذه القاعدة في كتبه ومصنّفاته الحافظ شمس الدين الذهبي. وحيث إنّ ذكْرَ قائمة بأسماء من طعن فيهم تبعاً لهذه القاعدة، يحتاج إلى عمل مستقلّ لا تستوعبه هذه الدراسة، فإننا سنقتصر للتمثيل على ذلك، على ذكر بعض أسماء الشخصيات التي لا يختلف عليها اثنان بانتسابها إلى المذهب السنّي وقولها بشرعية الخلافة الرسمية بعد رسول الله صلى الله عليه وآله واحترامها للصحابة والتزامها بالتديّن بما صحّ نقله عنهم.

١. فمن تلك الشخصيات: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد ابن البيِّع الحاكم النيسابوري.

وقد عرفنا في موضع سابق أن الذهبي قال عنه إنه: «صنَّف وخرَّج، وجرح وعدَّل، وصحَّح وعلَّل، وكان من بحور العلم» ثم طعن فيه بالقول: «على تشيّع قليل فيه»[2]. ومن يتابع كلمات الذهبي يعرف أن مردَّ هذا الطعن سببان:

الأول: تصحيحه لمجموعة من الأحاديث التي تتضمّن فضائل لعلي عليه السلام لم يستطع الذهبي فهمها، أو صَعُب عليه نسبتُها لعليّ، كما في حديث

---

(١) المصدر السابق: ص ٤٥٦.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج ١٧، ص ١٦٥.

الطير[1].

والثاني: انحراف الحاكم النيسابوري عن معاوية وعن أهل بيته كما نقل الذهبي عن ابن طاهر؛ قال الأخير:

«كان شديد التعصّب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنّن في التقديم

---

(١) الذي تعجَّب الذهبي من إخراج الحاكم له (والحاكم يصرّح -كما نقل الحكاية عنه الذهبي هنا وفي تذكرة الحفاظ- أنه لو صحّ هذا الحديث لما كان أحد أفضل من عليّ بعد النبي) مع أن ظاهر عبارة الذهبي هنا أنه نفسه يصحّح هذا الحديث (انظر: سير أعلام النبلاء: ج١٧، ص١٦٨-١٦٩)، وقد قال في كتابه (تذكرة الحفّاظ): «وأما حديث الطير، فله طرق كثيرة جداً قد أفردتها بمصنّف، ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل» (راجع: تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، ج٣، ص ١٦٤) ومع ذلك فهو يصف ما حكي عن الحاكم بشأن هذا الحديث بأنه «حكاية قوية!» (سير أعلام النبلاء: ج١٧، ص ١٦٩).

ومن الطريف أن الذهبي - وهو يستعرض الأحاديث التي أنكر على الحاكم تصحيحها في فضائل علي عليه السلام- يتعرّض لحديث: (**لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**) فيقول فيه: «وهذا أشكل الثلاثة [الحديثان الآخران هما: حديث الطير وحديث: **من كنت مولاه فعليّ مولاه**] فقد أحبّه قوم لا خلاق لهم، وأبغضه بجهل قوم من النواصب، فالله أعلم» (سير أعلام النبلاء: ج١٧، ص١٦٩) في حين إن شبيه هذا الحديث ورد في أبي بكر وعمر مرفوعاً عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: «لا يبغض أبا بكر وعمر مؤمن، ولا يحبّهما منافق». وقد اكتفى الذهبي بالتعليق عليه بالقول إن «متن الحديث حقّ لكنَّه ما صحّ مرفوعاً»!! ولم ير في معناه أيّ مشكلة! وقد علّق على هذا الحديث محقّق هذا الجزء من كتاب (سير أعلام النبلاء) أكرم البوشي بقوله: اتفق النقّاد على تكذيبه كما قال الحافظ في (التقريب). راجع: (سير أعلام النبلاء: ج١٦، ص٢١٦).

والخلافة، وكان **منحرفاً غالياً عن معاوية ... وعن أهل بيته، يتظاهر بذلك ولا يعتذر منه**، فسمعت أبا الفتح سمكويه بهراة، سمعت عبد الواحد المليحي، سمعت أبا عبد الرحمن السلمي يقول: دخلت على الحاكم وهو في داره، لا يمكنه الخروج إلى المسجد من أصحاب أبي عبد الله بن كرام، وذلك أنهم كسروا منبره، ومنعوه من الخروج. فقلت له: لو خرجت وأمليت في فضائل هذا الرجل حديثاً، لاسترحت من المحنة. فقال: **لا يجيء من قلبي، لا يجيء من قلبي**»[1].

٢. الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني النسائي.

قال عنه الذهبي: «وكان من بحور العلم، مع الفهم، والإتقان، والبصر، ونقد الرجال، وحسن التأليف. جال في طلب العلم في خراسان، والحجاز، ومصر، والعراق، والجزيرة، والشام، والثغور، ثم استوطن مصر، ورحل الحفّاظ إليه، ولم يبقَ له نظير في هذا الشأن»[2].

وقد نقل الذهبي كلمات الحفّاظ وأئمّة الجرح والتعديل في حقّه، فكان مما نقله عن الحافظ أبي علي النيسابوري أنه وصفه بـ: «**الإمام في الحديث بلا مدافعة**»، وعن الحافظ ابن طاهر عن سعد بن علي الزنجاني أنه قال عنه: «**إن لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشدّ من شرط البخاري ومسلم**»، وعن أبي عبد الله بن مندة أنه قال: «**الذين أخرجوا الصحيح وميّزوا الثابت من المعلول، والخطأ من الصواب أربعة: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو**

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج ١٧، ص١٧٤-١٧٥.

(٢) المصدر السابق: ج ١٤، ص ١٢٧.

عبد الرحمن النسائي»، بل إن الذهبي نفسه قال عنه: «**ولم يكن أحد في رأس الثلاثمئة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاري وأبي زرعة**».

ومع ذلك فقد طُعن عليه بالتشيّع! وكان مرادهم بذلك ليس عدم إيمانه بالخلافة الرسمية، ولا الطعن على الخلفاء أو الصحابة، ولا حتى تقديم الإمام علي عليه السلام على الشيخين، وإنما مجرد روايته لفضائل علي بن أبي طالب وانحرافه عن معاوية.

نقل الذهبي عن الوزير ابن حِنْزَابَة أنه سمع من محمد بن موسى المأموني (صاحب النسائي) إنكار قوم عليه تأليف كتاب (خصائص علي) وتركه تصنيف فضائل الشيخين، وحتى بعد أن صنّف النسائي لاحقاً مؤلّفاً بهذا الشأن، قيل: ألا تُخرج فضائل معاوية ...؟ فقال: أيّ شيء أخرج؟! حديث: (**اللَّهُم لا تُشبع بطنه**)؟ فما كان من السائل إلّا أن سكت[1].

ولكن إذا كان السائل سكت في هذه المرّة، فإن غيره سوف يصعِّد من موقفه معه ولن يتورّع عن استخدام العنف معه، بل إن النسائي استشهد ضحيّة موقفه هذا، من فضائل معاوية المزعومة، كما صرّح بذلك الحافظ محمد بن المظفّر وأبو عبد الله بن مندة والدارقطني وغيرهم.

قال الذهبي: «روى أبو عبد الله بن مندة، عن حمزة العقبي المصري وغيره، أن النسائي خرج من مصر في آخر عمره إلى دمشق، فسئل بها عن معاوية وما جاء في فضائله. فقال: لا يرضى رأساً برأس حتى يُفَضَّل؟ [أي على علي عليه السلام] قال: فما زالوا يدفعون في حضنيه حتى أُخرج من

---

(١) المصدر السابق: ج ١٤، ص ١٢٩.

المسجد، ثم حُمل إلى مكّة فتوفّي بها»[١].

ونظراً لكلّ ما تقدم قال الذهبي: «إن فيه قليل تشيّع وانحرافاً عن خصوم الإمام علي، كمعاوية وعمرو، والله يسامحه».

٣. الإمام الحافظ أبو محمد عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العبسي مولاهم الكوفي.

وصفه الذهبي[٢] فقال: «أول من صنّف المسند على ترتيب الصحابة بالكوفة»، و«كان صاحب عبادة وليل»، «وكان من حفّاظ الحديث، مجوداً للقرآن [...] وتصدّر للإقراء والتحديث».

ونقل توثيقه عن رجالات علم الجرح والتعديل كابن معين و أبي حاتم وأبي نعيم وغيرهم، وقال: «قال أحمد بن عبد الله العجلي: ثقة، رأس في القرآن، عالم به، ما رأيته رافعاً رأسه، وما رُئي ضاحكاً قط».

ومع أن الحافظ العبسي روى بسنده عن علي عليه السلام أنه قال: «خيرنا بعد نبيّنا أبو بكر وعمر» وهي رواية تدلّ - كما استنتج الذهبي ذلك وهو محقّ- على تقديمه الشيخين على عليّ، إلا أن ذلك لم يبرئه من الطعن عليه بالرفض! والمقصود رفضه لمعاوية وعموم خصوم الإمام علي وليس الخلفاء السابقين عليه عليه السلام. نقل ابن مندة أنه لم يدَع أحداً اسمه معاوية يدخل داره. فقيل: دخل عليه معاوية بن صالح الأشعري، فقال: ما اسمك؟ قال: معاوية. قال: والله لا حدَّثتُك، ولا حدَّثت قوماً أنت فيهم.

---

(١) المصدر السابق: ج ١٤، ص ١٣٢. وقد صحَّح الذهبي محلّ وفاته فقال: (وصوابه: إلى الرملة).

(٢) المصدر السابق: ج ٩، ص ٥٥٣-٥٥٧، رقم الترجمة: ٢١٥.

من هنا قال الذهبي: «صحب حمزة [بن حبيب أبو عمارة التيمي الكوفي الزيات القارئ (٨٠-١٥٦)]، وتخلّق بآدابه، إلا في التشيع المشؤوم، فإنه أخذه عن أهل بلده المؤسَّس على البدعة» و«كان ينال من خصوم علي»[1].

ثانيا: توثيق ومدح من يناصب أهل البيت

ما تقدّم نماذج أولية وسريعة من تطبيقات المعلَم الأول في الإسلام الأموي، وهو الطعن فيمن يحب علياً ويتوقّف أو ينال من خصومه، اخترناها من كلمات الحافظ شمس الدين الذهبي في كتابه الشهير (سير أعلام النبلاء) ودونها العشرات من التطبيقات الأخرى التي وردت في مصنّفات علماء التراجم والتاريخ أعرضنا عنها لأننا لا نريد في هذا البحث استيعاب هذه التطبيقات، وإنما نروم تكوين فكرة لدى القارئ بشأن بعض القضايا المفصلية في تاريخ الفكر الإسلامي تشكّل في نظرنا مفاتيح لا غنى له عن معرفتها حين يهمّ بقراءة هذا التاريخ وتقييمه، وسيكون بوسع القارئ الحصول على نماذج أكثر إذا ما عزم الوقوف بنفسه على هذه الظاهرة الخطيرة في تاريخنا الفكري.

هذا مع أن القاعدة المشار إليها أعلاه معكوسة أيضاً، أي أن أصحاب الإسلام الأموي كما يطعنون فيمن يحب علياً ويخاصم معاوية ويغمزون فيما يرويه وينقله من أخبار أو فيما يفصح عنه من مواقف، فإنهم في المقابل يوثّقون من يحبّ معاوية ويخاصم علياً ولا يجدون غضاضة في قبول ما يرويه، بل وصل الحدّ إلى تفضيلهم هؤلاء على من يشايع علياً ويحبّه واعتبارهم إيّاهم أوثق وأكثر احترازاً في الدين ممن يوالونه عليه السلام!

(١) المصدر السابق: ج ٩، ص ٥٥٥ و٥٥٦.

وهذا هو صريح ما ذهب إليه الشيخ ابن تيمية في أكثر من موضع في كتابه الشهير المولَّف وفقاً لتعاليم الإسلام الأموي (منهاج السنة النبوية) حين قال: «فقد انتظمت السياسة لمعاوية ما لم تنتظم لعليّ؛ فيلزم أن تكون رعية معاوية خيراً من رعية عليّ، ورعية معاوية شيعة عثمان وفيهم النواصب المبغضون لعليّ، فتكون شيعة عثمان والنواصب أفضل من شيعة عليّ»[1].

وقال: «الشيعة أجرأ على الكذب من النواصب»[2].

بل إن من يقرأ مقدّمة هذا الكتاب يجدها مكرَّسة بنحو كامل لبيان هذه الفكرة وشرعنتها، وتفسير أقوال جميع أئمة الفرق والمذاهب وأهل العلم والمعرفة في الإسلام وردّها إلى هذا القول.

النماذج على هذا الفريق كثيرة[3] وليس في نيّتنا استعراض أسمائهم وإنما نكتفي فقط بالإشارة إلى أن هناك من المحققين المعاصرين من صنَّف كتباً مهمّة تعرّض فيها إلى جملة واسعة منهم، بوسع القارئ العودة إليها في هذا الشأن، منها كتاب (العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل) للعلامة

---

(١) منهاج السنة النبوية، مصدر سابق: ج٥، ص٤٦٦.

(٢) المصدر: ج٧، ص٤٤٢.

(٣) منهم على سبيل المثال لا الحصر: عمر بن سعد بن أبي وقَّاص، وعروة بن الزبير وولده هشام بن عروة، وعوانة بن الحكم الكلبي، وحريز بن عثمان الرَّحَبِي الحِمْصي، وأزهر بن عبد الله بن جميع الحرازي، ولمازة بن زبار الأزدي الجهضمي، وعامر بن عبد الله بن قيس الأشعري، وقيس بن أَبي حازم البَجَلِي الكوفي، وعمران بن حطان بن ظبيان السدوسي، وعبدالله بن شقيق العُقيلي، ومغيرة بن مِقْسَم الضَّبِّي(مولاهم) الكوفي... وغيرهم الكثير. وبوسع القارئ العودة إلى كتب التراجم ليرى بنفسه توثيق هؤلاء ومدحهم والثناء عليهم.

محمد بن عقيل بن عبد الله العلوي (ت ١٣٥٠هـ)، ومنها كتاب (الإفصاح عن أحوال رواة الصحاح) للعلامة محمد حسن المظفر (ت ١٣٧٥هـ)، وله أيضاً: (رجال السنّة في الميزان).

ويطيب لي أن أختم هذه الدراسة بكلمة معبِّرة، كتبها العلوي في مقدمة كتابه (العتب الجميل) وهو يوضح سبب تأليفه لهذا الكتاب، تسلط الضوء بنحو جليّ على هذه الإشكالية التي وقع فيها رجالات الإسلام الأموي؛ قال رحمه الله:

«.. قرأت شيئاً من كتب أهل الجرح والتعديل، فلمحت فيها بعض ما يوجب العتاب [...] بل رأيت فيها جرح بعضهم لبعض الأئمة الطاهرين بما لا يسوغ الجرح به عند المنصفين، أو بما يحتملون ما هو أشدّ منه بمراتب للخوارج والنواصب المبعدين. رأيتهم إذا ترجموا لسادات أهل البيت أو لمن تعلَّق بهم، اختزلوا الترجمة غالباً وأوجزوا. وإذا ترجموا لأضدادهم أو لأذناب أعدائهم، أطالوا ولعذرهم أبرزوا. ومن المعلوم ما يوهمه الاختزال، وما يفهم من الإسهاب والاسترسال، رأيت فيها توثيقهم الناصبي غالباً، وتوهينهم الشيعي مطلقاً، ورأيت ورأيت.

لقد رابني من عامر أن عامراً ... بعين الرضا يرنو إلى من جفانيا
يجيء فيبدي الودّ والنصح غادياً ... ويمسي لحسّادي خليلاً مؤاخيا
فيا ليت ذاك الودّ والنصح لم يكن ... ويا ليته كان الخصيم المعاديا

فهالني هذا الصنيع، وأفظعني ذلك الحكم، واستغربته كلَّ الاستغراب، وقلت: إن هذا لهو التباب»[1].

---

(١) العلوي، محمد بن عقيل الحسيني الحضرمي، العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل، إعداد وتعليق: صالح الورداني، الهدف للإعلام والنشر، ص١٣-١٤.

المعلم الأول

القدح في العترة النبوية الطاهرة

(٣)

سيدة نساء العالمين الزهراء البتول عليها السلام وانتقاص ابن تيمية منها

- توطئة
- المحور الأول: منزلة الزهراء البتول في الأخبار النبويّة
  - ✓ المجموعة الأولى: أفضل نساء أهل الجنة
  - ✓ المجموعة الثانية: حسبك من نساء العالمين
  - ✓ تفضيل الزهراء البتول على من سواها
  - ✓ معنى السيادة المنسوبة إلى الزهراء
- المحور الثاني: موقف ابن تيمية من سيدة نساء العالمين
  - ✓ القدح في أهل البيت خطوة ممنهجة من ابن تيمية
    - فاطمة عليها السلام من طلّاب الدنيا
    - فعل فاطمة يشبه فعل المنافقين
    - هجران فاطمة الخليفة الأول قدح فيها
    - إيصاء فاطمة بدفنها ليلاً فعل تستحق عليه الذمّ
    - فاطمة فرّقت الجماعة وردّت حكم الله ...
    - جزعها على فوات الدنيا وحزنها على أمر فائت
    - ما يحكى عنها من القوادح كثير

توطئة

سبق أن أوضحنا في أكثر من موضع أن موضوع هذه الدراسة (= معالم الإسلام الأموي) في معلمها الأول هو مقام «أهل البيت عليهم السلام» عند هذا الإسلام وكيفية تعامل منظّريه مع عترة رسول الله صلى الله عليه وآله وما نالهم من رموز هذا الاتجاه وقادته السياسيين أو المفكّرين من تنقيص أو حطّ أو تجريح أو تصفية جسدية أو تعذيب وتنكيل.

وقد أوضحنا أيضاً أن مقصودنا من تعبير «أهل البيت» هو حصراً الخمسة من أهل الكساء (النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب والإمامان الحسن والحسين عليهم السلام والصدّيقة الزهراء عليها السلام) وهم المقصودون بآية التطهير في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[1]، وفي الحديث النبوي المتواتر والمعروف بحديث الثقلين. قال صلّى الله عليه وآله - على خلاف يسير في ألفاظه-: **«إنّي أوشك أن أُدعى فأجيب، وإني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا بعدي: الثقلين؛ أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ألا وإنهما لن يتفرّقا حتى يراد عليّ الحوض»**.

ومن الواضح أن المسلمين متّفقون على اختصاص الآية الشريفة المتقدّمة والحديث النبوي بالخمسة أصحاب الكساء، دون سواهم من نساء النبي أو

---

(١) الأحزاب: ٣٣.

بني عمومته، كما أن الجميع يعلم أن أحداً من هؤلاء - نساء النبي وبني عمومته- لم يتعرّض إلى تنقيص أو تجريح أو تصفية من قِبَل اتجاه الإسلام الأموي. من هنا فإن دخول الزهراء البتول عليها السلام في محور بحث هذه الدراسة واضح ولا يحتاج إلى عناية خاصة، إنما من المهم في هذه التوطئة أن نوضّح أمرين:

الأمر الأول: نشير فيه إلى تقسيم أبحاث هذا الجزء من الدراسة.

الأمر الثاني: نشير فيه إلى بعض الأصول والأسس المهمّة التي تبتني عليها هذه الأبحاث والتي ينبغي للقارئ الكريم أن يستوعبها ويضعها نصب عينيه قبل قراءته ومتابعته لها.

الأمر الأول: تقسيم البحث

يتركّز الحديث في هذا الجزء من دراستنا على محورين:

المحور الأول: وفيه نأتي على ذكر بعض أهمّ النصوص الدالّة على فضائل الزهراء البتول عليها السلام ومناقبها ومقاماتها بحسب أوثق المصادر وأصحّها عند مدرسة الصحابة.

المحور الثاني: ونأتي فيه على ذكر موقف منظّر وشيخ الإسلام الأموي (ابن تيمية الحرّاني) من الصدّيقة الزهراء عليها السلام وكيفية فهمه لشخصيتها وتعامله مع فضائلها ومناقبها، وهل تلقّاها بالقبول والرضا أم أنه اختار أن يتعامل معها كما تعامل مع فضائل أمير المؤمنين عليه السلام - ولاحظنا هذا سابقاً- بالتكذيب والرفض والتأويل؟

الأمر الثاني: الأسس والأصول التي يقوم عليها البحث

قبل الدخول في تفاصيل البحث، على القارئ الكريم أن يستحضر نقطتين

هامّتين تشكّلان الأساس الذي تقوم عليه هذه الأبحاث والأسلوب المعتمد فيها، ولولا الانطلاق من هذين الأصلين لم يكن البحث يمتلك مسوّغاته العلمية المطلوبة، وقد سبق أن أشرنا لهما في أكثر من مناسبة، وإنما نعيد الكّرة هنا لمزيد إيضاحٍ ولكي يضعهما القارئ الكريم نصب عينيه، وهذان الأصلان هما:

الأصل الأول: وهو أصل قرآني يتعلّق بطبيعة شخصية رسول الله صلى الله عليه وآله والأساس الذي تقوم عليه أو تتحرّك في ضوئه، وعلاقة ذلك بالبعد الإلهي أو بالحقيقة، وهذا أصل يتأسّس عليه كلُّ المعتقد والتشريع الإسلاميين وجميع ما صدر من رسول الله صلى الله عليه وآله (قولاً أو فعلاً أو تقريراً)، وقد حسم النصُّ القرآنيُّ النقاشَ في هذا الموضوع؛ إذ قال سبحانه: **﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنْ الهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾**[1] وغير ذلك من النصوص القرآنية التي تشكّل الأساس الذي تقوم عليه حجّية السنة النبوية وارتباط هذه السنّة بالعصمة الإلهية، ولولا الإيمان بهذا الأصل لما كان للنصوص الواردة في الزهراء البتول عليها السلام، بل وجميع أصحابه وغيرهم، قيمة تذكر، ولكان من الممكن تفسير ما يصدر عن رسول الله صلى الله عليه وآله بمنطق العاطفة والرغبات أو الفهم الشخصي وليس منطق الوحي والسماء.

الأصل الثاني: وهو أصل يتعلّق بطريقة عملنا في هذه الأبحاث وما ننقله من نصوص أو ما نعتمده من مصادر في توثيق الأفكار التي نذكرها، فقد اشترطنا نقلها من كتب ومصادر مدرسة الصحابة بشرطين:

الشرط الأول: أن تكون هذه النصوص والأحاديث صحيحة أو حسنة

---

(١) النجم:٣-٤.

أو مقبولة لدى علماء الجرح والتعديل المنتمين إلى هذه المدرسة.

الشرط الثاني: أن تكون هذه النصوص والأحاديث مما يحظى بالقبول والرضا عندنا، أي أنها صحيحة بحسب تراثنا عن مدرسة أهل البيت عليهم السلام. وعليه فلا مجال لأن يعترض معترض علينا بالقول: إن المصادر التي تنقلون عنها أحاديث فضائل أهل البيت عليهم السلام هي ذاتها ورد فيها فضائل غيرهم، ومن ثَمَّ إذا قبلتم بالقسم الأول فإنكم ملزمون بقبول القسم الثاني دون فرق يُذكر، وإلاّ فلو لم تكن هذه الكتب حجّة عليكم وكنتم تردّون بعضها، فعليكم ردّ الجميع ورفضه وعدم الاحتجاج به.

لأننا نقول: إن هذا الاعتراض غير وجيهٍ، فإننا إنما ننقل تلك الأخبار لموافقتها تراثنا الخاصّ الوارد عن العترة عليهم السلام أو لأنها تأتي من باب القاعدة القائلة: (ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم) وليس استشهادنا بها نابعاً من إيماننا بصحّة هذا التراث في نفسه وبمعزل عن هذين الاعتبارين.

المحور الأول: منزلة الصديقة الزهراء في الأخبار النبوية

نظراً إلى وفرة الأخبار المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وآله في مناقب وفضائل الزهراء البتول عليها السلام وانعقاد نيّتنا في هذه الأبحاث على مجرّد التدليل على سموّ مقام هذه الإنسانة العظيمة، وبيان ما تعرّضت له من تنقيص وطعن من قبل اتجاه الإسلام الأموي، وليس جَمْع كلّ ما ورد في هذا الشأن، فإننا سنقتصر على إيراد عددٍ محدودٍ من تلك الأخبار، وتوزيعها على مجموعتين، لكلّ مجموعة عنوانها العام الذي يشكّل عنصراً مشتركاً تتّفق عليه جميع الأخبار الوارد ذكرها.

تنويه هامّ: تعدّد طرق الحديث تعني تعدّد الحديث

قد يلاحظ القارئ غير المتخصّص بمثل هذه الأبحاث، تكرّر ذكر الراويات ذات المضمون الواحد، فيتصور أن تلك «**الروايات**» ما هي في الواقع إلا رواية «**واحدة**»، ومن ثَمَّ قد يتساءل: ما هو مبرّر سرد كلّ تلك الروايات مادامت لا تضيف على مضمون سابقاتها شيئاً؟

القاعدة في علم الحديث تقول: إن تعدّد طرق الحديث تعني تعدّد الحديث؛ بمعنى: أن سلسلة الناقلين لمتن الحديث إنْ تعدّدت وكثرت في كل طبقة فلا يكون الحديث (= المتن) واحداً وإن لم يختلف مضمونه، بل يكون حديثاً متواتراً أو مستفيضاً أو غير ذلك من أقسام.

بعبارة أخرى: إن مصطلح «**خبر واحد**» عند الباحثين في علمي الدراية وأصول الفقه له معنى «**خاصّ**» لا يتعلّق بـ«**مضمون الخبر**»، بل بطرق نقل

ذلك المضمون. فإنْ تعدد نَقَلَةُ الخبر في كلّ طبقة بنحو يمتنع على جميعهم أن يتواطئوا على الكذب، فالخبر حينها يسمّى بـ«**المتواتر**»، وإن لم يمتنع ذلك -أي كان من الممكن أن يجتمعوا على الكذب- فهو خبر «**آحاد**».

نعم، ينقسم «**الخبر المتواتر**» باعتبار وحدة مضمونه **لفظاً** وعدمها إلى قسمين: فإن توحَّد مضمون الخبر ومتنه لفظاً، سمِّي حينها بـ«**المتواتر اللفظي**». وإن اختلف مضمونه ومتنه في اللفظ، سمِّي بـ«**المتواتر المعنوي**». وهذا الأخير يعني: أن مفاد الخبر ومعناه متواتر بالرغم من اختلاف ألفاظه.

ومسألة تسمية الخبر «**واحداً**» لا ترتبط بعنصر العدد فقط، أي: ليس مجرد «كمّ» الناقلين للحديث في كل طبقة هو الذي يلعب الدور الوحيد في رفع الخبر إلى مستوى الأخبار المتواترة، إنما هناك عناصر أخرى «كيفيّة» تتعلق بطبيعة شخصية الناقلين ومستوى ضبطهم أو طبيعة مضمون الخبر، وكلّ ما يمنع من نشره؛ من ظروف اجتماعية أو سياسية أو غيرهما، وبالتالي كلما زاد عدد الناقلين في أمثال هذه الظروف المانعة من إذاعة هذا الخبر، زاد هذا الخبر قوّة وصحّة واعتباراً.

وهذا الذي نقوله هنا عن علاقة عدد الناقلين وطبيعتهم والظروف المحيطة بهم وتأثير ذلك على تفسيرنا لكون الخبر واحداً أو متواتراً، هو النظرية الأحدث في علم الأصول الإمامي الحديث في هذا الشأن القائمة على «**حساب الاحتمال**»، وهي النظرية التي أرست دعائمها المدرسة الأصولية العظيمة للإمام الشهيد السيد محمد باقر الصدر رضوان الله عليه ... وتفصيل هذا الأمر بأكثر من هذه الإشارة، موكول إلى محلّه من مباحث علم أصول الفقه.

إذن، على القارئ الكريم أن يعرف أن نقل مجموعة من الأخبار تختلف بحسب طرقها وتشترك في مضمونها، لا يجعل منها «خبر آحاد»؛ إذ النظر عند علماء دراية الحديث في كون الخبر من الآحاد أو من المتواتر، هو طرق نقل الخبر لا نفس مضمونه بمعزل عن تلك الطرق.

سوف نأتي على ذكر سند الأخبار التي سنسردها كاملاً بالرغم مما قد يوجبه ذلك من تطويل؛ وذلك لكي يقف القارئ بنفسه على تعدد طرق تلك الأخبار واختلافها، وأنها ليست خبراً واحداً كما قد يُظنّ لأول وهلة.

المجموعة الأولى: أفضل نساء أهل الجنة

وردت تحت هذا العنوان العديد من الأخبار التي تنصّ على أن الصدّيقة فاطمة الزهراء عليها السلام واحدة من جملة نساء (محدودات العدد ومعرَّفات في تلك الأخبار بنحو صريح) هن أفضل نساء أهل الجنة.

وإليك عزيزي القارئ بعض تلك الأخبار والروايات:

١. ما ورد في (مسند) الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) حيث قال: (حدثنا يونس، حدثنا داود بن أبي الفرات، عن علباء، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: خطّ رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم في الأرض أربعة خطوط، قال: **تدرون ما هذا؟** فقالوا: الله ورسوله أعلم، فقال رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم: **أفضل نساء أهل الجنة خديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد، وآسية بنت مزاحم امرأة فرعون، ومريم ابنة عمران**)[1].

---

(١) ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦- ١٩٩٥، مج٤، حقّق هذا الجزء وخرَّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، ص٤٠٩، الحديث ٢٦٦٨.

وقد علّق على هذا الحديث محقّقا هذا الجزء من الكتاب (شعيب الأرنـؤوط وعادل مرشد) بقولهما: «إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح»[١].

٢. ما ورد أيضاً في (مسند) أحمد، قال: (حدّثنا أبو عبد الـرحمن، حـدّثنا داود، عن علباء، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: خطّ رسـول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلَّم في الأرض أربعة خطوط، قال: أتدرون مـا هـذا؟ قـالوا: الله ورسوله أعلم. فقال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلَّم: **أفضل نساء أهل الجنة خديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد، ومريم بنت عمران، وآسية بنت مزاحم امرأة فرعون**)[٢].

وقد علق عليه (شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد) أيضاً بقولهما: «إسـناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح»[٣].

٣. ما ورد أيضاً في (مسند) أحمد، قال: (حدثنا عبد الصمد، حدثنا داود، قال: حدثنا علباء بن أحمر، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن رسـول الله صـلّى الله عليه [وآله] وسلَّم خـطّ أربعـة خطـوط، ثـم قـال: **أتـدرون لم خططـتُ هـذه الخطوط**؟ قالوا: لا . قال: **أفضل نساء الجنة أربع: مريم بنت عمـران، وخديجـة بنت خويلد، وفاطمة ابنة محمد، وآسية ابنة مزاحم**)[٤].

وقد علّق عليـه (شـعيب الأرنـؤوط وعـادل مرشـد) بقـولهما: «إسـناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح»[٥].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق، مج٥، ص٧٧، الحديث ٢٩٠١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق، ص١١٣، ٢٩٥٧.

(٥) المصدر السابق.

٤. ما ورد في (مسند) أبي يعلى الموصلي(ت ٣٠٧ هـ)، قال: (حدّثنا زهير، حدثنا يونس بن محمد، حدثنا دواد بن أبي الفرات عن علباء عن عكرمة عن ابن عباس قال : خطّ رسول الله صلى الله عليه و سلم في الأرض أربعة خطوط فقال : **أتدرون ما هذا؟** قالوا : الله ورسوله أعلم، فقال رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم: **أفضل نساء أهل الجنة خديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد، ومريم بنت عمران، وآسية بنت مزاحم امرأة فرعون)**[1].

وقد علّق عليه محقق الكتاب (حسين سليم أسد) بقوله: «إسناده صحيح، [...]. وأخرجه أحمد من طريق يونس بن محمد المؤدّب، بهذا الإسناد، وصحَّحه الحاكم وأقرّه الذهبي. وأخرجه أحمد من طريق داوود بن أبي الفرات، به. وذكره الهيثمي في (مجمع الزوائد) في (المناقب) في (باب فضل خديجة بنت خويلد) وقال: رواه أحمد، وأبو يعلى، والطبراني، ورجالهم رجال الصحيح»[2].

٥. ما ورد في (شرح مشكل الآثار) لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١ هـ)، قال: (وما قد حدثنا إبراهيم بن أبي داود، حدثنا علي بن عثمان اللاحقي البصري، حدثنا داود بن أبي الفرات، عن علباء بن أحمر، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: خطّ النبي عليه السلام أربعة خطوط، ثم قال: **أتدرون ما هذا؟** قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: **أفضل نساء أهل الجنة خديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد، ومريم بنت عمران، وآسية بنت مزاحم**

---

(١) أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى التميمي، مسند أبي يعلى الموصلي، حقّقه وخرّج أحاديثه: حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية ـ دمشق، ج٥، ص١١٠، الحديث ٢٧٢٢.

(٢) المصدر السابق.

امرأة فرعون)[١].

قال محقق الكتاب شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح. علي بن عثمان اللاحقي وثّقه أبو حاتم فيما نقله عنه ابنه في (الجرح والتعديل)، وذكره ابن حبان في (الثقات) وباقي رجاله رجال الصحيح. ورواه أحمد والطبراني والحاكم من طريق داود بهذا الإسناد، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي»[٢].

المجموعة الثانية: حسبك من نساء العالمين

العنوان الثاني الذي يمكن ملاحظته في النصوص النبوية وهي تتحدث عن الصدّيقة الزهراء هو ما ورد تحت عنوان «حسبك من نساء العالمين»، ومن تلك الأخبار والروايات ما يلي:

١. ما جاء في (فضائل الصحابة) لأحمد بن حنبل؛ قال: (حدثنا عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر، عن قتادة، عن أنس، أن النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم قال: **حسبك من نساء العالمين مريم ابنة عمران، وخديجة بنت خويلد، وفاطمة ابنة محمد، وآسية امرأة فرعون**)[٣].

---

(١) الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، شرح مشكل الآثار، حقَّقه وضبط نصه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، سنة ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م، ج١، ص ١٤٠-١٤١، الحديث: ١٤٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد، فضائل الصحابة، حقّقه وخرّج أحاديثه: وصي الله بن محمد عباس، دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م، ج١، ص١٩٦-١٩٧، الحديث: ١٣٢٥.

قال محقّق الكتاب (وصي الله بن محمد عباس): «إسناده صحيح لغيره [...]».

٢. وجاء في (صحيح سنن الترمذي) لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٩٩٩ هـ): (حدّثنا أبو بكر بن زنجويه، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه: أن النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم قال: **حسبك من نساء العالمين مريم ابنة عمران وخديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد وآسية امرأة فرعون**)[1].

قال الألباني: «صحيح، قال أبو عيسى [الترمذي]: هذا حديث صحيح».

٣. ما ورد في (مسند) أبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧ هـ)، قال: (حدثنا محمد بن مهدي، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن قتادة، عن أنس: أن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم قال: **حسبك من نساء العالمين مريم بنت عمران وخديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد وآسية امرأة فرعون**)[2].

وقد صحَّح هذا الحديث محقق الكتاب حسين سليم أسد[3].

٤. ما جاء أيضاً في (شرح مشكل الآثار) للطحاوي (ت ٣٢١ هـ)، قال:

---

(١) الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح وضعيف سنن الترمذي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية للطبعة الجديدة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م، ج٣، ص٥٧٣، الحديث ٣٨٧٨. أقول: ليلاحظ أن التصحيح هنا باعتبار نفسه لا أنه صحيح لغيره كما في طريق «فضائل الصحابة» أعلاه.

(٢) أبو يعلى الموصلي، المسند، مصدر سابق، ج٥، ص٣٨٠، الحديث ٢٧٢٢

(٣) لم ينصّ المحقّق على تصحيحه بنحو صريح، لكن هذا ما يفهم من كلامه؛ إذ بعد تردّده في توثيق محمد بن مهدي الوارد في هذا الإسناد، صحَّح الحديث بطرق أخرى (كطريقه في مصنّف عبد الرزاق) وذكر شاهداً على الحديث مما ورد في الصحيحين، وعليه يمكن أن يكون هذا الحديث صحيحاً «لغيره» في نظره وفقاً لتلك الشواهد.

«قد حدثنا علي بن عبد الرحمن بن محمد بن المغيرة أبو الحسن، قال حدثنا يحيى بن معين، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن قتادة، عن أنس، أن النبي عليه السلام قال: **حسبك من نساء العالمين مريم بنت عمران وخديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد وآسية امرأة فرعون**»(١).

قال محقّق الكتاب شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح على شرط الشيخين، وهو في المصنّف. ورواه الترمذي وابن حبان وأحمد والحاكم من طرق عن عبد الرزاق، بهذا الإسناد. وقال الترمذي: هذا حديث صحيح»(٢).

٥. ما جاء في (مسند) أحمد، قال: (حدثنا عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر، عن قتادة، عن أنس، أن النبيّ صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم قال: **حسبك من نساء العالمين مريم ابنة عمران وخديجة بنت خويلد وفاطمة ابنة محمد وآسية امرأة فرعون**)(٣).

قال محقق الكتاب شعيب الأرنؤوط في تعليقة هامّة على هذا الحديث ننقل معظمها لمزيد الفائدة:

«إسناده صحيح على شرط الشيخين. وهو في (مصنف عبد الرزاق)، وفي تفسيره، ومن طريقه أخرجه المصنف أيضاً في (فضائل الصحابة)، والترمذي، وابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)، وأبو يعلى، والطحاوي في (شرح مشكل الآثار)، وابن حبان، والسراج في (مسنده) كما في (الاستيعاب)، والطبراني في (المعجم الكبير)، والحاكم، وأبو نعيم في (الحلية)، والبغوي في (شرح السنّة)، وفي (التفسير).

وأخرجه المصنّف في (فضائل الصحابة)، ومن طريقه الحاكم عن عبد

---

(١) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، مصدر سابق، ج١، ص١٤٠، ح ١٤٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، مج١٩، ص٣٨٣، الحديث ١٢٣٩١.

الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن أنس.

وأخرجه ابن أبي عاصم في (الآحاد)، والطبري، وابن عدي، والطبراني في (الكبير)، والخطيب في (تاريخ بغداد)، وابن عبد البر في (الاستيعاب)، وابن الأثير في (أسد الغابة) من طريق أبي جعفر الرازي، عن ثابت، عن أنس. وأبو جعفر سيئ الحفظ. لكن حديثه حسن في المتابعات وهذا منها.[...]»[1].

الفرق بين المجموعتين في موضوع التفضيل

من الملاحظ أن التعبير النبوي الشريف اختلف من المجموعة الأولى (أفضل نساء أهل الجنة) عنه في المجموعة الثانية (حسبك من نساء العالمين) فهل لهذا الاختلاف في التعبير من فرق بين هاتين المنقبتين والفضيلتين؟

الواقع أن مناشئ التفضيل بين بني البشر تختلف بحسب النشأة التي يعيشون فيها، فالنشأة الدنيوية لا تنفكّ تخضع في هذا المجال إلى مجموعة من الاعتبارات العقلائية التي تتواضع عليها المجتمعات وتحظى لديها بالقبول والاهتمام، ومَرَدّ هذه الاعتبارات في الغالب هو مقدار ما يعلّق عليها الناس من مصالح ومنافع اجتماعية، فقد يتفاضل الناس بالمال أو السلطة أو الجمال أو المناصب الاجتماعية وغيرها ... ومن الواضح أن هذه المعايير هي معايير دنيوية تستمدّ قيمتها من هذه النشأة فقط.

أما النشأة الأخروية فإن معاييرها في التفاضل تستمدّ قيمتها بمقدار ارتباطها بالله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ﴾[2] وهذه الكرامة الإلهية والقرب منه تعالى هي التي تشكّل جوهر الرؤية الدينية في قيمة المرء

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الحجرات: ١٣.

وتفضيله على ما سواه، وليس للبعد الاجتماعي الدنيوي تأثير يذكر، بل القيمة جميعها للإيمان الخالص وطهارة الروح والاعتقاد السليم والعمل الصالح الذي يراد به وجه الله سبحانه.

إن اختلاف التعبير في المجموعتين يعود إلى فكرة أن الفضل لهذه النساء الأربع إنما يعود إلى شدّة تعلّقهن بمعايير الكرامة الإلهية. فالنصّ في المجموعة الأولى (أفضل نساء أهل الجنة) الذي يرتبط بالآخرة، كاشف عن معنى النصّ في المجموعة الثانية (حسبك من نساء العالمين) المرتبط بالدنيا، بمعنى أن الأفضلية تلك فرع هذا الحصر في ارتقاء سُلّم الكمالات في هذه الدنيا.

وبعبارة أخرى: إن النصّ الأول يشير إلى الأفضلية في الآخرة وكاشف في الوقت ذاته عن أفضلية في هذه النشأة الدنيوية عبّر عنه النص الثاني، وهذا الأخير وإن كان «محلّ» الأفضلية فيه هو هذه النشأة الدنيوية إلا أن «معيار» هذا التفاضل هو القرب والكرامة الإلهية وليس المعيار الاجتماعي الدنيوي الذي تواضع الناس على قبوله والخضوع له؛ ووفقاً لهذا وانطلاقاً منه صارت هذه النساء الأربع أفضل نساء أهل الجنة.

تفضيل الصديقة الزهراء على من سواها

أما بالنسبة للمفاضلة بين هذه النساء الأربع، فينبغي قبل الحديث عنها بيان نقطتين هامتين:

النقطة الأولى: أن التسلسل والترتيب في ذكر أسماء النساء الأربع في هذه الأحاديث لا علاقة له بفضل كل واحدة منهن على الأخرى[1]؛ وذلك

---

(١) خلافاً لما ذهب إليه نور الدين علي بن سلطان محمد الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ) الذي استظهر ذلك من رواية أنس، ثم عاد وتوقّف عن التفضيل بينهن (بإضافة

لاختلاف الترتيب وتفاوته من حديث إلى آخر، وهذا واضح لمن يلقي نظرة على الأحاديث التي تقدّم ذكرها.

النقطة الثانية: أن النساء الأربع المذكورات لسن في رتبة واحدة من حيث الفضل، بل بينهن تفاوت وتفاضل، وهذه القضية قضية عقدية قرآنية روائية، وقعت "في نفسها" مورداً للخلاف بين علماء المسلمين، وأعني بكلمة «في نفسها» أن الخلاف في هذه القضية ليس خلافاً مذهبياً مرتبطاً بمعارضة مدرسة أهل البيت عليهم السلام، بل هي مما وقع بشأنها الخلاف بين نفس أعلام مدرسة الصحابة دون أن يكون لخلافهم علاقة بموقف مدرسة أهل البيت، فبعد أن اتفقوا على أن هؤلاء النسوة الأربع هن الأفضل بين نساء العالمين[1] وأنه لا يوجد من هي أفضل منهن، اختلفوا بينهم فيمن هي

عائشة) معلّلاً ذلك بقوله: «إذ ليس في المسألة دليل قطعيّ، والظنّيّات متعارضة غير مفيدة للعقائد المبنيّة على اليقينيات». وسيتّضح لاحقاً فساد هذا التعليل. انظر كتابه: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الفكر ـ بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م، ج٩، ص ٣٩٩٤. وانظر موقف الحافظ ابن حجر الرافض للترتيب في: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً وأشرف على مقابلة نسخه المطبوعة والمخطوطة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصحّحه وأشرف على طبعه: محبّ الدين الخطيب، دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٧٩، ج٧، ص ١٣٦.

(١) خلافاً لمن افترض جزافاً تقييد إطلاق تلك الأخبار وغيرها بالبوالغ من النساء في عصرهن. نقله ابن حجر عن ابن التين ثم نعته بالضعيف، راجع (فتح الباري): ج٧، ص١٣٥. أو تقييدها بمرحلة ما قبل «حصول كمال عائشة ووصولها إلى وصال الحضرة» كما قاله الملا علي القاري (راجع له: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، مصدر سابق، ج٩، ص٣٩٩٤).

الأفضل من بينهن[١].

النصوص الدالّة على أفضلية الصدّيقة الزهراء عليها السلام

ما نعتقده تبعاً للنصوص النبوية هو أفضلية الصديقة الزهراء عليها السلام على من عداها، وهناك عدة أخبار في هذا المجال يمكن الاستدلال بها، نكتفي بالإشارة إلى بعضها:

١. ما ورد في (صحيح البخاري) في باب مناقب فاطمة عليها السلام، حيث قال البخاري: قال النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم: «**فاطمة سيدة نساء أهل الجنة**»[٢].

أقول: ومقتضى الإطلاق يقتضي كونها سيدة نساء الجنة بنحو لا يشاركها فيها أحد.

٢. ما ورد في (صحيح سنن الترمذي: ج٣، ح٣٧٨١): (حدّثنا عبد الله بن عبد الرحمن وإسحق بن منصور، قالا: أخبرنا محمد بن يوسف، عن إسرائيل، عن ميسرة بن حبيب، عن المنهال بن عمرو، عن زر بن حبْيش، عن حذيفة، قال: سألتني أمّي: متى عهدك؟ - تعني بالنبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم - فقلت: ما لي به عهد منذ كذا وكذا. فنالت مني، فقلت لها: دعيني آتي النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم فأصلّي معه المغرب وأسأله أن يستغفر لي ولك، فأتيت النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم، فصلّيت معه المغرب، فصلّى حتى صلّى

---

(١) راجع: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٩، ص ١٠٩.

(٢) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر ـ بيروت، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م، ص ٧١٧.

العشاء ثم انفتل فتبعته، فسمع صوتي فقال: من هذا حذيفة؟ قلت: نعم، قال: ما حاجتك؟ غفر الله لك ولأمّك، ثم قال: إن هذا ملك لم ينزل الأرض قطّ قبل هذه الليلة، استأذن ربَّه أن يسلِّم علي ويبشِّرني بأنَّ فاطمة سيِّدة نساء أهل الجنة وأنّ الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة»[١].

قال [أي الترمذي]: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل. وقال الألباني: صحيح»[٢].

٣. ما ورد في (مسند أحمد)، قال: (حدثنا حسين بن محمد، حدثنا إسرائيل، عن ميسرة بن حبيب، عن المنهال بن عمرو، عن زر بن حبيش، عن حذيفة قال: سألتني أمّي: منذ متى عهدك بالنبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم؟ قال: فقلت لها: منذ كذا وكذا، قال: فنالت مني وسبّتني، قال: فقلت لها: دعيني، فإني آتي النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم فأصلّي معه المغرب، ثم لا أدعه حتى يستغفر لي ولك، قال: فأتيت النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم فصلّيت معه المغرب، فصلّى النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم [إلى] العشاء، ثم انفتل فتبعته، فعرض له عارض فناجاه، ثم ذهب فأتبعته، فسمع صوتي فقال: من هذا؟ فقلت: حذيفة، قال: ما لك؟ فحدّثته بالأمر، فقال: غفر الله لك ولأمك، ثم قال: أما رأيت العارض الذي عرض لي قبيل؟ قال: قلت: بلى، قال: فهو ملك من الملائكة لم يهبط الأرض قطّ قبل هذه الليلة، استأذن ربّه أن يسلّم علي، ويبشّرني أن الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة، وأن فاطمة سيدة نساء أهل

---

(١) الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح وضعيف سنن الترمذي، مصدر سابق، ج٣، ص، ٥٤١، ح٣٧٨١.

(٢) المصدر السابق: ص ٥٤١-٥٤٢.

الجنة)[1].

أقول: هذا الحديث ينقل بأكثر من لفظ. فتارة ينقل مطوّلاً كما ورد أعلاه، وتارة ينقل مختصراً مقتصِراً على ذكر الحسنين عليهما السلام[2]، وتارة ثالثة بدون الإشارة إليهم جميعاً[3].

٤. ما ورد في (صحيح الجامع الصغير وزياداته): (**أتاني ملك فسلّم علي، نزل من السماء لم ينزل قبلها، فبشّرني أن الحسن و الحسين سيّدا شباب أهل الجنة و أن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة**)[4].

٥. وفي (سير أعلام النبلاء): (ميسرة بن حبيب: عن المنهال بن عمرو، عن زر، عن حذيفة: سمع النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم يقول: **هذا ملك لم ينزل قبل هذه الليلة، استأذن ربّه أن يسلّم علي، ويبشّرني بأن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة، وأن الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة**. حسنَّه: الترمذي)[5].

---

(١) ابن حنبل، المسند، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م، ج٣٨ (حقّق هذا الجزء وخرَّج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وجمال عبد اللطيف وسعيد اللحام)، ص ٣٥٣-٣٥٤، ح٢٣٣٢٩. أقول: وقد ذكر محقّقو الكتاب العديد من مصادر هذا الحديث، فراجع.

(٢) المصدر السابق: ج٣٨، ص٣٥٥، ح٢٣٣٣٣.

(٣) المصدر السابق: ج٣٨، ص٤٢٩، ح٢٣٤٣٦.

(٤) الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزياداته، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م، ج١، ص٧٧ و٦٩، الأحاديث: ٧٩ و١٣٨٢ و٢٢٥٧.

(٥) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، أشرف على تحقيق الكتاب وتخريج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ج٣ (حقّق هذا الجزء: محمد نعيم العرقسوسي ومأمون الصاغرجي)، ص ٢٥٢.

وقد علَّق محقق الكتاب شعيب الأرنؤوط على كلام الذهبي فقال: «وهو كما قال [أي من تحسين الترمذي له]، [...]، وأخرجه أحمد، والخطيب، وإسناده صحيح، وصحَّحه الحاكم، ووافقه الذهبي، وصحَّحه ابن حبان لكنه اختصره».

٦. وفي حديث لأبي الثناء شهاب الدين الحسيني الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ ـ ١٨٥٤م) في كتابه (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) عند ذيل الآية ٤٢ من سورة آل عمران: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾، قال:

«والمراد من نساء العالمين: قيل: جميع النساء في سائر الأعصار، واستُدلّ به على أفضليّتها على فاطمة وخديجة وعائشة [...]، وقيل: المراد نساء عالمها؛ فلا يلزم منه أفضليّتها على فاطمة رضي الله تعالى عنها [...]، وإلى هذا ذهب أبو جعفر [الإمام الباقر] رضي الله تعالى عنه، وهو المشهور عن أئمّة أهل البيت. والذي أميل إليه: أن فاطمة البتول أفضل النساء المتقدّمات والمتأخّرات؛ من حيث إنها بضعة رسول الله صلَّى الله تعالى عليه [وآله] وسلَّم، بل ومن حيثيات أخر أيضاً، ولا يعكر على ذلك الأخبار السابقة؛ لجواز أن يراد بها أفضلية غيرها عليها من بعض الجهات وبحيثية من الحيثيات، وبه يجمع بين الآثار. وهذا سائغ على القول بنبوّة مريم أيضاً؛ إذ البضعة من روح الوجود وسيّد كلّ موجود لا أراها تقابَل بشيء. وأين الثريّا من يد المتناول؟»[1].

(١) الآلوسي، أبو الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ج٣، ص١٥٥.

معنى السيادة المنسوبة إلى الصدّيقة فاطمة الزهراء عليها السلام

من المهم هنا أن يستوعب القارئ الكريم ملاحظة في غاية الأهمية وهي أن «السيادة» التي نسبتها الأحاديث السابقة على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله للزهراء عليها السلام ليست ناشئة من منطلق عاطفي أو شخصي[١]، ورسول الله صلى الله عليه وآله أرفع مكانةً من أن تكون أحكامه منشؤها العاطفة والرغبة الشخصية؛ وهو الذي نصّ القرآن الكريم على أنه ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[٢]، إنما هي ناشئة ومرتبطة بنفس الشخص ومدى قربه من الله ورسوخ علاقته به تعالى وخلوص نواياه في أعماله وطهارة سريرته ونقائها، وهذا هو المعيار القرآني في تقييم الإنسان وعمله؛ قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى * وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى * ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا﴾[٥].

إنها سيادة تختلف عمّا تعارف عليه الناس في علاقتهم اليومية في هذه النشأة الدنيوية من تسمية بعضهم البعض «سيداً» أو «سيدةً» تبعاً لما تسالموا

---

(١) وهو ما يحاوله البعض حين يتناول تلك الأحاديث فيرجع أفضلية الصديقة الزهراء عليها السلام إلى بنوّة صُلبية نَسَبية تحت عنوان مموّه وهو «شرف الأصل» (راجع تفسير ابن القيم كما نقله ابن حجر في فتح الباري: ج٧، ص١٠٩).

(٢) النجم: ٣-٤.

(٣) المدثر: ٣٨.

(٤) النجم: ٣٩-٤١.

(٥) الأحقاف:١٩.

عليه من اعتبارات اجتماعية من مالٍ أو سلطةٍ وأمثال ذلك، إنما هي سيادة تتمخّض عن مقدار ما يتمتّع به الشخص من استعدادات روحية تمثّلها درجات ومراتب القرب من الله تعالى.

من هنا فإن درجات الشخص في الآخرة مرتبطة بدرجاته في هذه الدنيا، والأولى كاشفة عن الثانية وفرع لها، وحينما تكون الزهراء البتول سيدةَ نساءِ أهل الجنة فإنَّ من الملازمة القطعية عدّها عليها السلام سيدة لجميع نساء العالمين في هذه الدنيا؛ وهذا المعنى مما صرَّحت به الأخبار بنحو واضح ومباشر وبعناوين مختلفة، منها: قوله صلّى الله عليه وآله: **أنها سيدة نساء هذه الأمة**، ومنها: أنها سيدة نساء المؤمنين ... ونحو ذلك[1].

---

(١) راجع تفصيل تخريج الحديث في: الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف للتوزيع والنشر ـ الرياض، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ج٦، ص ١٠٨٥، الحديث (٢٩٤٨).

المحور الثاني: موقف ابن تيمية من سيدة نساء العالمين عليها السلام

توطئة: القدح في أهل البيت خطوة ممنهجة من ابن تيمية

سيكون أسلوبنا في عرض موقف الشيخ ابن تيمية من الزهراء البتول عليها السلام بالنحو التالي:

أولاً: نضع عنواناً لكل موقف من مواقفه يمثّل خلاصة رأيه في الموضوع.

ثانياً: نقتبس من كلماته جملة واضحة ومتكاملة المعنى تفي بإيضاح وجهة نظره.

ثالثاً: نعلّق بما يتناسب مع حجم هذه الدراسة بما يوضّح رأيه - وأغلب الأحيان لا تحتاج كلماته لذلك؛ لوضوح معناها وصراحته- ويكشف عن أبعاد موقفه وما يحفل به من تناقضات وتلبيسات.

لقد وصفنا في بداية هذه الدراسة طبيعة الخطوات المنهجية التي يسير عليها بحث الشيخ ابن تيمية في تعاطيه مع فضائل أهل البيت عليهم السلام، إلا أننا نودّ الإشارة هنا إلى أحد أشهر أساليبه وهو يناقش موضوع مكانة أهل البيت عليهم السلام وفضائلهم وما ينسب إليهم من أدوار في التاريخ الإسلامي أو ما حظوا به من منزلة لدى نبيّ الإسلام صلّى الله عليه وآله.

من الواضح أن أيّ بحث أو نقاش بين طرفين، لابدّ له أن ينطلق من قاعدة مشتركة بينهما، هي عبارة عن الأسس والمفاهيم التي تشكّل الأساس الذي يُقام عليه هذا البحث والنقاش، وإذا ما انعدمت تلك القاعدة

استحال النقاش وأصبح مجرَّد جدال عقيم لا طائل من ورائه.

لا تنفصل النقاشات في الدائرة الإسلامية عن هذه الملاحظة. فما من متحاورين إلا ويوضح كلّ طرف منهما للآخر - وقبل أن يبدأ بالنقاش- المدرسة التي ينتمي إليها أو الاتجاه الذي يتبنّاه، أو على الأقلّ الأصول والمواقف التي يؤمن بها شخصياً، فإن وافقه محاوره على تلك المقدّمات انتقلا معاً إلى ما تستلزمه تلك المقدّمات من نتائج أو ما يتفرّع عنها من أسئلة وإشكاليات، وإن لم يوافقه عليها كان عليه أن يوضّح محلّ تحفّظه منها، قبل أن يستمرّ النقاش ... وهكذا يتواصل البحث.

بالنسبة للشيخ ابن تيمية، فإن من المفترض أنه ينطلق من مدرسة أصحاب الحديث (وهو يصفهم بأهل السنّة والجماعة ويعتبرهم الممثّلين الشرعيين للإسلام دون من سواهم) إلا أننا لا نجده وفيّاً في مناقشاته لمنطلقاته تلك، وكثيراً ما يحاول أن يُلزم خصمه بنتائج أفكار مدارسٍ إسلامية أخرى لا يؤمن بها هو بحسب انتمائه المعلن، كما أن خصمه لا يُسلِّم له بصحّتها.

لنوضح هذه المفارقة أكثر!

لو افترضنا أن نقاشاً جرى بين متكلّم معتزلي وآخر أشعري، وأخذ الأشعري ينقض آراء المعتزلي بأقوال ومعتقدات شخص ثالث هو شيعي إمامي، لكان من حقّ المعتزلي أن يعترض ويقول: إنك أيها الأشعري أخرجت النقاش إلى حيث لا ينبغي؛ إذ لو كان نقاشي مع الشيعي الإمامي لكان لي معه كلام آخر، ولكانت بدايتي في النقاش مختلفة والأسس التي أنطلِقْ منها غير تلك التي أقمتّها في مناقشتك، وعليه لا يحقّ لك محاججتي بفروع أصولٍ لا أؤمن بها (= الأصول) ولم نحرّر النزاع في صحّتها سلفاً.

هذه (الملاحظة/ المفارقة) التي وقع فيها الأشعري - بحسب مثالنا- هي تحديداً ما يقع فيه الشيخ ابن تيمية وهو يناقش مدرسة أهل البيت عليهم السلام. كيف يفعل ابن تيمية ذلك؟ القارئ يستطيع أن يلاحظ أن ابن تيمية بدل أن يلتزم بالمناقشات التي يذكرها، ومن ثم يتحمّل ما يتفرّع عنها من نتائج، نراه يستفيد من تلك المناقشات من جهة، ويتنصّل من نتائجها من جهة أخرى. نجد أن الرجل يضع آراءه على لسان آخرين فيقول مثلاً: (إذا عارض معارض) أو (لو عارض هذا معارض) أو (هذا معارض بمن يقول) أو (لو قال قائل) أو (للناصبي أن يقول) ... وأمثال ذلك. فيستفيد من أقوال هؤلاء في معارضة خصمه ومحاجته وفي نفس الوقت يحاول أن يوحي لقارئه أنه لا يتبنّى آراءهم.

قد يبدو للبعض أن هذا الأسلوب هو نفسه الأسلوب الذي تزخر به مصنّفات المسلمين حين يفترض المؤلّف اعتراضاً مقدَّراً فيتناوله ثم يجيب عليه فيقول: (إن قيل كذا .. قلنا) أو (لا يقال إن .. لأننا نقول) ... وبالتالي فهذا ليس أسلوباً جديداً يختصّ ابن تيمية به وحده.

ولكن الأمر ليس كذلك؛ إذ ابن تيمية لا يفترض الاعتراض ليردّ عليه وإنما هو يطرح الاعتراض ليتمسّك به في نقض ما يقوله خصمه. إنه يمرّر آراءه الخاصة في هذا المجال ولا يريد للقارئ أن يلزمه بنتائج هذه الآراء بحجة أنها ليست من أقواله وإنما من أقوال (معترض ما) أو (قائل ما)، وهذه حجّة يتذرّع بها لأنه على علم أن عموم المسلمين لا يؤمنون بما يقوله، ويرونه كلاماً باطلاً لا يجرؤ على التفوّه به إلا من هو مدخول في دينه، متّهم في عقيدته، لاسيَّما وأن الشيخ ابن تيمية ـ وسيلاحظ القارئ ذلك بنفسه ـ لا يعارض خصمه في أمثال هذه الموارد إلا بما هو معروف من آراء ومعتقدات

النواصب ومبغضي أهل البيت عليهم السلام أو ما هو من نمط كلامهم. بل إن القارئ سيرى أن ابن تيمية لا يكتفي وهو يستفيد من هذه الآراء والأقوال لمجرّد المعارضة بل يستمرّ في الاحتجاج بها بكلّ تفاصيلها ولا ينفكّ يوضّح تلك التفاصيل ويزيدها بياناً وتماسكاً منطقياً وشواهدَ من القرآن الكريم ليتعدّى الأمر مجرَّد المحاججة والمعارضة إلى التبنّي والاعتقاد.

هذا ما نستنبطه من أسلوب ابن تيمية في مناقشاته، فهل انتهى بنا الأمر أن نقابل افتراضات ابن تيمية بافتراض واستنباط آخر؟ نصوص ابن تيمية القادمة ستوضح للقاري اللبيب أن الأمر أعمق من ذلك وأن افتراضنا لا يخلو من الشواهد التي تدعمه وتجعل منه حقيقة، ولكن يطيب لي أن أضع بين يدي القاري نصّاً يحسم الخلاف بشأن صحّة هذه الملاحظة، وهو نصّ في منتهى الأهمية والخطورة حيث يصرّح ابن تيمية فيه بشكل لا لبس فيه أن أحد أهمّ أصول منهجه في الردّ على «الرافضة» (أي شيعة أهل البيت) هو مقابلة قدح الشيعة بالخلفاء الثلاثة السابقين على علي عليه السلام بقدح مثله فيه عليه السلام، بل وقدح بما هو «**أعظم**» منه!!

ورَد النصُّ المشار إليه في كتابه (**الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح**) في معرض بيانه امتناع احتجاج النصارى بشيء من كلام نبينا محمد صلَّى الله عليه وآله أو غيره من الأنبياء عليهم السلام على ما يخالف دين المسلمين من دينهم. وبعد تفاصيل طويلة يذكر فيها الشروط الموضوعية التي يجب الخضوع لها في مثل هذه الاحتجاجات والتي بفضلها يكون الاحتجاج من كلام الأنبياء صحيحاً ومقبولاً، يقول ابن تيمية إن الأسلوب في جواب من احتجّ من النصارى أو من اليهود بحجّة عقلية على مخالفة شيء من دينه لما ثبت عن نبي الإسلام صلَّى الله عليه وآله هو عبارة عن ثلاث خطوات هي:

١ . أن يبيّن أن ذلك يلزم غيره من الأنبياء، فإنهم جاءوا بذلك أو بأعظم منه.
٢ . أن يبيّن أن تلك الحجة لا تصلح أن يعارض بها ما جاءت به الأنبياء.
٣. أن يبيّن فساد تلك الحجة العقلية.

لا خلاف لنا مع ابن تيمية بخصوص هذه الخطوات المنهجية الثلاث، ولطالما اعتمدها علماء المسلمين في نقاشاتهم: الداخلية منها التي يكون طرفاها مسلمين، أو الخارجية التي يكون طرفها الثاني غير مسلم، على أن الصيغة الشهيرة للقاعدة الأولى (= الإلزام) هي: (ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم) وليس (ألزموهم بما يلازم أقوالهم)؛ والفرق بين الصيغتين هو: أن مناقشة الخصم في الصيغة الأولى تنصبّ بنحو مباشر على ما يلتزم به الخصم، ويكون كلُّ الحديث عن كشف التناقض الداخلي في كلامه، في حين إن مناقشة الخصم في الصيغة الثانية تنصبّ على لوازم ما يلتزم به، ويكون الحديث فيها مركَّزاً بنحو خاصّ على ما يلزم من أقواله في الموارد الأخرى المشابهة لموضوع المناقشة، والكشف عما يستتبعه قول الخصم من تناقضات فيها، وهذا الخروج بالمناقشة من المركز إلى الأطراف قد يخلق إلزامات باطلة لا سيَّما في الموضوعات الدينية. ما يهمّنا فعلاً هو ما يفهمه ابن تيمية من الخطوة الأولى، لا سيَّما فيما يتعلق بتطبيقها «داخلياً» في نقاشات المسلمين فيما بينهم.

يقول ابن تيمية في ذلك:

«فلا يقدح أحد بحجة عقلية في محمد صلّى الله عليه [وآله] وسلَّم إلا كان ذلك قد جاء بطريق الأَولى في غيره من الأنبياء، كما بيّنا في الردّ على الرافضة: أنه لا يقدح أحد في الخلفاء الثلاثة: أبي بكر وعمر وعثمان، إلا أمكن أن يقدح بمثل ذلك وبأعظم منه في علي، فيمتنع أن يكون علي سليماً من القوادح في

إمامته إلا والثلاثة أسلم منه مما يقدح في إمامتهم»[١].

إذن، فابن تيمية حين يردّ على خصمه الشيعي، كما فعل مثلاً في كتابه (منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية) الذي ردّ به على العلامة أبي منصور جمال الدين الحسن بن يوسف ابن المطهَّر الأسدي الحلي صاحب كتاب **منهاج الكرامة في معرفة الإمامة** (الكتاب الذي تمحور الردّ عليه)، فإن أسلوبه ومنهجه قائم ـ بنصّ عبارته هنا ـ على مقابلة نقد ابن المطهَّر للخلفاء بنقد الإمام علي عليه السلام ذاته، بل ونقده بما هو أعظم، وكذا غيره من سادات وأئمة أهل البيت عليهم السلام، بل إنه – وكما سنرى ذلك– يقابل الفضائل بالنكران، والمناقب بالجحود، والمديح بالذمّ، حتى ولو كانت كلّ تلك الفضائل والمناقب والمدائح مما لا يختلف حولها المسلمون بشأن أهل البيت، وهو يزيد ذلك كلّه توغّلاً في التجريح والطعن والقدح وكأنه يقول: «هاأنذا أردّ الصاع صاعين» متجاهلاً بأنه بفعله هذا يخرق إجماع المسلمين ويشكّك في أبده قضايا العقل المسلم... وهو مأزق مهلك أوقع فيه ابن تيمية نفسه!

الموقف الأول: فاطمة عليها السلام من طلاب الدنيا

قال ابن تيمية: «ثمّ من المعلوم لكلّ عاقل: أن المرأة إذا طلبت مالاً من

---

(١) ابن تيمية الحراني، الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح، تحقيق: علي بن حسن بن ناصر وعبد العزيز بن إبراهيم العسكر وحمدان بن محمد الحمدان، دار العاصمة ـ السعودية، ط٢، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م، ج٥، ص١٢٨. وراجع أيضاً: منهاج السنة النبوية: ج٢، ص٥٥، (الوجه الرابع: أن يقال: أهل السنة مع الرافضة كالمسلمين مع النصارى).

وليّ أمر فلم يعطها [إيّاه] لكونها لا تستحقّه عنده، وهو لم يأخذه ولم يعطه لأحد من أهله ولا أصدقائه بل أعطاه لجميع المسلمين، وقيل: إن الطالب غضب على الحاكم، كان غاية ذلك أنه غضب لكونه لم يعطه مالاً، وقال الحاكم: إنه لغيرك لا لك، فأيّ مدح للطالب في هذا الغضب؟ لو كان مظلوماً محضاً لم يكن غضبه إلا للدنيا. وكيف والتهمة عن الحاكم الذي لا يأخذ لنفسه أبعد من التهمة عن الطالب الذي يأخذ لنفسه، فكيف تحال التهمة على من لا يطلب لنفسه مالاً، ولا تحال على من يطلب لنفسه المال؟ وذلك الحاكم يقول: إنما أمنع لله لأني لا يحلّ لي أن آخذ المال من مستحقّه فأدفعه إلى غير مستحقّه، والطالب يقول: إنما أغضب لحظّي القليل من المال»[1].

وقال: «وأيضاً فهؤلاء ينقلون عن عليّ وفاطمة من الجزع والحزن على فوت مال فدك وغيرها من الميراث ما يقتضي أن صاحبه إنما يحزن على فوت الدنيا، وقد قال تعالى: ﴿لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾[2] فقد دعا الناس إلى أن لا يأسوا على ما فاتهم من الدنيا، ومعلوم أن الحزن على الدنيا أولى بأن يُنهى عنه من الحزن على الدين. وإن قدِّر أنه حزن على الدنيا، فحزن الإنسان على نفسه خوفاً أن يُقتل أولى أن يُعذَر به، من حزنه على مال لم يحصل له»[3].

---

(١) ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحرَّاني الحنبلي، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ السعودية، ط١، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، ج٤، ص ٢٤٤-٢٤٥.

(٢) الحديد: ٢٣.

(٣) منهاج السنة، مصدر سابق: ج٨، ص٢٦٠-٢٦١. وهو يقول هذا في سياق مقارنة

بناءً على النصّ أعلاه، تكون سيدة نساء العالمين عليها السلام طالبةً لأمر دنيوي لا تستحقّه، آسيةً على ما فاتها من أمر الدنيا، في حين إنّ منعها من قبل الخليفة الأول كان لأجل الله.

وابن تيمية يخرج هنا عن نمط استدلاله في أمثال هذه المواقف؛ إذ إن أقل ما يقال إن على ابن تيمية أن يقول في مثل موقف الزهراء هنا مما يتّسق مع معتقداته، هو: (إن الزهراء كانت على خطأ إلا أنها مجتهدة متأوِّلة مأجورة) فبمثل هذا الكلام اعتذر عن معاوية بن أبي سفيان وأمثاله من الخارجين على الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فما عساه حال دون أن يعامل سيدة نساء العالمين بمثل ما عامل به معاوية؟! لماذا يتورّع ابن تيمية عن الخوض في نزاعات الصحابة وخلافاتهم معتبراً أن الموقف الصحيح هو الامتناع عن الحديث فيما شجر بين الصحابة، في حين نراه هنا لا يتردَّد في عدّ سيدة نساء العالمين الزهراء عليها السلام طالبةً لغير ما تستحقّ، وأنّ حزنها لأجل حظّها القليل من الدنيا؟!

الموقف الثاني: فعل فاطمة يُشبه أفعال المنافقين

قال ابن تيمية: «أو ليس الله قد ذمّ المنافقين الذين قال فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ * وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللهُ سَيُؤْتِينَا اللهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ

حزن الصدّيقة الزهراء عليها السلام على رحيل أبيها صلى الله عليه وآله بحزن الخليفة الأول كما حكى الله تعالى عنه على لسان نبيه صلى الله عليه وآله في كتابه الكريم: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا﴾ (التوبة: ٤٠).

إِنَّا إِلَى اللهِ رَاغِبُونَ﴾[1] فذكر الله قوماً رضوا إن أُعطوا، وغضبوا إن لم يُعطَوا، فذمّهم بذلك، فمَن مدَح فاطمة بما فيه شبه من هؤلاء، ألا يكون قادحاً فيها؟»[2].

من الواضح أن القول بمشابهة فعل الصدّيقة الزهراء عليها السلام عند مطالبتها بفدك وغضبها لمنعها من ذلك بما كان يفعله المنافقون من الرضا حال عطاء رسول الله لهم من الصدقات وسخطهم حال منعهم منها، لا يجرؤ على التفوّه به إنسان مسلم يستمع إلى نبيّه الموصوف بأنه ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[3] وهو يقول بحقّها بأنها «سيدة نساء أهل الجنة».

قد يتمسّك البعض بعبارة ابن تيمية حين يقول: «من مدح فاطمة بما فيه شبه من هؤلاء ألا يكون قادحاً فيها» فيفهم منها: أنه يريد أن ينفي عن الصديقة الزهراء غضبها على الخليفة الأول، وأن عبارته دافعها حرص ابن تيمية على أن لا ينسب إليها عليها السلام ما قد يكون قدحاً فيها؛ فيستنتج أن ابن تيمية في عبارته هذه كان محبّاً للزهراء عليها السلام مهتمّاً بتنزيه جانبها.

إلّا أن واقع الأمر ليس كذلك:

• إذ إن ابن تيمية على عِلم بما ورد في صحيح البخاري وغيره من المصادر عن عائشة قولها إن الزهراء «وجدت»[4] على الخليفة الأول (من

---

(١) التوبة: ٥٨-٥٩.

(٢) منهاج السنة، مصدر سابق: ج٤، ٢٤٥-٢٤٦.

(٣) النجم: ٣-٤.

(٤) راجع: صحيح البخاري، مصدر سابق، ص ٨٠٣، ح ٤٢٤٠. قالت: «... فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها [من فدك] شيئاً، فوَجَدَتْ فاطمة على أبي بكر في ذلك،

وَجَدَ الشخصُ على فلان؛ أي: غضب وخَشُن صدْرُه عليه وكرهه).

• ثم إنّ قصْد من يذكر مواقف سيدة نساء العالمين الزهراء عليها السلام (في قضية مطالبتها بفدك وغضبها على الخليفة الأول، وهجْرها إيّاها، ووصيّتها أن تدفن ليلاً، وأن لا يحضر الصلاة عليها وغير ذلك من أحداث) هو الطعن على الخليفة والانتصار لها عليها السلام وإثبات أحقّيتها بما طالبت به، وفيما فعلته من مواقف، ولا علاقة للأمر بمسألة المدح. وبعبارة أخرى: إن هناك فرقاً بين القول (غضبك كان حقّاً لك) والقول: (غضبك كان حسناً منك) فالقول الأخير هو ما يعدّ «مدحاً» في حين إن ما نحن فيه هو من شاكلة القول الأول.

من هنا فإن ابن تيمية في كلمته أعلاه، قام في الواقع بأمرين لا يوافقه عليهما خصمه:

الأمر الأول: أنه فسّر كلام العلاّمة ابن المطهَّر الحلي[1] بكونه مدحاً للزهراء عليها السلام وهو لم يكن كذلك وإنما هو تقرير لأحقّيتها فيما فعلته.

الأمر الثاني: أنه فسّر فعل الزهراء عليها السلام بما يشبه أفعال المنافقين.

فهجرته فلم تكلّمه حتى توفّيت»، وكذا: ص ٥٩١، ح٣٠٩٣، فيه: «فغضبت فاطمة بنت رسول الله فهجرت أبا بكر، فلم تزل مهاجرته حتى توفّيت». وانظر أيضاً: القشيري، مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، ص٧٢٩، كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي: **لا نورّث ما تركنا فهو صدقة**، ح١٧٥٩.

(١) راجع كلامه والسياق الذي جاء فيه في: ابن المطهَّر، أبو منصور جمال الدين الحسن بن يوسف الأسدي الحلّي، منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، تحقيق: عبد الرحيم مبارك، منشورات تاسوعاء ـ مشهد/ إيران، ط١، ١٣٧٩ ش، ص ٧١-٧٢.

وهذا مما لا يوافقه عليه خصمه؛ إذ المنافقون يطلبون ما ليس لهم فيه حقّ، وهو سبب ذمّ الله تعالى لهم، وليس سبب ذمّهم عموم المطالبة حتى ولو كان الطلب حقّاً؛ ولذا قدّمت الآية الكريمة سبب كونهم على الباطل فقالت: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ أي يعيبك ويطعن عليك، ثم قابلت ذلك بدعوتهم للتسليم لله ورسوله وترك التلميز والطعن عليه صلى الله عليه وآله فقالت: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ﴾.

إذن فابن تيمية هو وحده حصراً من يستحقّ أن يوصف بكونه «قادحاً» في سيدة نساء العالمين عليها السلام وليس من يعتقد أنها لا تغضب إلا لله تعالى ويؤمن بقول رسول الله صلى الله عليه وآله «**فاطمة بضعة منّي، فمن أغضبها أغضبني**» وأن إغضاب رسول الله لا يكون إلا إغضاباً لله سبحانه[1].

---

(١) وقد علّق ابن تيمية على قول العلاّمة الحلّي برواية أهل السنّة لحديث رسول الله صلى الله عليه وآله (**يا فاطمة إن الله يغضب لغضبك ويرضى لرضاك**) بأنه: «كذب منه، ما رووا هذا عن النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، ولا يعرف هذا في شيء من كتب الحديث المعروفة، ولا له إسناد معروف عن النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: لا صحيح ولا حسن».

أقول: وما ذكره ابن تيمية باطل؛ فقد ذكرته جملة من كتب الحديث وصحّحه أو حسّنه بعض الأعلام، وإليك أسماء جملة منهم:

١. فقد رواه الحافظ أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي الشافعي (ت ٨٠٧ هـ) في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ج٩، ص ٣٢٨، ح ١٥٢٠٤. وقال: رواه الطبراني وإسناده حسن.

٢. وذكره أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني في المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، ج١، ص١٠٨، ح١٨٢. وكذا: ج٢٢، ص٤٠١، ح١٠٠١، وعلّق محقّق الكتاب على الحديث الأول بأنه وجد في هامش

النسخة الأصلية للكتاب العبارة التالية: «هذا حديث صحيح الإسناد وروي من طرق عن علي عليه السلام رواه الحارث عن علي، وروي مرسلاً، وهذا الحديث أحسن شيء رأيته وأصحّ إسناد قرأته».

٣. كما ذكره الحافظ جمال الدين المزي (ت ٧٤٢ هـ) في تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٤، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م، ج٣٥، ص ٢٥٠، ولم يضعفه لا المؤلِّف ولا المحقّق، علماً أن الأخير صرَّح في مقدّمته أوّل الكتاب أن عنايته تتركّز بالدرجة الأولى على إيراد إضافات العلماء المعنيّين بتهذيب الكمال في مجال التوثيق والتجريح.

٤. كما صحَّحه الحاكم النيسابوري في مستدركه (دار الكتب العلمية ـ بيروت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، ج٣، ص١٦٧، ح٤٧٣٠). وضعّفه الذهبي للحسين بن زيد بن علي وقال: «منكر الحديث لم يحتجّ به». ولكن تبيّن لنا من خلال المراجعة أن تضعيفه ليس متّفقاً عليه بل هو محلّ خلاف؛ قال ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) «قلت لأبي: ما تقول فيه؟ فحرَّك يده وقلَبَها. يعني: تُعْرَف وتُنْكَر» (الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١، ١٩٥٢، ج٣، ص٥٣، الترجمة ٢٣٧)، وقال الحافظ ابن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ) بعد أن نقل عدة أحاديث عنه: «وأرجو أنه لا بأس به إلا أني وجدت في بعض حديثه النكرة» (الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م، ج٣، ٢١٨) وهو ما نقله عنه الذهبي في: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن ـ جدة، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، ج١، ص٣٣٣، رقم ١٠٨٨) وعدّه مماشاةً لما قاله أبو حاتم، وقد أشار محقّق كتاب (الكاشف) في دراسته لألفاظ الذهبي في الجرح والتعديل إلى أن لفظ «المماشاة» عند الذهبي حين يتحدّث عن ابن عدي تدلّ في الغالب على «التوثيق الخفيف» وذكر من موارد ذلك ما قاله في الحسين بن زيد. كما وثّقه الدارقطني (موسوعة أقوال

الموقف الثالث: هجران فاطمة وعدم كلامها مع الخليفة الأول كان قدحاً فيها

قال: «ومن طلب أن يحكم له بغير حكم الله ورسوله فغضب وحلف أن لا يكلّم الحاكم، ولا صاحب الحاكم، لم يكن هذا مما يُحمد عليه، ولا مما يُذمّ به الحاكم، بل هذا إلى أن يكون جرحاً أقرب منه إلى أن يكون مدحاً»[1].

بناء على ما ورد أعلاه، تكون سيّدة نساء العالمين عليها السلام من الصحابيات المجروحات، ويكون إيراد البخاري لحديث وجْدها على أبي بكر - طبقاً لفهم ابن تيمية- للقدح فيها عليها السلام، علماً أن ابن تيمية نفسه يقول في كتابه (الصارم المسلول على شاتم الرسول) إن من سبّ صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله سبّاً لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم كان مستحقّاً للتأديب والتعزير! قال: «وأما من سبَّهم سبّاً لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم، مثل: وصف بعضهم بالبخل أو الجبن أو قلّة العلم أو عدم الزهد ونحو ذلك فهذا هو الذي يستحقّ التأديب والتعزير [...]. وأما من لعن وقبّح مطلقاً، فهذا محلّ الخلاف فيهم [...]. وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم

الدارقطني، جمع وترتيب: محمد مهدي المسلمي وآخرين، عالم الكتب ـ بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، ج١، ص٢١٣، رقم ١٠٠٦)، وقال عنه ابن حجر: صدوق ربما أخطأ (تقريب التهذيب، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، ج١، ص ٢١٥، رقم ١٣٢٦).

وبما تقدم أعلاه نعرف أن تضعيف الحسين بن زيد مختلف عليه، وهناك من وثّقه، وعليه تكون الرواية عنه صحيحة كما قال الحاكم النيسابوري.

وبهذا يتبيّن أن ما قاله ابن تيمية من عدم رواية هذا الحديث في الكتب المعروفة وأنه يخلو من الإسناد الصحيح والحسن، باطل وغير صحيح.

(١) منهاج السنة، مصدر سابق: ج٤، ص٢٤٣.

أنهم ارتّدوا بعد رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم إلا نفراً قليلاً لا يبلغون بضعة عشر نفساً أو أنهم فسقوا عامّتهم، فهذا لا ريب أيضاً في كفره»[1].

إذن؛ فأقلّ ما يستحقّه ابن تيمية على عبارته أعلاه، وكذا ما نقلناه عن مذهبه في الموقف الأول من كون سيدة نساء العالمين طالبة للدنيا، واستناداً إلى معاييره هو: «التأديب والتعزير»، وإلا فقد كان بوسعه أن يلتزم الصمت وعدم الخوض في المسألة وترجيح طرف على طرف آخر، كما هو يفعل ذلك حين يتعلّق الأمر مع خصوم أهل البيت عليهم السلام وأعدائهم.

الموقف الرابع: إيصاء فاطمة بدفنها ليلاً وعدم الصلاة عليها، فعل تستحق عليه الذمّ

قال: «وكذلك ما ذكره[2] من إيصائها أن تدفن ليلاً ولا يصلّي عليها أحد منهم، هذا لو صحّ[3] لكان بالذنب المغفور أولى منه بالسعي المشكور، فإنّ صلاة المسلم على غيره زيادة خير تصل إليه، ولا يضرّ أفضل الخلق أن يصلّي عليه شرّ الخلق، وهذا رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم يصلِّي عليه [ويسلِّم عليه] الأبرار والفجّار بل والمنافقون، وهذا إن لم ينفعه لم يضرّه، وهو يعلم أن في أمّته منافقين، ولم ينهَ أحداً من أمّته عن الصلاة عليه، بل أمر الناس كلَّهم بالصلاة والسلام عليه، مع أن فيهم المؤمن والمنافق،

---

(١) ابن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الحرس الوطني السعودي ـ السعودية: ص ٥٨٦.

(٢) الضمير يعود على العلاَّمة ابن المطهَّر الحلي صاحب كتاب «منهاج الكرامة في معرفة الإمامة» الذي كتب ابن تيمية كتابه هذا للردّ عليه.

(٣) وهو صحيح قطعاً في عقيدة ابن تيمية لوروده في «صحيح البخاري» كما أشرنا سابقاً، وابن تيمية يعلم ذلك ولكنه يلبّس الموضوع على قرّائه.

فكيف يذكر في معرض الثناء عليها والاحتجاج لها مثل هذا الذي لا يحكيه ولا يحتجّ به إلا مفرط في الجهل، ولو وصّى موصٍ بأن المسلمين لا يصلّون عليه لم تنفَّذ وصيّته، فإنّ صلاتهم عليه خير له بكلّ حال.

ومن المعلوم أن إنساناً لو ظلمه ظالم، فأوصى بأن لا يصلّي عليه ذلك الظالم، لم يكن هذا من الحسنات التي يُحمد عليها، ولا هذا مما أمر الله به ورسوله. فمن يقصد مدح فاطمة وتعظيمها، كيف يذكر مثل هذا الذي لا مدح فيه بل المدح في خلافه، كما دلّ على ذلك الكتاب والسنّة والإجماع؟!»[1].

إن ما ذكره من أن العلامة الحلّي ذكر ذلك في (معرض الثناء عليها والاحتجاج لها) ليس بصحيح؛ إذ الكلام ليس في الثناء على الزهراء عليها السلام والاحتجاج لها، وهو ما صنّف فيه الشيعة قديماً وحديثاً الكثير من المصنّفات المطوّلة والمختصرة، بل في الاحتجاج على أن (مذهب الإمامية واجب الاتّباع) وأنهم لم يتعصّبوا في غير الحقّ كما فعل غيرهم، ولم يبدِّلوا أحكام الشريعة ويبتدعوا فيها معاندةً لغيرهم من مخالفيهم، وكان ما ذكره العلاَّمة الحلي هو من باب التمثيل على حقيقة هذا الأمر ووقوعه لدى مخالفي الإمامية. إذن؛ فتحريف ابن تيمية لسياق كلام ابن المطهَّر نحو أمر لم يكن محلاً لكلامه؛ ثم نعته بأنه مما (لا يحكيه ولا يحتجّ به إلا مفرط في الجهل) هو نوع من المغالطة والتزييف الرخيص، هذا **أولاً**.

ثانياً: إن دلالة وصية سيدة نساء العالمين الزهراء عليها السلام على الحنق والغضب، مما لا يحتاج إلى دليل، وصلاة المسلم على غيره زيادة له في الخير أيضاً وليس للميت فحسب. صحيح أنه (لا يضرّ أفضل الخلق أن يصلي

---

(١) منهاج السنة، مصدر سابق: ج٤، ص٢٤٧-٢٤٨.

عليه شرّ الخلق) كما قال ابن تيمية ولكن من الصحيح أيضاً أن (من أشدِّ ما يُحرم أحدٌ من الخلق من التوفيق له من الخيرات أن يُخصّ بالمنع من الصلاة على أفضل الخلق)(١) ويزداد حرمان هذا الشخص وعدم توفيقه إذا علمنا أن منعه كان من قبل نفس (أفضل الخلق) المُصلَّى عليه وبوصية منه؛ لسخطه واحتجاجه عليه، وهذا المنع هو موضع اهتمام العلامة ابن المطهَّر الحلي وما يعنيه من دلالات، وهو ذات ما حاول ابن تيمية الالتفاف عليه.

ثالثاً: وبعيداً عن اعتقادنا بمكانة الصدّيقة الزهراء عليها السلام وإيماننا بعصمتها ومعرفتها بأحكام الشريعة وغناها عن أمثال ابن تيمية لتعليمها الحرام من الحلال، فإن من أغرب ما دوَّنه ابن تيمية أن عدَّ وصية سيدة نساء العالمين عليها السلام بعدم صلاة أشخاص معيّنين عليها «ذنباً»!! بالرغم من أنه لا يملك دليلاً واحداً على حرمة أمثال هذه الوصية! والأكثر غرابة أنه اعتبر من تلقاء نفسه هذا الذنب ذنباً «مغفوراً»؟!

الموقف الخامس: فاطمة فرَّقت الجماعة وردَّت حكم الله وسخطت حكمه...

قال: (ثم إذا عارض معارض وقال: أبو بكر وعمر وليا الأمر، والله قد أمر بطاعة أولي الأمر، وطاعة ولي الأمر طاعة لله ومعصيته معصية لله، فمن سخط أمره وحكمه فقد سخط أمر الله وحكمه). ثم أخذ يشنّع على علي وفاطمة رضي الله عنهما بأنهما (**ردّا أمر الله، وسخطا حكمه، وكرها ما أرضى الله؛** لأن الله يرضيه طاعته وطاعة ولي الأمر، فمن كره طاعة ولي الأمر فقد كره رضوان الله، والله يسخط لمعصيته، ومعصية وليّ الأمر معصيته، فمن

---

(١) تبعاً للروايات التي قرأناها سلفاً الصريحة في كونها عليها السلام: «سيدة نساء أهل الجنة» و«سيدة نساء هذه الأمّة» ....

اتّبع معصية وليّ الأمر فقد اتّبع ما أسخط الله وكره رضوانه. وهـذا التـشنيع ونحوه على علي وفاطمة رضي الله عنهما أوجه من تشنيع الرافضة على أبي بكـر وعمر؛ وذلك لأن النصوص الواردة عن النبي صـلّى الله عليـه [وآلـه] وسـلّم في طاعة ولاة الأمور، ولزوم الجماعة، والصبر على ذلك، مـشهورة كثـيرة، بـل لو قال قائل: إن النبي صلّى الله عليه [وآلـه] وسـلّم أمـر بطاعـة ولاة الأمـور وإن استأثروا، والصبر على جورهم، وقال: «**إنكم ستلقون بعدي أثـرة، فاصـبروا حتى تلقوني على الحوض**» وقال: «**أدّوا إليهم حقهم، وسلوا الله حقّكم**» وأمثال ذلك، فلو قدِّر أن أبا بكر وعمر كانا ظالمين مستأثرين بالمال لأنفسهما، لكان الواجب مع ذلك طاعتهما والصبر على جورهما.

ثم لو أخذ هذا القائل يقدح في علي وفاطمة رضي الله عنهما ونحوهما بـأنهم لم يصبروا ولم يلزموا الجماعة، بـل **جزعـوا وفرّقـوا الجماعـة، وهـذه معـصية عظيمة،** لكانت هذه الشناعة أوجه من تشنيع الرافضة على أبي بكـر وعمـر، فإن أبا بكر وعمر لا تقوم حجّة بـأنهما تركـا واجبـاً أو فعـلاً محرّمـاً أصـلاً، بخلاف غيرهما، فإنه قد تقوم الحجة بنوع من الذنوب التـي لم يفعـل مثلهـا أبو بكر ولا عمر. وما ينزَّه علي وفاطمة رضي الله عنـهما عـن تـرك واجـب أو فعل محظور إلا وتنزيه أبي بكر وعمر أَولى بكثير، ولا يمكن أن تقـوم شـبهة بتركهما واجباً أو تعدِّيهما حدّاً، إلا والشبهة التي تقوم في عليّ وفاطمة أقـوى وأكبر. فطلب الطالب مدح علي وفاطمة رضي الله عنهما - إما بـسلامتهما مـن الذنوب، وإما بغفران الله لهما، مع القدح في أبي بكر وعمر... بإقامـة الـذنب والمنع من المغفرة - من أعظم الجهل والظلم، وهو أجهل وأظلم ممـن يريـد مثـل ذلـك في عـلي ومعاويـة ... إذا أراد مـدح معاويـة والقـدح في

علي رضي الله عنه)[١].

يمثّل هذا النص واحداً من أهمّ تطبيقات أسلوب ابن تيمية الذي أشرنا إليه في توطئة المحور الثاني، وقد نقلته كاملاً - على الرغم من طوله- ليعرف القارئ مدى ما يتمتّع به ابن تيمية من شحناء وبغض لعترة نبي الإسلام صلى الله عليه وآله، وكيف أن نصّاً لا يتجاوز بضعة أسطر، فيه من القذف والكذب والجرأة على حرمات الله ما لا يتفوّه به مسلم يدين بدين الإسلام. فعليّ وفاطمة طبقاً لفهم ابن تيمية: ردَّا أمر الله، وسخطا حكمه، وكرها ما أرضى الله، وفرّقا جماعة المسلمين، وخرقا طاعة ولاة الأمور، وجزعا ولم يصبرا، وتركا الواجب، وفعلا المحرَّم، بل المعصية العظيمة، والشبهة بتركهما الواجب أو تعدِّيهما الحدّ أقوى وأكبر...

في الواقع: إن هذه السلسلة من الأحكام الهجائية النصْبية التي يستخدمها ابن تيمية، يستخدمها وهو على وعي تامّ بأنه يوظّف النص القرآني الكريم ويطبّقه، والسؤال المهمّ الذي على القارئ أن يلتفت إليه، هو: من هم أولئك الذين ﴿اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ﴾[٢]؟ إنهم المنافقون بكلّ تأكيد، وإلّا فإن الإنسان المؤمن قد حبَّب الله إليه الإيمان وكرَّه إليه الكفر والفسوق والعصيان؛ قال تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾[٣].

---

(١) منهاج السنة: ج٤، ص٢٥٦-٢٥٨.

(٢) محمد: ٢٨.

(٣) الحجرات: ٧.

يقول ابن تيمية في موضع آخر من كتابه (منهاج السنة) محدّداً أولئك الذين كرهوا ما نزّل الله بقوله: «فسّر السلف هؤلاء الذين ﴿كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللهُ﴾ الذين كانوا سبب نزول هذه الآية بالمنافقين واليهود».

وللقارئ أن يعرف ذلك بنفسه إذا عاد إلى سياق الآيات الشريفة؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ * فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ * أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللهُ أَضْغَانَهُمْ * وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾[(١)].

فهل يريد ابن تيمية - حين يطلق هذا الوصف على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء سيدة نساء العالمين عليهما السلام- أن يقول: إنهما كانا منافقين؟ ليس في النص المتقدّم ما يدعونا لاستبعاد اعتقاد ابن تيمية ذلك. حينها على القارئ أن يختار: إما أن يصدّق ابن تيمية أو يصدّق نبيَّ الإسلام صلى الله عليه وآله وما ورد عنه فيهما عليهما السلام في تراث جميع المسلمين من نصوص متواترة تقدّمت الإشارة إلى بعضها![(٢)].

---

(١) محمد: ٢٥-٣٠.

(٢) قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في (فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق: ج٨، ص٤٧٧): «والمستغرب ما أخرجه الطبري بإسناد حسن من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿إِنَّمَا أنت مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ (الرعد: ٧) قال: وضع رسول الله يده على صدره وقال: أنا المنذر، وأومأ إلى عليّ وقال: أنت الهادي؛ بك يهتدي المهتدون بعدي» فهذا هو علي عند رسول الله صلى الله عليه

أما أن الزهراء عليها السلام - وكذا الإمام علي عليه السلام كما في نصّ ابن تيمية، وإنما نقتصر بالحديث عنها عليها السلام لأنها محلّ البحث- فرَّقت جماعة المسلمين، فإن الأخبار الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وآله في حكم هذا الفعل تقول: (**إنه ستكون هنات وهنات فمن أراد أن يفرِّق أمر هذه الأمّة وهي جميع، فاضربوه بالسيف كائناً من كان**)[١]. وفي نص آخر: (**من ترك الطاعة وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية**)[٢]. إذن فحكم سيدة نساء العالمين الزهراء عليها السلام بناء على اعتقاد ابن تيمية هو الضرب بالسيف! وكان من حلم ورأفة الخليفة الأول بها أنه لم يطبّق عليها هذا الحكم الذي تستحقّه!! ولا أدري أيَّة جنةٍ الزهراءُ سيدةُ نسائها وهي قد ماتت ميتة جاهلية؟! هذا سؤال كان على ابن تيمية أن يجيبنا عليه.

وللحديث عن علاقة المجتمع المسلم بحاكميه موضع آخر من سلسلتنا (معالم الإسلام الأموي) حيث سنعرف وقتها أن أحد أهمّ معالم هذا الإسلام هو الطاعة العمياء للسلطة، والخضوع التامّ لجميع سياساتها حتى لو كان الحاكم فاسقاً فاجراً، وما ذكره ابن تيمية هنا يشكّل أحد أكبر

وآله وهو عليه السلام من المنافقين عند شيخ الإسلام الأموي.

(١) صحيح مسلم، مصدر سابق، ص٧٧٣، كتاب الإمارة، باب حكم من فرّق أمر المسلمين وهو مجتمع، ح١٨٥٢.

(٢) البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعيد وأبو إسحاق السيد بن محمود بن إسماعيل، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١، ١٤١٩ ـ ١٩٩٨، ج٦، كتاب الإمارة، باب فيمن ترك الطاعة وفارق الجماعة، ص ٢٢٠، ح٥٧٩٣.

دعامات هذا المَعْلَم وأغطية شرعيته.

الموقف السادس: جزعها عليها السلام على فوات الدنيا وحزنها على أمر فائت

قال: (وحزنه [أي: أبو بكر] على النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم يدلّ على كمال موالاته ومحبّته، ونصحه له واحتراسه عليه وذبّه عنه ودفع الأذى عنه، وهذا من أعظم الإيمان وإن كان مع ذلك **يحصل له بالحزن نوع ضعف**، فهذا يدلّ على أن الاتصاف بهذه الصفات مع **عدم الحزن هو المأمور به**، فإن مجرَّد الحزن لا فائدة فيه، ولا يدلّ ذلك على أن هذا ذنب يُذمّ به، فإن من المعلوم أن الحزن على الرسول أعظم من حزن الإنسان على ابنه، فإن محبّة الرسول أوجب من محبة الإنسان لابنه.

[...]

ثم إن هؤلاء الشيعة ـ وغيرهم ـ يحكون عن فاطمة من حزنها على النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم ما لا يوصف، وأنها بنَتْ بيتَ الأحزان، ولا يجعلون ذلك ذمّاً لها مع أنه حزن على أمر فائت لا يعود، وأبو بكر إنما حزن عليه في حياته خوف أن يُقتَل وهو حزن يتضمّن الاحتراس، ولهذا لما مات لم يحزن هذا الحزن؛ لأنه لا فائدة فيه. فحزن أبي بكر - بلا ريب- أكمل من حزن فاطمة، فإن كان مذموماً على حزنه ففاطمة أولى بذلك، وإلا فأبو بكر أحقّ بأن لا يُذمّ على حزنه على النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم من حزن غيره عليه بعد موته.

[...]

وأيضاً فهؤلاء ينقلون عن علي وفاطمة من الجزع والحزن على فوت مال فدك وغيرها من الميراث ما يقتضي أنَّ صاحبه إنما يحزن على فوت الدنيا،

وقد قال تعالى: ﴿لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾(١) فقد دعا الناس إلى أن لا يأسوا على ما فاتهم من الدنيا، ومعلوم أن الحزن على الدنيا أَولى بأن يُنهى عنه من الحزن على الدين. وإن قُدّر أنه حزن على الدنيا، فحزن الإنسان على نفسه خوفاً أن يُقتل أولى أن يُعذر به، من حزنه على مال لم يحصل له»(٢).

حسْب الشيعة في هذا الأمر أن حزن الزهراء عليها السلام وبكاءها على أبيها صلى الله عليه وآله كان بمرأى منه في حياته حين أخبرها برحيله، كما في الصحيح المتَّفق عليه من الأخبار، ومع ذلك لم يذمّها على حزنها هذا، ولم يقل لها إنه (ضعف وحزن على أمر فائت لا فائدة منه) كما يقول ابن تيمية، وإنما قام بتسليتها وبشارتها.

على أن الحزن المنهيّ عنه (وهو الجزع) لا يتحقّق بمجرد إظهار الحزن، وإنما بما يرافق هذا الحزن من القول السيّئ أو الفعل القبيح، كاليأس من تعويض الله أو الغفلة عن وعده وأمثال ذلك، كما أنه لا يخالف (الصبر الجميل) الذي أُمرنا به؛ وها هو نبيّ الله يعقوب عليه السلام يقول لأبنائه: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ عَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الحَكِيمُ﴾(٣) فما كان من (صبره الجميل) إلا أن أعرض عنهم ﴿وَقَالَ يَا أَسَفى عَلَى يُوسُفَ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾(٤) ولم يجد في ذهاب

---

(١) الحديد: ٢٣.

(٢) منهاج السنة، مصدر سابق: ج٨، ص٤٥٩-٤٦١.

(٣) يوسف: ١٨.

(٤) يوسف: ٨٤.

بصره من الحزن وتقادم أمره على هذا الحال مع علمه بحياته - إذ يقول القرآن الكريم: ﴿قَالُوا تَاللهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ﴾[١] وقال هو عليه السلام: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[٢] أي أعلم: حياة يوسف وأن الله يجمع بيننا- ما يتناقض مع صبره الجميل، وقد حكى الله تعالى عن أبنائه ما يشبه اعتراض ابن تيمية على الزهراء عليها السلام في "فوات الأمر وعدم فائدة البكاء" حين قالوا لأبيهم: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾[٣] أي: تكون مشرفاً على الهلاك أو من الميِّتين، فما كان منه إلا أن قال: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللهِ﴾[٤] وهذا هو ما ينبغي للإنسان المسلم أن يفعله: أن لا تكون شكواه إلا لله تعالى وحده. هذا مع أنه لا قياس بين يوسف عليه السلام ونبيّ الإسلام صلى الله عليه وآله لا في الفضيلة ولا في الأهمية ولا في نسبة كل واحد منهما لمن فجع بفقده، فكيف تُذَمّ سيدة نساء العالمين عليها السلام - كما يطالب ابن تيمية الشيعة به- على ما فعلته (وهو أقلّ بكثير مما فعله هذا النبيّ الصالح)، وما نزل بها عليها السلام أعظم مصيبة مُني بها المسلمون في دينهم من انقطاع الوحي ورحيل شخص قائدهم العظيم؟!

أما ما قاله ابن تيمية من أن الشيعة (ينقلون عن علي وفاطمة من الجزع والحزن على فوت مال فدك وغيرها من الميراث ما يقتضي أن صاحبه إنما

---

(١) يوسف: ٩٥.

(٢) يوسف: ٩٦.

(٣) يوسف: ٨٥.

(٤) يوسف: ٨٦.

يحزن على فوت الدنيا) فهو من باطله؛ إذ لم ينقل أحد عنهما عليهما السلام ما يُعدّ جزعاً وحزناً في ذلك، وإنما وقع الحزن على فقد رسول الله صلَّى الله عليه وآله. نعم، النصوص متضافرة عنهما - لدى الشيعة والسنّة-[1] اعتقادهما بأحقّيتهما ومظلوميتهما في قضية فدك وغيرها من ميراث رسول الله صلى الله عليه وآله، ومطالبة المرء بحقّه لا تعتبر «حزناً على فوت الدنيا»، وللقارئ الكريم أن يستمع لما يقول ابن أبي طالب عليه السلام وهو يشير إلى فدك، فهل يرى فيما يقوله حزناً منه على ضياع فدك وفوات الدنيا، يقول عليه السلام:

«فَوَاللهِ مَا كَنَزْتُ مِنْ دُنْيَاكُمْ تِبْراً، وَلاَ ادَّخَرْتُ مِنْ غَنَائِمِهَا وَفْراً، وَلاَ أَعْدَدْتُ لِبَالِي ثَوْبِي طِمْراً. بَلَى! كَانَتْ فِي أَيْدِينَا فَدَكٌ مِنْ كلِّ مَا أَظَلَّتْهُ السَّماءُ، فَشَحَّتْ عَلَيْهَا نُفُوسُ قَوْم، وَسَخَتْ عَنْهَا نُفُوسُ آخَرِينَ، وَنِعْمَ الْحَكَمُ اللهُ. وَمَا أَصْنَعُ بِفَدَك وَغَيْرِ فَدَك، وَالنَّفْسُ مَظَانُّهَا فِي غَد جَدَثٌ، تَنْقَطِعُ فِي ظُلْمَتِهِ آثَارُهَا، وَتَغِيبُ أَخْبَارُهَا، وَحُفْرَةٌ لَوْ زِيدَ فِي فُسْحَتِهَا، وَأَوْسَعَتْ يَدَا حَافِرِهَا، لأَضْغَطَهَا الْحَجَرُ وَالْمَدَرُ، وَسَدَّ فُرَجَهَا التُّرَابُ الْمُتَرَاكِمُ، وَإِنَّمَا هِيَ نَفْسِي أَرُوضُهَا بِالتَّقْوَى لِتَأْتِيَ آمِنَةً يَوْمَ الْخَوْفِ الأَكْبَرِ، وَتَثْبُتَ عَلَى جَوَانِبِ الْمَزْلَقِ.

وَلَوْ شِئْتُ لاَهْتَدَيْتُ الطَّرِيقَ، إِلَى مُصَفَّى هذَا الْعَسَلِ، وَلُبَابِ هذَا الْقَمْحِ، وَنَسَائِجِ هذَا الْقَزِّ، وَلكِنْ هَيْهَاتَ أَنْ يَغْلِبَنِي هَوَايَ، وَيَقُودَنِي جَشَعِي

---

(١) أما اعتقاد سيدة نساء العالمين الزهراء عليها السلام ذلك، فقد تقدّم نقله عن صحيحي البخاري ومسلم، وأما الإمام علي عليه السلام فقد ورد في المصدرين السابقين مطالبته في زمن عمر ميراث الزهراء، وهو صريح بما هو معتقده في هذا الموضوع (راجع: صحيح البخاري، ص٥٩٢، ح٣٠٩٤. وصحيح مسلم، ص٧٢٨-٧٢٩، ١٧٥٧).

إِلَى تَخَيُّرِ الأَطْعِمَةِ ـ وَلَعَلَّ بِالْحِجَازِ أَوِ بِالْيَمَامَةِ مَنْ لاَ طَمَعَ لَهُ فِي الْقُرْصِ، وَلاَ عَهْدَ لَهُ بِالشِّبَعِ ـ أَوْ أَبِيتَ مِبْطَاناً وَحَوْلِي بُطُونٌ غَرْثَى وَأَكْبَادٌ حَرَّى، أَوْ أَكُونَ كَمَا قَالَ الْقَائِلُ:

وَحَسْبُكَ دَاءً أَنْ تَبِيتَ بِبِطْنَةٍ وَحَوْلَكَ أَكْبَادٌ تَحِنُّ إِلَى الْقِدِّ»[1]

فهل يتكلَّمُ بمثل هذا من يأسى على فوات الدنيا؟! كلا، ولكنَّ ابن تيمية يخادع نفسه بمثل هذا الخصام الرخيص.

يبقى علينا أن نشير إلى وصف ابن تيمية للحزن على أنه (**نوع من الضعف**)، فنتساءل: هل هذا الحزن على رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله المفضي إلى الضعف مختصّ بسيدة نساء العالمين عليها السلام فيكون مجرد حزن بنتٍ على وفاة أبيها، كما يلوّح ابن تيمية بذلك، أم أنه وقع من غيرها من خيار الصحابة الذين يعتقد ابن تيمية بحجية سلوكهم (أقوالاً وأفعالاً) في معرفة التشريع الإسلامي؟

ورد في (سنن ابن ماجة) عن أنس قال: «قال أبو بكر بعد وفاة رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم لعمر: انطلق بنا إلى أم أيمن نزورها كما كان رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم يزورها. قال: فلما انتهينا إليها بكت، فقالا لها: ما يبكيك! فما عند الله خير لرسوله، قالت: إني لأعلم أن ما عند الله خير لرسوله ولكن أبكي أن الوحيْ قد انقطع من السماء، قال: فهيّجتهما على البكاء فجعلا يبكيان معها»[2].

---

(١) الرضي، الشريف أبو الحسن محمد بن الحسين الموسوي البغدادي، نهج البلاغة، تحقيق: فارس الحسون، مركز الأبحاث العقائدية، ص٦٧٧-٦٧٩.

(٢) الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن ابن ماجة، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ـ

فهذا الحديث ينصّ بشكل لا غبار عليه على بكاء ثلاثة من الصحابة على رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله؛ معلّلين ذلك بما أوجبه رحيله من (انقطاع الوحي)، ولم يقتصر الأمر على هؤلاء النفر فحسب، بل إن نفس رسول الله صلى الله عليه وآله قد بكى على رحيل ولده إبراهيم، وحصل له نوع من الضعف بحسب اعتقاد ابن تيمية؟! فقد ورد في (مسند أحمد) ما هذا نصّه:

«عن أنس قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم: **ولد لي الليلة غلام فسمّيته باسم أبي: إبراهيم.** قال: ثم دفعه إلى أمّ سيف - امرأة قين يقال له: أبو سيف- بالمدينة. قال: فانطلق رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم يأتيه، وانطلقتُ معه فانتهى إلى أبي سيف وهو ينفخ بكيره، وقد امتلأ البيت دخاناً، قال: فأسرعت المشي بين يدي رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم، قال: فقلت: يا أبا سيف جاء رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم. قال: فأمسك، قال: فجاء رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم فدعا بالصبي فضمّه إليه، قال أنس: فلقد رأيته بين يدي رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم وهو يكيد بنفسه، قال: فدمعتْ عينا رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم، قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم: **تدمع العين، ويحزن القلب، ولا نقول إلا ما يرضي ربّنا، والله إنا بك يا إبراهيم لمحزونون**»(١).

الرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، ١٤١٧-١٩٩٧، ج٢، ص٥٥، ح١٣٣٤.

(١) مسند أحمد، مصدر سابق: ج٢٠، ص٣١٦، ح١٣٠١٤. وقد ذكرت هذا الحديث العديد من المصادر، ذكرها محقّق الكتاب شعيب الأرنؤوط حيث قال: «إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير سليمان بن المغيرة، فمن رجال مسلم. [...] وأخرجه أبو عوانة في المناقب كما في (الإتحاف) من طريق عفان

إن اعتراض ابن تيمية بعدم فائدة الحزن وعبثيته وكونه موجباً للضعف، يصطدم ـ طبقاً لهذا الحديث ونظائره ـ بفعل رسول الله صلَّى الله عليه وآله وينتقص منه، فهل يستسيغ ابن تيمية أن يوصف أكمل الناس وأشدّهم إيماناً بذلك؟! وهل سيقول لرسول الله صلَّى الله عليه وآله: إن البكاء على فقد الابن مما لا فائدة منه، وإنه نوع من الضعف، والأفضل هو الاتصاف بصفات الكمال مع عدم الحزن؟!

الموقف السابع: ما يحكى عن فاطمة من القوادح كثير

قال: «ونحن نعلم أن ما يحكى عن فاطمة وغيرها من الصحابة من القوادح كثير؛ منها كذب، وبعضها كانوا فيه متأوّلين. وإذا كان بعضها ذنباً فليس القوم معصومين، بل هم مع كونهم أولياء الله ومن أهل الجنة، لهم ذنوب يغفرها الله لهم»[1].

هذا النص من أخطر النصوص التي كتبها ابن تيمية وأشدّها إشكالاً. أمّا خطورته فلما نسبه إلى سيدة نساء العالمين عليها السلام من حكاية القوادح عنها، وأما إشكاليته فلأن بالإمكان تقديم أكثر من أطروحة في تفسيره؛ يُعدّ

وهاشم بن القاسم، بهذا الإسناد. وأخرجه ابن سعد من طريق عفان بن مسلم وحده، به. [...] وأخرجه البيهقي في (السنن) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم وحده، به. وأخرجه ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، ومسلم، وأبو داود، وأبو يعلى، وأبو عوانة، وابن حبان، والبيهقي في (الدلائل)، وابن حجر في (تغليق التعليق) من طرق عن سليمان بن المغيرة، به. وعلّقه البخاري بأثر الحديث (١٣٠٣) قال: رواه موسى عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس، بنحوه. وأخرجه بنحوه البخاري، والبيهقي في (الشعب)، والبغوي من طريق قريش بن حيان، عن ثابت، عن أنس. [...]».

(١) منهاج السنّة، مصدر سابق: ج٤، ص٢٤٣-٢٤٤.

قول ابن تيمية ببعضها خروجاً صريحاً على إجماع المسلمين ويوجب طعناً عميقاً في دينه وإيمانه. ولمن يتمسّك بما قدّمناه من مواقفه من أهل البيت عليهم السلام أن يقرأ عبارته أعلاه بنحو آخر غير ما يقرأها به أنصاره ومؤيّدوه، والشرط العلمي الذي يجب أن يتوفّر عليه جميع قرَّاء ابن تيمية، بل وقرَّاء كلّ مصنف ومؤلّف، هو الاطّلاع التام والكامل على جميع ما كتبه المؤلّف في الموضوع محلّ البحث والأخذ بنظر الاعتبار جميع الخلفيات التي انطلق منها والأساليب التي يكتب في ضوئها ويُعرف بها.

أصل الخلاف في عبارة ابن تيمية المتقدّمة هو في تحديد متعلق كلمة (كذب): هل هو قوله (**ما يحكى**) أي أن مما يحكى من القوادح يُعد حكاية كاذبة، أو هو قوله (**القوادح**) أي أن من جملة ما يُحكى من القوادح القدحَ بالكذب؟

هنا قراءتان:

القراءة الأولى: يختارها أنصار الشيخ ابن تيمية ومؤيدوه ومن ثم يرفعون الطعن عليه بنسبة الكذب إلى سيدة نساء العالمين الزهراء عليها السلام وغيرها من الصحابة.

والقراءة الثانية: يختارها من يتمسك بما يعرف من أسلوب الشيخ ابن تيمية من الإضمار والتخفّي حين يتعلق الأمر بفضائل أهل البيت عليهم السلام ومناقبهم ومواقفهم في التاريخ الإسلامي. ولنا فيما تقدم ذكره ما يدعم موقف هذه الفئة الثانية، ويمكن أن نضيف إلى تلك المواقف شواهد أخرى عديدة تبيح لهم اللجوء إلى هذه القراءة، نقتصر هنا على ذكر اثنين منها جاءا في نفس سياق كلامه المتقدم:

الشاهد الأول: قال: «لو قال القائل: إنه لا يعرف من النبي صلَّى الله عليه

[وآله] وسلَّم أنه عتب على عثمان في شيء، وقد عتب على عليّ في غير موضع، لما أبعد». ثم يشرع في ذكر نماذج على ذلك منها ما يلي: «وأمّا الفتاوى، فقد أفتى [أي: الإمام علي عليه السلام] بأن المتوفّى عنها زوجها وهي حامل تعتدّ أبعد الأجلين، وهذه الفتيا كان قد أفتى بها أبو السنابل بن بِعْكَك على عهد النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم فقال النبي: كذب أبو السنابل»[١].

وابن تيمية يهدف من استشهاده بقصة أبي السنابل أن يقول: إن تكذيب النبي لمن قال بهذه الفتيا، كما يصدق بحقّ أبي السنابل يصدق أيضاً بشأن الإمام عليّ[٢]، وإذا استساغ ابن تيمية شمول نسبة الكذب التي نقلها عن النبي صلّى الله عليه وآله لعلي عليه السلام فإنه بطريق أولى يستسيغ نسبة الكذب إلى سيدة نساء العالمين الزهراء عليها السلام من أشخاص آخرين.

الشاهد الثاني: قال: «ولو قال قائل: فاطمة لا تطلب إلا حقّها، لم يكن بأولى من قول القائل: أبو بكر لا يمنع يهودياً ولا نصرانياً حقَّه، فكيف يمنع سيدة نساء العالمين حقَّها؟! [...] وفاطمة رضي الله عنها قد طلبت من النبي

---

(١) المصدر السابق: ج٤، ص٢٤٢-٢٤٣.

(٢) وهذا صريح رأي ابن تيمية كما ورد في فتاويه المجموعة في كتاب (الفتاوى الكبرى)؛ ففي معرض حديثه عن عدم عصمة غير النبي صلَّى الله عليه وآله من الصحابة وبعد أن نسب لعلي عليه السلام الفتيا بخلاف نصّ النبي صلَّى الله عليه وآله وتبرئته للشيخين من ذلك وتفضيله لهما عليه، ذَكَرَ قصة أبي السنابل وتكذيب النبي صلَّى الله عليه وآله له، ولم يقصر التكذيب على أبي السنابل ولا على هذه الفتيا في هذا المورد، بل قال: «**فكذَّب النبي مَن قال بهذه الفتيا**» وهو يقصد الإمام علياً عليه السلام كما هو سياق كلامه. راجع: الفتاوى الكبرى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ـ المدينة المنورة، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م: ج٣٥، ص١٢٥.

صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم مالاً، فلم يعطها إيّاه. [...] وإذا جاز أن تطلب من النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم ما يمنعها النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم إيّاه ولا يجب عليه أن يعطيها إياه، جاز أن تطلب ذلك من أبي بكر خليفة رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم، وعُلِمَ أنها ليست معصومة أن تطلب ما لا يجب إعطاؤها إياه. وإذا لم يجب عليه الإعطاء لم يكن مذموماً بتركه ما ليس بواجب وإن كان مباحاً. فأما إذا قدَّرنا أن الإعطاء ليس بمباح، فإنه يستحقّ أن يُحمد على المنع»[1].

ولو أعدنا ترتيب ما يقوله ابن تيمية هنا لقلنا: إن الزهراء عليها السلام مادامت هي غير معصومة فإن من الممكن أن تطلب ما ليس لها وما هو محرّمٌ عليها، فيكون من واجب أبي بكر أن لا يستجيب لها؛ لأن إعطاءه لها سيكون محرّماً يُذمّ عليه. ومن الواضح أن إطلاق نسبة طلب سيدة نساء العالمين الزهراء عليها السلام لما هو محرّم عليها دون تقييده بكونها متأوّلة - كما يفعل ابن تيمية في تبريره لخصوم أهل البيت عليهم السلام وهو ما أشرنا له أكثر من مرة- معناه: إمكان أن تطلب سيدة نساء العالمين الزهراء عليها السلام - كذباً- ما ليس لها وما هو محرّم عليها.

هذا ويمكن أن يضاف إلى دعم القراءة الثانية ومشروعيتها، القول: بأن غموض عبارة ابن تيمية وتركه الحيطة في التعبير في قضية بهذا المستوى الكبير من الخطورة؛ حيث تتضمّن نسبة الكذب للزهراء عليها السلام، يسمح لنا بالقول إن تلك النسبة مقصودة له ومتعمّدة؛ إذ كان بإمكانه القول مثلاً: (ونحن نعلم أن ما يحكى عن فاطمة وغيرها من الصحابة من القوادح كثير

---

(١) منهاج السنة، مصدر سابق: ج٤، ص٢٤٦-٢٤٧.

منها كذب **عليهم**) وحينها يقطع النزاع بشأن مقصوده وما يرمي إليه. أما وهو لا يفعل ذلك ويقول (منها كذب) ويترك كلامه عائماً مطلقاً فهذا مما يسمح بتفسير عبارته بأكثر من احتمال.

وممن اختار التمسّك بالقراءة الثانية الدكتور محمود السيد صبيح في كتابه (**أخطاء ابن تيمية في حقّ رسول الله وأهل بيته**) فبعد أن وضع عنواناً ملفتاً لمناقشته عبارة ابن تيمية محلّ البحث جاء فيه (**ابن تيمية يثلج صدر المنافقين والزنادقة بإثبات ما لم يستطع منافق واحد أن يفكّر فيه، أو يتجرأ على قوله، وهو أن لبنت النبي** صلّى الله عليه وآله وسلّم **قوادح كثيرة**) قال معلقاً على عبارة ابن تيمية:

«لا أدري ما هي القوادح الكثيرة التي حُكيت عن السيدة فاطمة الزهراء رضي الله عنها، سواء **الكذب**، أو التي كانت متأوّلة، يعني فاطمة كانت متأولة، أو التي وقعت فيها بذنب، وأيّ فاجر ذكر ذلك. ألا يعتقد ابن تيمية أن الله يستر النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم في ابنته رضي الله عنها فلا تقع في قادح أصلاً. وهل يا ترى - على مذهب ابن تيمية- ماذا سيفعل الله تعالى في هذه القوادح المنسوبة للسيدة فاطمة؟ ستكتب شهادة ابن تيمية وسوف يسأله العزيز الجبار»[1].

والآن يحقّ لنا أن نختبر تلك الحكاية المجهولة التي نقلها ابن تيمية

---

(١) صبيح، محمود السيد، أخطاء ابن تيمية في حقّ رسول الله وأهل بيته، دار زين العابدين، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، ص٦٣. ومما يزيد من أهمية رأي الدكتور صبيح وموضوعيته أنه جاء بعد قراءة منه لما يزيد عن أربعين ألف صفحة!! من تراث ابن تيمية كما ينصّ هو في مقدّمة كتابه.

فنتساءل: هل المحكي عن سيدة نساء العالمين الزهراء عليها السلام اتهامها بالكذب كما يقول ابن تيمية أم أن الثابت - بشهادة الجميع - هو نقيض ذلك وفي أصحّ النقول والأخبار؟ ليس الحديث عن صدق سيدة نساء العالمين الزهراء عليها السلام بحسب معتقد مدرسة أهل البيت عليهم السلام التي ترى عصمتها وطهارتها؛ فذلك من أبده المسلمات لدينا، ولكن السؤال عن تراث مدرسة الصحابة وفي أصحّ كتب الحديث عندهم كما اشترطنا ذلك على أنفسنا في مستهلّ هذه الدراسة.

للجواب عن هذا السؤال أضع بين يدي القارئ الكريم بعضاً من تلك الأخبار التي تسلِّط الضوء على هذا الموضوع:

١. جاء في (**المستدرك على الصحيحين**) عن عائشة: (أنها كانت إذا ذكرت فاطمة بنت النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم قالت: **ما رأيت أحداً كان أصدق لهجة منها إلا أن يكون الذي ولدها**). قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي[1].

٢. وفي (**إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**) عن عائشة أيضاً أنها قالت: (**ما رأيت أحداً قط أصدق من فاطمة غير أبيها**) ثم تضيف الرواية: (**وكان بينهما شيء**) أي: من الخلاف أو الشجار وأمثال ذلك (**فقالت: يا رسول الله، سلها فإنها لا تكذب**)[2].

٣. وفي (**صحيح الأدب المفرد**) عنها أيضاً أنها قالت: (**ما رأيت أحداً من**

---

(١) المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق، ج٣، ص١٧٥، ح٤٧٥٦.

(٢) البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، مصدر سابق، ج٩، ص٣١٤، ح٩٠٤٥.

الناس كان أشبه بالنبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم كلاماً ولا حديثاً ولا جلسة من فاطمة. قالت: وكان النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم إذا رآها قد أقبلت رحَّب بها، ثم قام إليها فقبَّلها، ثم أخذ بيدها فجاء بها حتى يجلسها في مكانه. وكانت إذا أتاها النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم رحبّت به، ثم قامت إليه، فأخذت بيده، فقبَّلته)[1] وقد صحَّح الخبر العلامة الألباني.

٤. وفي **(سنن أبي داوود)** عنها أيضاً أنها قالت: (ما رأيت أحداً كان أشبه سمتاً وهدياً ودلاً - وقال الحسن: "حديثاً وكلاماً"، ولم يذكر الحسن: السمت والهدي والدلّ- برسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم من فاطمة كرَّم الله وجهها، كانت إذا دخلت عليه قام إليها فأخذ بيدها وقبَّلها وأجلسها في مجلسه، وكان إذا دخل عليها قامت إليه فأخذت بيده فقبّلته وأجلسته في مجلسها)[2].

وقد صحَّحه الألباني أيضاً[3].

---

(١) الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الأدب المفرد ويليه ضعيف الأدب المفرد (والأدب المفرد من تأليف الإمام البخاري)، مؤسسة الريان ودار الدليل الأثرية ـ المملكة العربية السعودية، ط٤، ١٤٢٨هـ، ص٢٥٦، ح٩٤٧.

(٢) السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي، سنن أبي داود، اعتنى به فريق: بيت الأفكار الدولية، (بلا تاريخ)، ص ٥٦٠، ح ٥٢١٧. وعلَّق فريق التحقيق: (قال المنذري: وأخرجه الترمذي والنسائي، وقال الترمذي: حسن غريب من هذا الوجه).

(٣) الذي تقتضيه قواعد اللغة العربية أن يكون تقبيله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في قولها: (فأخذ بيدها وقبَّلها) إنما هو ليدها؛ إذ الضمير يعود على الأخير، وهذا المعنى اعترف الألباني بظهوره وتبادره من هذه الجملة، إلا أنه أعرض عنه مختاراً أنه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قبَّل فاطمة وليس يدها؛ وأيَّده بما قابل هذه الجملة مما ورد في نهاية الخبر: (فأخذت بيده فقبَّلته) ونحوه مما ورد في صحيح ابن حبان (انظر: صحيح ابن حِبَّان

وعلى أية حال، سواء أخذنا بـالقراءة الأولى أو تمـسّكنا بـالقراءة الثانيـة، وهو ما أتركه للقارئ وما يفهمه من أسلوب ابن تيميـة وخلفياتـه وعلاقتـه بأهل البيت عليهم السلام، فإن نفس نسبة (القوادح الكثيرة) - على حـدّ تعبـير ابن تيمية- إلى سيد نساء العالمين الزهراء عليها السلام أمرٌ جليل وفرية عظيمـة يرفضها كلّ مسلم، وهو ما دفع بعض ناقديه للتعليق على ما حكاه بـالقول: (وأيّ فاجرٍ ذكر ذلك).

أختم هذا البحث بنقل ملاحظة أفادها أحد أكبر حفَّاظ الحديث والعلل لدى مدرسة الصحابة بخصوص من ينتقص أحداً من أصحاب رسـول الله صلَّى الله عليه وآله ثم ليحكم القارئ الكريم وفقاً لها عـلى الـشيخ ابـن تيميـة، لاسيَّما وهو يستحضر ما أوضحناه من مواقفه بالنسبة إلى سيدة نـساء العـالمين الزهراء عليها السلام التي هي - وفي أقلّ التقادير- صحابية جليلـة لا يختلـف المسلمون حول رفعة منزلتها وسمّوها. قال ابن حجـر الهيتمـي (ت ٩٧٤هـ) في كتابه الشهير (**الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة**):

(بترتيب ابن بلبان)، تحقيق: شـعيب الأرنـؤوط، مؤسـسة الرسـالة ـ بـيروت، ط٢، ١٤١٤ - ١٩٩٣م، ج١٥، ص٤٠٣، ح٦٩٥٣)، ثم قال: (وشذَّ الحاكم عن الجماعـة فقال: «وقبَّلت يده»؛ ويحتمل أن يكون خطأً من الناسخ أو الطابع).

أقول: يمكن رفع ما يبدو تعارضاً بين الخبرين بعدة محاولات، منها: القول إنه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم كان يقبِّلها أحياناً وأحياناً أخرى كان يقبِّل يدها، ولا سيَّما أن المثبـت في جميع النسخ المطبوع من «مستدرك» الحاكم، على اختلاف محقّقيها، هو: «وقبَّلت يده».

هذه كلّه في تراث مدرسة الصحابة، أما بالنسبة إلى مدرسة أهـل البيـت علـيهم الـسلام فرواياتها صحيحة وصريحة وواضحة بأنه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم كلما دخل عليها سـلام الله عليها قبَّل يدها، وكلما دخلت عليه قام لها وقبَّل يدها وأجلسها مكانه.

«وقد قال إمام عصره أبو زرعة الرازي، من أجلِّ شيوخ مسلم: إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله فاعلم أنه زنديق»[1].

وهو فعلاً ما نُسب الشيخ ابن تيمية إليه وحكاه رجل قريب إلى عصره، وهو ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في (درره) حيث قال:

(وافترق الناس فيه شيعاً، **فمنهم من نسبه إلى التجسيم** لما ذكر في العقيدة الحموية والواسطية وغيرهما من ذلك [...]، **ومنهم من ينسبه إلى الزندقة** [...])[2].

---

(١) ابن حجر الهيتمي، أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد، الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي وكامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ج٢، ص٦٠٨.

(٢) ابن حجر العسقلاني، أحمد، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ضبطه وصحَّحه: عبد الوارث محمد علي، منشورات محمد علي بيضون ودار الكتب العلمية ـ بيروت، ج١، ص٦٣.

المعلم الثاني

استباحة العترة النبوية الطاهرة

شهادة الإمام الحسين عليه السلام نموذجا

- توطئة
- المحور الأول: شرعية الحكم الأموي ومشروعية قتل الإمام الحسين عليه السلام
  - ✓ موقف منظري الإسلام الأموي من يزيد
  - ✓ مشروعية قتل الحسين ونفي مسؤولية يزيد عن ذلك
- المحور الثاني: يزيد وقداسة دم الحسين عليه السلام عند علماء أهل السنة
  - ✓ شخصية يزيد عند علماء أهل السنة
  - ✓ قداسة دم الحسين وتربة كربلاء عند علماء أهل السنة

توطئة

يعرف الجميع أن المهتمّين بدراسة التاريخ الإسلامي في مرحلته الأموية - أي في المرحلة التي أخذ البيت الأموي بالمنافسة الجدّية للسيطرة على زمام حكم العالم الإسلامي، وطيلة صعوده سدّة الحكم وحتى زواله، وهي مرحلة تربو على التسعة عقودٍ- على خلافٍ في تقييم هذه المرحلة وما أفرزته من نتائج على واقع الحياة الإسلامية. ومع أننا لا نعدم وجود من يتحدّثون بإيجابية عن هذه المرحلة، سواء من المؤرّخين المتقدّمين أو المتأخّرين، إلّا أن مجمل ما يتشدّقون به من إيجابيات يقع تحت ما بات يسمّى اليوم بـ(الأنتروبولوجيا الثقافية) المعنيّة بوصف مظاهر الحياة البشرية لمجتمعٍ ما في مجالات العمران والفنون وأنماط الإنتاج وغير ذلك. أما الحديث عن علاقة العصر الأموي بالمنظومة الفكرية الإسلامية التي يدّعي تمثيلها والحكم باسمها، ومقدار موافقته لأسسها ومفاهيمها العقدية والتشريعية، فهو أمر آخر خارج عن حقل تلك الأبحاث. وهو تحديداً ما يقع في صلب بحثنا.

إن وصف جميع التشوّهات والانحرافات التي اضطلع بها **المُلك العضوض** - بحسب التعبير النبوي الذي وصف هذه المرحلة- تنوء عن استيعابه هذه الأبحاث، إلا أن القارئ يعلم أن محور حديثنا هو خصوص ما يتعلّق بالسياسة العامّة التي قام عليها هذا المُلك وتحديد أهمّ خطوطه الفكرية، وقد قصرنا اهتمامنا على مدار هذه الدراسة بالظاهرة الأولى

والأبرز لهذا الإسلام؛ وهي ظاهرة: **القدح في العترة النبوية الطاهرة وإقصائها** عن مسرح الحياة الإسلامية سواء أكان إقصاء عقائدياً وفكرياً أو إقصاءً مادياً وجسدياً، عبر السجن والتعذيب والقتل. وقد مثَّل هذا النمط الأخير خير تمثيل ما حدث في واقعة كربلاء مع سبط رسول الله صلَّى الله عليه وآله الإمام الشهيد الحسين بن علي عليهما السلام.

إن العلاقة ما بين الحكم الأموي وظاهرة النصب والبغض للعترة النبوية علاقةٌ عضويةٌ غير قابلة للردّ أو الإنكار، وقد صرَّح بها الكثير من أعلام المسلمين وباحثيهم، بل هو صريح ما ذهب إليه منظّر الإسلام الأموي الأول الشيخ ابن تيمية الحرَّاني، سواء أكان على مستوى شخصي لرجالات البيت الأموي حين قال: (وأعظم ما نقمه الناس على بني أميّة تكلّمهم في علي)[١]، أو على مستوى القواعد الشعبية والجماهيرية لهم، التي بفضلها ومن خلالها وصل الأمويون إلى سدّة الحكم، حيث نصَّ ابن تيمية على أن أكثر ما نُقم على شيعة عثمان من البدع انحرافهم عن الإمام علي عليه السلام. ثمّ هو يصرّح في موضع آخر بأن رعيّة معاوية هم نفسهم شيعة عثمان[٢].

أما من صرّح بهذه الحقيقة من خارج الإطار الأموي نفسه، فيمكن أن نضع بين يدي القارئ التصريحين التاليين:

التصريح الأول: ما قاله الحافظ ابن رجب البغدادي الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ) في كتابه (الفرق بين النصيحة والتعيير) في الفصل المعنون بـ«إظهار السوء وإشاعته بقالب النصح» قال:

---

(١) ابن تيمية، منهاج السنة، ج٨، ص٢٣٩.

(٢) المصدر السابق: ج٨، ٢٣٦، وج٥، ص٤٦٦.

(ومَن أظهر التعيير وزعم أنه إنما حمله على ذلك العيوب إما عامّاً أو خاصّاً وكان في الباطن إنما غرضه التعيير والأذى، فهو من إخوان المنافقين).

ثمّ يضرب مثلاً على «إخوان المنافقين» هؤلاء فيقول:

(ومثاله أن يظهر الطعن عليه ليتوصّل بذلك إلى هواه وغرضه الفاسد في قالب النصح؛ مثاله: ما فعله بنو أمية في طلبهم بدم عثمان حتى ينتقّصوا من عليّ. وبمثل هذه المكيدة كان ظلم بني مروان وأتباعهم، يستميلون الناس إليهم وينفّرون قلوبهم عن علي بن أبي طالب والحسن والحسين وذرّيتهم [...]، وإنه لما قُتل عثمان لم ترَ الأمة أحقَّ من عليٍّ فبايعوه، فتوصَّل من توصَّل إلى التنفير عنه بأن أظهر تعظيم قتل عثمان [...]، وكان بعضهم يقول في الخلوة لمن يثق إليه كلاماً ما معناه: «لم يكن أحد من الصحابة أكفأ عن عثمان من علي»، فيقال له: «لِمَ يسبّونه إذن؟» فيقول: «إن الملك لا يقوم إلا بذلك». ومراده: أنه لولا تنفير قلوب الناس عن عليّ وولده، ونسبتهم إلى ظلم عثمان، لما مالت قلوب الناس إليهم؛ لما علموه من صفاتهم الجميلة وخصائصهم الجليلة فكانوا يسرعون إلى ذلك)[1].

التصريح الثاني: ما ورد في كتاب (**الإمام الصادق: حياته وعصره - آراؤه وفقهه**) للعلامة الشيخ محمد أبو زهرة؛ قال وهو يحاول تفسير قلّة الروايات الواردة عن الإمام علي عليه السلام التي لا تنسجم مع طول صحبته لرسول الله

---

(١) ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن حسن البغدادي، الفرق بين النصيحة والتعيير، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: نجم عبد الرحمن خلق، دار المأمون للتراث، ص٣، ١٤٠٥، ص٤٢.

صلّى الله عليه وآله: (وإذا كان لنا أن نتعرَّف السبب الذي من أجله اختفى عن جمهور المسلمين بعضُ روايات علي وفقهه فإنا نقول: إنه لابدّ أن يكون للحكم الأمويّ أثر في اختفاء كثير من آثار عليّ في القضاء والإفتاء؛ لأنه ليس من المعقول أن يلعنوا علياً فوق المنابر وأن يتركوا العلماء يتحدّثون بعلمه، وينقلون فتاواه وأقواله للناس، وخصوصاً ما يتّصل منها بأسس الحكم الإسلامي)[1].

يضاف إلى ذلك أن هذه الحقيقة، حقيقة أن الحكم الأموي أُسِّس وأشيدت أركانه على ظاهرة النصب والبغض للعترة النبوية الطاهرة، أشار لها عميد بيت النبوّة وسيّد العترة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام وهو يتحدّث في رأي أغلب المحققين عن معاوية؛ قال: «**أما إنه سيظهر عليكم بعدي رجل رحب البلعوم، مندحق البطن، يأكل ما يجد ويطلب ما لا يجد، فاقتلوه ولن تقتلوه، ألا وإنه سيأمركم بسبّي والبراءة منّي، أمّا السب فسبُّوني؛ فإنه لي زكاة ولكم نجاة، وأما البراءة فلا تتبرّأوا مني؛ فإني وُلدت على الفطرة، وسَبقت إلى الإيمان والهجرة**»[2].

---

(١) أبو زهرة، محمد، الإمام الصادق: حياته وعصره - آراؤه وفقهه، دار الفكر العربي، ص١٢٦-١٢٧.

(٢) الرضي، أبو الحسن محمد بن الحسين الموسوي البغدادي، نهج البلاغة، تحقيق فارس الحسون، مركز الأبحاث العقائدية، قم، ط١، ١٤١٩هـ ص١١٨. إنما استشهدنا بما ذكر في النهج لأن البعض يحاول أن يحاجج الشيعة بكل ما ورد فيه دون الاستماع إلى رأيهم فيما يحكمون بصحّته وفيما يتوقّفون فيه. ونحن نقول إن من يحتجّ علينا بما ورد في النهج إما أن يؤمن بجميع ما فيه، عندها عليه أن يسلِّم بالكثير من الاعتقادات الشيعية بخصوص النصّ والعصمة والكثير من المفاهيم وتفسيرات التأريخ

لقد تحدّثنا في البحوث السابقة عن بعض أشكال التصفية الفكرية للعترة النبوية الطاهرة، ونحاول في هذا البحث أن نشير إلى الوجه الآخر لهذه التصفية والإقصاء، وهو التصفية الجسدية والملاحقة بالقتل والتعذيب والتنكيل، متّخذين مما جرى في واقعة كربلاء مع سبط رسول الله صلّى الله عليه وآله وريحانته وسيد شباب أهل الجنة الإمام الحسين عليه السلام وأهله وأصحابه رضي الله عنهم مثالاً وأنموذجاً في هذا الصدد، واضعين البحث في ذلك في محورين:

المحور الأول: نَصِفُ فيه محاولةَ الاتجاه الأموي إسباغ الشرعية على تسلّم الأمويين لمقاليد الحكم الإسلامي واعتبار ولايتهم أُمور المسلمين ولاية صحيحة ومشروعة، ومن ثَمَّ اعتبار الخارج عليهم باغياً، إن مات وهو على هذه الحالة فقد مات ميتة جاهلية. من هنا؛ وحيث إن كلامنا في التصفية الجسدية للعترة الطاهرة في واقعة كربلاء في ظلّ حكم يزيد بن معاوية، سوف نقسّم الكلام في هذا المحور إلى مبحثين:

المبحث الأول: نتحدّث فيه عن منزلة يزيد بن معاوية في فكر منظّري الاتجاه الأموي، وتقييمهم لشخصيته ودوره في عموم واقع المسلمين آنذاك.

المبحث الثاني: نتناول فيه تأسيس هذا الاتجاه لمشروعية قتل الإمام الحسين عليه السلام وسعيه لنفي مسؤولية الحكم الأموي عن تلك الجريمة العظيمة وما تلاها من مآسٍ أصيبت بها حريم الحسين وأهله وذراريه

الإسلامي، وإما أن يؤمن ببعض الكتاب دون بعضه، وحينها عليه أن يستمع إلى وجهة نظرنا فيما نقبله منه وفيما نتوقّف فيه.

وصحبه رضوان الله عليهم أجمعين.

المحور الثاني: نكرّسه للحديث عن موقف علماء أهل السنة من شخصية يزيد ومقتل الإمام الحسين من جانب، ومن جانب آخر نشير فيه إلى قدسية الدم الذي أُريق في كربلاء، وقدسية التربة التي احتوته؛ وفقاً لما جاء في الأخبار النبوية. وعليه فإن لدينا هنا مبحثين أيضاً:

المبحث الأول: تقييم شخصية يزيد عند علماء أهل السنة.

المبحث الثاني: قداسة دم الحسين عليه السلام وتربة كربلاء عند علماء أهل السنة.

المحور الأول

شرعية الحكم الأموي ومشروعية قتل الإمام الحسين عليه السلام

المبحث الأول: موقف منظري الإسلام الأموي من يزيد

تتّفق كلمات مشايخ الإسلام الأموي ومنظّريه على تنزيه شخصية يزيد بن معاوية والثناء عليه وعدّه «مسلماً مؤمناً» ملتزماً بالفروض الإسلامية آمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، مجاهداً في سبيل الله تعالى. ونحن نضع نظرية هذا الاتجاه في النقاط التالية:

النقطة الأولى: يعتقد الشيخ ابن تيمية أن يزيد بن معاوية مما تواتر إسلامه وصلاته وصيامه وجهاده للكفار. ففي سياق حديثه عن عجز الشيعة - كما يدّعي - عن إثبات إيمان عليّ وعدالته إلا إذا صاروا من أهل السنَّة يقول: (**فإن احتجُّوا بما تواتر من إسلامه وهجرته وجهاده، فقد تواتر ذلك عن هؤلاء** [الخلفاء الثلاثة]**، بل تواتر إسلام معاوية ويزيد وخلفاء بني أمية وبني العباس، وصلاتهم وصيامهم وجهادهم للكفار**)[1].

النقطة الثانية: يعتقد الشيخ ابن تيمية أن يزيد أحد الخلفاء الاثني عشر الذين أخبر النبي صلى الله عليه وآله بهم، وأنه من العظماء الذين بشَّرت بهم التوراة إسماعيل عليه السلام وأنه ممن حصلت بهم عزَّة الإسلام ومنعته. ففي

---

(١) ابن تيمية، منهاج السنة، مصدر سابق: ج٢، ص٦٢.

سياق حديثه عن مآثر بني أمية وظهور الإسلام وشرائعه في زمن دولتهم ومنَعة المسلمين وهيبتَهم في ظلالها يقول:

(وهذا تصديق بما أخبر به النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم حيث قال: «**لا يزال هذا الدين عزيزاً ما تولّى اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش**». وهؤلاء الاثنا عشر خليفة هم المذكورون في التوراة، حيث قال في بشارته إسماعيل: «**وسيلد اثني عشر عظيماً**» ومن ظنّ أن هؤلاء الاثني عشر هم الذين تعتقد الرافضة إمامتهم فهو في غاية الجهل)[١].

والحديث الذي يشير إليه ابن تيمية قد ورد في (صحيح مسلم) عن جابر بن سمرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وقد علَّق عليه ابن تيمية بقوله: (وهكذا كان، فكان الخلفاء: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ثم تولى من اجتمع الناس عليه وصار له عزّ ومنعة: معاوية، وابنه يزيد، ثم عبد الملك وأولاده الأربعة، وبينهم عمر بن عبد العزيز، وبعد ذلك حصل في دولة الإسلام من النقص ما هو باقٍ إلى الآن؛ فإنّ بني أمية تولّوا على جميع أرض الإسلام، وكانت الدولة في زمنهم عزيزة)[٢].

النقطة الثالثة: وهي والنقطة التي تليها، تكون تفصيلاً لما أجملته النقطة السابقة، ونظراً لأهمية مضمون النقطتين التاليتين وضرورة أن ينتبه القارئ الكريم لهما نفرزهما على حدة، لاسيّما وأن ابن تيمية يعود للتأكيد عليهما أكثر من مرّة ويوضّح محتواهما بنحو صريح.

فمما يعتقده ابن تيمية في يزيد: كون بيعته، وبالتالي مشروعية سلطته

---

(١) منهاج السنة النبوية، ج٨، ص٢٤٠-٢٤١.

(٢) منهاج السنة، ج٨، ص٢٣٨.

وحكمه باسم الإسلام، صحيحةً وشرعية، وقد رأينا قبل قليل كيف يدرج ابن تيمية يزيد ضمن قائمته لـ «**خلفاء**» الإسلام والمسلمين معتبراً إياه أحد من تولّى دولة الإسلام بـ «**اجتماع**» من الناس على توليته. هذا، وهو يذهب إلى أن كون يزيد ملك جمهور المسلمين وخليفتهم في زمانه أمر معلوم لكلّ أحد، ومن نازع في ذلك فهو مكابر، قائلاً: (**إن يزيد بويع بعد موت أبيه معاوية، وصار متولّياً على الشام ومصر والعراق وخراسان وغير ذلك من بلاد المسلمين**)[1].

النقطة الرابعة: يعتقد ابن تيمية أنه حتى مع افتراض كون يزيد ظالماً فاسقاً، فإن ذلك لا يشكّل طعناً فيه ولا يسوّغ لعنه والبراءة منه؛ لإمكان وجود معارض راجح يمنع من ذلك لا سبيل للمنازعة فيه، كالتوبة أو الحسنات الماحية لظلمه وفسقه، أو المصائب المكفّرة عن ذلك، بل إن الشيخ ابن تيمية يذهب إلى أبعد من ذلك حين يقرّر أن يزيد «مغفور له» بدعوة من رسول الله صلّى الله عليه وآله ... يقول:

(وقد استفاضت السنن النبوية بأنه يخرج من النار قوم بالشفاعة، ويخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان؛ وعلى هذا الأصل فالذي يجوّز لعنة يزيد يحتاج إلى شيئين: إلى ثبوت أنه كان من الفسّاق الظالمين الذي تباح لعنتهم، والأمر الثاني أن لعنة المعيَّن من هؤلاء جائزة، والمنازع يطعن في

---

(١) منهاج السنة النبوية، ج٤، ص٥٢٢. العجيب أن ابن تيمية يقول هذا في شأن يزيد في حين أنه يغمز في خلافة الإمام علي عليه السلام بالقول إن خلافته كانت في زمن فتنة واختلاف بين الأمّة، لم تتفق الأمة فيه لا عليه ولا على غيره... ؟! انظر: المنهاج، ج٢، ص٦٢.

المقدّمتين، لاسيّما الأولى. فأما قول الله تعالى: ﴿أَلا لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ فهي آية عامة كآيات الوعيد، بمنزلة قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً﴾ وهذا يقتضي أن هذا الذنب سبب اللعن والعذاب، لكن قد يرتفع موجبه لمعارض راجح: إما توبة، وإما حسنات ماحية تمحو ظلمه، ولم يبتل بمصائب تكفّر عنه، وأن الله لا يغفر له ذلك مع قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾. وقد ثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر ... عن النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم قال: «**أوّل جيش يغزو القسطنطينية مغفور لهم**» وأوّل جيش غزاهم كان أميرهم يزيد، والجيش عدد معيّن لا مطلق، وشمول المغفرة لآحاد هذا الجيش أقوى من شمول اللعنة لكل واحد واحد من الظالمين، فإن هذا أخصّ، والجيش معيّنون)[1].

(١) منهاج السنة النبوية، ج٤، صص ٥٧١-٥٧٢.

المبحث الثاني

مشروعية قتل الحسين ونفي مسؤولية يزيد عن ذلك

بناء على ما تقدم بوسع القارئ أن يتوقّع طبيعة موقف الإسلام الأموي من مقتل الإمام أبي عبد الله الحسين عليه السلام؛ إذ إن النتيجة المنطقية لما أرساه منظِّرو هذه المدرسة من أفكار بشأن شرعية حكومة يزيد بن معاوية أن يكون الخارج عليها باغياً يفتقد الشرعية مفرّقاً لجماعة المسلمين، ومن كانت هذه حالته فهو صاحب فتنة وشغب، تجوز مقاتلته وسفك دمه؛ حسماً للفساد، وجمعاً لرأي الأمّة.

قد يكون هذا الرأي، وبهذا النحو من الصراحة، صادماً لوعي الفرد المسلم، إلّا أنّنا سوف ندلّل للقارئ على أن ذلك حقيقة قائمة وليس مجرّد استنباط مِن قبلنا. ليس هذا فحسب، بل إنّنا نعتقد أن حرص منظّري الإسلام الأموي على تنزيه جانب الأمويين والدفاع عنهم، حَمَلهم على التنظير ليس فقط لشرعية حكمهم وولايتهم، بل التقعيد فكرياً لشرعية كل الأنظمة المستبدّة الجائرة ومطالبة أفراد المجتمع المسلم بالخضوع والامتثال والطاعة لكلّ حاكم بَرّاً كان أو فاجراً، وهي النظرية المسؤولة بنحوٍ كبير عن انحطاط الحضارة الإسلامية واندثارها لاحقاً.

قال ابن تيمية: (النصوص الواردة عن النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم في طاعة ولاة الأمور ولزوم الجماعة، والصبر على ذلك، مشهورة كثيرة، بل لو قال

قائل: إنّ النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم أمر بطاعة ولاة الأمور وإن استأثروا، والصبر على جورهم، وقال: «**إنكم ستلقون بعدي أثرة فاصبروا حتى تلقوني على الحوض**»، وقال: «**أدّوا إليهم حقّهم وسلوا الله حقّكم**» وأمثال ذلك..)[1].

ولندلّل على فكرة ابن تيمية هنا بمثال نستقيه من تراثه هو، نستبق بذكره ما سيقوله وننقله لاحقاً في شأن خروج الإمام الحسين عليه السلام على حكم يزيد. قال عن واقعة الحرّة وهو في سياق الردّ على استدلال العلامة ابن المطهر الحلّي بالحديث النبوي (**من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية**) على أهمية مسألة الإمامة، ما يلي:

(إنما الحديث المعروف مثل ما روى مسلم في صحيحه عن نافع قال: جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرة ما كان زمن يزيد بن معاوية، فقال: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة، فقال: إني لم آتك لأجلس، أتيتك لأحدّثك حديثاً، سمعت رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم يقوله: سمعته يقول: «**من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**».

وهذا حدّث به عبد الله بن عمر لعبد الله بن مطيع بن الأسود لما خلعوا طاعة أمير وقتهم يزيد، مع أنه كان فيه من الظلم ما كان، ثم إنّه اقتتل هو وهم، وفعل بأهل الحرّة أموراً منكرة، فعلم أن الحديث دلّ على ما دلّ عليه سائر الأحاديث الآتية من أنه لا يخرج على ولاة أمور المسلمين بالسيف، وإن من لم يكن مطيعاً لولاة الأمور مات ميتة جاهلية)[2].

---

(١) منهاج السنة النبوية، مصدر سابق، ج٤، ص٢٥٧.

(٢) منهاج السنة النبوية، ج١، ص١١١.

السؤال الأهمّ هنا، والذي يمثل جوهر بحثنا، هو: ما حكم خروج الإمام الحسين عليه السلام على حكم يزيد؟

لنستمع إلى بعض ما يقوله أعلام الإسلام الأموي وهم يحاولون الإجابة عن هذا السؤال، ولينظر القارئ إلى النتيجة التي يرغب هؤلاء بالانتهاء إليها:

• **موقف ابن تيمية (ت ٧٢٦ هـ):**

إن المنطق الذي تضمّنته عبارة ابن تيمية وهو يتحدّث عن واقعة الحرّة هو نفسه الذي سيطبّقه على قضية ثورة الإمام الحسين عليه السلام. لقد أنهى ابن تيمية حديثه عن واقعة الحرّة دون أن يصرّح بنحو واضح ومباشر بالنتيجة، وهي: أن مَن قتَلهم يزيد في تلك الواقعة ماتوا ميتة جاهلية، إلّا أنّ هذه النتيجة لا ينكرها من له أدنى معرفة بأساليب اللغة العربية. ما يهمّنا هو ملاحظة أن السبب الذي حمل ابن تيمية على تبنّي ذلك هو مجرّد خلعهم لطاعة أمير زمانهم، وهو سبب يكفي وحده لأن يسوّغ ليزيد أن يفعل بهم ما فعل، بالرغم من أن ابن تيمية يعترف في النص المتقدّم بظلم يزيد لهم وفعله بأهل الحرّة «أموراً منكرة».

ليلاحظ القارئ كيف يجري تطبيق نفس هذا المنطق على خروج الإمام الحسين عليه السلام؛ يقول ابن تيمية: (**وإنْ أراد** [ابن المطهر الحلّي] **باعتقادهم** [أهل السنّة] **إمامة يزيد، أنهم يعتقدون أنه كان ملك المسلمين وخليفتهم في زمانه وصاحب السيف، كما كان أمثاله من خلفاء بني أمية وبني العباس، فهذا أمر معلوم لكلّ أحد، ومن نازع في هذا كان مكابراً، فإن يزيد بويع بعد موت أبيه معاوية، وصار متولّياً على أهل الشام ومصر والعراق وخراسان وغير ذلك من بلاد المسلمين، والحسين رضي الله عنه استشهد يوم عاشوراء سنة إحدى وستّين، وهي أوّل سنة في ملك يزيد، والحسين استشهد قبل أن**

يتولّى على شيء من البلاد)[١].

ما على القارئ أن ينتبه إليه في العبارة أعلاه هي الجملة الأخيرة منها، وهي قوله: «**والحسين استشهد قبل أن يتولّى على شيء من البلاد**» وهي تعني بتعبير آخر: **والمتولّي على جميع بلاد المسلمين حين استشهد الحسين هو يزيد.** وهذه العبارة تعني: أن الحسين خرج على وليّ الأمر والخليفة الشرعي في زمانه. أما الحكم الشرعي لمن يفعل ذلك فهذا يمكن معرفته من جميع السياقات المتقدّمة التي حاول فيها ابن تيمية أن يؤسّس فكرياً إلى أن الخارج على وليّ الأمر هو صاحب فتنةٍ يشقّ بفعله عصا المسلمين ويفرّق جماعتهم، وموته في هذا الطريق هو ميتة جاهليّة.

نعم، هو يصرّح أن الإمام الحسين عليه السلام مات مظلوماً شهيداً، ولكن ذلك لا يعني أن خروجه كان مشروعاً، بل هو يصرّح أن خروج الإمام الحسين لم يكن فيه من مصلحة الدين أو الدنيا نصيب، بل إنّه قد حصل من الفساد في خروجه ما لم يكن ممكناً أن يحصل لو قعد في بلده وجنّب المسلمين ما يحصل لهم بخروجه من نقص الخير، والشرّ العظيم «**ولكن الرأي يصيب تارة ويخطئ تارة**» على حدّ تعبير ابن تيمية. ولقد أخطأ الإمام الحسين عليه السلام الرأي في هذه القضية بحسب تقييم ابن تيمية وترك مشاورة أفاضل أهل العلم والدين الذين نصحوه بعدم الخروج كابن عمر وابن عباس وغيرهم، فأوجب مقتله الفتن، ولم يكن مثالاً لما أمر به النبي صلّى الله عليه وآله من الصبر على جور الأئمة، وترك قتالهم الذي هو أصلح الأمور للعباد في المعاش و«**المعاد**»، وما أثنى صلّى الله عليه وآله به على أخيه

(١) منهاج السنة النبوية، ج٤، ص٥٢٢.

الإمام الحسن عليه السلام الذي لم يفارق الجماعة.

وإليك أيها القارئ النصَّ الذي حمل جميع هذه المعطيات معاً، ننقله بطوله لأهميته:

قال: (باب قتال أهل البغي والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يشتبه بالقتال في الفتنة [...] ومن تأمّل الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبيّ صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم في هذا الباب واعتبر أيضاً اعتبار أولي الأبصار، علم أن الذي جاءت به النصوص النبوية خير الأمور. ولهذا لما أراد الحسين رضي الله عنه أن يخرج إلى أهل العراق، لمّا كاتبوه كتباً كثيرة، أشار عليه أفاضل أهل العلم والدين كابن عمر وابن عباس وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن لا يخرج، وغلب على ظنَّهم أنه يُقتل[١]، حتى أن بعضهم قال: أستودعك الله من قتيل، وقال بعضهم: لولا الشفاعة لأمسكتك ومنعتك عن الخروج. وهم في ذلك قاصدون نصيحته طالبون لمصلحته ومصلحة المسلمين. والله ورسوله إنما يأمر بالصلاح لا بالفساد، لكن الرأي يصيب تارة ويخطئ تارة.

فتبيَّن أن الأمر على ما قاله أولئك[٢]، ولم يكن في الخروج لا مصلحة دين

---

(١) الأخبار النبوية بمقتله (عليه السلام) متواترة، وقد نقلها جملة من الصحابة، بعضهم ورد اسمه في عبارة ابن تيمية أعلاه (كابن عباس)، وسننقل جملة منها لاحقاً، وعليه فإن هؤلاء على علم بمقتله (عليه السلام) وليس مجرد غلبة ظن.

(٢) يلاحظ أن مِن جملة «ما قاله» مَن أشار إليه ابن تيمية بـ«أولئك» ما حكاه عن بعضهم: (لولا الشفاعة لأمسكتك...) أي أن في خروج الحسين ما يوجب المعصية العظيمة، ولكن إنما سمح هذا البعض له عليه السلام بالخروج ولم يمسكه لعلمه بشفاعة النبي صلَّى الله عليه وآله له، وابن تيمية يقول: تبيّن أن الأمر على ما قاله أولئك.

ولا مصلحة دنيا، بل تمكّن أولئك الظلمة الطغاة[١] من سبط رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم حتى قتلوه مظلوماً شهيداً، وكان في خروجه وقتله من الفساد ما لم يحصل لو قعد في بلده، فإن ما قصده من تحصيل الخير ودفع الشرّ لم يحصل منه شيء، بل زاد الشرّ بخروجه وقتله، ونقص الخير بذلك، وصار ذلك سبباً لشرّ عظيم. وكان قتل الحسين مما أوجب الفتن، كما كان قتل عثمان مما أوجب الفتن.

وهذا كلّه مما يبيّن أن ما أمر به النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم من الصبر على جور الأئمة وترك قتالهم والخروج عليهم، هو أصلح الأمور للعباد في المعاش والمعاد[٢]، وأن من خالف ذلك متعمّداً أو مخطئاً لم يحصل بفعله صلاح بل فساد. ولهذا أثنى النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم على الحسن[٣] بقوله: «**إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**» ولم يثن على أحد لا بقتال في فتنة ولا بخروج على الأئمة ولا نزع يد من طاعة ولا مفارقة للجماعة)[٤].

---

(١) يلاحظ أن ابن تيمية لا يصرح هنا باسم يزيد على عكس ما فعله من واقعة الحرة ونقلناه سابقاً، حيث نصَّ على أن يزيد (اقتتل هو وهم وفعل بأهل الحرّة أموراً منكرة)، وهو لا يكتفي بذلك بل سيأتي أنه ينفي حتى حدوث الأمور المنكرة بعد مقتل الإمام الحسين عليه السلام.

(٢) يلاحظ أن ابن تيمية يقصد أن خروج الحسين عليه السلام لم يكن هو الأصلح له في «معاده»!! وهو نظير ما تقدّم من قوله: (فتبيّن أن الأمر على ما قاله أولئك) ... انظر تعليقتنا على هذه الجملة.

(٣) الذي يراه ابن تيمية سلَّم الحكم لمعاوية، ولم يثنِ على الحسين عليه السلام الذي خرج على يزيد.

(٤) منهاج السنة النبوية، ج٤، صص ٥٣٠ - ٥٣١.

إن إحجام ابن تيمية عن ذكر اسم الإمام الحسين عليه السلام هنا كما هو واضح بالمقابلة مع الإمام الحسن عليه السلام، لا يثني القارئ الفطن عن فهم أن المقصود بسلسلة الأحكام اللاحقة التي يطلقها إنما هو الإمام الحسين ذاته، فهو في نظره قاتَل في فتنةٍ وخرج على الأئمة و....

هل يكتفي ابن تيمية بهذا المستوى من القدح في سبط رسول الله صلّى الله عليه وآله الإمام الحسين عليه السلام وتنزيه يزيد عما اقترفه من موبقات بالرغم من تشدّقه الدائم بمنزلة الصحابة ومكانتهم الرفيعة وأفضليتهم في كلّ ما أقدموا عليه، مع أن الإمام الحسين عليه السلام ليس صحابياً فقط بل هو من أجلّة الصحابة، بل هو من أهل البيت، بل سيّد شباب أهل الجنة، بل هو ريحانة رسول الله؟

لقد وصف العلامة ابن الجوزي من يقول أن يزيد كان على صواب وأن الحسين أخطأ في الخروج عليه، بأنهم جماعة «منتسبين» إلى السنّة[1] فما عساه يقول لو سمع ما يقوله ابن تيمية هنا وباسم جميع أهل السنّة؟!

لا يقتصر رأي ابن تيمية على ما تقدَّم، بل يمضي قُدُماً في الدفاع عن يزيد منكراً ما نسبته المصادر التاريخية إليه من استخفافه بحرمات الله ورسوله مما فعله بالحسين وأهله وذراريه بعد مقتله. سأضع ما قاله ابن تيمية في هذا الصدد في نقاط:

النقطة الأولى: يعتقد ابن تيمية أن يزيد لم يأمر بقتل الإمام الحسين، بل

---

(١) نقله الآلوسي في تفسيره (روح المعاني) عن كتاب ابن الجوزي (السرّ المصون)، انظر: الآلوسي، أبو الفضل شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ج ٢٦، ص ٧٣.

كان يريد إكرامه! وعندما سمع بمقتله عليه السلام ساءه ذلك وبكى عليه !!

يقول: (والذي نقله غير واحد[1] أن يزيد لم يأمر بقتل الحسين ولا كان له غرض في ذلك، بل كان يختار أن يكرّمه ويعظّمه كما أمره بذلك معاوية. ولكن كان يختار أن يمتنع من الولاية والخروج عليه، فلما قدم الحسين وعلم أن أهل العراق يخذلونه ويسلمونه، طلب أن يرجع إلى يزيد، أو يرجع إلى وطنه، أو يذهب إلى الثغر، فمنعوه من ذلك حتى يستأسر، فقاتلوه حتى قُتل مظلوماً شهيداً رضي الله عنه وأن خبر قتله لما بلغ يزيد وأهله ساءهم ذلك وبكوا على قتله، وقال يزيدُ: لعن الله ابن مرجانة - يعني عبيد الله بن زياد- أما والله لو كان بينه وبين الحسين رحم لما قتله، وقال: قد كنت أرضى من طاعة أهل العراق بدون قتل الحسين، وإنّه جهّز أهله بأحسن الجهاز وأرسلهم إلى المدينة)[2].

النقطة الثانية: يعتقد ابن تيمية أن يزيد لم يُحضر رأس الإمام الحسين عليه السلام ولا ضرب بمخصرته أو عصاه على ثناياه، وأن ذلك من الكذب!

قال: (وقد روي بإسناد مجهول أن هذا [الإشارة إلى حمل رأس الإمام الحسين عليه السلام والنكت على ثناياه] كان قدّام يزيد، وهذا مع أنه لم يثبت

---

(١) هذه إحدى أساليب ابن تيمية في التدليس بأن يدعى أن «غير واحد» قال بكذا رأي، دون أن يحدّد من هو القائل وحجمه الحقيقي، وقد تكرّر منه ذلك في مواضع كثيرة جداً يقول فيها: ذكر ذلك غير واحد، سلك هذا المسلك غير واحد، قال ذلك غير واحد، رواه غير واحد، في كلام غير واحد، اعترف بذلك غير واحد، طعن فيه غير واحد، يحتجّ به غير واحد، يُعبّر غير واحد، صرّح غير واحد، يهتم غير واحد، أفتى غير واحد، المنصوص عليه من غير واحد ... وأمثال ذلك.

(٢) منهاج السنة النبوية، ج٤، صص ٥٥٧- ٥٥٨.

ففي الحديث[١] ما يدلّ على أنه كذب؛ فإن الذين حضروا نكثه بالقضيب من الصحابة لم يكونوا بالشام وإنما كانوا في العراق)[٢].

النقطة الثالثة: يعتقد ابن تيمية أن سبي نساء الإمام الحسين عليه السلام وذراريه كذب لا أصل له.

قال: (وأما ما ذكره [ابن المطهر الحلي] من سبي نسائه والذراري والدوران بهم في البلاد وحملهم على الجمال بغير أقتاب، فهذا كذب وباطل، ما سبى المسلمون - ولله الحمد- هاشمية قطّ، ولا استحلّت أمّةُ محمد صلى الله عليه [وآله] وسلم سَبْي بني هاشم قطّ)[٣].

إن المناقشة التفصيلية لكلّ ما ورد في هذه النقاط الثلاث تحتاج إلى فرصة أوسع تتجاوز حجم وأهداف هذه الدراسة، ومع ذلك فإني أرى أن من اللازم التذكير ببعض الحقائق ضمن تعليقات سريعة:

التعليقة الأولى: إن محاولة ابن تيمية إعفاء يزيد من مسؤولية قتل الإمام الحسين عليه السلام بدعوى أنه لم يأمر بذلك، سوف يعرف القارئ الكريم مدى حقّانيتها لاحقاً، حين يطّلع على أنها تمثّل خرقاً لما عليه محققو علماء المسلمين الذين اعتبروا مقتله عليه السلام أحد أكبر جرائم يزيد؛ وهو الأمر

---

(١) يشير إلى الحديث الوارد في صحيح البخاري وهذا لفظه: (عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أُتي عبيد الله بن زياد برأس الحسين عليه السلام فجعل في طست فجعل ينكث وقال في حسنه شيئاً. فقال أنس: كان أشبههم برسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، وكان مخضوباً بالوسمة). انظر صحيح البخاري، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص٧١٥، ح٣٧٤٨.

(٢) منهاج السنة النبوية، ج٤، ص٥٥٧.

(٣) منهاج السنة النبوية، ج٤، ص٥٥٨.

الذي لا تفسير له إلا اعتقادهم أنه مسؤول مسؤولية مباشرة عن ذلك.

ويمكن أن نفهم ذلك أيضاً مما تواردت على نقله الكثير من كتب المسلمين من أنه لم يكن ليزيد من همّة بعد موت أبيه وتولّيه أمور المسلمين إلا أخذ البيعة من النفر الذين أبوا على معاوية الإجابة إلى بيعته، وقد كتب يزيد نفسه إلى الوليد بن عتبة بن أبي سفيان، الذي كان والي المدينة حين مات معاوية: (**أما بعد، فخذ حسيناً وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير بالبيعة أخذاً شديداً ليست فيه رخصة حتى يبايعوا**)[1] فإن عبارة «**فخذ حسيناً .. أخذاً شديداً ليست فيه رخصة**» بمثابة الإذن بإراقة دم الإمام الحسين، وهذا ما فهمه مروان بن الحكم الذي أصرّ على الوليد بأن يأخذ البيعة من حينها ولا يسمح للإمام الحسين بالمغادرة وإلا ضرب عنقه، وهو ما امتنع عن فعله الوليد. وأغلب الظن أن هذا هو السبب الرئيسي الذي حمل يزيد على عزله من إمارة المدينة لاحقاً، كما أنه السبب ذاته الذي حمل سرجون مولى يزيد على ترشيح شخصية دموية لا تتورّع عن ارتكاب أيّ جريمة والتي كانها عبيد الله بن زياد لتوليته الكوفة لوأد حركة الإمام عليه السلام.

وبوسعنا أن نعرف جدّية يزيد في القضية من أمره عبيد الله بقتل مسلم

---

(١) انظر مثلاً: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ، ط٢، ج٥، ص ٣٣٨. ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، ج١١، ص٤٦٧. ابن الأثير، أبو الحسن عز الدين علي بن محمد الجزري، الكامل في التاريخ، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ج٣، ص ٣٧٧.

بن عقيل[١]، بل أمره إياه بـ«**محاربة الحسين**» كما أورد ذلك ابن عساكر في «**تاريخ دمشق**»[٢]، وإنَّ جزم عبد الله بن مطيع وعبد الله بن عباس بأنه عليه السلام مقتول بخروجه للعراق لا محالة قبل تولية يزيد لعبيد الله بن زياد على الكوفة دليلٌ على أنهما يقصدان أنه يُقتل من قبل يزيد حصراً[٣].

---

(١) انظر مثلاً: تاريخ الطبري، مصدر سابق: ج٥، ص٣٤٨. تاريخ ابن الأثير، مصدر سابق: ج٣، ص٣٨٧. تاريخ ابن كثير، مصدر سابق: ج١١، ص٤٨١. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم،دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصحَّحه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٣م، ج٥، ص٣٢٥.

(٢) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، تاريخ دمشق، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، ج١٤، ص٢١٣. وقد دلّ كتاب يزيد إلى عبيد الله بن زياد (في رواية أخرى) الذي يخبره فيه بصيرورته عبداً بعد قدوم الحسين إلى الكوفة على تحريضه بقتله (عليه السلام)؛ ولذا فرَّع راوي الخبر بالقول: (فقتله ابن زياد وبعث برأسه إليه) (المصدر: ص ٢١٤).

(٣) قال عبد الله بن مطيع: (فداك أبي وأمّي متّعنا بنفسك ولا تسِر إلى العراق، فو الله لئن قتلك هؤلاء القوم ليتّخذونا خولاً أو عبيداً)، وقال ابن عباس: (والله إني لأظنك ستُقتل غداً بين نسائك وبناتك كما قُتل عثمان)، من المصادر التي نقلت قوليهما راجع مثلاً: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرناءوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ج٣ (تحقيق: مأمون الصاغرجي)، ص ص ٢٩٦-٢٩٧. ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق، ج١١، ص ص ٥٠٢-٥٠٦. ولمزيد تفصيل في قضية تحميل يزيد مسؤولية قتل الإمام الحسين عليه السلام، راجع رسالة ابن عباس إليه (يزيد) التي نصّت على ذلك: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مصدر سابق: ج٣، ص٤٦٦.

التعليقة الثانية: أما القول بأن الإمام الحسين عليه السلام طلب الذهاب إلى يزيد أو يسيّروه إلى الثغر، فتكذبه ممانعته عليه السلام بأن يبايع يزيد حتى حين كان معاوية ما زال حيّاً، وقد روى الطبري عن عقبة بن سمعان قال: (**صَحِبتُ حسيناً فخرجتُ معه من المدينة إلى مكة ومن مكة إلى العراق ولم أفارقه حتى قُتل، وليس من مخاطبته الناس كلمة بالمدينة ولا بمكة ولا في الطرق ولا بالعراق ولا في عسكر إلى يوم مقتله إلا وقد سمعتها. ألا والله ما أعطاهم ما يتذاكر الناس وما يزعمون من أن يضع يده في يد يزيد بن معاوية، ولا أن يسيّروا إلى ثغر من ثغور المسلمين، ولكنه قال: دعوني فلأذهب في هذه الأرض العريضة حتى ننظر ما يصير أمر الناس**)[1].

التعليقة الثالثة: أما إنكار حمل الرأس الشريف إلى يزيد ونكته بالقضيب على ثنايا الإمام عليه السلام وسبيه لذراريه، فقد ورد في (**المعجم الكبير**) للطبراني ما يلي:

قال: (حدّثنا أبو الزنباع روح بن الفرج المصري، حدّثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث قال: أَبى الحسين بن علي رضي الله عنه أن يستأسر فقاتلوه، فقتلوه وقتلوا ابنيه وأصحابه الذين قاتلوا معه بمكان يقال له: «الطف»، وانطلق بعلي بن الحسين وفاطمة بنت حسين وسكينة بنت حسين إلى عبيد الله بن زياد - وعليّ يومئذٍ غلام قد بلغ - فبعث بهم إلى يزيد بن معاوية فأمر بسكينة فجعلها خلف سريره لئلا ترى رأس أبيها، وذو قرابتها وعلي بن الحسين رضي الله عنهما في غلّ، فوضع رأسه فضرب على ثنيتي الحسين رضي الله عنه وقال:

---

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، مصدر سابق، ج٥، صص ٤١٣-٤١٤.

نفلّق هاماً من رجال أحبّةٍ إلينا وهم كانوا أعقّ وأظلما[١]

وقد نقل الخبر الحافظ الهيثمي في كتابه «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» وكتب معلّقاً: (رواه الطبراني ورجاله ثقات)[٢].

وفي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب) لابن العماد الحنبلي الدمشقي (ت ١٠٨٩ هـ)، قال: (ولما تمّ قتله حُمل رأسه وحرم بيته وزين العابدين معهم إلى دمشق كالسبايا، قاتل الله فاعلَ ذلك وأخزاه ومن أمر به أو رضيه)[٣].

أما الذهبي - وهو واحد من أعلام هذه المدرسة- فقد نقل أكثر من خبر في كتابيه الشهيرين (سير أعلام النبلاء) و(تاريخ الإسلام) على أن رأس الإمام الحسين عليه السلام وذراريه حُملوا إلى يزيد وأنه أخذ ينكت بمخصرة معه ثناياه أو سِنَّه عليه السلام[٤].

---

(١) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٤٠٤- ١٩٨٣، ج٣، ص١٠٤، ح٢٨٠٦.

(٢) الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الفكر- بيروت، ١٤١٢هـ، ج٩، ص٣١٢، ح١٥١٤٨.

(٣) ابن العماد، أبو الفلاح شهاب الدين عبد الحسين بن أحمد العكرمي الدمشقي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أشرف على تحقيقه وخرّج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، حققه وعلق عليه: محمد الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٦ -١٩٨٦، ج١، ص٢٧٥.

(٤) راجع: سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٣، ص ص ٣٠٩-٣١٤-٣٢٠. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي-بيروت، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، ج٥، ص ص ١٨-١٩-٢٠.

إن ما ذكرناه هنا هو مجرّد إشارات سريعة تتناسب وحجم هذه الدراسة، وإلا فإن تفصيل ذلك يحتاج إلى دراسة مستأنفة ومطوّلة، ونحن ننصح القارئ الكريم بالعودة إلى كتاب (**الردّ على المتعصب العنيد المانع من ذمّ يزيد**) للعلامة الإمام جمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) بتحقيق الدكتور هيثم عبد السلام محمد؛ فإن فيه غنىً في نقل الأحاديث وأقوال علماء المسلمين المثبتة لهذه الحقائق التي أنكرها ابن تيمية.

- **موقف القاضي ابن العربي (ت ٥٤٣ هـ):**

لو أننا التزمنا بالتسلسل الزمني في عرض مواقف أعلام نهج الإسلام الأموي لكان علينا تقديم موقف القاضي أبي بكر ابن العربي المالكي (ت ٥٤٣ هـ) على موقف ابن تيمية؛ ولكنّا لم نلتزم بذلك نتيجة لإيماننا أن ابن تيمية يمثّل عميد هذه المدرسة وأن ما كتبه من كان قبله لم يغطِّ جميع المعالم التي يحملها هذا الاتجاه، على عكس ما نجده لدى ابن تيمية الذي وصلنا الكثير من مؤلّفاته ومصنّفاته وهي تكاد تستوعب جميع معالم هذه الاتجاه الفكري، وإن كان ابن العربي - والحقّ يقال- جمع من الآراء بخصوص قضية يزيد واستشهاد الإمام الحسين عليه السلام ما لم يسبقه إليه أحد ممن تقدَّم عليه أو لحقه، سواء في السعة والتفصيل أو في الجرأة والتنظير، ومع ذلك فقد بقيت عمادة هذا الاتجاه (الإسلام الأموي) حكراً على الشيخ ابن تيمية وبقيت أغلب المواقف اللاحقة عليه مدينة له وتستقي مجمل آرائها من وحي ما كتب.

إن أبرز كتاب سجّل فيه القاضي ابن العربي محاولته في القدح بالإمام الحسين عليه السلام والدفاع عن يزيد ونفي مسؤولية ما لحق بالإمام وأهل بيته

وصحبه عنه، هو كتابه الشهير (**العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي**). فبعد حديث طويل له عن مزايا معاوية وخصاله وحسن سيرته وفقهه وأهليّته للقيام بالخلافة[١] ... يشرع في الحديث عن يزيد ذاهباً إلى انعقاد البيعة شرعاً له وأنه لا يقصر عن شروط الإمام سنّاً وعدلاً وعلماً، ناصحاً معشر المسلمين أن يأخذوا لأنفسهم بالأرجح في طلب السلامة، والخلاص بين الصحابة والتابعين ولا يكونوا كمن أدخل بلسانه في دمائهم، فيلغ فيها ولوغ الكلب بقية الدم على الأرض بعد رفع الفريسة[٢].

يقول: (إن معاوية ترك الأفضل في أن يجعلها شورى، وألا يخصّ بها أحداً من قرابته فكيف ولداً، وأن يقتدي بما أشار به عبد الله بن الزبير في

---

(١) يقول ابن العربي إن ولاية الأمر لها مراتب: منها خلافة ومنها ملك، وقد كانت ولاية من تقدّمه ولاية خلافه، أما ولاية الملك فابتداؤها معاوية. ثم يضيف مستدركاً على ما قد يتصوّر القارئ من أن ذلك قدح في معاوية فيقول: (وقد قال الله في داود - وهو خير من معاوية -: ﴿وَآتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ﴾ فجعل النبوة ملكاً. فلا تلتفتوا إلى أحاديث ضعِّف سندها ومتنها) وهو يريد القول إن مجرد وصف حكم معاوية بالملك دون الخلافة ليس عيباً على معاوية، فقد وصفت النبوّة بالملك، وعليه ما قد يبدو عيباً هو في الواقع فضيلة. أما الأحاديث التي ضُعِّفت فيقصد بها ـ وهو ما اعترف به محقّق الكتاب محبّ الدين الخطيب ـ حديث: (الخلافة ثلاثون سنة، ثم تعود ملكاً).

انظر: ابن العربي، محمد بن عبد الله المعافري المالكي، العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي، قدَّم له وعلَّق عليه: محب الدين الخطيب، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٩هـ، ص ص٢٠٧ - ٢١٠.

(٢) العواصم من القواصم، مصدر سابق، ص٢٢٥.

الترك أو الفعل، فعدل إلى ولاية ابنه وعقد له البيعة وبايعه الناس، وتخلّف عنها من تخلّف، فانعقدت البيعة شرعاً، لأنها تنعقد بواحد وقيل باثنين.

فإن قيل: لمن فيه شروط الإمامة، قلنا: ليس السنّ من شروطها ولم يثبت أنه يقصر يزيد عنها.

فإن قيل: كان منها العدالة والعلم، ولم يكن يزيد عدلاً ولا عالماً. قلنا: وبأيّ شيء نعلم عدم علمه، أو عدم عدالته؟ ولو كان مسلوبهما لذكر ذلك الثلاثة الفضلاء[1] الذين أشاروا عليه بأن لا يفعل، وإنما رموا إلى الأمر

---

(١) يقصد بهم ـ بناء على ما تقدم من كلامه ـ: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وعبد الرحمن بن أبي بكر .. وليلاحظ القارئ الكريم نمط هذا الاستدلال ثم ليقيّم تلك الشبهة الواهية التي تقول: إن بوسع الإمام الحسين (عليه السلام) السكوت عن يزيد مطلقاً أو حتى تكتمل له أسباب القوّة ثم يثور عليه حينها، وكيف سيفهم من سكوته أنه منحٌ للشرعية وموافقة على ولاية يزيد، فحتى امتناع هؤلاء الثلاثة عن البيعة تمّ تأويله إلى أنه مجرّد اعتراض على «طريقة» التولية وأنهم أرادوها شورى وليس «ولاية عهد» ولم يكن اعتراضهم على «نفس» يزيد وأهليّته وعدالته وعلمه؟!

وقد كرّر هذا الموقف كل من تأخّر على ابن العربي وصولاً إلى المتأخّرين من هذه المدرسة، قال ابن خلدون في (تاريخه) في الفصل الذي عقده لـ«ولاية العهد» وهو يتحدث عما فعله معاوية من عهده لابنه يزيد:

(كان فعل معاوية مع وفاق الناس له حجّة في الباب؛ والذي دعا معاوية لإيثار ابنه يزيد بالعهد دون من سواه إنما هو مراعاة المصلحة في اجتماع الناس واتفاق أهوائهم باتفاق أهل الحل والعقد عليه حينئذٍ من بني أمية؛ إذ بنو أمية يومئذٍ لا يرضون سواهم، وهم عصابة قريش، وأهل الملّة أجمع، وأهل الغلب منهم، فآثره بذلك دون غيره ممن يظنّ أنه أَولى بها وعدل عن الفاضل إلى المفضول حرصاً على الاتفاق واجتماع الأهواء الذي شأنه أهمّ عند الشارع. وإن كان لا يظنّ بمعاوية غير هذا

بعيب التحكيم، وأرادوا أن تكون شورى.

فإن قيل: كان هنالك من هو أحق منه عدالة وعلماً، منهم مئة وربما ألف.

قلنا: إمامة المفضول - كما قدّمنا - مسألة خلاف بين العلماء ...)[1].

وإذا كان هذا رأي ابن العربي في يزيد وعدّه إياه أهلاً للولاية والإمامة سنّاً وعدالة وعلماً، ودفاعه الشديد عن كفاءته وفضيلته وشرعية بيعته، فإن ما سيقوله عن خروج الإمام الحسين عليه السلام وثورته لن يكون جديداً على القارئ، ويمكنه أن يعرف طبيعة قوله المرتقب، إنه (أعني خروج الإمام الحسين) ببساطة: إثارة للفتنة، وخروج على الخلافة الشرعية. وهذا هو فعلاً ما قاله ابن العربي، بل وجعل من يخلع يزيد وينصب القتال له مصداقاً للحديث المنسوب للنبي صلّى الله عليه وآله: (**يُنصب لكلّ غادر لواء يوم القيامة**)، ولكنه حيث لم يستطع أن يصرّح بنحو مباشر بأنه سينصب للإمام الحسين عليه السلام يوم القيامة «**لواء غادر**» سكت عن أخذ نتيجة كلامه وترك للقارئ أن يستنتج ذلك من دلالة السياق! مكتفياً بوصفه عليه السلام وحركته

فعدالته وصحبته مانعة من سوى ذلك، وحضور أكابر الصحابة لذلك وسكوتهم عنه دليل على انتفاء الريب فيه، فليسوا ممن يأخذهم في الحقّ هوادة، وليس معاوية ممن تأخذه العزّة في قبول الحقّ، فإنهم كلّهم أجلّ من ذلك وعدالتهم مانعة منه) (تاريخ ابن خلدون، ج١، صص ٢١٠-٢١١). وهو ما قاله المعاصرون من هذه المدرسة كما سيتضح لاحقاً.

السؤال هنا هو: فكيف سيكون الحال مع الإمام الحسين (عليه السلام) لو فعل ما يطالب به أصحاب الشبهة المتقدّمة؟! ألا يفسَّر حينئذٍ بأنه اعتراف بشرعية وصحّة النهج والخطّ الأموي بكامله؟!

(١) العواصم من القواصم، مصدر سابق، ص ٢٢٢-٢٢٣.

بأنها طلبت أمراً قد تمّ وانتهى (يقصد أن البيعة انعقدت لغيره) وأنها طلبت الاستقامة في طريق أعوج سلكته بعد أن حفّزتها خفّة الشباب وعنفوانه وطيشه بالرغم من كون الحسين عليه السلام شيخاً كبير السنّ.

يقول ابن العربي: إن الحسين لم يستمع إلى «**أعلم**» أهل زمانه عبد الله بن عباس، ولم يحضره ما «**أنذر**» به جده صلّى الله عليه وآله من الدخول في الفتنة، وما قاله «**ثناءً وبشارة**»[1] في أخيه الإمام الحسن عليه السلام حين سلَّم الأمر لغيره وتركه القتال، ويستغرب مستفهماً: ألم يعرف الحسين وهو يرى أن الخلافة خرجت عن أخيه ومعه «**جيوش الأرض وكبار الخلق**» أنها لن ترجع إليه بـ«**أوباش الكوفة**» و«**كبار الصحابة ينهونه وينأون عنه**» ؟!

أما من قاتلوا الإمام الحسين عليه السلام واستباحوا دمه وحرمة أهله وأصحابه، فلم يقاتلوه إلا بتأويل ولم يخرجوا إليه إلا امتثالاً لما قال جدّه صلّى الله عليه وآله: (**إنه ستكون هنات وهنات فمن أراد أن يفرّق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوا بالسيف**[2] **كائناً ما كان**)، بل وحتى عدم نصرة «**أشياخ وأعيان الأمّة**» للإمام الحسين عليه السلام له ما يبرّره؛ وهو معرفتهم أن الله تعالى صرف أمر الولاية والحكم عن أهل البيت عليهم السلام ورأيهم بأنه لا ينبغي لأحد أن يدخل فيما فيه «فتنة».

---

(١) العواصم من القواصم، مصدر سابق، ص ٢٠١.

(٢) لعل ما قاله ابن العربي هنا واستشهاده بهذا الحديث هو أصل ما هو مشهور نسبته إليه من القول: (إن الحسين قُتل بسيف جدّه) وهذا المعنى مما لا شك أنه يستفاد من كلامه الذي سننقله بعد قليل، أما نفس العبارة المتقدّمة فلم أطلع عليها في كلمات ابن العربي فيما وقع في يدي وراجعته من مؤلّفاته.

لنستمع إلى ابن العربي وهو يقول ذلك:

(ولكنه رضي الله عنه لم يقبل نصيحة أعلم أهل زمانه ابن عباس، وعدل عن رأي شيخ الصحابة ابن عمر، وطلب الابتداء في الانتهاء، والاستقامة في الاعوجاج، ونضارة الشبيبة في هشيم المشيخة. [...] وما خرج إليه أحد إلا بتأويل، ولا قاتلوه إلا بما سمعوا من جدّه المهيمن على الرسل، المخبر بفساد الحال، المحذّر من الدخول في الفتن. وأقواله في ذلك كثيرة: منها قوله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم: «**إنه ستكون هنات وهنات ، فمن أراد أن يفرّق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان**». فما خرج الناس إلا بهذا وأمثاله. ولو أن [...] الحسين وسعه بيته أو ضيعته أو إبله - ولو جاء الخلق يطلبونه ليقوم بالحقّ، وفي جملتهم ابن عباس وابن عمر - لم يلتفت إليهم، وحضره ما أنذر به النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم وما قال في أخيه، ورأى أنها خرجت عن أخيه ومعه جيوش الأرض وكبار الخلق يطلبونه، فكيف ترجع إليه بأوباش الكوفة، وكبار الصحابة ينهونه وينأون عنه؟ [...] ولولا معرفة أشياخ وأعيان الأمّة بأنه أمر صرفه الله عن أهل البيت، وحال من الفتنة لا ينبغي لأحد أن يدخلها، ما أسلموه أبداً)[1].

- **التطورات المعاصرة لموقف الإسلام الأموي**

إن مما يلاحظه المتابع أن موقف الإسلام الأموي من مقتل الإمام الحسين عليه السلام وما رافقه ولحقه من أحداث، بل وموقفه من مجمل القضايا المتعلقة بالملك الأموي العضوض ورجالاته وسياساتهم وأفعالهم، ما فتئ يتطوّر ويتصاعد يوماً بعد يوم. فما لم يكن بوسع عتاة الغالية من النواصب في يومٍ من

(١) العواصم من القواصم، ص٢٣١-٢٣٢.

الأيام قوله، أمسى في عصرنا هذا من الحقائق التي يستميت البعض في سبيل ترسيخها والتدليل عليها وتكريسها في أذهان المسلمين ونشرها في أوساطهم.

لقد طُعِن في معاوية وحاربه في حياته الصحابة من المهاجرين والأنصار فغدا اليوم عند هذه المدرسة صحابياً «**جليلاً**» و«**خليفة صالحاً**» للمسلمين و«**إمامهم**» العالم المجاهد العادل[١]، «**الضليع**» في العلم الشرعي وأصول السياسة الشرعية[٢] الحريص على تطبيق «**تفاصيل**» الأحكام الفقهية في حياة المسلمين[٣]، المسخَّر من قِبل الله لسياسة الأمّة خير سياسة[٤]، والمُخبَر عنه من قِبل النبي صلَّى الله عليه وآله في حديث «**الخلفاء الاثني عشر**»[٥] والمجتهد الذي قلّما أخطأ اجتهاده[٦].

وقد طُعن وعورض معاوية من قِبل كبار الصحابة والتابعين في توليته أمور المسلمين ابنه يزيد، فغدا اليوم فعله ذلك مؤشّراً منه على حرصه على وحدة الأمّة وحفظ مصالحها[٧].

---

(١) صحيح وضعيف تاريخ الطبري، حقّقه وخرّج رواياته وعلّق عليه: محمد بن طاهر البرزنجي، إشراف ومراجعة: محمد صبحي حسن حلّاق، دار ابن كثير، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧، ج٤، ص ص٤١، ٤٤، ٥٥. كلّ ما سننقله من آراء هو عبارة عن غيض من فيض هؤلاء «الباحثين». وللمزيد انظر تعليقات المحقّق في: ص ٤١-٧٧.

(٢) صحيح وضعيف تاريخ الطبري، ج٤، ص ٦٠.

(٣) صحيح وضعيف تاريخ الطبري، ج٤، ص ص ٤٧، ٤٨، ٤٩.

(٤) صحيح وضعيف تاريخ الطبري، ج٤، ص ٥٦.

(٥) صحيح وضعيف تاريخ الطبري، ج٤، ص٥٣.

(٦) صحيح وضعيف تاريخ الطبري، ج٤، ص٤١.

(٧) صحيح وضعيف تاريخ الطبري، ج٤، ص٦٠.

ومن ألطف تطوّرات هذا الموقف وصفه معارضة الصحابة والتابعين لتولية يزيد على أنها «**نقاش**» وحوار «**طويل**» بين المؤيّدين والمعارضين «لولاية العهد» وأن ذلك يدلّ «**دلالة واضحة**» على أن تلك التولية جاءت وفقاً لأصول «الشورى» الشرعية في جوٍّ يسوده «**احترام الرأي**» وإكرام شخصية الممانع[1].

بل وتطوّر موقف هذه المدرسة أكثر من ذلك![2] حتى باتت شخصية يزيد الأوفر حظّاً في هذا المنصب بالقياس إلى جميع مجايليه حتى لو افترضنا أن الأمر لم يكن شورى!![3] بل إن عدول أبيه عن هذه الصيغة إنما كان

---

(١) صحيح وضعيف تاريخ الطبري، ج٤، ص٦٣. وعن هذه الأجواء المثالية نقل كبيرهم في هذه المدرسة أبو الفداء ابن كثير في أحداث سنة ست وخمسين عن طريق الشعبي ما يلي: (وكانت هذه السنة، شرع معاوية في نظم البيعة ليزيد والدعاء إليها، وعقد البيعة لولده يزيد، وكتب إلى الآفاق بذلك، فبايع له الناس في سائر الأقاليم، إلا عبد الرحمن بن أبي بكر وعبد الله بن عمر والحسين بن علي وعبد الله بن الزبير وابن عباس، فركب معاوية إلى مكة معتمراً، فلما اجتاز بالمدينة مرجعه من مكة استدعى كلَّ واحد من هؤلاء الخمسة، فأوعده وتهدّده بانفراده، فكان من أشدّهم عليه ردّاً وأجلدهم في الكلام عبد الرحمن بن أبي بكر الصدّيق، وكان ألينهم كلاماً عبد الله بن عمر بن الخطاب، ثم خطب معاوية وهؤلاء حضور تحت منبره، وبايع الناس ليزيد وهم قعود، ولم يوافقوا ولم يظهروا خلافاً؛ لما تهدّدهم وتوعّدهم، فاتّسقت البيعة ليزيد في سائر البلاد، ووفدت الوفود من سائر الأقاليم إلى يزيد). راجع: ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق، ج١١، ص٣٠٧.

(٢) انظر التعليقات التي كتبها محبّ الدين الخطيب على كتاب (القواصم من العواصم) المتقدّم ذكره، لاسيما تلك التي كتبت في الصفحات: ٢٠١-٢٣٢.

(٣) العواصم من القواصم، ص٢١٥ (التعليق).

لـ«توجّسه» من الفتن والمجازر !! (**وقد رأى القوّة والطاعة والنظام والاستقرار في الجانب الذي فيه ابنه**)[١] ومراعاة منه للمصلحة العامّة[٢]، فهو يشارك الجميع ما لديهم من مزايا وخصال، ويبزّهم جميعاً ويمتاز عليهم بأعظم ما تحتاج إليه الدولة وهو (**القوّة العسكرية التي تؤيّده إذا تولّى الخلافة فتكون قوّةً للإسلام**)[٣]، وبات يزيد ألمعياً مكتمل المواهب[٤]، مواظباً على الفرائض، متحرّياً للخير، فقيهاً ملازماً للسنّة، موضع الرضا، بل وفوق الرضا، فيما لديه من العلم الذي يلزم أمثاله في مثل مركزه[٥].

إن مقياس الأهلية لولاية الأمر إن كان (الاستقامة في السيرة، والقيام بحرمة الشريعة، والعمل بأحكامها، والعدل في الناس، والنظر في مصالحهم، والجهاد في عدّوهم، وتوسيع الآفاق لدعوتهم، والرفق بأفرادهم وجماعاتهم، فإن يزيد يوم تُمحَّص أخباره، ويقف الناس على حقيقة حاله كما كان في حياته، يتبيّن من ذلك أنه لم يكن دون كثيرين ممن تغنَّى التاريخ بمحامدهم، وأجزل الثناء عليهم)[٦].

---

(١) العواصم من القواصم، ص٢٢٢. وصحيح وضعيف تاريخ الطبري: ج٤، ص٤٢.

(٢) صحيح وضعيف تاريخ الطبري: ج٤، ص٤٥.

(٣) العواصم من القواصم، ص ٢١٥ (التعليق).

(٤) العواصم من القواصم، ص٢٢٧ (التعليق).

(٥) العواصم من القواصم، ص٢٢٣ (التعليق الأول).

(٦) العواصم من القواصم، ص ٢١٤ (التعليق الثاني). من الواضح أن القوم ماثلوا بين موقف معاوية مع الإمام علي (عليه السلام) وموقف الإمام الحسين (عليه السلام) من يزيد، وما قالوه في القضية الأولى من أن الإمام علياً (عليه السلام) صاحب الشرعية ومعاوية «مجتهد مخطئ» أعادوا قوله في القضية الثانية، أي أن يزيد صاحب الشرعية وولي

أما نصيب الإمام الحسين عليه السلام من أفراخ هذه المدرسة من المعاصرين فأقلّ ما قالوه عنه أنه تراجع عن رأيه وتبيَّن له صواب «**جمهور الصحابة**» فيما خالفوه ولكن بعد فوات الأوان[1]، وإلا فإن هناك من أسرف في استخدام نعت «**الخروج المشؤوم**» واصفاً به حركة الإمام عليه السلام، قال: (أما المشفقون على الحسين من هذا الخروج المشؤوم، فهم جميع أحبّائه وذوي قرابته والناصحين له و**المتحرّين سنّة الإسلام** في مثل هذا الموقف، كلّ هؤلاء نهوه عن مسيره، وحذّروه من عواقبه [...] فلم يفد شيء من هذه الجهود في تحويل الحسين عن هذا السفر الذي كان مشؤوماً عليه، وعلى الإسلام، وعلى الأمّة الإسلامية، إلى هذا اليوم وإلى قيام الساعة)[2].

من أين يستقي هؤلاء أفكارهم؟ ومن الملهم لهم في كلّ ما يكتبونه؟

لا يشكّ الباحث والمتابع أن جملة هذه الآراء تصدر من ثلاثة كتب رئيسية لثلاثة أعلام من أعلام هذا الاتجاه عرضنا فيما سبق لاثنين منهما، وهما: ابن تيمية في كتابه (**منهاج السنة**)، وابن العربي في كتابه (**العواصم من القواصم**)، وتركنا الثالث وهو ابن كثير في تاريخه (**البداية والنهاية**)؛ لأن فيما سيراجعه القارئ من المصادر التي ذكرناها من التعريف بآرائه ومواقفه غنىً عن الدخول في تفاصيل موقف ابن كثير. وإن من يعود إلى كتابه المشار

الأمر والإمام الحسين (عليه السلام) مجتهد مخطئ، فهو مأجور على اجتهاده ولكنه غير مصيب. وهذه المماثلة واضحة من كل ما تقدم أعلاه.

(١) صحيح وضعيف تاريخ الطبري، ص٦٩-٧٠ (الحاشية).

(٢) العواصم من القواصم، ص ٢٢٩ (التعليق). وحقّاً ما قاله من إنه «خروج مشؤوم»! ولكنه مشؤوم على دولة بني أمية وعلى جميع الحكّام الطغاة الظلمة، الفاسدين المستبدّين المستأثرين في العالم «إلى هذا اليوم وإلى قيام الساعة».

إليه سينتهي إلى نتيجة قطعية بأن أغلب - بل لعلّ جميع - ما ذكره من آراء إنما هي ترديد لكلمات وآراء ابن تيمية ومستقاة من كتبه وبنحو خاص من كتابه المشار إليه أعلاه[1].

سأكتفي بهذا المقدار من عرض موقف اتجاه الإسلام الأموي لنتفرغ فيما بقي من هذه الدراسة لإيضاح موقف علماء أهل السنة من شخصية يزيد وحكمه ومسؤوليته المباشرة عن استشهاد سبط رسول الله صلَّى الله عليه وآله وما رافقه وتلاه من مآسٍ وجرائم.

---

(١) وهذه بعض آرائه ومواقفه كما وردت في كتابه الشهير «البداية والنهاية»(مصدر سابق): فسَّر الحديث النبوي «**يُهلك الناس هذا الحي من قريش**» والحديث «**إن فساد أمتي على غلمةٍ سفهاء من قريش**» بأغيلمة من بني هاشم كما يفهم من عنوان الباب الذي عقده من هذه الأخبار (ص٢٣٠). أما الحديث الذي يقول «**إن أوّل من يبدل سنّتي رجل من بني أمية**» فيصفه بأنه حديث منقطع (ص ٢٣٣ - ٢٣٤). يورد ما قاله ابن تيمية بشأن انقسام الناس في يزيد (ص٢٣٤). يزيد من الخلفاء الاثني عشر الذين أخبر بهم النبي صلى الله عليه وآله وأنهم غير ما تدّعيه الرافضة (الفكرة مستقاة من ابن تيمية كما نعلم) (ص٢٨٣-٢٨٨). يزيد من العظماء الاثنى عشر من ذرية إسماعيل الذين بشّرت بهم التوراة (وهي فكرة أخرى مصدرها ابن تيمية أيضاً) (ص٢٨٩). يزيد تولّى إمارة الجيش الذي قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله عن المشاركين فيه «مغفور لهم» (فكرة ثالثة مصدرها ابن تيمية أيضاً) (ص٢١٧، وأيضاً ج١١، ص١٨٠). الحسين طلب ثلاثاً، منها أن يتركوه وأن يضع يده في يد يزيد (ص٢٤٢). إن ما حمل يزيد على ركب أفعال «أنكرت عليه» هو الحديث المنسوب للنبي «**ولولا أنكم تذنبون لخلق الله قوماً يذنبون فيغفر لهم**» (ج١١، ص٢٥٣). ... ولمن راجع الجزءين التاسع والحادي عشر من كتابه هذا، يجد الكثير من نظائر هذه الآراء.

المحور الثاني

يزيد وقداسة دم الحسين عند مدرسة الصحابة

المبحث الأول: شخصية يزيد عند مدرسة الصحابة

لقد رأينا سابقاً كيف أن ابن تيمية أراد احتكار تمثيل «أهل السنة» وهو يتحدث عن شخصية يزيد بن معاوية، فهل من الصحيح أن جميع «أهل السنة» يشاطرونه الرأي أم أنه رأيه الخاص فقط ورأي الاتجاه الذي يمثّله؟

سنكتفي بالتدليل على الشقّ الثاني من السؤال دون استيعاب في سرد جميع الآراء والأقوال؛ لأن غرضنا هو بيان خطأ ادّعاء ابن تيمية، وإثبات أن وجهة نظره لا يعتنقها إلا فريق شاذّ يصطفّون جميعاً في مدرسة الإسلام الأموي.

سأنقل أربع كلمات لأربعة من أكبر علماء المسلمين المنتسبين إلى أهل السنة، أقدِّم ثلاثة منهم الآن وأؤخّر الكلمة الرابعة إلى خاتمة هذا البحث؛ وذلك نظراً لاستيعابها لموقف علماء أهل السنة بنحو مفصّل وشديد الوضوح.

الكلمة الأولى: وهي لـ (الشيخ، الإمام، العلامة، الحافظ، المفسّر، شيخ الإسلام، مَفْخَر العراق)، (صاحب التصانيف المشهورة في أنواع العلوم من التفسير، والحديث، والفقه، والوعظ، والزهد، والتاريخ، والطبّ، وغير ذلك)[1]، أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي البغدادي

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٢١، ص ص ٣٦٥-٣٦٦.

(ت ٥٩٧ هـ) ـ وقد أشرنا سابقاً إلى أنه أفرد كتاباً في يزيد أسماه: «الردّ على المتعصب العنيد المانع من ذمّ يزيد» ـ حيث قال:

(من الاعتقادات العامّة التي غلبت على جماعة منتسبين إلى السنّة، أن يقولوا: إن يزيد كان على الصواب، وإن الحسين رضي الله تعالى عنه أخطأ في الخروج عليه، ولو نظروا في السير لعلموا كيف عُقدت له البيعة وألزم الناس بها، ولقد فعل في ذلك كلّ قبيح. ثم لو قدَّرنا صحّة عقد البيعة، فقد بدت منه بوادٍ كلُّها توجب فسخ العقد؛ ولا يميل إلى ذلك إلا كلّ جاهل عاميّ المذهب يظنّ أنه يغيظ بذلك الرافضة)[1].

الكلمة الثانية: وهي من أشهر ما قيل عن يزيد في كلمات علماء أهل السنّة، صدرت عن شخصية فكرية مرموقة، ومن ألمع علماء علم الكلام في الإسلام، أعني به: العلامة سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣هـ)، فقد قال في كتابه (**شرح العقائد النسفية**) ما يلي:

(الحقّ أن رضا يزيد بقتل الحسين، واستبشاره بذلك، وإهانته أهل بيت النبي عليه السلام مما تواتر معناه، وإن كان تفاصيلها آحاداً، فنحن لا نتوقّف في شأنه، بل في إيمانه، لعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه)[2].

الكلمة الثالثة: وهي للعلامة الحافظ جلال الدين السيوطي (ت

---

(١) نقله الآلوسي في تفسيره عن كتاب ابن الجوزي (السرّ المصون)، انظر: الآلوسي، أبو الفضل شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، [بلا تاريخ]، ج ٢٦، ص ٧٣.

(٢) التفتازاني، سعد الدين محمود بن عمر، شرح العقائد النسفية، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص١٠٣.

٩١١هـ)، فقد كتب عند ترجمته ليزيد في كتابه (**تاريخ الخلفاء**)، ما يلي:

(ولما قُتل الحسين وبنو أبيه، بعث ابن زياد برؤوسهم إلى يزيد، فسّر بقتلهم، ثم ندم لما مقته المسلمون على ذلك وأبغضه الناس، وحقّ لهم أن يبغضوه. [...] وفي سنة ثلاث وستين بلغه أن أهل المدينة خرجوا عليه وخلعوه، فأرسل إليهم جيشاً كثيفاً وأمرهم بقتالهم ثم المسير إلى مكة لقتال ابن الزبير، فجاءوا وكانت وقعة الحرّة على باب طيبة، وما أدراك ما وقعة الحرة؟! ذكرها الحسن مرّة فقال: والله، ما كاد ينجو منهم أحد، قُتل فيها خلق من الصحابة رضي الله عنهم ومن غيرهم، ونهب المدينة وافتضّ فيه ألف عذراء، فإنا لله وإنا إليه راجعون. قال صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم: «**من أخاف أهل المدينة أخافه الله وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين**» رواه مسلم)[١].

وقال أيضاً في كتابه (الديباج) عند شرحه لحديث «ولا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذوب الرصاص، أو ذوب الملح في الماء»: (قال القاضي: هذه الزيادة: وهي قوله: «في النار»، تدفع إشكال الأحاديث التي لم يذكر فيها، وبيّن أن هذا حكمه في الآخرة. قال: وقد يكون المراد به: من أرادها في حياة النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم كُفي المسلمون أمره واضمحلّ كيدُه كما يضمحلّ الرصاص في النار. أو يكون ذلك لمن أرادها في الدنيا فلا يمهله الله، ولا يمكّن له سلطاناً، بل يذهبه الله عن قريب كما انقضى شأنُ من حاربها أيام بني أمية، مثل مسلم بن عقبة، فإنه هلك في منصرفه عنها، ثم هلك يزيد بن معاوية مرسله على إثر ذلك وغيرهما ممن صنع

---

(١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تاريخ الخلفاء، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٣٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص١٦٦ - ١٦٧.

صنيعهما)[١].

يزيد أمير الجيش المغفور له

من أهمّ النقاط التي أثاره ابن تيمية في حديثه عن يزيد، قوله: إن يزيد أمير الجيش الذي غزا القسطنطينية وأن النبي صلَّى الله عليه وآله قال: «**أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور لهم**»[٢]، ورتَّب على قوله هذا عدّة نتائج خطيرة، منها: أن يزيد مغفور له، ومنها: أن لعنه غير جائز، ومنها: أن الصحابة المشاركين في هذا الجيش رضوا بيزيد أميراً لهم وقاتلوا تحت إمرته، ومنها: أن يزيد إنما غزا بدافع من هذا الحديث ... .

لقد أرسل ابن تيمية كلامه هذا إرسال المسلَّمات، ولم يُظهر أيّ ترديد أو خلاف في ذلك، فهل حقّاً أن الأمر بهذا النحو من الوضوح والإجماع؟ وهل يُسلِّم له بذلك كبار شرّاح الحديث من الأئمّة والحفاظ، ولا سيَّما شرّاح (**صحيح البخاري**) الذي ورد فيه هذا الحديث؟

---

(١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، حقَّقه وعلَّق عليه: أبو إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان، السعودية، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ج٣، ص٤٠٧، ح١٣٦٤.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، مصدر سابق، ج٤، ص٥٤٤، وص٥٧٢. لم يرد الحديث بهذا اللفظ، وهذا دليل على أن ابن تيمية ينقل من حفظه؛ ولذا نجد الكثير من أحكامه على الأحاديث تخلو من الدقّة، ولفظ الحديث هو: (أوّل جيش من أمّتي يغزون مدينة قيصر مغفور لهم). راجع: البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، كتاب الجهاد والسَّير، باب: ما قيل في قتال الروم، ح٢٩٢٤، ص٥٦١.

يهمّنا من شأن هذا الحديث خصوص الجزء المتعلّق منه بيزيد والنظر في صحة كونه منقبة وفضيلة له، كما يحاول ابن تيمية إقناعنا بذلك.

الذي يظهر من كلمات الطبقة الأولى من شرّاح (**صحيح البخاري**) هو خلاف ذلك، بل إن الخلاف يدبّ في جميع تفاصيل هذه القصّة.

أولاً: في زمن وقوعها[١]. فقد قيل إنها وقعت عام (٤٨)[٢]، وقيل: ٤٩[٣]، وقيل: ٥٠[٤]، وقيل: ٥٢[٥].

ثانياً: في إمرة يزيد لهذا الجيش. فقد ذهب ابن الأثير في (الكامل)[٦]، وأبو الفداء في (المختصر)[٧]، إلى أن أمير الجيش كان سفيان بن عوف، وهو ما نسبه صاحب (المرآة) - كما نقله العيني في (عمدة القارئ)- إلى الـ«قيل» مصحّحاً القول بأن إمرة الجيش كانت مع يزيد، وقد ردّ العيني عليه في (عمدة القارئ) مستظهراً أن «**سادات الصحابة**» لم يكونوا مع يزيد؛ لأنه في

---

(١) لا يفهم من كلامنا أننا نشكّك في وقع غزوة القسطنطينية، بل ما نريد قوله هو أن هذه القضية وبجميع تفاصيلها - بما في ذلك زمن وقوعها- محلّ خلاف ونقاش، وليس كما يبدو من كلمات ابن تيمية أن الغزوة، وبجميع تفاصيلها، محلّ اتفاق وتسالم.

(٢) أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي، المختصر في أخبار البشر، تحقيق: محمد زينهم محمد عزب، ويحيى سيد حسين ومحمد فخري الوصيف، دار المعارف، القاهرة، ج١، ح [مهمل من التاريخ]، ج١، ص٢٣١،

(٣) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، مصدر سابق، ج٥، ص٢٣٢.

(٤) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مصدر سابق، ج٣، ص٣١٤.

(٥) ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق، ج٦، ص١٠٣.

(٦) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مصدر سابق، ج٣، ص٣١٤.

(٧) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، مصدر سابق، ج١، ص٢٣١.

نظر العيني ليس أهلاً لأن يكون هؤلاء السادات في خدمته[1].

قال ابن الأثير في أحداث سنة (٤٩): (في هذه السنة - وقيل: سنة خمسين- سيّر معاوية جيشاً كثيفاً إلى بلاد الروم للغزاة، وجعل عليهم سفيان بن عوف، وأمر ابنه يزيد بالغزاة معهم، فتثاقل واعتلّ، فأمسك عنه أبوه، فأصاب الناس في غزاتهم جوع ومرض شديد، فأنشأ يزيد يقول:

ما إن أبالي بما لاقت جموعهُمُ ... بالفرقدونة من حمى ومن مومِ

إذا اتّكأتُ على الأنماط مرتفقاً ... بدير مران عندي أم كلثومِ

وأمّ كلثوم امرأته، وهي ابنة عبد الله بن عامر.

فبلغ معاوية شعره، فأقسم عليه ليلحقنّ بسفيان إلى أرض الروم ليصيبه ما أصاب الناس، فسار ومعه جمع كثير أضافهم إليه أبوه، وكان في هذا الجيش ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأبو أيوب الأنصاري وغيرهم وعبد العزيز بن زرارة الكلابي، فأوغلوا في بلاد الروم حتى بلغوا القسطنطينية)[2].

---

(١) العيني، أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ضبطه وصحّحه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ج١٤، ص٢٧٧- ٢٧٨.

(٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مصدر سابق، ج٣، ص٣١٤. ابن خلدون، ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ المغرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر- بيروت، ط٢، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م: ج٣، ص١٢. وفيه: (وندب [معاوية] يزيد معهم فتثاقل فتركه، ثم بلغ الناس أن الغزاة أصابهم جوع ومرض، وبلغ معاوية أن يزيد أنشد في ذلك ...).

بل نقل ابن حجر عن ابن التين قوله: (**يحتمل أن يكون لم يحضر الجيش**) وإن ردّ ابن حجر هذا الاحتمال بقول إنه: «مردود»، وأضاف: (**إلا أن يريد لم يباشر القتال فيمكن؛ فإنه كان أمير الجيش بالاتفاق**)[1] وقوله: «**بالاتفاق**» غريب منه بعد ملاحظة ما تقدّم أعلاه.

وثالثاً: **في شمول المغفرة له**. فإن أصل هذه الفكرة - كما يظهر للمتتبع - هو أبو القاسم المهلب بن أحمد بن أبي صفرة الأسدي الأندلسي (ت ٤٣٥هـ)[2] الذي ذهب في شرحه لصحيح البخاري على أن في الحديث «منقبة» لمعاوية وولده يزيد، على أن معاصره ومواطنه ابن بطّال القرطبي (ت ٤٤٩هـ) نقل عبارة المهلّب بنحو يختلف عما سترد عليه لدى ابن حجر. وإليك العبارتين:

ابن بطّال: (قال المهلب: من هذا الحديث فضل لمعاوية؛ لأنه أوّل من غزا الروم. وابنه يزيد غزا مدينة قيصر)[3].

ابن حجر: (قال المهلب: في هذا الحديث منقبة لمعاوية لأنه أوّل من غزا البحر، ومنقبة لولده يزيد لأنه أوّل من غزا مدينة قيصر)[4].

ومن الواضح الفرق بين العبارتين؛ لإمكان قراءة حرف الواو في (وابنه) في نقل ابن بطّال على الاستئناف.

---

(١) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٦، ص ١٠٢- ١٠٣.

(٢) انظر ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج ١٧، ص٥٧٩.

(٣) ابن بطّال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، شرح صحيح البخاري، ضبط نصه وعلّق عليه: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشيد - الرياض، [مهمل في التاريخ]، ج٥، ص١٠٧.

(٤) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق: ص١٠٢.

وهذا يقودنا إلى التساؤل عن معنى الحديث: هل هو «**مجرد استحقاق**» أم أنه «**شمول فعلي**» بالغفران؟ بل حتى من يسلم جدلاً بالشمول فإنه يستثني يزيد منه «**لخروجه بدليل خاصّ**» وهو ما ذهب إليه فحول شرّاح الحديث - ولا سيَّما (صحيح البخاري)- كابن التين وابن المنير والعيني والمناوي، بل وهو ظاهر ابن حجر الذي نقل رأي الأوّلين دون نقد واعتراض.

قال ابن حجر بعد أن نقل كلام المهلّب المتقدم: (وتعقّبه ابن التين وابن المنير بما حاصله: أنه لا يلزم من دخوله في ذلك العموم أن لا يخرج بدليل خاصّ؛ إذ لا يختلف أهل العلم أن قوله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم: «مغفور لهم»، مشروط بأن يكونوا من أهل المغفرة حتى لو ارتدّ واحد ممن غزاها بعد ذلك لم يدخل في ذلك العموم اتفاقاً؛ فدلّ على أن المراد: مغفور لمن وجد شرط المغفرة فيه منهم)[1].

وقال العيني (ت ٨٥٥هـ): (وقال صاحب المرآة: والأصح أن يزيد بن معاوية غزا القسطنطينية في سنة اثنتين وخمسين، وقيل: سيَّر معاوية جيشاً كثيفاً مع سفيان بن عوف إلى القسطنطينية فأوغلوا في بلاد الروم، وكان في ذلك الجيش ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأبو أيوب الأنصاري، وتوفّي أبو أيوب في مدّة الحصار. قلتُ: الأظهر أن هؤلاء السادات من الصحابة كانوا مع سفيان هذا، ولم يكونوا مع يزيد بن معاوية؛ لأنه لم يكن أهلاً أن يكون هؤلاء السادات في خدمته. وقال المهلب: «في هذا الحديث منقبة لمعاوية لأنه أوّل من غزا البحر، ومنقبة لولده يزيد لأنه أوّل من غزا مدينة قيصر». قلت: أيّ منقبة كانت ليزيد وحاله مشهور؟! فإن قلت: قال

---

(١) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٦، ص١٠٢-١٠٣.

[الضمير يعود عليه صلَّى الله عليه وآله] في حقّ هذا الجيش: «مغفور لهم»، قلت: لا يلزم من دخوله في ذلك العموم أن لا يخرج بدليل خاصّ؛ إذ لا يختلف أهل العلم أن قوله: «مغفور لهم» مشروط بأن يكونوا من أهل المغفرة حتى لو ارتدّ واحد ممن غزاها بعد ذلك لم يدخل في ذلك العموم؛ فدلّ على أن المراد: مغفور لمن وجد شرط المغفرة فيه منهم)[1].

وقال المناوي (ت١٠٣١هـ) معلّقاً على ما ورد في الحديث «مغفور لهم»:

(لا يلزم منه كون يزيد بن معاوية مغفوراً له لكونه منهم؛ إذ الغفران مشروط بكون الإنسان من أهل المغفرة، ويزيد ليس كذلك؛ لخروجه بدليل خاصّ. ويلزم من الجمود على العموم: أنّ من ارتدّ ممن غزاها مغفور له، وقد أطلق جمعٌ محقّقونَ حل لعن يزيد به حتى قال التفتازاني: «الحق أن رضا يزيد بقتل الحسين، وإهانته أهل البيت مما تواتر معناه، وإن كان تفاصيله آحاداً» فنحن لا نتوقف في شأنه، بل في إيمانه، لعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه)[2].

يتلخّص من كل ما تقدَّم أن فهم ابن تيمية لهذا الحديث وإرساله لكلامه إرسال المسلمات ليس في محلّه، بل إن أغلب وأهمّ شرّاح الحديث يخالفونه الرأي في ذلك تماماً، حتى وصل الأمر ببعضهم (وهذا ما يمكن أن نعده رابع نقاط الخلاف بشأن هذا الحديث) أن أجاز أن يكون المراد بـ«مدينة قيصر» الواردة في الحديث المدينةَ التي كان «قيصر» بها يوم قال النبي صلَّى الله

---

(١) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج١٤، ص٢٧٧ - ٢٧٨.

(٢) المناوي، عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م، ج٣، ص٨٤.

عليه وآله تلك المقالة، وهي مدينة «حمص» التي كانت دار مملكته آنذاك[1].

هذا ونحن نتكلّم بناء على التسليم بصحّة كل ما ورد في (صحيح البخاري) وإلّا فإنّ تراث مدرسة أهل البيت عليهم السلام يخلو من ذلك، ويرفض مثل هذه المضامين على إطلاقها.

الآلوسي يلخص موقف علماء أهل السنة من يزيد

لنعد الآن إلى الكلمة الرابعة التي وعدنا القارئ بنقلها؛ وإنما أجّلنا نقلها لأنها تمثل خير خاتمة لهذا المبحث بما تلخِّصه من موقف «علماء أهل السنّة» من شخصية يزيد ومجمل القضايا التي أشرنا إلى رأي «اتجاه الإسلام الأموي» فيها، ومع أن نصّها طويل إلا أنني أفضِّل أن أنقلها كاملة؛ نظراً لأنها كلمة فريدة وجامعة في آن، تنمّ عن دراية وموضوعية كبيرتين، ولأن بعض القرَّاء قد لا يكون بحوزته تفسير الآلوسي (**روح المعاني**) فتفوته فرصة مطالعة نصّه بتمامه.

قال الآلوسي في ذيل تفسيره للآية ٢٣ من سورة محمد صلَّى الله عليه وآله وهي قوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَى أَبْصَارَهُمْ**﴾، ما يلي:

(واستدل بها أيضاً على جواز لعن يزيد عليه من الله تعالى ما يستحق، نقل البرزنجي في **الإشاعة**، والهيثمي في **الصواعق**: «إن الإمام أحمد لما سأله ولده عبد الله عن لعن يزيد، قال: كيف لا يلعن من لعنه الله تعالى في كتابه! فقال عبد الله: قد قرأتُ كتاب الله عزَّ وجلَّ فلم أجد فيه لعن يزيد، فقال الإمام: إن الله تعالى يقول: ﴿**فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا**

---

(١) نقل ذلك ابن حجر العسقلاني، انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٦، ص١٠٣.

أَرْحَامَكُمْ * أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللهُ﴾ وأيُّ فسادٍ وقطيعةٍ أشد مما فعله يزيد» انتهى.

وهو مبني على جواز لعن العاصي المعيَّن من جماعة لعنوا بالوصف، وفي ذلك خلافٌ؛ فالجمهور على أنه لا يجوز لعن المعيَّن، فاسقاً كان أو ذمّياً، حيّاً كان أو ميّتاً، ولم يعلم موته على الكفر؛ لاحتمال أن يُختَم له أو خُتِم له بالإسلام، بخلاف من علم موته على الكفر كأبي جهل.

وذهب شيخ الإسلام السراج البلقيني إلى جواز لعن العاصي المعيّن لحديث الصحيحين [...].

وفي **الزواجر**: «لو استدلّ لذلك بخبر مسلم: أنه صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم مرّ بحمار وسم في وجهه، فقال: لعن الله من فعل هذا لكان أظهر [...]».

وعلى هذا القول لا توقُّف في لعن يزيد لكثرة أوصافه الخبيثة وارتكابه الكبائر في جميع أيام تكليفه؛ ويكفي ما فعله أيام استيلائه بأهل المدينة ومكّة [...]، **والطامّة الكبرى ما فعله بأهل البيت، ورضاه بقتل الحسين على جدّه وعليه الصلاة والسلام، واستبشاره بذلك، وإهانته لأهل بيته، مما تواتر معناه وإن كانت تفاصيله آحاداً** [...].

وقد جزم بكفره وصرّح بلعنه جماعة من العلماء، منهم: الحافظ ناصر السنّة **ابن الجوزي**، وسبقه القاضي **أبو يعلى**، وقال العلامة **التفتازاني**: [...][1].

وممن صرح بلعنه **الجلال السيوطي** عليه الرحمة[2].

---

(١) تقدم نقل عبارته هذه في «الكلمة الثانية» .. فلا نعيد.

(٢) تقدّم إيضاح رأيه ونقل بعض كلماته في «الكلمة الثالثة» .. فراجع.

وفي **تاريخ ابن الوردي**، وكتاب **الوافي بالوفيات**: أن السبي لما ورد من العراق على يزيد، خرج فلقي الأطفال والنساء من ذرية علي والحسين رضي الله تعالى عنهما، والرؤوس على أطراف الرماح، وقد أشرفوا على ثنية جيرون، فلما رآهم نعب غراب، فأنشأ يقول:

لما بدت تلك الحمولُ وأشرفتْ ... تلك الرؤوس على شفا جيرون

نعب الغراب، فقلتُ: قل أو لا تقل ... فقد اقتضيتُ من الرسول ديوني

يعني: أنه قتل بمن قتله رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم يوم بدر كجدّه عتبة وخاله ولد عتبة وغيرهما. وهذا كفر صريح. فإذا صحّ عنه، فقد كفر به. ومثله تمثُّله بقول عبد الله بن الزبعرى قبل إسلامه:

ليت أشياخي ... الأبيات(١)

وأفتى الغزالي عفا الله عنه بحرمة لعنه، وتعقَّب السفاريني من الحنابلة نقل

---

(١) قصيدة عبد الله بن الزِّبَعْرَي بن قيس السهمي القرشي من الشهرة بمكان، وقد ذكرتها أغلب مصادر التراث الإسلامي، قالها يوم أحد وهو يومئذٍ مشرك، والأبيات المشار إليها -على اختلاف في النقل والتسلسل- هي:

لَيْتَ أَشْيَاخِي بِبَدْرٍ شَهِدُوا ... جَزَعَ الْخَزْرَجِ مِنْ وَقْعِ الْأَسَلْ

فَأَهَلُّوا وَاسْتَهَلُّوا فَرَحاً ثُمَّ ... قَالُوا لِي هَنِيَّاً لَا تَسَلْ

حِينَ حَكَّتْ بِقُبَاءٍ بِرْكَهَا ... وَاسْتَحَرَّ الْقَتْلُ فِي عَبْدِ الْأَشَلْ

قَدْ قَتَلْنَا الضَّعْفَ مِنْ أَشْرَافِهِمْ ... وَعَدَلْنَا مَيْلَ بَدْرٍ فَاعْتَدَلْ

ومن المصادر التي ذكرت تمثّل يزيد بهذه الأبيات أو بعضها راجع مثلاً: تاريخ الطبري، مصدر سابق: ج٨، ص٩٦. المنتظم لابن الجوزي، مصدر سابق: ج٥، ص٣٤٣. تاريخ ابن كثير، مصدر سابق: ج١١، ص٥٥٧، وص٥٨١، وص٦٣١.

البرزنجي والهيثمي السابق عن أحمد رحمه الله تعالى، فقال: «المحفوظ عن الإمام أحمد خلاف ما نقلا ، ففي **الفروع** ما نصّه: ومن أصحابنا من أخرج الحجّاج عن الإسلام، فيتوجَّه عليه يزيد ونحوه. ونصَّ أحمد خلاف ذلك، وعليه الأصحاب. ولا يجوز التخصيص باللعنة خلافاً لأبي الحسين، وابن الجوزي، وغيرهما ، وقال شيخ الإسلام ـ يعني، والله تعالى أعلم: ابن تيمية ـ ظاهر كلام أحمد الكراهة. قلت: والمختار ما ذهب إليه ابن الجوزي، وأبو حسين القاضي، ومن وافقهما» انتهى كلام السفاريني.

وأبو بكر بن العربي المالكي عليه من الله تعالى ما يستحقّ **أعظم الفرية**[1]؛ فزعم أن الحسين قُتل بسيف جده صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم، وله من الجهلة موافقون على ذلك ﴿**كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِباً**﴾ [الكهف: ٥].

قال ابن الجوزي (عليه الرحمة) في كتابه **السر المصون**: [...][2].

هذا ويُعلم من جميع ما ذكر اختلاف الناس في أمره؛ فمنهم من يقول: هو مسلمٌ عاصٍ بما صدر منه مع العترة الطاهرة، لكن لا يجوز لعنه، ومنهم من يقول: هو كذلك، ويجوز لعنه مع الكراهة أو بدونها، ومنهم من يقول: هو كافر ملعون، ومنهم من يقول: إنه لم يعصِ بذلك ولا يجوز لعنه، وقائل هذا ينبغي أن ينظم في سلسلة أنصار يزيد[3].

---

(١) شرحنا موقفه فيما تقدم .. فراجع.

(٢) تقدم نقل عبارته هذه في «الكلمة الأولى» .. فلا نعيد.

(٣) ونحن أسمينا دعاة هذا القول وأمثاله، وخلفياتهم الفكرية ومرجعياتهم العقائدية، وأسسهم التي يشيدون أفكارهم ومفاهيمهم عليها، بـ: «اتجاه الإسلام الأموي»، وما هذه الدراسة إلا مسعى لكشف بعض معالم هذا الاتجاه.

وأنا أقول: الذي يغلب على ظنّي أن الخبيث لم يكن مصدّقاً برسالة النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم، وأن مجموع ما فعل مع أهل حرم الله تعالى وأهل حرم نبيه عليه الصلاة والسلام وعترته الطيبين الطاهرين، في الحياة وبعد الممات، وما صدر منه من المخازي، ليس بأضعف دلالة على عدم تصديقه من إلقاء ورقة من المصحف الشريف في قذر، ولا أظن أن أمره كان خافياً على أجلّة المسلمين إذ ذاك، ولكن كانوا مغلوبين مقهورين لم يسعهم إلا الصبر ليقضي الله أمراً كان مفعولاً. ولو سُلِّم أن الخبيث كان مسلماً، فهو مسلم جَمَع من الكبائر ما لا يحيط به نطاق البيان، وأنا أذهب إلى جواز لعن مثله على التعيين ولو لم يتصوّر أن يكون له مثل من الفاسقين. والظاهر أنه لم يتب، واحتمال توبته أضعف من إيمانه، ويلحق به ابن زياد، وابن سعد، وجماعة، فلعنة الله عزَّ وجلَّ عليهم أجمعين، وعلى أنصارهم، وأعوانهم، وشيعتهم، ومن مال إليهم إلى يوم الدين ما دمعت عين على أبي عبد الله الحسين.

ويعجبني قول شاعر العصر ذو الفضل الجلي، عبد الباقي أفندي العمري الموصلي، وقد سئل عن لعن يزيد اللعين:

يزيد على لعني عريض جنابه   فأغدو به طول المدى ألعن اللعنا

ومن كان يخشى القال والقيل من التصريح بلعن ذلك الضلّيل، فليقل: «لعن الله عزَّ وجلَّ من رضي بقتل الحسين، ومن آذى عترة النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم بغير حقّ، ومن غصبهم حقّهم»، فإنه يكون لاعناً له؛ لدخوله تحت العموم دخولاً أوَّلياً في نفس الأمر، ولا يخالف أحد في جواز اللعن بهذه الألفاظ ونحوها سوى ابن العربي المارّ ذكره وموافقيه، فإنهم ـ على ظاهر ما نُقل عنهم ـ لا يجوِّزون لعن من رضي بقتل الحسين رضي الله تعالى

عنه؛ وذلك لعمري هو **الضلال البعيد الذي يكاد يزيد على ضلال يزيد)**[(١)].

أقول: ما عسى الآلوسي أن يقول اليوم لو اطّلع على عصرنا هذا الذي تجاوز فيه الكثيرون من أتباع مدرسة ابن العربي ما ذهب إليه كبيرهم وداعيتهم للـ «الضلال البعيد» على حدّ قوله؟ لقد بدأ كلامهم بمنع لعن يزيد لينتهي بهم اليوم إلى الحديث عن كفاءته وكمال مواهبه، واستقامة سيرته، وقيامه بحرمة الشريعة، وعمله بأحكامها، وعدله بين الناس، ونظره في مصالحهم، وجهاده عدوّهم، وتوسيعه آفاق دعوتهم، ورفقه بأفرادهم وجماعاتهم ...

---

(١) الآلوسي، أبو الفضل شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ، ج ٣، ص٢٢٧-٢٢٩.

المبحث الثاني: قداسة دم الحسين وتربة كربلاء عند علماء أهل السنة

توطئة

إنما نعرض لهذا البحث لأن المراجِع لما يقوله أعلام الاتجاه الأموي يجد أنهم يسعون جاهدين للتقليل من قيمة واقعة كربلاء منذ وقوعها وحتى يومنا هذا؛ وذلك من خلال عدم إعطائهم بعداً أساسياً لدم سبط رسول الله صلّى الله عليه وآله الذي أريق فيها، مما يلقي بظلاله (أولاً) على فهمهم لحجم هول المصيبة التي وقعت، و(ثانياً) على إدانة المشاركين في اقترافها، و(ثالثاً) على شرعية فعل المحيين لذكراها.

يقول ابن تيمية: (ومن المعلوم أن عمر بن سعد أمير السرية التي قتلت الحسين، مع ظلمه وتقديمه الدنيا على الدين، لم يصل في المعصية إلى فعل المختار بن أبي عبيد الذي أظهر الانتصار للحسين وقتل قاتله، بل كان هذا أكذب وأعظم ذنباً من عمر بن سعد، فهذا الشيعي شرٌّ من ذلك الناصبي، بل والحجّاج بن يوسف خير من المختار بن أبي عبيد، فإن الحجاج كان مُبِيراً كما سمّاه النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم يسفك الدماء بغير حقّ، والمختار كان كذاباً يدّعي النبوة وإتيان جبريل إليه، وهذا الذنب أعظم من قتل النفوس، فإنّ هذا كفر، وإن كان لم يتب منه كان مرتدّاً، والفتنة أعظم من القتل)[1].

---

(١) منهاج السنة النبوية، ج٢، صص ٧٠ – ٧١.

أقول: سنعرف لاحقاً مصير هذا التقليل من جريمة عمر بن سعد. أما بشأن الذين حاربوا الإمام الحسين عليه السلام فلم يكونوا مجرّد «سرية» كما يحلو للشيخ ابن تيمية أن يصفهم، إنما كانوا «جيشاً» يربو تعداده عن أربعة آلاف إذا أضيف له من التحق به من الكوفة كما تنبئنا كتب أهل التاريخ[1]، بل إن الأحاديث النبوية الصحيحة تقول: «**أما أن أمّتك ستقتله**» كما سنرى ذلك لاحقاً.

وقال أيضاً: (وانقسم الناس بسبب هذا - يوم: عاشوراء الذي قُتل فيه الحسين- إلى قسمين: فالشيعة اتّخذته يوم مأتم وحزن يُفعل فيه من المنكرات ما لا يفعله إلا من هو من أجهل الناس وأضلّهم، وقوم اتّخذوه بمنزلة العيد، فصاروا يوسعون فيه: النفقات والأطعمة واللباس، ورووا فيه أحاديث موضوعة [...] وأقبح من ذلك وأعظم ما تفعله الرافضة من اتخاذه مأتماً يقرأ فيه المصرع، وينشد فيه قصائد النياحة، ويعطشون فيه أنفسهم، ويلطمون فيه الخدود، ويشقّون الجيوب، ويدعون فيه بدعوى

---

(١) قال ابن جرير الطبري: (فلما كان من الغد قدم عليهم عمر بن سعد بن أبي وقّاص من الكوفة في أربعة آلاف. قال وكان سبب خروج ابن سعد إلى الحسين عليه السلام أن عبيد الله بن زياد بعثه على أربعة آلاف من أهل الكوفة يسير بهم إلى دَسْتَبَى وكانت الديلم قد خرجوا إليها وغلبوا عليها، فكتب إليه ابن زياد عهده على الري وأمره بالخروج. فخرج معسكراً بالناس بحمام أعين. فلما كان من أمر الحسين ما كان، وأقبل إلى الكوفة، دعا ابن زياد عمر بن سعد، فقال: سر إلى الحسين، فإذا فرغنا مما بيننا وبينه سرت إلى عملك). راجع:
تاريخ الطبري: ج٥، ص٤٠٩. تاريخ ابن الأثير: ج٣، ص٤١٢. تاريخ ابن كثير: ج٩، ص٢٤٢. وغيرها من كتب التاريخ.

الجاهلية)[١].

قال ابن كثير: (ولما كانت الشيعة يصنعون في يوم عاشوراء مأتماً يظهرون فيه الحزن على الحسين بن علي، قابلتهم طائفة أخرى من جهلة أهل السنة، فادعوا أن في اليوم الثامن عشر من المحرم قتل مصعب بن الزبير فعملوا له مأتماً كما تعمل الشيعة للحسين، وزاروا قبره كما يزار قبر الحسين، وهذا من باب مقابلة البدعة ببدعة مثلها، ولا يرفع البدعة إلّا السنّة الصحيحة)[٢].

وقال أيضاً: (فكلّ مسلم ينبغي له أن يحزنه هذا الذي وقع من قتله رضي الله عنه؛ فإنه من سادات المسلمين وعلماء الصحابة، وابن بنت رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم التي هي أفضل بناته، وقد كان عابداً وشجاعاً وسخيّاً، ولكن لا يَحسُن ما يفعله الشيعة من إظهار الجزع والحزن الذي لعلّ أكثره تصنّع ورياء، وقد كان أبوه أفضل منه، وهم لا يتّخذون مقتله مأتماً كيوم مقتل الحسين)[٣].

إن النصوص التي سنأتي على ذكرها ستوضّح عدّة أمور نفترض أنها في غاية الأهمّيّة للمسلم الحريص على تجاوز الانحرافات الثلاثة المتقدمة؛ وستعطينا فكرة (أوّلاً) عن تعامل الرسول صلَّى الله عليه وآله مع دم الحسين عليه السلام، و(ثانياً) عن تعامله مع التربة التي أريق عليها دمه الشريف الطاهر، تلك التربة التي يقدِّسها أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام ويزورونها .. وعندها سيعرف القارئ أن قضية الإمام الحسين عليه السلام وثورته ودمه

---

(١) منهاج السنة النبوية، ج٨، ص ص ١٤٨-١٤٩، ١٥١.

(٢) البداية والنهاية: ج١٥، ص٤٨٣.

(٣) البداية والنهاية، مصدر سابق: ج١١، ص٥٦٩.

الشريف والتربة التي سفك عليها ليست قضية ابتدعها محبُّو أهل البيت عليهم السلام، وإنما هي قضية اهتمّ بها الوحي الإلهي والنبي الأعظم صلَّى الله عليه وآله وأئمّة أهل البيت عليهم السلام ومن أجلها ذرفت دموع نبي الإسلام الكريم صلَّى الله عليه وآله، بل وسيعرف أيضاً أن ما وردنا عنه صلَّى الله عليه وآله بشأن دم الإمام الحسين عليه السلام لم يرد أن أحداً من الأنبياء قبله فعله بشأن دم أيِّ نبي فضلاً أن يكون وصياً أو ولياً أو صالحاً من الصالحين بل هو من مختصّات دم الحسين عليه السلام.

تبصرة هامة: هل يصح الاعتماد على «الرؤيا» في مثل هذه الأبحاث؟

سيجد القارئ في ثنايا ما تبقّى من دراستنا أننا ننقل بعض الأخبار التي هي عبارة عن «رؤيا»، فيتساءل في نفسه: هل تغيّرت اشتراطاتنا المنهجية التي نوّهنا عليها في بداية هذه الدراسة؟

جوابنا هو: كلا، لم يتغيّر منها شيء، وما زلنا متمسّكين بما اشترطناه على أنفسنا من معايير منهجية قامت عليها هذه الدراسة، وإن الأخبار التي سنوردها قد جاءت متطابقة مع ذلك الالتزام وننقلها من نفس المصادر التي تقدم نقلنا عنها، لكن مع ذلك أرى أن من الواجب علينا الإجابة على السؤال الذي وضعناه عنواناً لهذه التبصرة، وهنا يلزم تذكير القارئ الكريم بملاحظتين مهمتين:

الملاحظة الأولى: لقد ثبت في مباحث أصول الفقه أن رؤيا شخص رسول الله صلَّى الله عليه وآله في المنام ليس حجّةً في بيان الأحكام الشرعية للمكلَّفين، وأن إثبات أحكام الشريعة له طرقه الخاصة التي ليس منها «الرؤيا» وتفصيل ذلك موكول إلى محلّه من تلك الأبحاث.

الملاحظة الثانية: أن الرؤيا في غير تلك المجالات تُعدّ حجةً ودليلاً وفق المنهجية الإسلامية، ولكن ضمن شروط ومحدّدات صارمة لابدّ أن تؤخذ بنظر الاعتبار؛ أهمّها أن يكون صاحب الرؤيا ممن رأى في حياته النبي صلَّى الله عليه وآله حسّياً وعرف شخصه الشريف. أما من لم يعرف شخص النبي صلَّى الله عليه وآله، كمن يدّعي رؤيته صلَّى الله عليه وآله بعد رحيله - وهو حال جميع من تأخّر زمنياً على رحيله صلَّى الله عليه وآله- فإن رؤياه تلك لا تشملها النتائج المترتّبة على الرؤيا في القسم الأول، إنما يكون حالها كحال أيّ رؤيا أخرى: قد تكون حقّاً وقد تكون أضغاثاً.

أما بقية شروط صحّة الرؤيا كاشتراط الدقّة في النقل، أو صدق صاحب الرؤيا، فهي شروط تتساوى فيها جميع الرؤى ولا يختلف عليها في أيّ رؤيا من كلا القسمين.

وهذا الذي ذكرناه هو ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر في ذيل شرحه لحديث: «**من رآني في المنام فسيراني في اليقظة ولا يتمثّل الشيطان بي**»، فبعد أن عرض لخلاف العلماء في المسألة، قال: (قلت: ويظهر لي في التوفيق بين جميع ما ذكروه، أن من رآه على صفة أو أكثر مما يختصّ به، فقد رآه، ولو كانت سائر الصفات مخالفة. وعلى ذلك فتتفاوت رؤيا من رآه: فمن رآه على هيئته الكاملة، فرؤيا الحقّ الذي لا يحتاج إلى تعبير، وعليها يتنزّل قوله: «**فقد رأى الحق**». ومهما نقص من صفاته فيدخل التأويل بحسب ذلك، ويصحّ إطلاق أن كلّ من رآه - في أيّ حالة كانت من ذلك- فقد رآه حقيقة)[1].

---

(١) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً وأشرف على مقابلة نسخه المطبوعة والمخطوطة: عبد

وقد طرح على الشيخ ابن باز سؤال بهذا الشأن فأجاب: بأنّ من رآه صلَّى الله عليه وآله في النوم على صورته المعروفة فقد رآه حقّاً، وأن ذلك من عقيدة المسلمين. وها نحن نورد السؤال وجوابه عليه:

(السؤال: يقول كثير من علمائنا أنه من الممكن أن نرى رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم في المنام وأنّ رؤيته في المنام حقيقة؛ لأن الشياطين لا يستطيعون أن يتمثّلوا بشخصية الرسول صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم هل مثل هذه العقيدة شرك أم لا؟

الجواب: هذا القول حقّ، وهو من عقيدة المسلمين وليس فيه شرك؛ لأنه قد ثبت عن النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم أنّه قال: «**من رآني في المنام فقد رآني؛ فإنّ الشيطان لا يتمثّل في صورتي**» متّفق على صحّته. فهذا الحديث الصحيح يدل على أنّه صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم قد يُرى في النوم، وأنّه من رآه في النوم على صورته المعروفة فقد رآه؛ فإنّ الشيطان لا يتمثّل في صورته، ولكن لا يلزم أن يكون الرائي من الصالحين، ولا يجوز أن يعتمد عليها في شيء يخالف ما علم من الشرع، بل يجب عرض ما سمعه الرائي من النبيّ صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم من أوامر أو نواهٍ أو خبر أو غير ذلك من الأمور التي يسمعها أو يراها الرائي للرسول صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم على الكتاب والسنّة الصحيحة، فما وافقها أو أحدهما قُبل، وما خالفها أو أحدهما تُرك)[1].

العزيز بن عبد الله بن باز، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراج وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، ج١٢، ص٣٨٧.

(١) ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله بن عبد العزيز، مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، جمع وإشراف: محمد بن سعيد الشويعر، دار القاسم، ط١، ١٤٢٠هـ، ج٢، ص٣٨٥.

إذن؛ فالأخبار التي سنذكرها والتي تنصّ على رؤية النبي صلَّى الله عليه وآله في المنام - وأغلبها عن ابن عباس الذي يعرف صورة النبي صلَّى الله عليه وآله - هي أخبار مقبولة عند طوائف المسلمين، لا يشكّون في مضمونها وفقاً للشروط أعلاه؛ وخير دليل على ذلك ورودها في أهم كتب الحديث لديهم كما سنرى.

أولا: قداسة دم الإمام الحسين عند علماء أهل السنة

وهو ما أوضحته الكثير من الأخبار .. وهذه نماذج منها:

١. ما جاء في «مسند الإمام أحمد»، قال: «حدثنا عبد الرحمن، حدثنا حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، عن ابن عباس، قال: رأيت النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم في المنام بنصف النهار أشعث أغبر معه قارورة فيه دم يلتقطه أو تتبّع فيها شيئاً، قال: قلت: يا رسول الله، ما هذا؟ قال: **دم الحسين وأصحابه لم أزل أتتبّعه منذ اليوم**. قال عمار: فحفظنا ذلك اليوم، فوجدناه قُتل ذلك اليوم»[(١)].

قال محقق الكتاب: «إسناده قويّ على شرط مسلم. وأخرجه الطبراني،

---

(١) ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنوؤط، حقّق هذا الجزء وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ج٤، ص٥٩، ح ٢١٦٥، وص٣٣٦، ح ٢٥٥٣. وما أوردناه أعلاه هو الحديث الأول. وقالا عن الحديث الثاني: «إسناده قويّ على شرط مسلم». ليلاحَظ هذا الحديث وأمثاله ويقارَن بما نقلناه عن ابن العربي في (عواصمه) وغمزه في أصحاب الإمام الحسين عليه السلام.

والحاكم من طرق عن حماد بن سلمة، بهذا الإسناد. وصحّحه الحاكم على شرط المسلم ووافقه الذهبي)[(١)].

٢. ما ورد في (فضائل الصحابة) له أيضاً، قال: (حدثنا عبد الله، قال: حدثني أبي: حدثنا عبد الرحمن، حدثنا حماد بن سلمة، عن عمار هو ابن أبي عمار، عن ابن عباس، قال: رأيت النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم في المنام بنصف النهار أشعث أغبر، معه قارورة فيها دم يلتقطه، أو تبتعه فيها شيئاً. قلت: يا رسول الله، ما هذا؟ قال: **دم الحسين وأصحابه لم أزل أتتبعه منذ اليوم**. قال عمّار: فحفظنا ذلك فوجدناه قتل ذلك اليوم عليه السلام)[(٢)].

علّق محقق الكتاب وصي الله بن محمد عباس قائلاً: «**إسناده صحيح**».

٣. ما ورد في (إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة)، قال: (عن عمار بن أبي عمار، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: رأيت النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم فيما يرى النائم بنصف النهار وهو قائم **أشعث أغبر** بيده قارورة فيها دم. فقلت: بأبي أنت وأمّي يا رسول الله ما هذا؟ قال: **هذا دم الحسين وأصحابه لم أزل ألتقطه منذ اليوم**. قال: فحفظنا ذلك فوجدناه قبل ذلك)[(٣)].

---

(١) المصدر السابق، ص٦٠.

(٢) ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني، فضائل الصحابة، حقّقه وخرج أحاديثه: وصي الله بن محمد عباس، دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩، ج٢، ص٩٧٧، ح١٣٨٠. وكذا ص٩٧٨، ح١٣٨١، وص٩٨١، ح١٣٨٩، وص٩٨٥، ح١٣٩٦.

(٣) البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد وأبو إسحاق السيد بن محمود بن إسماعيل، مكتبة الرشيد - الرياض، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨/ ، ص٣١٨، ح٩٠٥٤.

ثم علّق البوصيري (مؤلّف الكتاب) قائلاً: «رواه أبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد بسند صحيح».

٤. ما جاء في «**البداية والنهاية**»، قال: «**وقال الإمام أحمد: ...**» وينقل الحديث الذي ذكرناه أوّلاً، ثم يقول: «**وإسناده قوي**»[١].

٥. ما ورد في (سير أعلام النبلاء)، قال: (حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، عن ابن عباس: رأيت رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم في النوم نصف النهار، أشعث أغبر، وبيده قارورة فيها دم. قلت: يا رسول الله، ما هذا؟ قال: «**هذا دم الحسين وأصحابه، لم أزل منذ اليوم ألتقطه**». فأحصي ذلك اليوم، فوجدوه قُتل يومئذٍ)[٢].

قال شعيب الأرنؤوط (الذي خرَّج أحاديث الكتاب): «أخرجه أحمد، والطبراني، وسنده قويّ كما قال الحافظ ابن كثير في البداية، وهو في تهذيب ابن عساكر».

ثانيا: قداسة تربة الإمام الحسين عند علماء أهل السنة

وهو ما بيَّنته الكثير من الأخبار أيضاً .. وهذه نماذج منها:

١. ما جاء في «مسند الإمام أحمد»، قال: (حدثنا وكيع، قال: حدثني عبد الله بن سعيد، عن أبيه، عن عائشة أو أم سلمة، قال وكيع: شكّ هو، يعني

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق، ج١١، ص٥٧٣.

(٢) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان التركي الدمشقي، سير أعلام النبلاء، أشرف على تحقيق الكتاب وخرّج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، حقّق هذا الجزء: محمد نعيم العرقسوسي ومأمون صاغرجي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥، ج٣، ٣١٥.

عبد الله بن سعيد، أن النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم قال لأحدهما: «**لقد دخل عليّ البيت ملك لم يدخل عليّ قبلها، فقال لي: إن ابنك هذا حسين مقتول، وإن شئت أريتك من تربة الأرض التي يُقتل فيها**»، قال: فأخرج تربة حمراء)[1].

قال محققو الكتاب: «حديث حسن بطرقه وشواهده»[2].

٢. ما ورد في (فضائل الصحابة) له أيضاً، قال: (حدثنا عبد الله، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا وكيع، قال: حدثني عبد الله بن سعيد، عن أبيه، عن عائشة أو أم سلمة، قال وكيع: شك هو أن النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم قال لأحدهما: «**لقد دخل عليّ البيت مَلك لم يدخل عليّ قبلها، فقال لي: إن ابنك هذا حسين مقتول، فإن شئت آتيك من تُربة الأرض التي يقتل بها**»، قال: فأخرج إليّ تربة حمراء)[3].

قال وصي الله بن محمد عباس محقق الكتاب: «**إسناده صحيح**».

٣. ما ورد في (مسند أبي يعلى الموصلي)، قال: (حدّثنا أبو خثيمة، حدّثنا محمد بن عبيد، أخبرنا شرحبيل بن مدرك، عن عبد الله بن نُجَيٍّ، عن أبيه: أنه سار مع عليّ، وكان صاحب مِطْهَرَتِه، فلما حاذى نينوى، وهو منطلق إلى صفّين، فنادى علي: **اصبر أبا عبد الله، اصبر أبا عبد الله بشطّ الفرات**، قلتُ:

---

(١) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد، حقّق هذا الجزء وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، إبراهيم الزيبق، محمد أنس، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢هـ - ٢٠٠١م، ج٤٤، ص١٤٣، ح٢٦٥٢٤.

(٢) المصدر السابق، ص١٤٤. أقول: ذهب محقّقو الكتاب إلى ضعف إسناد الحديث لانقطاعه، وسيتضح حاله في القادم من البحث.

(٣) ابن حنبل، فضائل الصحابة، مصدر سابق، ج٢، ص٩٦٥-٩٦٦، ح١٣٥٧.

وماذا يا أبا عبد الله؟ قال: دخلتُ على النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم ذات يوم وعيناه تفيضان، قال: قلت: يا نبي الله، أغضبك أحدٌ؟ ما شأن عينيك تفيضان؟ قال: «**بل قادم من عندي جبريل قبلُ، فحدّثني أن الحسين يُقتل بشطّ الفرات**» قال: فقال: «**هل لك أن أُشِمَّك من تربته؟**» قال: قلتُ: نعم، قال: «فمدّ يده فقبض قبضة من تراب فأعطانيها، فلم أملك عينيَّ أن فاضتا)[١].

قال حسين سليم أسد محقق الكتاب: «إسناده حسن [...] وأخرجه أحمد من طريق محمد بن عبيد بهذا الإسناد. وذكره الهيثمي في **مجمع الزوائد** وقال: رواه أحمد، وأبو يعلى، والبزار، ورجاله ثقات»[٢].

٤. ما جاء في (مسند أبي يعلى الموصلي) أيضاً، قال: (حدثنا شيبان، حدثنا عمارة بن زاذان، حدثنا ثابت البناني، عن أنس بن مالك، قال:

(استأذن مَلَك القطر ربَّه أن يزور النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم، فأذن له، وكان في يوم أمّ سلمة، فقال النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم: يا أمّ سلمة احفظي علينا الباب لا يدخل علينا أحد. قال: بينما هي على الباب إذ جاء الحسين بن علي فاقتحم، ففتح الباب فدخل، فجعل النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم يلتزمه ويُقبّله. فقال الملك: أتحبّه؟ فقال: نعم، قال: إن أمّتك ستقتله، إن شئت أريتك المكان الذي تقتله فيه، قال: نعم، قال: فقبض قبضة من المكان الذي قُتل به فأراه فجاء سهلة أو تراب أحمر. فأخذته أم سلمة فجعلته في ثوبها. قال ثابت: فكنا نقول: إنها كربلاء)[٣].

---

(١) أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى التميمي، مسند أبي يعلى الموصلي، حقّقه وخرّج أحاديثه: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، ج١، ص٢٩٨، ح٣٦٣.

(٢) المصدر السابق، ج١، ص ص ٢٩٨- ٢٩٩.

(٣) المصدر السابق، دار الثقافة العربية، ط٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ج٦، ١٢٩، ح٣٤٠٢.

وعلّق محقق الكتاب بقوله: «إسناده حسن كما بيّناه عند الحديث (٣٣٩٨). وصحّحه ابن حبّان برقم (٢٢٤١) موارد من طريق الحسن بن سفيان، حدثنا شيبان بن فروخ، بهذا الإسناد [...]»[1].

٥. ما جاء في (صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان)، قال:

(أخبرنا الحسن بن سفيان، قال: حدثنا شيبان بن فروخ، قال: حدّثنا عمارة بن زاذان، قال: قال: حدّثنا ثابت، عن أنس بن مالك، قال: استأذن ملك القطر ربَّه أن يزور النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم، فأذن له، فكان في يوم أم سلمة، فقال النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم: **إحفظي علينا الباب، لا يدخل علينا أحد.** فبينا هي على الباب إذ جاء الحسين بن علي، فظفر، فاقتحم، ففتح الباب فدخل، فجعل يتوثّب على ظهر النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم وجعل النبي يلثمه ويقبّله، فقال له الملك: أتحبّه؟ قال: نعم، قال: أما إن أمّتك ستقتله. إن شئت أريتك المكان الذي يُقتل فيه؟ قال: نعم، فقبض قبضة من المكان الذي يُقتل فيه، فأراه إيّاه فجاءه بسهلةٍ أو ترابٍ أحمر، فأخذته أمّ سلمة فجعلته في ثوبها، قال ثابت: كنا نقول: إنها كربلاء)[2].

قال محقق الكتاب شعيب الارنؤوط: «**حديث حسن، إسناده ضعيف** [...]»، ثم يذكر طرق الحديث ومصادره التي حملته على تحسينه.

٦. ما ورد في (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد)، قال:

---

(١) المصدر السابق، ج٦، ص١٣٠.

(٢) ابن بلبان، علاء الدين علي الفارسي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ج١٥، ص١٤٢، ح٦٧٤٢.

(عن أنس بن مالك: أن ملك القطر استاذن [ربه] أن يأتي النبي صلّى الله عليه[وآله] وسلَّم) فأذن له، فقال لأم سلمة: «**املكي علينا الباب لا يدخل علينا أحد**». قال: وجاء الحسين بن علي ليدخل فمنعته، فوثب فدخل فجعل يقعد على ظهر النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلَّم وعلى منكبه وعلى عاتقه. قال: فقال الملك للنبي صلّى الله عليه [وآله] وسلَّم: أتحبّه؟ قال: «نعم». قال: إما أن أمّتك ستقتله، وإن شئت أريتك المكان الذي يقتل به. فضرب بيده فجاء بطينة حمراء، فأخذتها أم سلمة، فصرَّتها في خمارها. قال ثابت: بلغَنا أنها كربلاء)[1].

قال الحافظ الهيثمي: «رواه أحمد وأبو يعلى والبزاز والطبراني بأسانيد، وفيها: عمارة بن زادان، وثّقه جماعة، وفيه ضعف، وبقية رجال أبي يعلى [وهو الحديث الرابع وفق ترتيبنا] رجال الصحيح».

ثم يورد تحت رقم (١٥١١٢) الحديث الثالث بترتيبنا، فيقول: «رواه أحمد وأبو يعلى والبزاز والطبراني ورجاله ثقات ولم ينفرد نجي بهذا»[2].

وكذلك يورد تحت رقم (١٥١١٣) الحديث الأول بترتيبنا ثم يعلّق قائلاً: «**رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح**»[3].

٧. ما جاء في (تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام)، قال:

(وقال وكيع: حدثنا عبد الله بن سعيد، عن أبيه، عن عائشة أو أم سلمة،

---

(١) الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ج٩، ص٣٠٠، ح١٥١١١.

(٢) المصدر السابق، ج٩، ص٣٠١.

(٣) المصدر السابق، ج٩، ص٣٠١.

شك عبد الله، أن النبي صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم قال لها: **دخل عليَّ ملك لم يدخل عليّ قبلها، فقال لي: إن ابنك هذا حسيناً مقتول، وإن شئت أريتك من تربة الأرض التي يقتل بها)**[١].

ثم قال: «رواه عبد الرزاق، عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند مثله، إلا أنه قال: أم سلمة، ولم يشكّ. وإسناده صحيح، رواه أحمد والناس»[٢].

وهو نفسه أورده أيضاً في كتابه (**سير أعلام النبلاء**)[٣].

٨. ما جاء في (صحيح الجامع الصغير)، فقد ذكر حديث: (**أتاني جبريل، فأخبرني أن أمّتي ستقتل ابني هذا، يعني الحسين، وأتاني بتربة من تربته حمراء**)[٤]، وقال: «صحيح».

٩. ما ورد في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)، وهو حديث: (**أتاني جبريل عليه الصلاة والسلام فأخبرني أن أمتي ستقتل ابني هذا - يعني: الحسين-. فقلت: هذا؟ فقال: نعم، وأتاني بتربة من تربته حمراء**).

ثم قال: (أخرجه الحاكم، وعنه البيهقي في **الدلائل**، عن محمد بن مصعب، حدثنا الأوزاعي، عن أبي عمار شداد بن عبد الله، عن أم الفضل بنت الحارث: «أنها دخلت على رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم فقال: يا

---

(١) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد التركماني الدمشقي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، ج٥، صص١٠٣- ١٠٤.

(٢) المصدر السابق، نفس المعطيات، ص١٠٤.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٣، ص٢٩٠.

(٤) الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادة الفتح الكبير، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ج١، ص٧٣، ح٦١.

رسول الله: إني رأيت حلماً منكراً الليلة ، قال: و ما هو ؟ قالت: إنه شديد، قال: و ما هو؟ قالت: رأيت كأن قطعة من جسدك قطعت ووضعت في حجري، فقال: رأيتِ خيراً ، **تلد فاطمة إن شاء الله غلاماً فيكون في حجرك، فولدت فاطمة الحسين**، فكان في حجري كما قال رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم، فدخلت يوماً إلى رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم فوضعته في حجره، ثم حانت منّي التفاتة فإذا عينا رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم تهريقان من الدموع، قالت: فقلت : يا نبيَّ الله بأبي أنت و أمّي ما لك ؟ ...» فذكره) أي: فذكر الحاكم بقيّة الحديث المحلّ البحث.

وثَمَّ ينقل ما قاله الذهبي من أن هذا الحديث منقطع ضعيف، فيعلِّق قائلاً: «**قلت: لكن له شواهد عديدة تشهد لصحته** [....]»[1].

١٠. ما جاء في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) أيضاً، حيث أورد حديث: (**قام من عندي جبريل قبل، فحدّثني أن الحسين يقتل بشط الفرات**)[2].

وهو الحديث الثالث بحسب ترتيبنا، ثم قال معلقاً على سنده: «قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، نجي والد عبد الله لا يدرى من هو، كما قال الذهبي، ولم يوثّقه غير ابن حبان، وابنه أشهر منه، فمن صحَّح هذا الإسناد فقد وهم»[3].

إلا أنه يعلق على ما قاله الهيثمي - وما قاله نقلناه سابقاً- بشأن هذا الحديث وما ورد في عبارته من قوله: «**ورجاله ثقات**» بقوله: (**قلت: يعني**

---

(١) الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف- الرياض، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م، ج٢، ص٤٦٤ -٤٦٥، ح٨٢١.

(٢) المصدر السابق، نفس المعطيات، ج٣، ص١٥٩، ح١١٧١.

(٣) المصدر السابق.

أن له شواهد تقويه، وهو كذلك)[١]. ثم يشرع في بيان طرق هذا الحديث فيوصلها إلى ستة ليقول بعد ذلك: (**قلت: وبالجملة فالحديث المذكور أعلاه والمترجم له، صحيحٌ بمجموع هذه الطرق، وإن كانت مفرداتها لا تخلو من ضعف، ولكنه ضعف يسير، لاسيّما وبعضها قد حسَّنه الهيثمي)**[٢].

الخلاصة

لقد أعرضنا - عن قصد- عن سرد جميع المصادر التي تضمّنت الإشارة إلى قداسة تربة كربلاء؛ إذ لم يكن في نيّتنا استيعابها جميعاً، وإنما أردنا مجرَّد التدليل على هذه الحقيقة فقط. ومما أوردناه يتّضح أن موضوع قداسة التربة التي قُتل فيها سبط رسول الله صلَّى الله عليه وآله مما تواترت على تبيانه الأخبار النبوية الشريفة.

لقد ذهب ابن حزم في كتابه (**المحلى**) إلى عدم وجوب شراء الماء للوضوء أو للغسل، وحرمة الوضوء به والغسل لمن اشتراه؛ مستدلاً على ذلك بنهي النبي صلَّى الله عليه وآله عن بيع الماء، وبعد سرده لعدّة روايات وردت في ذلك عن أربعة من الصحابة، يقول: (**فهؤلاء أربعة من الصحابة، فهو نقل تواتر لا تحلّ مخالفته)**[٣].

أقول: إذا كان ما يقوله ابن حزم من أن ما يُنقل عن أربعة من الصحابة

---

(١) المصدر السابق: ص١٦٠.

(٢) المصدر السابق: ص١٦٢.

(٣) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، المحلى، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عني بشره وتصحيحه: إدارة الطباعة المنيرية لصاحبها ومديرها محمد منير الدمشقي، ١٣٤٨هـ، ج٢، ص ١٣٥، المسألة: ٢٤١.

يصبح نقلاً «متواتراً» صحيحاً، وهو ما نختلف معه فيه على تفصيلٍ محلُّه أبحاثنا من أصول الفقه، فما بالك بموضوع الروايات التي ذكرنا بعضها والتي نقلت ـ وفي الغالب بطرق متعدّدة ـ عن الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، والإمام الحسين، وابن عباس، وأنس بن مالك، وأم سلمة، وعائشة، وأم الفضل .. وغيرهم! حتى قال الذهبي عن بعض طرقه (انظر الحديث السابع): «**رواه أحمد والناس**».

وعلى أيّة حال، فمن الأفضل لنا الآن أن ننصرف لبيان ما تضمّنته هذه الروايات من خصوصيات التربة التي قُتل عليها سبط رسول الله صلَّى الله عليه وآله، وهو ما نضعه ضمن عدّة نقاط نختم بها دراستنا هذه:

النقطة الأولى: أن تربة مقتله عليه السلام جاء بها جبرائيل.

النقطة الثانية: أن رسول الله صلَّى الله عليه وآله بكى بكاء شديداً (**فاضت** عيناه أو أهرقتا أو لم يتمالكهما) لما جيء بتربة الحسين له (سنّة عملية تشرّع البكاء).

النقطة الثالثة: أن التربة تحوّلت إثر مقتل الإمام عليه السلام وصارت «**حمراء**».

النقطة الرابعة: أن رسول الله صلَّى الله عليه وآله «**أراد رؤية**» تلك التربة التي قُتل به الإمام عليه السلام، و«**شمَّها**» (وهذه سنن نبوية صحيحة).

النقطة الخامسة: أن أم سلمة رضوان الله عليها تناولت هذه القطعة من التراب فجعلتها في ثوبها أو صرَّتها في خمارها واحتفظت بها بمرأى ومسمع من رسول الله صلَّى الله عليه وآله (وهذا **تقرير** منه صلَّى الله عليه وآله)[1].

---

(١) ورد في الحديث النبوي الصحيح:

حدثنا إبراهيم بن المنذر، حدثنا أنس بن عياض، عن عبيد الله، عن نافع، أن عبد الله بن عمر، أخبره: أن الناس نزلوا مع رسول الله صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم أرض ثمود، الحجر، فاستقوا من بئرها، واعتجنوا به، فأمرهم رسول الله (صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم): «**أن يهريقوا ما استقوا من بئرها، وأن يعلفوا الإبل العجين، وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كانت تردها الناقة**» (صحيح البخاري، مصدر سابق، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿**وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً**﴾: ص٦٤٨، ح٣٣٧٩).

من الواضح أن نهي النبي صلَّى الله عليه وآله المسلمين عن الانتفاع بمياه البئر الأول، وأمره إياهم أن يعلفوا إبلاهم بما عجنوه منه، وأن يستقوا من البئر الثاني التي كانت تردها الناقة (بيّنة الله وآيته المُبصِرة بحسب التعبير القرآني)، ذا دلالة واضحة على خصوصية تلك المياه التي كانت تشرب منها الناقة، على الرغم من مرور كل تلك القرون وعظيم حاجة المسلمين لتلك المياه؛ إذ كانوا في غزوة تبوك التي سميت بـ«**غزوة العسرة**» لشدّة ما لاقاه المسلمون من مشقّة! قال تعالى: ﴿**الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ**﴾ (التوبة: ١١٧).

أقول: إذا كانت هذه حالة تلك المياه التي شربت منها تلك الناقة، فكيف يكون الحال بأرض شربت من دم الحسين عليه السلام سيد شباب أهل الجنة؟ وهل سيكون الحديث عن التبرّك بتلك التربة وقداستها حديثاً غريباً؟

الفهارس

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث والروايات

فهرس المصادر

١. ابن أبي الحديد المدائني، أبو حامد عزّ الدين عبد الحميد بن هبة الله، **شرح نهج البلاغة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٩ - ١٩٥٩.

٢. ابن أبي حاتم الرازي ، **الجرح والتعديل**، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٩٥٢

٣. ابن الأثير، أبو الحسن عز الدين علي بن محمد الجزري، **الكامل في التاريخ**، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٤. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصحَّحه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٣م.

٥. ابن العربي، محمد بن عبد الله المعافري المالكي، **العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي**، قدَّم له وعلَّق عليه: محب الدين الخطيب، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.

٦. ابن العماد، أبو الفلاح شهاب الدين عبد الحسين بن أحمد العكرمي الدمشقي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، أشرف على تحقيقه

وخرّج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، حقّقه وعلق عليه: محمد الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٦ -١٩٨٦.

٧. ابن المطهَّر، أبو منصور جمال الدين الحسن بن يوسف الأسدي الحلّي، **منهاج الكرامة في معرفة الإمامة**، تحقيق: عبد الرحيم مبارك، منشورات تاسوعاء، مشهد- إيران، ط١، ١٣٧٩ ش - ٢٠٠٠م.

٨. ابن بابويه القمي، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين، **عيون أخبار الرضا**، صحّحه وقدّم له وعلّق عليه: حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤ م.

٩. ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله بن عبد العزيز، **مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة**، جمع وإشراف: محمد بن سعيد الشويعر، دار القاسم، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٠. ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله بن عبد العزيز، **مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة**، اعتنى بها وخرَّج أحاديثها: عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاء، ط٥، ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م.

١١. ابن بطّال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، **شرح صحيح البخاري**، ضبط نصه وعلّق عليه: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشيد - الرياض، [مهمل في التاريخ].

١٢. ابن تيمية الحراني، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، **الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح**، تحقيق: علي بن حسن بن ناصر وعبد العزيز بن إبراهيم العسكر وحمدان بن محمد الحمدان، دار العاصمة ـ السعودية، ط٢، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

١٣. ابن تيمية الحراني، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، **الصارم المسلول**

على شاتم الرسول، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الحرس الوطني السعودي - السعودية.

١٤. ابن تيمية الحراني، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، **الفتاوى الكبرى**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٥. ابن تيمية الحراني، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية**، تحقيق: محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة – مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٦. ابن تيمية الحراني، **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية**، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١٧. ابن حبان محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي، **صحيح ابن حِبَّان (بترتيب ابن بلبان)**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٤١٤ – ١٩٩٣م.

١٨. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي، **تقريب التهذيب**، مع التوضيح والإضافة من كلام الحافظين المزِّي وابن حجر أو من مآخذهم، حقّقه وعلّق عليه ووضّحه وأضاف إليه: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

١٩. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي، **تقريب التهذيب**، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٠. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي، **تهذيب التهذيب**، باعتناء: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط١، ٢٠٠٨.

٢١. ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، ضبطه وصحَّحه: عبد الوارث محمد علي، منشورات محمد علي بيضون ودار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢٢. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً وأشرف على مقابلة نسخه المطبوعة والمخطوطة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراج وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩.

٢٣. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، عني بإخراجها: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، قام بإكمال التعليقات بتكليف وإشراف من ابن باز تلميذه: علي بن عبد العزيز الشبل، ورقَّم كتبها وأبوابها وأحاديثها: محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام، الرياض، ط١، ١٤٢١- ٢٠٠٠.

٢٤. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، **لسان الميزان**، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٣- ٢٠٠٢.

٢٥. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي، **هدي الساري مقدّمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق وتعليق: عبد القادر شيبة الحمد، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١.

٢٦. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي، **هدي الساري مقدّمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تعليق: عبد الرحمن بن ناصر البراك، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة ـ الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٢٧. ابن حجر الهيتمي، أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد، **الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة**، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي وكامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٢٨. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، **المحلى**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عني بشره وتصحيحه: إدارة الطباعة المنيرية لصاحبها ومديرها محمد منير الدمشقي، ١٣٤٨هـ.

٢٩. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني، **فضائل الصحابة**، حقّقه وخرج أحاديثه: وصي الله بن محمد عباس، دار ابن الجوزي – المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، طبعة جديدة منقّحة.

٣٠. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦- ١٩٩٥.

٣١. ابن خلدون، ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ المغرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م.

٣٢. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن حسن البغدادي، **الفرق بين**

النصيحة والتعيير، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: نجم عبد الرحمن خلق، دار المأمون للتراث.

٣٣. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢.

٣٤. ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري.

٣٥. ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي، **العقد الفريد**، تحقيق: عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.

٣٦. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، **تاريخ دمشق**، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٣٧. ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي، **البداية والنهاية**، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٨. ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي، **البداية والنهاية**، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٩-١٩٩٨.

٣٩. ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجة**، حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه العلاّمة المحدِّث محمد ناصر الدين الألباني، طبعة مميّزة بضبط نصّها مع تمييز زيادات أبي الحسن القطان

ووضع الحكم على الأحاديث والآثار وفهرست الأطراف والكتب والأبواب، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف ـ الرياض، ط١.

٤٠. ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجة**، حقَّقه وضبط نصَّه وخرَّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد ومحمد كامل قره بللي وعبد اللطيف حرز الله، الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ١٤٣٠.

٤١. أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي، **المختصر في أخبار البشر**، تحقيق: محمد زينهم محمد عزب، ويحيى سيد حسين ومحمد فخري الوصيف، دار المعارف، القاهرة، ج١، ح [مهمل من التاريخ]

٤٢. أبو رية، محمود، **أضواء على السنّة النبوية**، أوفسيت على الطبعة الخامسة من النسخة المصرية.

٤٣. أبو زهرة، محمد، **الإمام الصادق: حياته وعصره - آراؤه وفقهه**، دار الفكر العربي.

٤٤. أبو شيبة العبسي الكوفي، أبو بكر عبد الله بن محمد (١٥٩-٢٣٥)، **المصنّف**، حقّقه وقوّم نصوصه وخرّج أحاديثه: محمد عوّامة، دار القبلة.

٤٥. أبو يعلى الفراء البغدادي الحنبلي، القاضي أبو الحسين محمد بن أبي يعلى، **طبقات الحنابلة**، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: عبد الرحمن بن سليمان العُثيمين، الرياض، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٤٦. أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى التميمي، **مسند أبي يعلى الموصلي**، دار الثقافة العربية، دمشق، ط٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٤٧. أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى التميمي، **مسند أبي يعلى**

الموصلي ، حقّقه وخرّج أحاديثه: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، بيروت.

٤٨. الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، ١٤١٥-١٩٩٥.

٤٩. الألباني، محمد ناصر الدين، **صحيح الأدب المفرد ويليه ضعيف الأدب المفرد** (والأدب المفرد من تأليف الإمام البخاري)، مؤسسة الريان ودار الدليل الأثرية ـ المملكة العربية السعودية، ط٤، ١٤٢٨هـ.

٥٠. الألباني، محمد ناصر الدين، **صحيح الجامع الصغير وزياداته** (الفتح الكبير)، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٥١. الألباني، محمد ناصر الدين، **صحيح سنن ابن ماجه**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة ، ١٤١٧ـ ١٩٩٧.

٥٢. الألباني، محمد ناصر الدين، **صحيح سنن النسائي**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، ١٤١٩-١٩٩٨.

٥٣. الألباني، محمد ناصر الدين، **صحيح وضعيف سنن الترمذي**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية للطبعة الجديدة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

٥٤. الألباني، محمد ناصر الدين، **ضعيف سنن الترمذي**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، ١٤٢٠-٢٠٠٠.

٥٥. الآلوسي، أبو الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني البغدادي، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٥٦. الآلوسي، أبو الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني البغدادي، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ.

٥٧. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، قام بشرحه وتصحيح تجاربه وتحقيقه، محب الدين الخطيب، أتمّ كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه: محمد فؤاد عبد الباقي، نشره وراجعه وقام بإخراجه وأشرف على طبعه: قصي محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ط١، ١٤٠٠.

٥٨. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم**، وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٥٩. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر ـ بيروت، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م.

٦٠. البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعيد وأبي إسحاق السيد بن محمود بن إسماعيل، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩ـ١٩٩٨.

٦١. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، **الجامع المختصر من السنن**،

[أدرج فيها أحكام الألباني]، اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية.

٦٢. التفتازاني، سعد الدين محمود بن عمر، **شرح العقائد النسفية**، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٦٣. التليدي، أبو الفتوح عبد الله بن عبد القادر، **الأنوار الباهرة بفضائل أهل البيت النبوي والذرية الطاهرة**، مكتبة الإمام الشافعي ودار ابن حزم، ط١، ١٤١٧هـ.

٦٤. الجرجاني، الحافظ ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م.

٦٥. الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد (ابن البيع)، **المستدرك على الصحيحين**، وبذيله: التلخيص للحافظ الذهبي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٨هـ. النسخة المصورة على الطبعة الهندية.

٦٦. الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد (ابن البيع)، **المستدرك على الصحيحين**، طبعة متضمّنة انتقادات الذهبي، وبذيله: (تتّبع أوهام الحاكم التي سكت عنها الذهبي) لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧ م.

٦٧. الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد (ابن البيع)، **المستدرك على الصحيحين**، دار الكتب العلمية ـ بيروت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٦٨. الحميري، أبو الحسن علي بن محمد بن هارون بن زياد، **جزء علي بن**

محمد الحميري، تحقيق ودراسة وتخريج: عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٨.

٦٩. الخطيب البغدادي (٣٩٢-٤٦٣هـ)، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **الفقيه والمتفقّه**، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي ـ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٧٠. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، **تقييد العلم**، تحقيق: سعيد عبد الغفار علي، دار الاستقامة ـ القاهرة، ط١، ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م.

٧١. الدارقطني، **موسوعة أقوال الدارقطني**، جمع وترتيب: محمد مهدي المسلمي وآخرين، عالم الكتب ـ بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٧٢. الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان التركماني الدمشقي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٧٣. الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان التركي الدمشقي، **تذكرة الحفاظ**، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٧٤. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان التركي الدمشقي، **سير أعلام النبلاء**، أشرف على تحقيق الكتاب وخرّج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، حقّقه: محمد نعيم العرقسوسي ومأمون صاغرجي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥.

٧٥. الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستّة**، تحقيق: فريد عبد العزيز، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٩ - ٢٠٠٨.

٧٦. الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستّة**، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن ـ جدة، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
٧٧. الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستّة**، مؤسسة الرسالة، أشرف على تحقيق الكتاب وخرّج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، حقّق الجزء: أكرم البوشي، ط١، ١٤٠٣-١٩٨٣.
٧٨. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة ـ بيروت، ط١، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
٧٩. الرضي، الشريف أبو الحسن محمد بن الحسين الموسوي البغدادي، **نهج البلاغة**، تحقيق فارس الحسون، مركز الأبحاث العقائدية، قم، ط١، ١٤١٩هـ.
٨٠. الرضي، الشريف أبو الحسن محمد بن الحسين الموسوي البغدادي، **نهج البلاغة**، شرح الشيخ محمد عبده، دار الذخائر، قم، ط١، ١٤١٢.
٨١. الزركلي، خير الدين بن محمود الدمشقي، **الأعلام**، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
٨٢. السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي، **سنن أبي داود**، اعتنى به فريق: بيت الأفكار الدولية، (بلا تاريخ).
٨٣. السندي، أبو الحسن محمد بن عبد الهادي التتوي، **شرح سنن ابن ماجه**، وبحاشيته: تعليقات مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه،

للإمام البُوصيري، حقّق أصوله وخرّج أحاديثه على الكتب الستة ورقّمه حسب المعجم المفهرس وتحت الإشراف: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة - بيروت، ط٣.

٨٤. السيوطي، الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **تاريخ الخلفاء**، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

٨٥. السيوطي، الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **تاريخ الخلفاء**، عني بتحقيقه: إبراهيم صالح، دار صادر بيروت.

٨٦. السيوطي، الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **تاريخ الخلفاء**، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٣٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٨٧. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الجامع الصغير من حديث البشير النذير**، تحقيق: مهدي الدمرداش محمد، مكتبة نزار مصطفى الباز.

٨٨. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**، حقّقه وعلّق عليه: أبو إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان، السعودية، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٨٩. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، **الموافقات**، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان - السعودية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٩٠. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الأندلسي، **الاعتصام**، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة التوحيد - المنامة، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٩١. صبيح، محمود السيد، **أخطاء ابن تيمية في حقّ رسول الله وأهل**

بيته، دار زين العابدين، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٩٢. الطباطبائي، السيد محمد حسين، **الميزان في تفسير القرآن**، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم.

٩٣. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة.

٩٤. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، **المعجم الكبير**، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٤٠٤ - ١٩٨٣.

٩٥. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي، **مسند الشاميين**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م.

٩٦. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ، ط٢.

٩٧. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **صحيح وضعيف تاريخ الطبري**، حقّقه وخرّج رواياته وعلّق عليه: محمد بن طاهر البرزنجي، إشراف ومراجعة: محمد صبحي حسن حلّاق، دار ابن كثير، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧.

٩٨. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، **شرح مشكل الآثار**، حقَّقه وضبط نصه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، سنة ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م.

٩٩. عبد الخالق، عبد الغني، **حجّية السنّة**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ـ واشنطن، دار الفكر ـ بيروت، ١٤٠٧ هـ.

١٠٠. العلايلي، عبد الله، **الإمام الحسين** (الحلقة الأولى: سموّ المعنى في

سموّ الذات، أو أشعّة من حياة الحسين)، دار مكتبة التربية - بيروت، طبعة جديدة، ١٩٨٦م.

١٠١. العلوي، محمد بن عقيل الحسيني الحضرمي، **العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل**، إعداد وتعليق: صالح الورداني، الهدف للإعلام والنشر.

١٠٢. العيني، أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد الحنفي، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، منشورات علي بيضون ودار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م.

١٠٣. الغزالي، محمد بن محمد، **المستصفى من علم الأصول**، تحقيق: حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة للطباعة والنشر، جدة، ١٤١٣ هـ.

١٠٤. الفارسي، علاء الدين علي بن بلبان، **صحيح ابن حبان بتقريب ابن بلبان**، حقّقه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة.

١٠٥. القسطلاني، أحمد بن محمد، **إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري**، المطبعة الكبرى الأميرية ـ مصر، ط٧.

١٠٦. القشيري النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: مسلم بن محمد عثمان السلفي الأثري، قدّم له وقرضه: محمد مصطفى الزحيلي، دار الخير.

١٠٧. القشيري النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، إخراج وتنفيذ: فريق بيت الأفكار الدولية، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٩-١٩٩٨.

١٠٨. القشيري النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
١٠٩. الكتاني، الحسين الإدريسي، أبو الفيض جعفر ، **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠.
١١٠. الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق، **الأصول من الكافي**، صحّحه وعلّق عليه: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٣، ١٣٨٨ هـ.
١١١. لاشين، موسى شاهين، **فتح المنعم شرح صحيح مسلم**، دار الشروق، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
١١٢. المباركفوري، أبو العُلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠ - ١٩٩٠.
١١٣. المباركفوزي، أبو العُلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، ضبطه وراجع أصوله وصحّحه: عبد الرحمن محمد عثمان، طبعة دار الفكر.
١١٤. المزي، الحافظ جمال الدين (ت ٧٤٢ هـ)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٤، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.
١١٥. المقريزي، أبو العباس تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر، **النزاع والتخاصم بين بني أمية وبني هاشم** (وبذيله رسالة العلامة محمد بن عقيل العلوي: فصل الحاكم في النزاع والتخاصم)، إعداد وتعليق:

صالح الورداني، الهدف للإعلام والنشر، ١٩٩٩م.

١١٦. المناوي، محمد المدعو عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي الحدادي القاهري، **فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير**، ضبطه وصحَّحه: أحمد عبد السلام، منشورات محمد علي بيضون ودار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١.

١١٧. المناوي، محمد المدعو عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي الحدادي القاهري، **فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير**، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م.

١١٨. نجمي، محمد صادق، **أضواء على الصحيحين دراسة وتحليل لصحيحي البخاري ومسلم**، تعريب: يحيى كمالي البحراني، مؤسسة المعارف الإسلامية ـ قم، ط١، ١٤١٩هـ.

١١٩. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، **خصائص الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب**، تحقيق: الداني بن منير آل زهوي، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت.

١٢٠. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، **خصائص الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب**، تحقيق: الشيخ محمد هادي الأميني، النجف الأشرف عام ١٩٦٩م

١٢١. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ، **سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية نور الدين السندي**،حقَّقه ورقَّمه ووضع فهارسه: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة ، بيروت.

١٢٢. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ، **سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية نور الدين السندي**، تحقيق:

مشهور بن حسن آل سلمان، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، ط١.

١٢٣. نور الدين علي بن سلطان محمد الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، دار الفكر - بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١٢٤. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، المطبعة المصرية بالأزهر، ط١، ١٣٤٧هـ - ١٩٢٩م

١٢٥. الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر - بيروت، ١٤١٢هـ. و١٤١٤ هـ.

١٢٦. الوادعي، مقبل بن هادي، **الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين**، دار الآثار، صنعاء.

١٢٧. الوادعية، أم شعيب، **الصحيح المسند من فضائل أهل بيت النبوة**، إشراف وتقديم: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١ - ٢٠٠٠.

فهرس الكتاب

أولويات منهجية في فهم المعارف الدينية
(تحديد المرجعيات الفكرية)

المعلم الأول
القدح في العترة النبوية الطاهرة
(١)
ابن تيمية وموقفه من الإمام علي؛ حديث المحبة والبغض نموذجاً

(٢)

سب علي عليه السلام وبغضه

(٣)

سيدة نساء العالمين الزهراء البتول عليها السلام وانتقاص ابن تيمية منها

المعلم الثاني

استباحة العترة النبوية الطاهرة

شهادة الإمام الحسين عليه السلام نموذجاً

الفهارس

صدر لسماحة آية الله المحقق

السيد كمال الحيدري

١. اللباب في تفسير الكتاب (الجزء الأول: تفسير سورة الحمد).
٢. أصول التفسير؛ مقارنة منهجية بين آراء الطباطبائي وأبرز المفسّرين.
٣. تأويل القرآن: النظرية والمعطيات.
٤-٥. معرفة الله. بقلم: طلال الحسن. (١-٢).
٦. الراسخون في العلم؛ مدخل لدراسة ماهية علم المعصوم وحدوده ومنابع إلهامه. بقلم: الشيخ خليل رزق.
٧-٨. المعاد؛ رؤية قرآنية. بقلم: الشيخ خليل رزق. (١-٢).
٩-١٠. التوحيد.. بحوث تحليلية في مراتبه ومعطياته. بقلم: جواد علي كسار. (١-٢).
١١. بحث حول الإمامة؛ حوار بقلم: جواد علي كسار.
١٢. الشفاعة؛ بحوث في حقيقتها وأقسامها ومعطياتها.
١٣. العرفان الشيعي.. رؤى في مرتكزاته النظريّة ومسالكه العمليّة. بقلم: الشيخ خليل رزق.
١٤. العصمة؛ بحث تحليلي في ضوء المنهج القرآني. بقلم: محمد القاضي.
١٥. يوسف الصدّيق.. رؤية قرآنية. بقلم: محمود الجياشي.
١٦. فلسفة الدين؛ مدخل لدراسة منشأ الحاجة إلى الدين وتكامل الشرائع. بقلم: الشيخ علي العبادي.

١٧-٢٠. الدروس (شرح الحلقة الثانية للسيد محمد باقر الصدر)، بقلم: علاء السالم. (١-٤).

٢١. القطع؛ دراسة في حجّيته وأقسامه. بقلم: الشيخ محمود نعمة الجيّاشي.

٢٢. الظنّ؛ دراسة في حجّيته وأقسامه. بقلم: محمود الجيّاشي.

٢٣. فلسفة صدر المتألهين قراءة في مرتكزات الحكمة المتعالية. بقلم: الشيخ خليل رزق.

٢٤. المُثُل الإلهيّة.. بحوث تحليلية في نظرية أفلاطون. بقلم: الشيخ عبد الله الأسعد.

٢٥. التربية الروحية؛ بحوث في جهاد النفس.

٢٦. (في ظلال العقيدة والأخلاق) ويشتمل على الرسائل التالية:

* مفهوم الشفاعة في القرآن. بقلم: محمد جواد الزبيدي.
* التوبة .. دراسة في شروطها وآثارها.
* مناهج بحث الإمامة بين النظرية والتطبيق. بقلم: الشيخ محمد جواد الزبيدي.
* مقدّمة في علم الأخلاق.

٢٧. مدخل إلى مناهج المعرفة عند الإسلاميين، ويشمل الرسائل التالية:

* التفسير الماهوي للمعرفة (بحث في الوجود الذهني).
* نفس الأمر وملاك الصدق في القضايا.
* المدارس الخمس في العصر الإسلامي.
* منهج الطباطبائي في تفسير القرآن.
* خصائص عامّة في فكر الشهيد الصدر.

٢٨. بحوث في علم النفس الفلسفي. بقلم: عبد الله الأسعد.

٢٩. التفقّه في الدين. بقلم: الشيخ طلال الحسن.
٣٠. من الخلق إلى الحقّ .. رحلات السالك في أسفاره الأربعة. بقلم: الشيخ طلال الحسن.
٣١-٣٢. شرح نهاية الحكمة.. الإلهيّات بالمعنى الأخصّ. بقلم: الشيخ علي حمود العبادي. (١-٢).
٣٣. المذهب الذاتي في نظرية المعرفة.
٣٤-٣٥. شرح بداية الحكمة. بقلم: الشيخ خليل رزق (١-٢).
٣٦. التقوى في القرآن؛ دراسة في الآثار الاجتماعية.
٣٧. عصمة الأنبياء في القرآن. بقلم: محمود نعمة الجياشي.
٣٨. معالم التجديد الفقهي؛ معالجة إشكالية الثابت والمتغيّر في الفقه الاسلامي. بقلم: الشيخ خليل رزق.
٣٩. المنهج التفسيري عند العلامة الحيدري، بقلم الدكتور طلال الحسن.
٤٠. المنهج الفقهي عند العلامة الحيدري، بقلم الدكتور طلال الحسن.
٤١. بحوث عقائدية (١-٣).
٤٢. بحوث عقائدية (٤-٦).
٤٣. الثابت والمتغيّر في المعرفة الدينيّة. بقلم: الدكتور علي العليّ.
٤٤. الإعجاز بين النظرية والتطبيق. بقلم: محمود الجياشي.
٤٥. لا ضرر ولا ضرار (بحث فقهي).
٤٦-٤٧. دروس في الحكمة المتعالية (١-٢).
٤٨. علم الإمام؛ بحوث في حقيقة ومراتب علم الأئمّة المعصومين. بقلم: الشيخ علي حمود العبادي.
٤٩-٥٠. كمال الحيدري؛ قراءة في السيرة والمنهج. إعداد الدكتور حميد مجيد هدّو.
٥١. الولاية التكوينية، حقيقتها ومظاهرها. بقلم علي حمود العبادي.

٥٢. مدخل إلى الإمامة.

٥٣-٥٤. الفلسفة؛ شرح كتاب الأسفار الأربعة (الإلهيّات بالمعنى الأعمّ). بقلم: الشيخ قيصر التميمي. (١-٢).

٥٥. العقل والعاقل والمعقول «شرح نهاية الحكمة». بقلم الشيخ ميثاق طالب.

٥٦. شرح كتاب الأسفار العقلية الأربعة ـ المعاد. بقلم عبد الله الأسعد.

٥٧-٥٨. شرح الحلقة الثالثة، للشهيد السعيد آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر، تقريراً لدروس آية الله العلاّمة السيد كمال الحيدري، بقلم الشيخ حيدر اليعقوبي. (١-٢).

٥٩- ٦٣. شرح كتاب المنطق للعلامة الشيخ محمد رضا المظفّر قدس سره، بقلم الشيخ نجاح النويني. (١-٥).

٦٤. شرح الحلقة الأولى، للشهيد السعيد آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر قدس سره، بقلم الشيخ سعد الغنامي.

٦٥. دروس في التوحيد، آية الله المحقق السيد كمال الحيدري، بقلم الشيخ علي حمود العبادي.

وتم ـ بتوفيق الله تعالى ـ طبع العناوين (١ـ ٥١) من هذه الكتب في دورة من (٥١) مجلدا، في «دار القارئ» ببيروت، سنة ٢٠١٠م / ١٤٣١ هـ تحت عنوان: (مجموعة آية الله العلامة الحيدري).

